

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

عنوان البحث

مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال

- دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة-

دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس العيادي

إعداد الطالبة: سوالمية فريدة
إشراف: الأستاذة الدكتورة: رواق عبلة
لجنة المناقشة :
تاريخ المناقشة:

أ.د. الهاشمي لوكيا	أستاذ التعليم لعلي	رئيسا	جامعة منتوري -قسنطينة-
أ.د. رواق عبلة	أستاذ التعليم لعلي	مشرفا ومقرا	جامعة منتوري -قسنطينة-
أ.د. بعبيع نادية	أستاذ التعليم لعلي	عضوا مناقشا	جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة-
أ.د. جابر نصر الدين	أستاذ التعليم لعلي	عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-
د. شريفاتي مرابطين دوريا	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر
د. رواق حمودي	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة منتوري -قسنطينة-

السنة الجامعية: 2006-2007

كلمة شكر و تقدير

أقدم بأسمى كلمات الشكر و عبارات الامتنان و التقدير إلى المشرفة الأستاذة الدكتورة عبلة رواق التي احتضنت هذا العمل و لم تبخل علي بالدعم و التشجيع في أوقات الشدة و الرخاء، و فتحت لي قلبها قبل بيتها و سخرت كل جهودها من أجل أن يرى هذا العمل النور.

فألف شكر و ألف تقدير.

كما أشيد بالمساعدة الكبيرة التي تلقيتها من مخبر تحليل العمليات المؤسسية و الاجتماعية من خلال توفير كل الوسائل لانجاز هذا العمل.

و لا يفوتوني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل و مد لي يد العون من قريب أو من بعيد و على رأسهم زملائي و زميلاتي من قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطونيا بجامعة فرحات عباس - سطيف.

Je remercie le CMEP pour sa contribution à la réalisation de ce travail.

الإهداء

.....إلى الطفولة المعذبة في الأرض.

الفهرس

1المقدمة
6الإشكالية
14الفرضيات

الفصل الأول: الطفولة مرحلة و احتياجات.

تمهيد

16I- تاريخ الطفولة
171- مفهوم الطفل في العهد القديم
192- مفهوم الطفل في المسيحية
191.2- الطفل الخطيئة
202.2- الطفل المسيح
213- الطفل في الإسلام
234- مفهوم الطفل و فلسفة التنوير
25II- مراحل نمو الطفل
251- الطفولة الأولى: من 0 إلى 2-3 سنوات
261.1- التمايز الحسي الحركي
262.1- فينيكوت و أهمية العلاقة (أم - طفل)
273.1- فرويد و العلاقة الموضوعية
294.1- التنظيم الفمية للرضيع
305.1- المرحلة الشرجية أو السادية الشرجية

- 31 6.1- ميلاني كلاين و الحياة النفسية للرضيع
- 32 7.1- ماهر و الميلاد السيكولوجي للفرد
- 32 1.7.1- طور الاجترارية العادية
- 32 2.7.1- الطور الاعاشي العادي
- 32 3.7.1- التمايز و تتطور التخطيط الجسدي
- 33 8.1- بياجيه و الذكاء الحسي الحركي
- 33 9.1- وسائل تفاعل مع المحيط
- 34 1.9.1- دور اللعب
- 35 2.9.1- دور اللغة
- 36 2- الطفولة الثانية من: 2-3 إلى 6-7 سنوات
- 36 1.2- التقمصات و بناء الهوية الجنسية
- 37 1.1.2- الفضولية الجنسية
- 37 2.1.2- الأثر الصدمي لإدراك الاختلاف
- 38 3.1.2- عقدة الخشاء
- 38 4.1.2- عقدة الأوديب
- 40 2.2- من التمرکز حول الذات إلى الحياة الاجتماعية
- 40 3- فترة الكمون
- 42 1.3- توقف النشاط الجنسي
- 42 2.3- التقمصات و تكوين الهوية في فترة الكمون
- 44 3.3- فترة الكمون و دفاعات الأنا
- 45 4.3- مراحل و أنشطة فترة الكمون
- 45 1.4.3- الطور الأول: الطفولة الكبرى 6-7 سنوات
- 47 2.4.3- الطور الأوسط: من 8 إلى 9-10 سنوات

483.4.3- الطور الثالث: من 11 إلى سنة.....
484- مرحلة المراهقة.....
491.4 مرحلة المراهقة و إشكالية الجسد.....
491.1.4- التغيرات الفيزيولوجية.....
512.1.4- صورة الجسم.....
522.4- النمو النفسجنسي في مرحلة المراهقة.....
543.4- المراهقة و عمل الحداد.....
554.4- حل المشكل الأوديبي و بناء الهوية.....
59III- حاجات الطفل.....
561- تعريف الحاجة.....
601.1- تعريف فرويد.....
602.1- تعريف ألبورت.....
613.1- تعريف موراي.....
622- تصنيف الحاجات.....
621.2- تصنيف موراي.....
682.2- تصنيف ماسلو.....
693- حاجات الطفل.....

الفصل الثاني : عمل الأطفال.

تمهيد

75	I- تعريف عمل الأطفال.....
76	1 - تعريف العمل.....
79	2- محاولة تحديد مفهوم عمل الأطفال.....
81	1.2- السن القانونية للعمل.....
82	2.2- تحديد طبيعة العمل
86	II - تاريخ عمل الأطفال.....
87	1- عمل الأطفال في القرون الوسطى.....
88	2- عمل الأطفال خلال القرن 19.....
88	1.2- العمل في المناجم.....
89	2.2- العمل في المصانع.....
91	III - أسباب عمل الأطفال.....
91	1 - العوامل الاقتصادية.....
92	1.1- الاقتصاد العالمي و عمل الأطفال.....
97	2.1- اقتصاد دول العالم الثالث.....
99	2- العوامل الاجتماعية و الثقافية.....
103	3- النظام التربوي.....
104	1.3- عجز النظام التربوي.....
107	2.3- عدم تكيف النظام التربوي مع الحياة الاجتماعية.....
109	IV - الإحصاءات الخاصة بعمل الأطفال.....
109	1- العدد الإجمالي.....

111	2- توزيع الأطفال العاملين حسب دول العام.....
111	1.2- في الدول الإفريقية.....
112	2.2- في الدول الآسيوية.....
113	3.2- في دول أمريكا اللاتينية.....
113	4.2- في دول الشرق الأوسط.....
114	5.2- في الدول المصنعة.....
116	V- قطاعات عمل الأطفال.....
117	1- القطاع الفلاحي و ملحقاته.....
117	1.1- القطاع الفلاحي العائلي.....
118	2.1- قطاع الزراعة الصناعية.....
122	3.1- قطاع الصيد البحري.....
123	2- الخدمة في المنازل.....
124	1.2- طبيعة نشاط الخدمة في المنازل.....
125	2.2- الأطفال العاملون في الخدمة بالمنازل.....
127	3.2- وضعية الأطفال العاملين بالخدمة بالمنازل.....
129	3- عمل الأطفال تحت الاستعباد.....
130	1.3- بيع الأطفال من أجل العمل.....
132	2.3- الخدمة من أجل تسديد الديون.....
136	4- عمل الأطفال في القطاع الصناعي و المنجمي.....
136	1.4 عمل الأطفال في الصناعة الحرفية.....
138	2.4- عمل الأطفال في المصانع.....
141	3.4- عمل الأطفال في المناجم.....
142	5- الاستغلال الجنسي للأطفال.....

146 عمل الأطفال في صفوف الجيوش
148 عمل الأطفال في الشارع
152 VI - الأخطار المهنية التي يتعرض لها الأطفال العاملون
152 1 - الأخطار الجسدية
153 1.1 التعب و الإرهاق
154 2.1- التهديد بالعجز مدى الحياة
155 3.1- أخطار العمل في القطاع الزراعي
156 4.1- أخطار العمل في القطاع الصناعي
158 2- الأخطار النفسية و الاجتماعية

الفصل الثالث

الإطار التشريعي لعمل الأطفال

تمهيد

161 I- تاريخ التشريعات الخاصة بعمل الأطفال
162 1- عرض مشكل عمل الأطفال
164 2- الحركات التحسيسية
166 3 - حركات المطالبة بوضع القوانين
167 1.3 - الفصل بين الأطفال و الراشدين
168 2.3- التقسيم حسب نوعية العمل
169 4- القوانين الأولى الخاصة بعمل الأطفال
170 1.4- محاولات Bourcart
171 2.4- قانون Guizot 1833

172 3.4 - قانون 1841
174 4.4 - بعض المعالم التشريعية في الدول الغربية.
175 II- عمل الأطفال و الهيآت الدولة.
175 1- دور هيئة الأمم المتحدة.
176 2- دور المنظمة العالمية للعمل OIT.
178 III- تشريعات منظمة الأمم المتحدة فيما يخص عمل الأطفال.
178 1- اتفاقية حقوق الإنسان.
178 2- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية.
179 3 - الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
182 IV- المنظمة العالمية للعمل والتشريعات الخاصة بعمل الأطفال.
183 1- الاتفاقية رقم 05.
183 2- الاتفاقية رقم 29
184 3- الاتفاقية رقم 138
186 4 - الاتفاقية رقم 182.
187 1.4 - ميلاد فكرة تبني اتفاقية جديدة.
188 2.4- أسباب المطالبة باتفاقية جديدة.
189 3.4- المصادقة على الاتفاقية رقم 182.
190 4.4- محتوى الاتفاقية رقم 182.
191 V- عوائق تطبيق قوانين عمل الأطفال.
192 1- مشكل تطبيق القوانين.
194 2- عجز مفتشيات العمل.
197 3- أهمية عمالة الأطفال في الاقتصاد العالمي.
199 VI- الاستراتيجيات الميدانية من أجل القضاء على عمل الأطفال.

199	1- الأهداف الميدانية.....
201	2- الوسائل.....
201	1.2- الحد من ظاهرة الفقر.....
203	2.2- البرنامج العالمي للقضاء على عمل الأطفال.....
205	3.2- تطوير المدرسة.....
207	VII- دور المنظمات و النقابات في محاربة عمل الأطفال.....
207	1- تحسيس الرأي العام
209	2- قانون تسيير المؤسسات.....
210	3- الدعوة لمقاطعة منتجات الأطفال.....

الفصل الرابع: عمل الأطفال في الجزائر

تمهيد

215	أولاً: عمل الأطفال إبان الحقبة الاستعمارية.....
218	ثانياً: عمل الأطفال بعد لاستقلال
219	I- عوامل عمل الأطفال في الجزائر.....
219	1 - الواقع الاقتصادي الجزائري.....
221	1.1- انتشار البطالة.....
223	2.1- عودة الفقر.....
224	3.1-الاقتصاد الموازي.....
225	1.3.1- الأشكال البارزة للاقتصاد الموازي.....
226	2.3.1- الأشكال الأقل بروزا للاقتصاد الموازي.....
228	4.1- دور العامل الاقتصادي في انتشار عمل الأطفال في الجزائر.....
229	2- الواقع التربوي الجزائري:.....

230	1.2- راهن المدرسة الجزائرية.....
231	2.2- مشاكل المدرسة الجزائرية.....
232	1.2.2- ضعف البنى التحتية.....
233	2.2.2- الفشل المدرسي.....
235	3.2- دور العوامل التربوية في انتشار عمل الأطفال في الجزائر.....
237	3- الواقع الصحي.....
238	4- الواقع الاجتماعي و عمل الأطفال.....
239	1.4- تغير البناء الاجتماعي.....
240	2.4- تغير البناء العائلي.....
241	3.4- دور العوامل الاجتماعية في انتشار عمل الأطفال في الجزائر.....
243	II- كم يقدر عدد الأطفال العاملين في الجزائر:.....
243	1- العوائق التي تقف أمام اعطاء رقم يقترب من الواقع.....
245	2- الأرقام الرسمية.....
246	3- الأرقام غير الرسمية.....
248	III- مجالات عمل الأطفال في الجزائر.....
250	IV - التشريعات الجزائرية الخاصة بالطفل و بعمل الطفل.....

الفصل الخامس: الجانب التطبيقي.

أولاً: الدراسة الكمية.

259	I- الدراسة الاستطلاعية.....
259	1 - مقابلات الدراسة الاستطلاعية.....
260	2- مميزات مجتمع الدراسة الاستطلاعية.....

2663- خلاصة الدراسة الاستطلاعية
267II- مجتمع الدراسة
2671- المعاينة
2682- حجم مجتمع الدراسة
2693- استمارة الدراسة
269III- عرض و تفسير نتائج الدراسة الكمية

ثانيا: الدراسة الكيفية.

346I- مجتمع الدراسة الكيفية
3471- طريقة المعاينة
3472- مميزات مجتمع الدراسة الكيفية
348II- المقابلة نصف الموجهة
349III- طريقة تحليل المحتوى
3491- تعريف تحليل المحتوى
3502- مراحل تحليل المحتوى
351IV- عرض و مناقشة و تفسير نتائج تحليل المحتوى
359ثالثا: مناقشة و تحليل عام لنتائج الدراسة الكمية و الكيفية
410الخاتمة
414قائمة المراجع الملاحق

المقدمة

إن الحديث عن إشكالية الطفولة و الطفل طالما شغل و لازال يشغل الكثير من المفكرين و الباحثين، و يكاد يتجدد مع كل عصر و مع كل جيل طارحا مشاكل جديدة و تساؤلات جديدة: فهل الطفل كائن بيولوجي، أم نفسي، أم اجتماعي؟ هل يمكن اعتباره مواطنا، أو مشروع مواطن؟ هل نتحدث في مكانه أم نتركه ينطق بلسان حاله؟....

و بالرغم من الأعمال الكثيرة و الجهود الكبيرة التي تبذل هنا و هناك إلا أن معظم هذه الأسئلة لما تعرف الحسم بعد، و لازال الجدل قائما إزاءها.

ومهما تحدثنا عن حقوق الطفل و ناضلنا من أجل إشباع حاجاته فإننا نبقى رهينا لعالم الراشدين، أسيرا له. فالمرور من الجنين إلى الرضيع فالطفولة ثم الرشد و إن بدت حلقات في مسار بيولوجي إلا أنه يصطبغ بالطابع الرمزي، فتعاملنا مع الطفل يتحكم فيه عالمنا اللاواعي، يتحكم فيه الطفل الذي بداخلنا و علاقته مع عالم الراشدين.

فمن قبل ميلاده يكون الطفل مرهونا بخدمة غيره، فهو في البداية يأتي من أجل إشباع نرجسية أوليائه (إن كان طفلا مرغوبا فيه) و يكون مدينا لهم بذلك، و يرى P.Ariés (1997) أننا نطلب طفلا في الوقت الذي نريده و أكثر من ذلك نريده " عاديا" "موهوبا" أو ما يعرف لدى التحليليين بالطفل الهوام، الذي يعمل خادما لنرجسية أوليائه و مصلحتها.

و في هذه الرغبات و محاولة تحقيقها أخطار كبيرة على الطفل لأنها ترفض الضعف و التشوه و الهشاشة، و تطلب من الطفل أن يكون كاملا مثاليا، و بالتالي سنطلب من أطفالنا تحمل ما قد لا يستطيعون تحمله، و قد نحملهم أحلامنا و نحاول تجاوز إحباطاتنا من خلالهم ، و قد نفرغ عليهم عدوانيتنا و صراعاتنا غير المحلولة مع أوليائنا و مع أنفسنا.

إن علاقة الراشد بالطفل لا تخلو من الاستغلال حتى و إن أخذت طابع الرعاية و الحماية و العطف، لأننا سنطلب المقابل فيصبح الطفل مدينا للراشد كما كان الراشد في طفولته و هكذا....

إن استغلال الراشد للطفل يأخذ أشكالا عديدة فمن الاستغلال العاطفي داخل الأسرة إلى أنواع أخرى من الاستغلال .

حسب تقرير لليونيسيف (1997) يحصي العالم الحديث 03 مليار فقير نصفهم من الأطفال يعيشون على أقل على دولار واحد في اليوم، و يموت 14 مليون طفل سنويا لا تتجاوز أعمارهم 05 سنوات لضعف الرعاية و العناية. و يعاني 150 مليون طفل من سوء التغذية، و يعيش حوالي 100 مليون من الأطفال في الشوارع، و ما يقارب 300 مليون يعملون، و حوالي 100 مليون محرومون من التعليم و 850 مليون مهددون بخطر التصحر و يعيش حوالي نصف أطفال المعمورة في أحياء فوضوية.

و تعاني أعداد كبيرة من الأطفال من سوء المعاملة الوالدية و من الاعتداء الجنسي و الاستغلال الاقتصادي.

و تعتبر فئة الأطفال الأكثر تأثرا عندما تحل الكوارث بالمجتمعات، فيتعرضون في الحروب إلى التقتيل و التشريد و التعذيب و السجن و يدفعون للمشاركة في المجازر.

يتم استغلال الكثير من الأطفال عبر دول العالم في التجارة الجنسية سواء من طرف أوليائهم بغرض الحصول على المال و إما يتم بيعهم لجهات مختصة ليتم إدماجهم في شبكات الدعارة و عادة ما يتعرضون للضرب و التعذيب خاصة من طرف المنحرفين الذين يجدون في الأطفال مجالا لإشباع رغباتهم المنحرفة في طفل لا راعي له و لا حامي.

ترى اليونيسيف (1997) أن التجارة الجنسية التي تستعمل الأطفال متواجدة في كل الدول و في كل سنة يقع حوالي مليون طفل فريسة لشبكات الدعارة المحلية أو

العالمية. و تعرف سوق التجارة الجنسية تطورا و تنظيما كذاك الذي تعرفه الأسواق الأخرى.

و يستطيع الطفل أن يكون ضحية للعنف الجسدي، النفسي أو الجنسي أو كلاهما معا، و تتعدد أشكال العنف الجسدي من التعنيف البسيط إلى الاعتداء الوحشي كالضرب المبرح و الحرق و كسر العظام و الخنق من طرف الراشدين أو الأولياء الذين في العادة ما يكونون قد تعرضوا للعنف في طفولتهم. يتكون لدى الطفل شعورا عميقا بالذنب يدفعه للعقاب، و تشير الإحصاءات أن من 06-10% من الأطفال يتعرضون للاعتداء و عادة ما يكون المعتدي الأم أو الأب (Ariés P. 1997).

و هناك نوع آخر من الاستغلال للطفل قد يمثل أبشع أنواع الاستغلال و الذي ساهم في تواجده التطور العلمي و خاصة الطبي، و هو بيع الأطفال من أجل الاستفادة من أعضائهم الحيوية لصالح الأثرياء، و عرفت هذه التجارة تنظيما تحت سيطرة شبكات عالمية و محلية، و يتم شراء الأطفال أو التستر تحت غطاء التبني، و قد يعاد الطفل لوالديه بعد أن يتم انتزاع بعض أعضائه، أو يتم رميه بعد موته. و قد أظهرت بعض الجثث التي تم العثور عليها لبعض الأطفال تشوهات متعددة و غياب بعض الأعضاء الحيوية و الأعين.... و قد يحتفض بالطفل الذي انتزعت بعض أعضائه و بقيت الأخرى في حالة الغيبوبة أو ما يعرف بالموت السريري إلى غاية الاستفادة منه من خلال طلبات جديدة، و قد بين تقرير قدمته البرازيل أنه "خلال 04 سنوات بين 7000 طفل قتل 75% من الجثث وجدت مشوهة منزوعة الأعضاء "

(Ariés.P, 1997, P108)، كما تشير التقارير في البرازيل دائما إلى أن من بين

4000 طفل تم تبنيه اختفى 3000 طفل". (Moro, 1992, P30)

إن معظم المشاكل التي يتعرض لها الأطفال تتمركز في الدول الفقيرة لكن هذا لا يعني أنها تبقى بعيدة عن الدول المتقدمة التي تعرف بدورها مشاكل من نوع آخر مرددا إلى تطور الحياة و انشغال الوالدين الدائم عن أبنائهم بأعمالهم و مشاريعهم فيبقى الأطفال لوحدهم أو يسلمون لمربيات. يعاني أطفال العالم المتمدن من انتشار

العدوانية و العنف و الانحراف بين الأطفال نظرا لشعور الأطفال بالوحدة و إيمانهم على مشاهدة أفلام العنف و ممارسة ألعاب الفيديو العنيفة، فمثلا تعرف المدارس ازديادا مقلقا لحوادث العنف المميتة فقد بينت دراسة S. Agneti (بدون سنة) أنه في الولايات المتحدة الأمريكية 650 ألف طفل يحملون معهم المسدسات، و سجلت ما بين سنتي 1979-1991 قتل 50 ألف طفل بأسلحة نارية من طرف زملائهم، و هو نفس العدد من الجنود الأمريكيان الذين قتلوا بحرب الفيتنام.

و لعل من المشاكل البارزة التي تهدد الطفولة عبر العالم و تجعلها عرضة لمختلف أشكال الاستغلال التي تم التطرق إليها و تلك التي لم يتم التطرق إليها هو ظاهرة الاستغلال الاقتصادي للأطفال أو عمل الأطفال الذي قال عنه Bonnet (1998) أحد الخبراء العاملين في المكتب العالمي للعمل أنه لا يمكننا التكهن بإمكانية الحد من ظاهرة عمل الأطفال ، فعدد هؤلاء الأطفال في تزايد مستمر في المجتمعات، و يواصل قائلا أنه يبدو أن هذا العمل أخذ في الذوبان في النسيج الاجتماعي ليأخذ طابع العادي و المألوف.

و إن كانت الكثير من العوامل تتضافر و تشترك في إفراز الظاهرة فإن بروز أحدها على حساب الآخر يرجع إلى طبيعة المجتمع الذي تتواجد فيه. و قد استرعت الظاهرة انتباهنا وخاصة و أننا نرى أن أعداد الأطفال العاملين في الجزائر في تزايد مستمر، و نظرا لأنماط الأعمال التي يقوم بها الأطفال و الشكل الذي تتم به تجعلهم عرضة للكثير من المشاكل و الأخطار التي تؤثر على نموهم و توازنهم النفسي، و خاصة و أن العمل ينتزع الطفل من المحيط الأسري و من المحيط المدرسي ليجعله يواجه الأخطار بمفرده ، وقد جاء هذا البحث محاولة منا لكشف بعض جوانب الظاهرة و ما يتعلق بها.

جاء البحث في قسمين: قسم نظري و آخر عملي.

احتوى القسم النظري على أربعة فصول: خصص الفصل الأول للحديث عن مرحلة الطفولة مميزاتها من أجل إبراز أهم احتياجات الطفل و كيفية إشباعها من أجل ضمان نمو متوازن. أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى ظاهرة عمل الأطفال

ابتداء من تاريخها و تعريفها و تحديد أسبابها و آثارها، و عدد الأطفال العاملين عبر العالم.

أما الفصل الثالث فقد عمل على رصد الظاهرة في جانبها التشريعي، بحيث حاول الإلمام بأهم التشريعات العالمية الخاصة بحقوق الطفل و تلك التي تحرم العمل أو تعمل على تنظيمه.

أما الفصل الرابع فقد عمل على تسليط الضوء على ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر و أهم مميزات المجتمع الجزائري التي عملت على توسيعها و تغذيتها، كما تطرق إلى أهم القوانين الجزائرية الخاصة بحقوق الطفل و القوانين التي تحميه من الاستغلال الاقتصادي.

اشتمل الجانب التطبيقي على الوسائل التي تم استعمالها لدراسة الظاهرة- و التي كانت الاستمارة في الجانب الكمي من الدراسة و تحليل محتوى المقابلات في الجانب الكيفي من الدراسة- و طريقة معالجة البيانات و النتائج المتحصل عليها و مناقشتها و تحليلها.

الإشكالية:

يعتبر مفهوم الطفل مفهوما حديث النشأة، حيث عرف الكثير من التغيير على إثر التحولات التي عرفتتها المجتمعات على مر العصور، و حتى و إن عرف استقرارا نسبيا في الوقت الحالي إلا أن تطوره لا يزال متواصلا من خلال النضال المستمر من أجل المطالبة بحقوقه و إشباع حاجاته.

لقد أصبح الطفل محل اهتمام الكثير من الباحثين و العلماء و المفكرين في مجال علم النفس و الطب و القانون...، بعد ما أدرك الجميع أهمية الطفولة في التحضير للرشد، و اعتبارها الثروة البشرية التي لا يمكن الاستغناء عنها و لا تعويضها في حالة الإفلاس.

و أفضت مختلف الدراسات بتشعب نحلها و مناهلها و اتجاهاتها إلى الاعتراف بضعف هذه الفئة و هشاشتها و بالتالي حاجتها للحماية و الرعاية، و أصبح الكل يعلم ان الطفل يولد غير كامل و غير قادر على إشباع حاجاته دون تدخل فرد يسهر على تلبية هذه الحاجات و إشباعها، و عادة ما يكون هذا الفرد متمثلا في الأم أو بديل الأم.

وهذا ما يشير إليه الكثير من العلماء النفسيين منهم Winnicott على سبيل المثال و الذي يقول "لا يستطيع الكمون الفطري لطفل أن يصبح طفلا، إلا إذا رافقته رعاية الأم..... إن الأم هي التي تضمن الصحة العقلية للطفل في المرحلة التي تهتم فيها بالرعاية المقدمة للرضيع" (Winnicott, 1969, p94).

يتعرض الطفل بمجرد ولادته إلى سيل عارم من المثيرات الداخلية و الخارجية و يكون عاجزا تمام العجز عن ترجمة هذه المثيرات و الاستجابة لها استجابة ملائمة، لأنه لا يمتلك جهازا نفسيا قادرا على ذلك، فيأتي الجهاز النفسي للأم كمعوض مرحلي لجهاز نفسي لما يتكون بعد و بالتالي فإن الأم و رضيعها سيكونان لفترة ما وحدة مندمجة يعتمد فيها الطفل اعتمادا كليا على الأم . إن هذه التبعية الكاملة تجعل من الأم أهم فرد يؤثر في البناء النفسي للطفل، و تشكل العلاقة معها النموذج الأولي لعلاقاته المستقبلية. ثم تأخذ هذه الثنائية في الانفصال شيئا فشيئا سامحة لتدخل أفراد

آخرين لتتوسع الدائرة العلائقية أكثر فأكثر و تُثرى يحتاج الطفل و لفترة طويلة إلى هذه العلاقات، فالعلاقات العاطفية تعتبر من أهم محركات النمو النفسي السليم، كما يحتاج الطفل إلى الكثير من العناية و الحماية من طرف المحيط إلى أن يشتد عوده و يصبح قادرا على مواجهة الواقع الداخلي و الواقع الخارجي بمفرده.

و لضمان نمو سليم يسمح للطفل بتطوير قدراته و إشباع حاجاته جاءت الكثير من القوانين الدولية و المحلية من أجل حماية الطفل و توفير الجو المناسب الذي يهيأ كافة الشروط المساعدة على النمو و لعل أهمها الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل التي كان الهدف من ورائها وضع حد لمعاناة الكثير من الأطفال عبر دول العالم.

إن الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل التي تم تبنيها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1989 و التي جاءت للتحديث عن حقوق الطفل التي يستوجب على المجتمعات الدولية الاعتراف بها و حمايتها: كحق الطفل في التربية و التعليم و حقه في الرعاية الصحية و حقه في التعبير و تكوين الجمعيات و غيرها من الحقوق التي احتوتها بنود و مواد الاتفاقية، إن هذه الاتفاقية تعبر عن تنامي الوعي بأهمية الطفولة و أهمية رعايتها لأن مستقبل الأمم متعلق بها.

لكن بين سن القانون و تطبيقه يضيع الملايين من الأطفال، لأن مشهد الطفولة عبر الكثير من دول العالم يبقى مشهدا مأساويا يختصر الأزمان و يلخص معاناة هذه الفئة عبر العصور.

نحن لا ننفي التقدم الباهر الذي حققه الاهتمام بهذه الفئة و التي نتباهى بها في المحافل الدولية و المحلية، لكن ماذا عن الوجه الآخر؟ ماذا عن الفئة التي تعيش الحرمان و الفقر و البؤس و التي نعتبرها المؤشر الحقيقي لتقدم الدول و تحضرها فالدولة التي لم تستطع حماية فئات كثيرة من أطفالها لا يمكنها أن تتسب لنفسها صفة التحضر و التقدم حتى و إن حققت فئة أخرى من أطفالها أكبر المكاسب.

إن العالم الحالي و هو يخطو أولى الخطوات في الألفية الثالثة لا زال يحتفظ بأبشع الصور التي عرفتها العوالم الماضية و التي كثيرا ما توصف بالتأخر و الجهل و البربرية، فلا زال الإنسان يباع كما تباع أرخص البضائع بdraهم معدودة،

و لا زال الناس يسكنون المزابل و يقتاتون منها، و لا زالت أبسط الأمراض تفتك بالملايين سنويا و غيرها من المشاهد التي تجعل من الطفل ضحيته الأولى باعتباره أضعف حلقة في السلسلة الاجتماعية.

و لعل من أهم الظواهر الاجتماعية التي تهدد الطفولة عبر العالم و التي لم تستطع مختلف الجهود من التصدي لها هي ظاهرة عمل الأطفال التي تتجسد فيها أبشع صور الاستغلال، حيث يتم انتزاع الطفل من حضن الأسرة و يزوج به في عالم الشغل و هو في سن صغيرة جدا لا يعرف شيئا عن الحياة و لا عن المخاطر التي تتربص به، و بالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها المنظمات العالمية و المحلية التي أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن هذه الشريحة و حمايتها فإنها لما تستطع درء الأسوأ الذي لا يزال يتربص بالأطفال و يهدد الثروة البشرية للأمم و يرهن مستقبلها.

إن ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر التي تتخر جسد فئة الأطفال عبر العالم و تلحق بها الكثير من الأذى و تتسبب لها في الكثير من المآسي و هي تمس الدول الفقيرة على الخصوص التي تسجل عجزا كبيرا في مواجهتها، و الدول الغنية رغم أنها استطاعت الحد من اندفاع الظاهرة و توسعها إلا أنها لما تستطع القضاء عليها نهائيا.

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر المستعصية التي أبدت مقاومة كبيرة أمام مختلف وسائل المحاربة، فهناك أيد خفية تحركها تتمثل في مافيا المصالح الشخصية، التي تتحكم في الاقتصاد العالمي و تهدف للوصول إلى الأرباح الطائلة من خلال خفض تكلفة المنتج إلى أدنى درجاته و مهما كانت الوسائل المستعملة من أجل ذلك. و أهم الطرق لخفض تكلفة المنتج هي خفض تكلفة اليد العاملة لأن المواد الأولية تتحكم فيها السوق العالمية، و الكل يعلم أن أرخص يد عاملة هي اليد العاملة الصغيرة، فمحاربة الظاهرة تتعارض مع الكثير من المصالح التي تضع يدها على الاقتصاد العالمي و تستنفذ طاقات الدول الفقيرة و الضعيفة و تضعها تحت نير الاستعباد " ... تعميم ظاهرة استغلال الأطفال على المستوى العالمي يعود لكون

منطق الاقتصاد العالمي لا يأخذ المستقبل في اعتباره.... و لأن أطفال العالم الثالث لا يمثلون مستقبل الدول الغنية" (Meillassaux, 1996, p.56).

و على العموم فإن ظاهرة عمل الأطفال تسجل في سجل اجتماعي اقتصادي ثقافي واسع و هذا بإجماع الدارسين للظاهرة، و هي بذلك تأخذ الصبغة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للبلد الذي تظهر فيه.

ففي المجتمعات التقليدية التي تعتمد في العيش على إتباع خطا الأجداد من خلال ما تركوه من موروث ثقافي، مثل بعض المجتمعات الإفريقية و الآسيوية حيث يعتبر الطفل امتدادا للعائلة يحرص الأولياء على تعليمه مهنة الأجداد فتدخل الظاهرة بذلك في نطاق التنشئة الاجتماعية ويشير Meillassaux (1975) إلى امتلاك الأب حق عمل الابن و يقوم أفراد العائلة الواحدة بالتحكم في اقتصاد العائلة و تسييره.

يشكل تعلم مهنة العائلة وسيلة لكسب العيش و المحافظة على إرث الأجداد و هو أسلوب من أساليب الجتمعة ، و ربما يكون الفقر من العوامل التي ساهمت في استمرار السير التقليدي لهذه المجتمعات.

وتشير الكثير من الدراسات إلى ارتباط ظاهرة عمل الأطفال بالمدرسة، إذ يعتبر التسرب المدرسي من بين أهم العوامل التي تغذي الظاهرة و يعتمد في حساب عدد الأطفال في العالم بالمقارنة مع أعداد الأطفال الذين يتواجدون خارج المدرسة، فالعالم الثالث يضم أكبر عدد من الأطفال العاملين و تسربا مدرسيا يقدر بـ 30% من الأطفال الذين بدأوا التعليم" (Brisset, 2000, p. 45)

و تتوقع اليونيسيف أن يكون عدد الأطفال غير المتمدرسين يفوق 130 مليون طفل عبر العالم و يرتفع هذا العدد ليصل إلى 404 مليون إذا ما أخذنا بالحسبان الأطفال الأقل من 18 سنة و يرتبط هذا الرقم إلى حد كبير بعدد الأطفال العاملين و الذي يقدر بـ 250 مليون.

و يرجع التسرب المدرسي إلى العديد من العوامل المتعلقة بمكانة المدرسة في المجتمع و قدرتها على التكيف مع الواقع المعيش للأفراد.

و لا يمكن إهمال العوامل الأسرية التي قد تكون وراء الكثير من المشاكل النفسية و الاجتماعية التي يعيشها الطفل، و قد دلت الكثير من الدراسات على تدخل عامل التفكك الأسري في تغذية ظاهرة عمل الأطفال.

لقد بينت دراسة أجرتها منظمة اليونيسيف (1995) على وضعية النساء و الأطفال في المغرب ان معظم الأطفال العاملين تعاني أسرهم من مشاكل كالتفكك الأسري الناتج عن الطلاق أو الموت أو الصراع الدائم و أشارت إلى كون 50% من الأطفال العاملين لا يعيشون مع أسرهم.

و ترى Reve (2000) من خلال دراستها على أطفال الشوارع بـ Chiennai أن نقص رعاية الأولياء لأبنائهم و نقص الحب و الحنان أو العنف المنزلي (الآباء أو زوجات الآباء) تعتبر من الأسباب الرئيسية في خروج الأطفال للعمل و تشترك عائلاتهم في نفس المميزات و هي: الأمية، البطالة، العنف، الإدمان، سيادة مناخ اللأمن، أو التفكك الأسري.

مما سبق يتضح لنا أن عمل الأطفال أصبح ظاهرة تتميز بطابعها العالمي، وجودها في مجتمع ما يكون مؤشرا على وجود خلل قد يمس أحد قطاعاته أو يكون خلا عاما ينعكس على الأفراد و على طرق العيش و التفكير.

و تعتبر الجزائر من الدول التي مستها الظاهرة، رغم كونها ظاهرة قديمة مرتبطة بتاريخ المجتمع، إلا أنها كانت تسجل ضمن التنشئة الاجتماعية التي كانت تقتضيها الحياة التقليدية.

و في العهد الاستعماري كانت الظاهرة وليدة أساليب التجويع و التفجير التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، و كانت وسيلة من وسائل توفير الطعام من أجل العيش و البقاء.

و بعد الاستقلال جندت الدولة الفتية كل الجهود من أجل القضاء على الظاهرة أو على الأقل الحد من انتشارها من خلال سن إجبارية التعليم وجعله مجانيا خلال كل الأطوار التعليمية و حقا دستوريا لكل مواطن جزائري، فشهد المجتمع آنذاك تمدسا كميًا، و استطاعت الدولة أن تقضي على الكثير من المشاهد التي تسيء للدولة و

على رأسها الأطفال الذين يقومون بمسح الأحذية المنتشرين بشكل كبير في المدن الكبرى و التي كانت ترى فيها قمة الذل و الهوان لأفراد دفعوا غالبا من أجل العزة و الكرامة.

و شهد المجتمع تغيرا كفيما و كميا على كل الأصعدة، فارتفع المستوى المعيشي للأفراد و تحسنت الرعاية الصحية و بدا أن الدولة تعيش في بحبوحة و رخاء و ساعد في ذلك الارتفاع المعتبر لأسعار البترول التي كانت توفر دخلا كبيرا من العملة الصعبة التي استطاعت أن تغطي نفقات الدولة و نفقات الاقتصاد الاشتراكي، فبدا و كأن المجتمع يمر بمرحلة من الاستقرار و الأمن و التماسك.

و لكن الأمور ما فتئت تتغير بعد الهزة العنيفة التي عرفها الاقتصاد على إثر الانخفاض الملحوظ لأسعار البترول في السوق العالمية مسجلا أدنى مستوياته في التسعينيات إذ بلغ أقل من 03 دولار للبرميل، فجلأت الدولة للمديونية من أجل تغطية النفقات، و بتراكم الديون تدخل البنك العالمي من أجل التحكم في الاقتصاد و تسييره، و زادت الطين بلة الأزمة الأمنية الطاحنة خلال العشرية السوداء، و التي عملت على إظهار العجز الكبير للسياسة و التسيير على مختلف الأصعدة.

و على الصعيد الاجتماعي حدث كل شيء بشكل مفاجئ و شلت الصدمة تفكير الأفراد و قدرتهم على التحرك، و بدا أن المجتمع انفجر بتغير مشهد الهدوء و الاستقرار إلى مشهد من الفوضى العارمة دون أن يستطيع الفرد أن يفهم ما يحدث و لا أن يستوعب الأمر، فطفت إلى السطح ظواهر ظلت غريبة إلى وقت غير بعيد عن المجتمع، و انتشرت الكثير من الممارسات التي زرعت الرعب في نفوس الأفراد: كالاعتداء على الأشخاص، انتشار الانحراف في صفوف الشباب..

و عاد الفقر ليضرب أطنابه في المجتمع، و الأمراض الخطيرة التي تم القضاء عليها و المرتبطة بانتشار الأوساخ كالتاعون و غيره، هذا هو المشهد الجديد للمجتمع الجزائري.

و أهم ما يمكن الإشارة إليه هو عودة ظهور ظاهرة عمل الأطفال بشكل يكاد يكون مفاجئا، و في غياب الدراسات الجادة للظاهرة إحصائيا و اجتماعيا و اقتصاديا و

نفسياً... يكفي الاعتماد على الملاحظة المجردة فأينما كنت و حيثما وليت وجهك ترى طفلاً يعمل، في المدينة أو في القرية، داخل البيت أو خارجه، مع راشد أو بمفرده، خارج و أثناء وقت الدراسة، و قد تلحظ كذلك زيادة أعدادهم في العطل و في المناسبات الدينية أو الوطنية.

وقد تفاجأ أيضاً بمشهد أطفال قد لا يتعدون السادسة من العمر يعملون و أثناء أوقات الدراسة، و قد تكون الأعمال التي يقومون بها أعمالاً خطيرة تؤثر على الصحة و النمو.

إن أعداد هؤلاء الأطفال في تزايد مستمر بالرغم من أن الدولة الجزائرية قد صادقت على كل القوانين و المواثيق الدولية التي تمنع عمل الأطفال و التي تفرض عليها حماية و رعاية هذه الفئة و معاقبة كل من تسول له نفسه بالزج بها في أعمال تؤثر على دراستها أو أخلاقها أو صحتها.

إن هذه الأوضاع تجعل الملاحظ يطرح الكثير من التساؤلات و جعلتنا أيضاً نطرح العديد من التساؤلات التي استرعت اهتمامنا وهي:

- ما هي العوامل التي تساهم في خروج الأطفال إلى العمل في الجزائر؟
- هل هي عوامل اقتصادية أسرية، بمعنى هل يساهم الوضع الاقتصادي الأسري في خروج الطفل للعمل؟
- هل تتدخل العوامل التربوية الأسرية من حيث المستوى التعليمي للأبوين و مهنهما في خروج الطفل للعمل؟
- هل تتدخل العوامل التربوية المدرسية في خروج الطفل للعمل؟
- هل تلعب الأوضاع العائلية داخل الأسرة دوراً في خروج الطفل للعمل؟
- هل تؤدي العوامل النفسية لخروج الطفل إلى العمل؟

ثم ما مصير الطفل الذي يخرج للعمل وما هي أنماط العمل التي يقوم بها؟

- هل يتعرض الطفل العامل لمختلف أنواع الأخطار؟

- هل يتعرض الطفل العامل للأخطار الصحية؟
- هل يتعرض الطفل العامل إلى خطر الانحراف؟
- هل يتعلق هذا الخطر بطبيعة العمل الذي يقوم به؟

لقد كانت هذه مجمل التساؤلات التي طرحناها و التي حاولنا الإجابة عليها من خلال بحثنا هذا.

فرضيات البحث:

لقد حاولنا الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في إشكالية البحث من خلال وضع الافتراضات التالية:

الفرضية العامة الأولى:

- تساهم العوامل الأسرية و العوامل المدرسية و العوامل النفسية الفردية في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة.
و قد تولدت عن هذه الفرضيات الجزئية التالية:

الفرضيات الجزئية:

1. لا يؤدي المستوى الاقتصادي الأسري إلى خروج الطفل للعمل في سن مبكرة.
2. يلعب الحي السكني للطفل دورا في خروجه إلى العمل في سن مبكرة.
3. يؤدي المستوى التعليمي المنخفض للأم إلى خروج الطفل في سن مبكرة إلى العمل.
4. يؤدي المستوى التعليمي المنخفض للأب إلى خروج الطفل في سن مبكرة إلى العمل.
5. تؤدي مهنة الأب إلى خروج الطفل في سن مبكرة إلى العمل.
6. يعمل التفكك الأسري إلى خروج الطفل في سن مبكرة إلى العمل.
7. يلعب التقليد دورا في خروج الطفل للعمل.
8. يقوم العمل بإشباع الحاجة إلى تحقيق الذات.

الفرضية العامة الثانية:

- يتعرض الطفل العامل للخطر .

و من أجل اختبار هذه الفرضية قمنا باختيار المؤشرات التالية و التي ظهرت في

الفرضيات الجزئية:

الفرضيات الجزئية:

1- يتعرض الطفل العامل لخطر التدخين .

2- يتعرض الطفل العامل لخطر الإدمان .

3- يتعرض الطفل العامل لخطر ارتكاب المخالفات القانونية .

4- يتعرض الطفل العامل لأخطار جسدية .

الفصل الأول: الطفولة مرحلة و احتياجات.

تمهيد

I- تاريخ الطفولة

1- مفهوم الطفل في العهد القديم

2- مفهوم الطفل في المسيحية

1.2- الطفل الخطيئة

2.2- الطفل المسيح

3- الطفل في الإسلام

4- مفهوم الطفل و فلسفة التنوير

II- مراحل نمو الطفل

1- الطفولة الأولى: من 0 إلى 2-3 سنوات

1.1- التمايز الحسي الحركي

2.1- فينيكوت و أهمية العلاقة (أم - طفل)

3.1- فرويد و العلاقة الموضوعية

4.1- التنظيمية الفمية للرضيع

5.1- المرحلة الشرجية أو السادية الشرجية

6.1- ميلاني كلاين و الحياة النفسية للرضيع

7.1- ماهر و الميلاد السيكولوجي للفرد

1.7.1- طور الاجترارية العادية

2.7.1- طور الاعاشي العادي

3.7.1- التمايز و تتطور التخطيط الجسدي

8.1- باجيه و الذكاء الحسي الحركي

9.1- وسائل تفاعل مع المحيط

1.9.1- دور اللعب

2.9.1- دور اللغة

2- الطفولة الثانية من: 2-3 إلى 6-7 سنوات

1.2- التقمصات و بناء الهوية الجنسية

1.1.2- الفضولية الجنسية

2.1.2- الأثر الصدمي لإدراك الاختلاف

3.1.2- عقدة الخشاء.

4.1.2- عقدة الأوديب

2.2- التمرکز حول الذات

3- فترة الكمون

1.3- توقف النشاط الجنسي.

2.3- التقمصات و تكوين الهوية في فترة الكمون

3.3- فترة الكمون و دفاعات الأنا.

4.3- مراحل و أنشطة فترة الكمون.

1.4.3- الطور الأول: الطفولة الكبرى 6-7 سنوات.

2.4.3- الطور الأوسط: من 8 إلى 9-10 سنوات.

3.4.3- الطور الثالث: من 11 إلى سنة.

4- مرحلة المراهقة.

1.4 مرحلة المراهقة و إشكالية الجسد.

1.1.4- التغيرات الفيزيولوجية.

2.1.4- صورة الجسد.

2.4- النمو النفسجنسي في مرحلة المراهقة.

3.4- المراهقة و عمل الحداد.

4.4- حل المشكل الأوديبى و بناء الهوية.

III- حاجات الطفل.

1- تعريف الحاجة.

1.1- تعريف فرويد.

2.1- تعريف ألبورت.

3.1- تعريف موراي.

2- تصنيف الحاجات.

1.2- تصنيف موراي.

2.2- تصنيف ماسلو.

3- حاجات الطفل.

الفصل الأول: الطفولة مرحلة و احتياجات

تمهيد:

يولد الطفل غير كامل، لأنه يبدي عدم التناسق في النمو الحسي الحركي، و يعتبر ببطء النمو الحسي الحركي ميزة للإنسان عن الحيوان الذي يبدي قدرة على الحركة منذ الوهلة الأولى. و على عكس النمو الحركي يكون النمو الحسي مبكرا و سريعا عند الطفل، حيث تنتظم الرؤية في نهاية الشهر الأول، و السمع منذ الأسابيع الأولى، و يشعر الطفل بالحرارة و البرودة منذ الولادة.

إن هذا السيل من الاحساسات و المعلومات الآتية من الخارج و من الجسم تعمل على الرفع من الشدة الداخلية اللازمة لنمو القدرات و المهارات.

إن طول فترة النمو تجعل من الطفل - و لوقت طويل - خاضعا للمحيط العائلي معتمدا عليه في إشباع حاجاته.

I- تاريخ مفهوم الطفل:

يعتبر مفهوم الطفل مفهوما حديث النشأة، حيث عرف الكثير من التغيير على اثر التحولات التي عرفتتها المجتمعات على مر العصور، و حتى و إن عرف استقرارا نسبيا في الوقت الحالي إلا أن تطوره لا يزال متواصلا من خلال النضال المستمر من أجل المطالبة بحقوقه و إشباع حاجاته و تحديد مكانته.

تبقى الكتابات التاريخية المتخصصة في مفهوم الطفولة عبر التاريخ قليلة جدا و تعد على الأصابع و يعتبر كتاب Ph. Ariès (1960) أول مؤلف في هذا المجال، حيث استعمل الكثير من الوسائل و الطرق لإعادة بناء تاريخ الطفل كالرسوم و القصص و غيرها، و يحاول في كتابه البحث عن التاريخ الحقيقي لاكتشاف الطفولة و التي لم تكن معروفة حسب حسه قبل القرن السادس عشر، إذ كان الطفل قبلها يمثل راشدا في

صورة مصغرة و يقول في هذا الصدد: "... لم تكن الطفولة معروفة و لم يحاول أحد تمثيلها... إننا نظن أن الطفولة لم يكن لها مكان في ذلك العالم" (Ph.Ariés, 1973, p.23) و لم يبدأ ظهور الطفل في الرسوم و الآثار إلا مع ظهور مفهوم الطفل - المسيح.

لقد تعرضت وجهة النظر هذه إلى نقد لاذع من طرف مؤرخي العصور الوسطى، لكنهم اتفقوا معه على المكانة المتردية التي كان يحتلها الطفل في تلك المجتمعات و التي لم تعرف تحسنا إلا مع عصر التنوير. و سنحاول في عجالة التطرق إلى مفهوم الطفل في بعض المحطات التاريخية.

1- مفهوم الطفل في العهد القديم:

يرى المؤرخ Ph Ariès (1960)، أن مفهوم الطفل في سياقه الحالي حديث النشأة نسبياً، فقد دلت الآثار القديمة في المقابر و التماثيل أن مفهوم الطفل كفرد منفصل و متميز كان موجوداً. و لقد لوحظت هذه الآثار عند قدماء المصريين ثم عند الإغريق لتختفي عند الغرب في العصور الوسطى. لقد اعتبر الطفل عند الشعوب البدائية هبة من الطبيعة و ضماناً للاستمرارية، و عادة ما كان يعطى اسم الجد للابن البكر و هذا ما كان يعرف بـ: (الابن الجد) (Guidetti, 2000, p63). و لم يكن الطفل يحمل قيمة في حد ذاته و لكن اعتباره الضمان الوحيد للاستمرارية كان يستدعي الاهتمام به و رعايته و تعليمه كل ما من شأنه أن يحفظ عادات و تقاليد القبيلة .

إن أهم ما ميز المجتمعات القديمة هو المكانة الخاصة التي كانت تتمتع بها العائلة و تطلق على كل من يعيش في بيت واحد من نساء و أطفال و عبيد و حيوانات، لقد كانت العائلة تحظى بالتقديس لأنها كانت تمثل مجموعة دينية يعتبر الأب زعيمها الروحي، يخضع له الجميع خضوعاً كاملاً، يتميز بسلطة لا متناهية إذ يملك حق

الحكم و العقاب و حتى حق قتل ابنه إن كان لا يرغب فيه بما أنه كان سببا في وهبه الحياة.

أما على المستوى التربوي فيبدو دوره ممحيا و غائبا تماما. لقد عززت الإمبراطورية الرومانية من هذه السلطة إذ اعتبر الطفل فيها ملكا للأب، يرى Le Cal (2002) أن القانون الروماني عزز من هذه السلطة و دعمها بتمديده سن الرشد إلى 25 سنة ، يبقى الطفل خلالها تابعا و خاضعا لسلطة الأب الذي يحرص على تربيته و تعليمه.

يصف P. Ariès (1997) بعض طقوس الولادة عند قدماء الرومان و التي تختلف باختلاف جنس المولود فإذا كان المولود ذكرا تضعه القابلة على الأرض و يأتي الأب و يحمله رافعا نظره إلى السماء كإشارة منه إلى رغبته في الاحتفاظ به، أما إذ كان المولود بنتا فيكتفي الأب بإعطاء الأمر بتغذيتها. و يتم الاحتفال بالمولود الأنثى في اليوم السابع أما الذكر ففي اليوم الثامن من الولادة عن طريق تقديم القرابين.

يحضى الطفل بمكانة متدنية و يبقى طوال حياته تابعا للأب مادام حيا و لا يمكنه أن يستقل عنه و يربى على احترام الأجداد و الخضوع التام للعائلة و للوطن. إن هذه السلطة الكبيرة و اللامتناهية التي خولت للأب عند قدماء الرومان عرفت تقلصا و تراجعاً عند الإغريق لصالح الدولة، لأن الطفل كان ملكا للدولة لا للأب، و تهدف التربية إلى تكوين مواطنين يدينون بالولاء و الطاعة للدولة و يتقانون في الدفاع عنها و في خدمتها، من أجل ذلك كان الأطفال و منذ بلوغهم السابعة من العمر يلتحقون بمخيمات الشباب حيث يتم تدريبهم تدريبا عسكريا قاسيا ليصبحوا أقوياء و لا مجال هناك لإبداء الضعف أو عدم القدرة لأن الأمر سيعرض الطفل للعقاب الشديد. في حين تربي الفتيات تربية خشنة من أجل أن تلد ذكورا أقوياء .

2- مفهوم الطفل في المسيحية:

و مع ظهور المسيحية عرف مفهوم الطفل تغيرا كبيرا على غرار التغير الذي أحدثته هذه الديانة الجديدة في الحياة العامة للناس، لقد أصبح هذا المفهوم مشبعا بالتعاليم الدينية و أخذ مفهوم هبة الرب التي يمنحها للوالدين كدليل على حبه لهما و على هذا الأساس و جب إحاطة الطفل بكل العطف و الحنان و الرعاية و اعتباره كابن للرب، و جاءت المسيحية لتحرم كل المعاملات السابقة للأطفال كالقتل و البيع و الإجهاض لتي كانت منتشرة عند الرومان القدامى، تساند تعاليم المسيحية الطفل و امتثالا لأوامر الرب الذي دعا إلى التكفل بهم و بلغ اهتمامه بالأطفال إلى درجة اختياره طفلا لنفسه و هو المسيح عليه السلام.

تعتبر المسيحية الطفل فردا متميزا و ملكا للرب و لا يمثل الآباء إلا وكلاء على الأطفال يربونهم و ينقلون لهم تعاليم الدين و على الأبناء طاعة أوليائهم و احترامهم و الامتثال لنصائحهم و قد جاء في الكتاب المقدس: " يا بني احفظ وصايا أبيك و لا تترك شريعة أمك اربطها دائما على قلبك، قلد بها عنقك" (الأمثال 6/22) " اسمع لأبيك الذي ولدك و لا تحنقر أمك إذا شاخ" (المزامير 24/23). و لقد نشأ في كنف الكنيسة تياران مختلفان فيما يخص مفهوم الطفل:

1.2-الطفل الخطيئة:

يرجع هذا المفهوم إلى الخطيئة التي ارتكبها آدم حينما عصا ربه مدفوعا من طرف حواء تحت تأثير الحية فعاقبه الرب بأن جعل أبناءها يولدون ضعافا أمام الشيطان، فاعتبر الطفل رمزا للشر و الخطيئة. يقول القديس أوغويستان في القرون الأولى للكنيسة: " خلقت في الظلم و حملتني أمي في الخطيئة...متى كنت يا إلهي بريئا" (Morrell, 2002, p.64).

لقد اعتبر هذا التيار مرحلة الطفولة من أدنا مراحل حياة الإنسان بعد الموت، كما اعتبر الطفولة شبيهة بالحيوان تتميز بالرعونة و الانفلات الأمر الذي أثر على

التعامل مع الطفل الذي أخذ ميزة الحزم و الشدة و الحذر حتى يتسنى تقويم اعوجاجه و ترويض غرائزه الشريرة.

تبدأ أول معالم التربية بالعمادة التي تحميه من الشيطان و تحرره من خطيئة آدم التي تنتقل من جيل إلى آخر، و تمثل العمادة في المجتمع المسيحي ميلادا جديدا يضمن تطهيرا للطفل و قطيعة له مع الخطيئة التي ورثها.

و قد يحدث أن لا يتم تطهير الطفل تطهيرا كافيا فيبقى حاملا للشر لذا فإن اللجوء إلى العقاب أثناء التربية يبدو من الضروريات لتطهيره أكثر فأكثر و ليصبح راشدا واعيا و ملتزما.

2.2- الطفل - المسيح:

نشأ في قلب الكنيسة الكاثوليكية تيارا آخر يحمل نظرة و مفهوما معاكسا تماما للمفهوم الأول و يرى أنصار هذا التيار تقاربا كبيرا بين الطفل و الرب، و هو رمزا للاستمرارية على الأرض لا أصبح ابنا للرب: " و ابن الرب يوجد في ابن كل رجل" (P.Ariès, 1979, p.37)

لذا فقد أخذ الطفل في كنف هذا التيار رمز البراءة و رمز للأخلاق المسيحية، و استطاعت صورة المسيح و أمه أن تكون رمزا لكل الأمهات و أبنائهن و تعطيهن قيمة أعلى و مكانة أفضل، كيف لا و الرب قد اختار ابنه هاديا للبشرية و يكلمهم في المهد ثم ضحى الرب بابنه من أجل إنقاذ البشرية.

3- مفهوم الطفل في الإسلام:

لقد اهتم الإسلام اهتماما كبيرا بعالم الطفولة و لم يترك شأنًا من شأنه إلا و تطرق إليه من مرحلة الحمل إلى الرضاعة و الفطام فمرحلة الصبا إلى مرحلة الفتوة كلها مراحل حدد الإسلام خصائص الطفل فيها و حث على معاملة تتماشى و هذه الخصائص.

في الواقع إن العناية بالطفل في الإسلام تسبق مرحلة الميلاد و حتى مرحلة الحمل بكثير من خلال التشديد على ضرورة توفير الجو الأسري السليم المتوفر على السكنية حيث سيستقبل الطفل، فحث المقبلين على الزواج بالتريث و التزام الشروط الموضوعية في اختيار الطرف الذي يراد الارتباط به فمن حق الولد اختيار الوالد الأنسب صحيا و أخلاقيا.

إن مفهوم الطفل في الإسلام مرتبط بمباهج الحياة إذ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: " المال و البنون زينة الحياة الدنيا" (الكهف، الآية 46) و قد ارتبط ميلاد الأطفال في الكثير من الآيات القرآنية بالبشارة و الفرحة.

لقد انتشرت في الجاهلية و قبل مجيء الإسلام الكثير من المعاملات التعسفية اتجاه الأطفال إذ كان الآباء يملكون كل الحق في التصرف كما يشاءون بأولادهم فيقدمون على الإجهاض و يقتلون أبناءهم خوفا من الفقر و يدفنون البنات و هن أحياء بعد ولادتهن مباشرة لأن ميلاد الفتاة ارتبط بالعار و الخطيئة، كما يحق للآباء بعدم الاعتراف بأولادهم إن كانوا لا يريدون نسبتهم إليهم و هي كلها مظاهر أضرت كثيرا بفتة الأطفال و قد حاربها الإسلام بشدة فحرم قتل الأبناء مهما كانت الأسباب: " و لا تقتلوا أبناءكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا" (الإسراء، الآية 31).

و يرتبط مفهوم الطفولة في الإسلام أيضا بمفاهيم الضعف و عدم النضج و القابلية الكبيرة للتعلم و الاكتساب و على الوالدين مراعاة ذلك و الحرص على تأديب الأبناء و تعليمهم ما يتماشى مع طبيعتهم و قدراتهم يقول أبو حامد الغزالي:

" الصبي أمانة عند والديه و قلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية عن كل نقش و صورة و هو قابل لكل ما نقش و مائل إلى كل ما يمال به إليه" (الغزالي، 1987، ص200).

يعتبر ميلاد الطفل في الإسلام حدثًا كبيرًا يستوجب الاحتفال و الفرح و البهجة لأن الأبناء نعمة من نعم الله عز و جل و الاحتفال بالطفل واجب ديني لا يجب التوصل منه مهما كانت الأسباب يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: " كل غلام رهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه و يحلق رأسه و يسمى" رواه النسائي (بليق 1987، ص358)

يفرض الإسلام على الآباء اختيار الأسماء الجميلة لأبنائهم فلا يطلقون عليهم الأسماء التي تسبب لهم الحرج و تجعل منهم محل سخرية وسط أترابهم، و يطالبهم بالرفق و اللين في المعاملة و التدرج في التأديب و التعليم الذي يراعي المرحلة التي يمر بها الطفل، فقبل بلوغ الطفل سبع سنوات مثلاً و جب تغليب اللعب و المداعبة على تلقين العلوم حتى يترك المجال واسعاً أمام الطفل لإشباع حاجاته الطبيعية في اللعب الذي يعمل على تنمية قدراته الإدراكية و اتساع ملكاته الاكتسابية التي تصل ذروتها في السن السابعة حيث يصبح الطفل بعدها مستعداً للتعليم و التلقين.

يحضى الطفل في الإسلام بمكانة معتبرة و يتحمل الآباء مسؤولية الاعتناء بهم أمام المجتمع و أمام الله الذي سيسألهم عن أي تقصير في هذا الواجب المقدس. و لا تقتصر مهمة الاعتناء بالأطفال على الآباء و حدهم بل تتعداهم لتشمل كل الراشدين في المجتمع الذين يحق لهم توجيه الطفل و خاصة احترامه و عدم الإساءة إليه و في هذا الصدد يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: " ليس منا من لم يرحم صغيرنا، و يعرف شرف كبيرنا"

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي أولتها الديانات السماوية لشريحة الأطفال إلا أن تعاليمها تعرضت للتغيب أو التشويه مع مرور الزمن و تداخل الثقافات و مختلف الأزمات التي عرفتتها المجتمعات البشرية و مرت هذه الشريحة بحقب تاريخية مظلمة لم يسجل التاريخ تفاصيلها و لا نملك عنها إلا بعض الآثار المستقاة من

بعض الصور أو من بعض القصص و أهم مرحلة استطاع التاريخ تسجيلها و التي عرف العالم فيها عودة للاهتمام بهذه الشريحة هي القرن الثامن عشر و تأثير فلسفة التنوير التي ظهرت في أوروبا.

4- مفهوم الطفل و فلسفة التنوير:

إن المفهوم الذي كان سائدا في العصور الوسطى هو اعتبار الطفل كراشد صغير غير مكتمل النمو و معاملته على هذا الأساس ، و من جهة أخرى " ابتداء من السن الخامسة، اعتبر الطفل كبيرا بما فيه الكفاية ليس للتعليم فحسب، و لكن حتى للقيام بالأعمال التجارية." (Raffy, 2000,p21) و عادة ما كانت تنتهج الأساليب القاسية في تعليم الصغير و اللجوء إلى المعاقبة الجسدية كان من الأمور الواردة.

و قد ظهر مفهوم الطفل بشكل تطوري ابتداء من القرن السابع عشر، ليأخذ أهمية متصاعدة بشكل منتظم إلى غاية وقتنا الحالي، تحت تأثير التيار الفلسفي التنويري الذي أحدث انقلابا كبيرا على الساحة الاجتماعية الأوروبية في تلك الحقبة، فقد أعطى أهمية كبيرة للعقل و الطبيعة و حق البشر في السعادة و جاء كثورة على تعاليم الكنيسة التي رأوا أنها حادت عن وظيفتها الأساسية و استبدت بالعباد. لقد اهتم فلاسفة عصر التنوير بالطفل و انصب هذا الاهتمام في البداية على صحته و سلامته الجسدية.

و عرفت التربية فيما بعد ثورة قادها الفلاسفة أنصار التربية الحديثة من أمثال جان جاك روسو، الذي كان ينادي بالتربية الطبيعية، و في كتابه "De l'éducation" الذي نشر سنة 1762 بين بالكثير من البرهان كيف أن التربية الصحيحة تعتمد على إعطاء كامل الحرية للطفل لإبراز قدراته و مواهبه و لا يقوم المربي إلا بتوجيهه حتى يتمكن من النمو في جو يسوده التناسق مع محيطه، و انتقد روسو في هذا الكتاب السلطة الأبوية المطلقة قائلاً أن الأب لا يعتبر سيد الطفل إلا حين يحتاج الطفل إلى مساعدته، و عندما يلد الأب و يغذي طفله فإنه لا يقوم إلا بثلاث مهمته، إنه يدين لمجتمعه برجال اجتماعيين، و إلى بلده بمواطنين. و قد رفض روسو بكل

قوة الطرق العقابية التي كانت تنتهج في التربية، و تحدث عن التربية الطبيعية، و القاعدة الذهبية التي يجب اعتمادها في كل مؤسسة تربوية هي أن تترك مجال العمل للطبيعة، و لا يعمل المربي إلا على توجيه الطفل نحو مواهبه ليستطيع أن ينمو في تناغم مع الوسط الذي يحيا فيه، و ثار روسو على كل ما هو غير طبيعي في التربية كإعطاء الأطفال للمربيات مثلما كان سائدا آنذاك، و حث على التغذية الطبيعية كالرضاعة التي من شأنها تقوية الطفل على كل الأصعدة بما فيها النفسية و العاطفية.

لقد أصبح كتاب روسو مرجعا مهما لكل العاملين في حقل التربية و للآباء و استطاع أن يحدث انقلابا في النظر إلى الطفل و طرق التعامل معه، و عرف نجاحا كبيرا لأنه استطاع أن يحدث ثورة في مجال التربية و أصبح الآباء وخاصة من الطبقة البرجوازية- يهتمون بأنفسهم بتربية أبنائهم بعد أن كانت هذه المهمة توكل إلى المربيات.

لقد عمل تيار التربية الحديثة بالنظافر مع العديد من العوامل على دفع تطور مفهوم الطفل ليأخذ سعته العظمى في القرن التاسع عشر و القرن العشرين، فتطورت ضرورة التعليم الذي أخذ منحى الإجبار فيما بعد، و انحصر الدور التربوي للعائلة و تدخلت الدولة لتضع السياسات التربوية الي تتماشى مع أهدافها. و أصبح الطفل- شيئا فشيئا- فردا مهما و موضوعا للدراسة في العديد من الميادين و المجالات لمحاولة فهمه و معرفة كيفية نموه و تطوره.

II- مراحل النمو:

إن النمو عند الإنسان لا يتم وفقا لنموذج خطي و إنما يمر عبر مراحل، تتميز كل واحدة منها بإضافة عوامل جديدة و إعادة تنظيم المجموع، و لقد حاولت كل نظريات النمو أن تتحو منحى الدراسة النشوئية ، بمعنى إعادة بناء مراحل النمو، لذا اضطرت إلى استعمال مصطلح المرحلة .

إن مفهوم مرحلة النمو مرتبط بفكرة اكتساب قدرات جديدة نحو الاستقلالية، و قد اعتمد معظم العلماء هذا المؤشر- أي من التبعية إلى الاستقلالية العاطفية إلى العلاقات من النمط الراشد- في دراستهم لمراحل النمو .

و يأخذ مصطلح الاستقلالية في علم النفس مفهوم الانفصال النفسي عن الوالدين، الذي ينتقل إلى مستوى الفكر، الاختيار و إلى الأفعال الحياتية الأخرى.

و قد اختلف العلماء في تقسيم مراحل النمو كل واحد حسب اتجاهاته و مجال دراسته، و رغم اختلافاتهم إلا أنهم يلتقون في كثير من النقاط، و تبقى تقسيماتهم نسبية غير قطعية ، و لا تزال نظرية التحليل النفسي مرجعا أساسا لهؤلاء رغم اهتمامها بالجانب العيادي أكثر من اهتمامها بعلم النفس النشوئي.. و عليه يمكننا اعتماد التقسيم التالي:

1- الطفولة الأولى: من 0 إلى 2-3 سنوات :

لقد توقف الكثير من العلماء و الباحثين عند هذه المرحلة و جادوا بكم هائل من الكتابات حولها و اجمعوا على الأهمية البالغة التي تكتسبها لأنها الانطلاقة لحياة جديدة و عادة ما تؤثر الانطلاقة في السير و تحدد المسار.

تتميز خلالها الكتلة البيولوجية التي يكون عليها الفرد شيئا فشيئا و تبرز المعالم الفردية و الاجتماعية لهذا الكائن، لذا اعتبرت هذه المرحلة محطة مهمة في تاريخ نمو الكائن البشري. و يكون الفرد خلالها تابعا تبعية كاملة لمحيطه الذي يغذيه و ينظفه و يحركه و يتكلم عنه أي أن علاقة هذا الفرد بالمحيط تأخذ طابعا خاصا

يختلف عن المراحل اللاحقة لذا فإننا نجد هذه العلاقة في أصل كل البحوث و الدراسات التي تناولت هذه المرحلة.

1.1- التمايز الحسي الحركي:

يشكل الطفل عند ولادته كتلة بيولوجية مزودة بمنعكسات فطرية تهدف إلى المحافظة على الحياة، لا يستطيع التمييز بين احساساته أو مدركاته، أي انه يعيش حالة لاتمايز كلي، يستجيب فيها استجابة كاملة للمثيرات البيولوجية: كالجوع مثلا. فالطفل في أشهره الأولى لا يفرق بين حدود جسده و المواضيع الخارجية فلا فرق بين يده و لعبته، إذ يعتبر العالم الخارجي امتدادا لجسده، و مع مرور الوقت تتمايز الاحساسات و تنتظم المدركات، فيتعلم الرضيع اكتشاف العالم الخارجي من خلال تحريك أصابعه، لمس جسده و تحريك المواضيع الخارجية التي لا تترك لديه نفس الانطباعات. إذن فاللحركات التي يقوم بها الرضيع دور كبير في اكتشاف الجسد و العالم الخارجي.

و يميز Wallon بين وظيفتين حركيتين: الوظيفة التحظرية *la fonction tonique* و تخص تقليص العضلات، و الوظيفة التحريكية *la fonction cinétique* التي تعمل على تحريك أطراف الجسم. إن تتابع هاتين الوظيفتين يؤدي إلى إكتسابات على المستوى النفسوحركي.

تتميز مرحلة ما بعد الميلاد بالتتابع العشوائي للوظيفة التحظرية و الوظيفة التحريكية: كالتشنجات، الصراخ... و تأتي استجابة للحاجات العفوية كالجوع مثلا. تتحول الحركة في الشهر السادس إلى تعبير و تقليد، لتشكل أول وسيلة للتواصل، فتتوجه الحركة نحو العالم الخارجي، تتمايز الحركات و تنتظم، لتصبح معبرة، و في نهاية السنة الأولى يصبح الرضيع قادرا على الحركة ليتوجه إلى المواضيع الخارجية فيتوسع مجال نشاطه و تزداد رغبته في الاستكشاف.

إن اكتساب المشي يجعل من الطفل أكثر استقلالية و أكثر تأثيرا في المحيط، فطفل السنة الثانية لم يعد ذلك المولود الذي يعيش في لا تمايز كلي و غير واع بما يدور

حواله، بل أصبح كتلة من الحيوية، شغوف بالمعرفة و التعلم تساعده في ذلك خبراته و مهاراته الحسية الحركية الجديدة.

2.1- Winnicott و أهمية العلاقة (أم - طفل):

لقد ركز فينيكوت على أهمية رعاية الأم للرضيع و خاصة في الأشهر الأولى: "لا يستطيع الكمون الفطري لطفل أن يصبح طفلا، إلا إذا رافقته رعاية الأم.... إن الأم هي التي تضمن الصحة العقلية للطفل في المرحلة التي تهتم فيها بالرعاية المقدمة للرضيع" (Winnicott, 1969, p94)، لأن عناية الأم تحمي الطفل من الاعوجاج المبكر، فيعوض أنا الأم أنا الطفل، الذي لما يتكون بعد، و يوفر له الحماية. و تأخذ عناية الأم بالرضيع أهمية مطلقة في البداية، لأنها توظف لديه حب الحياة و تحفز لديه لذة الإحساس و الشبقية الذاتية.

من بين المفاهيم التي جاء بها فينيكوت أيضا مفهوم الذات و تطورها، فهو يرى أن الذات تدرك في مقابل الآخر و عند مواجهة الفرد للموضوع، و يعتقد بوجود أنوية لأننا التي تندمج تدريجيا و ترتبط مشكلة الذات (self)، سامحة لأننا أن يسكن الجسد، و تتكون الذات من خلال التقمصات الأولى للرضيع انطلاقا من علاقاته مع محيطه. يصف فينيكوت نمو الطفل في محيطه كالتالي:

في البداية يكون الرضيع معزولا، ثم يكتشف المحيط من خلال ثدي الأم، ثم يقبل أو يرفض محيطه و هذا راجع إلى درجة انزاله، لأن المحيط يصبح مصدرا للخطر على الذات. إن تكرار عملية الرضاعة تخلق عند الطفل وهما مفاده أن الثدي جزء منه، بعدها يعوض هذا الوهم بموضوع انتقالي: طرف البطانية، الإبهام، اللعبة...

" عندما تحاول الأم في البداية أن تتكيف 100 % مع رضيعها، يكون وهما مفاده أن الثدي جزء منه" (Winnicott, 1967, p120)

يعتبر الموضوع الانتقالي مرحلة مهمة في تكوين الموضوع عند فينيكوت، و يظهر ما بين الشهر الرابع و الشهر الثاني عشر.

في حالة عدم توفر الرعاية و الحماية الكافية يلجأ الرضيع إلى استعمال الاجترارية كآلية دفاعية و ينتهي به الأمر إلى تكوين " ذات خاطئة Faux self " (Winnicott, 1967,p105)

لقد فتح فنيكوت منافذ هامة أمام محاولة فهم العصاب و الذهان عند أصولها الأولى و ركز على أهمية حاجات الطفل الأولى و أهمية العلاقة أم- طفل و خطر الحرمان العاطفي و الحرمان من الرعاية و العناية على نمو الشخصية لأنه يرى أنها أصل الاضطراب.

3.1- Freud و العلاقة الموضوعية:

يعتبر فرويد أول من لفت الانتباه إلى وجود جنسية عند الطفل، و تكلم عن طاقة جنسية سماها اللبيدو. تعتمد نظريته على مفهوم النزوات، التي تستند إلى الحاجات الفيزيولوجية من أجل الإشباع، و تتصل النزوات مع المواضيع الخارجية بواسطة المناطق المولدة للغلطة، و تشكل تجارب الإشباع النزوي مواضيع استدخال الذي يعتبر بدوره مؤسساً للحياة الداخلية الهوائية.

كلما يمر الرضيع بمرحلة جديدة، كلما استثمرت اللبيدو مواضيع جديدة و مختلفة، لذا نجد أن فرويد ينسب اللبيدو إلى موضوع الاستثمار فيقول مثلاً اللبيدو النرجسي التي تخص استثمار الموضوع نفسه و اللبيدو الموضوعية التي تخص المواضيع الخارجية.

و تتصادف الطفولة الأولى في التقسيم الفرويدي مع المرحلة الفمية و جزء من المرحلة الشرجية.

4.1- التنظيمة الفمية للرضيع:

إن الشغل الشاغل للرضيع في بداية أشهره الأولى هو البحث عن الإشباع و تجنب الألم، و تغلب عليه سمة الشبقية الذاتية، لأن الإثارات الخارجية تكون غير مدركة بعد. و يعتبر الثدي أو الرضاعة أول المواضيع اللبدينية التي تعمل على إشباع الحاجة الغذائية الأساسية، و أيضا الاحساسات الناتجة عن شبقية المنطقة الفمية.

" لا يميز الرضيع في بداية حياته بين الثدي و جسمه، و عندما يدرك أن هذا الثدي لا يكون دائم الحضور، يتمكن من إدراك الفرق بينه و بين جسده، فيضعه في "الخارج" و من ثمة يعتبره كـ: موضوع، موضوع محمل بجزء من الاستثمار النرجسي الأولي، الذي يكتمل لاحقا ليصبح الموضوع الأم" (Freud, 1975, p59)

و تقسم المرحلة الفمية إلى مرحلتين : الأولى سالبة من: 0-06 أشهر يكون نشاط المص مسيطرا فيها، و الثانية تمتد من: 06-18 شهرا و تعرف بالمرحلة الفمية النشطة، التي تظهر مع ظهور الأسنان، تتميز بنشاط العض، يتخذ فيها الإدماج منحى تدمير الموضوع، فيوجه الحب و الكره إلى نفس الموضوع، أي ظهور التجاذب الوجداني.

إن استدخال مفهوم الموضوع (كليته و دوامه، بمعنى استحضاره عندما يكون غائبا) يتكون في هذه المرحلة. يمر الرضيع من مرحلة لا موضوعية إلى مرحلة موضوعية و يتعرف على المواضيع عن طريق الفم.

إن مختلف الإحباطات التي يتلقاها الرضيع في هذه المرحلة بما فيها تجربة الفطام، تسمح بتكوين مبدأ الواقع.

يرى Freud (1981) أنه في نهاية هذه المرحلة و ابتداء من الشهر الثامن عشر، تلاحظ البوادر الأولى للوظيفة الرمزية، وهذا ما ذهب إليه Piaget بدور هو الذي يقول: "في نهاية العام الثاني، يظهر الاكتساب المنظم للغة".

(Piaget, 1967, p134)

5.1- المرحلة الشرجية أو السادية - الشرجية:

يتصادف جزء كبير من هذه المرحلة مع المرحلة السابقة لكننا لا نستطيع الحديث عنها إلا عندما يصبح الطفل قادرا على التحكم في عضلاته الصارة، و تتميز هذه المرحلة بـ:

- انتظام الليبدو تحت أسبقية المنطقة الشرجية في حالة الحديث عن اللذة.
- و في حالة الحديث عن العلاقات الموضوعية فإنها تأخذ المعنى المرتبط بوظيفة الاطراح و القيمة الرمزية لعضو الاطراح. و الذي ينتج عنه نمط علائقي يغلب عليه الطابع السادو-مازوشي.

إن المرحلة الشرجية لا تتميز فقط بأسبقية المنطقة الشرجية كمنطقة شبقية و إنما يتعلق الأمر أيضا بنسق تفكير واع و غير واع يتعلق بنشاط النزوة، فهو يتساءل، يبحث، يريد أن يفهم اكتشافاته الجديدة بما تيسره له امكاناته و قدراته الحسية و الادراكية. و يبقى الراشد المسئول الأول عن توجيه اهتمامات الطفل نحو المنطقة الشرجية(تنظيف.....) لتصبح منطقة صراع تحدد طبيعة العلاقة مع الآخر.

و كما أشار إليه Lacan فإن الطفل هو الذي يطلب الآخر لإشباع حاجاته بينما في التنظيم الشرجية فإن الآخر هو الذي يطلب من الطفل أن يكون نظيفا: " إن المرور من النزوة الفمية إلى النزوة الشرجية لا ينتج عن النضج (الجنسي) و لكن ينتج عن تدخل الآخر و انقلاب الطلب" (Raffy, 2000, p.398)

إن هذه الملاحظة تظهر أهمية أثر المعطيات الثقافية و الاجتماعية على النزوات التي تؤدي إلى سيادة نزوة على أخرى، و قد بينت بعض الدراسات على الأوديب في إفريقيا عدم تواجد النزوة الشرجية و لا المرحلة الشرجية في المجتمعات التقليدية في إفريقيا السوداء (Ortigues,1973) و تنتج هذه الحالة عن فطام متأخر، بينما في المناطق الحارة لا يهتم أهلها بالنظافة الشرجية.

يميل الطفل في المرحلة الشرجية إلى تطوير طبع معارض و غاضب. إن هذا الرفض و هذه المعارضة تشهد على سادية طفل ما بين أربع و خمس سنوات و هي

تشكل أول الوسائل اللغوية للتعبير عن إرادة الطفل كما تشهد أيضا على رغبة الطفل في الاستقلالية التي يكتسبها بفضل كلمة "لا".
 إن التنظيم الشرجية المتجاوزة تمكن الطفل من اكتساب النظام، الذوق، معنى الجهد و التعلم من الإحباط و هذا في مرحلة الكمون.
 إن الطفل الشرجي يميل إلى النظام و التدقيق و الكمال و يصبح الطبع الشرجي في الحالات المبالغ فيها مقلقا للطفل و محيطه و يتوجه نحو طابع عصابي يميزه العناد، السادية الشرجية و في حالة الكبت القوي لها قد نصل إلى حالات الخوف من الفوضى، طقوس النظافة.....

6.1 - ميلاني كلاين و الحياة النفسية للرضيع:

تصف ميلاني كلاين الحياة النفسية للرضيع باستعمال مصطلح الوضعية (الوضعية الإكتئابية و الوضعية شبه العظامية) و لا تستعمل مصطلح المرحلة، و لا يتعلق الأمر بتعاقب للوضعيتين و إنما بتأرجح بينهما. كما أدخلت مفهوم الموضوع الجزئي (الثدي الحسن/ الثدي السيئ). و لقد قدمت أعمالها توضيحات مهمة جدا حول تكوين الموضوع عند الرضيع و على الآليات البدائية.
 تدخل نزوة الموت منذ البداية في صراع مع الليبدو، فتخلق نزوة الموت - ذات الطابع التدميري الذاتي - قلقا عميقا، يدافع الرضيع بإسقاط جزء منه على الخارج، و يحول الجزء الباقي إلى عدوانية موجهة نحو الآخرين كنتيجة لهذا الإسقاط.
 تتميز الوضعية شبه العظامية بالعلاقة مع موضوع جزئي و هو الثدي، و ظهور سيرورة الانشطار، فيشطر الرضيع الثدي إلى موضوع سيئ مضطهد و موضوع حسن مشبع، يحب الموضوع الحسن و يحطم الموضوع السيئ. كما تتميز بالقلق شبه العظامي الناتج من الخوف من تدمير الأنا من طرف الموضوع السيئ.
 أما الوضعية الاكتئابية فتميز بالعلاقة مع موضوع كامل (الأم)، أي أن الرضيع أصبح يدرك أمه كموضوع كامل و تتميز أيضا باندماج الأنا ، التجاذب الوجداني، و القلق الاكتئابي الناتج من الخوف من فقدان الموضوع.

7.1- Mahler و الميلاد السيكولوجي للفرد:

لقد وصفت ماهر سيرورة الانفصال- التفرد بالسيرورة الفطرية، يفسر سيرها المضطرب الذهان، بحيث ترى أن الفرد يمر من الاندماج إلى الهوية عبر الأطوار التالية:

1.7.1-طور الاجترارية العادية:

يدوم هذا الطور حوالي أربعة أسابيع، و يعتبر امتداد للحياة الجنينية، و هو طور يكون فيه الرضيع أقرب إلى النوم منه إلى اليقظة، أي حالة من غياب الوعي بالذات و بالمحيط: " أثناء الأسابيع الأولى من الحياة، تتواجد مرحلة نرجسية أولى مطلقة تتميز بغياب الوعي بالأم" (Mahler, 1977, p21)

2.7.1-الطور الإعاشي العادي:

إن الخروج من القوقعة الاجترارية يكون حوالي الشهر الثاني، ليدخل الرضيع طورا جديدا تعايشيا، فيبدو و كأن الرضيع و أمه يعيشان في " وحدة ثنائية قوية" (Glose, 1989, p96)

يشكل الطفل في هذه الوحدة حالة تبعية مطلقة و الأم حالة تبعية نسبية. تنتج هذه السيرورة الاعاشية عن إزاحة الاستثمار اللبديني من القوقعة الاجترارية إلى المحيط الإدراكي- الحسي، و يتكون نتيجة لهذه الإزاحة التخطيط الجسدي. إن التمسك أو العودة إلى النشاط الاعاشي (نكوص الأنا) يكون ما يسمى بالذهان الاعاشي .

3.7.1-التمايز و تطور التخطيط الجسدي (ستة أشهر):

يكتشف الطفل محيطه و جسده و جسد أمه، يبدي اهتماما بكل شئ جديد و يخاف من الغرباء. يتطور لديه مفهوم "الذات" المرتبطة باكتساب المشي و الوظائف المستقلة للأنا: " يتم سحب كبير للتوظيف اللبديني من الساحة الاعاشية، ليثبت في

الأجهزة المستقلة للذات و وظائف الأنا - الحركة- الإدراك- التعلم " (Mahler,1942, p30).

و أخيرا و في الشهر الثامن عشر يبدو الطفل متحكما تحكما جيدا في تجربته الانفصالية عن الأم و يتزامن هذا مع دوام الموضوع عند بياجيه. يتكون الأنا بفضل التواصل، إذ يصبح الطفل و الأم موضوعان منفصلان، تبنى علاقتهما على أساس الاتصال المتبادل.

8.1-Piaget و الذكاء الحسي الحركي:

تتصادف الفترة الممتدة من الميلاد إلى السنة الثانية مع مرحلة الذكاء الحسي الحركي من النمو العقلي حسب تقسيم Piaget المقسم إلى أربعة مراحل تمتد من الميلاد إلى المراهقة.

يتميز الذكاء الحسي الحركي الذي يخص هذه الفترة من النمو بكونه ذكاء عملي، يمكن الرضيع من التعرف على محيطه. إن هذا النوع من الذكاء يحدث في مرحلة تغيب فيها اللغة، التمثيلات و المفاهيم. ينظم خلالها الرضيع منعكساته و يكيفها مع المحيط، ليصبح الرضيع الذي كان سلبيا، نشطا باحثا عن الجديد. يستمر هذا النوع من الذكاء إلى غاية السنة الثانية، و يتطور عبر مراحل تحتية بفضل الاستيعاب و الملاعبة، اللذان ينموان بدورهما تحت تأثير قانون التوازن التدريجي: "تشكل السكيمات و تتضاعف و يستوعب بعضها البعض و تترابط و تنتظم في استمرارية الاستيعاب و الملاعبة مكونة في النهاية بنية تخطيطية تعرف بالذكاء الحسي الحركي" (Trang-thong, 1967 , p 41)

في البداية يعيش الرضيع في علم تسوده الذاتية و التمرکز حول الذات، جاهلا كل القوانين التي تحكم المحيط: كالسببية، دوام الموضوع، الزمن ... و شيئا فشيئا تتشكل المعالم و تظهر البوادر الأولى للأنا و الموضوع.

إن من أهم اكتسابات هذه المرحلة: سكية دوام الموضوع التي تعتبر أساسا لنمو الذكاء فيما بعد. و تظهر ما بين الشهر 08-10 ، ففي البداية يكون الرضيع غير واع

بالموضوع الذي يظهر و يختفي من حقل إدراكه، إلى أن يصل إلى دوام الموضوع، فيبحث عنه عندما يختفي. يستعمل الرضيع الفضاء عندما يسترجع لعبته مثل، باستعمال قدراته و إمكانياته: بإمكان الموضوع أن يتحرك، يختفي و يعود إلى نفس المكان.

9.1- وسائل تفاعل الطفل مع المحيط:

إن كل ما تم ذكره بخصوص هذه المرحلة يمكن إدراجه تحت القائمة التي تضم مختلف الوسائل التي تحافظ على صلة الطفل بمحيطه و تعطيه مميزات خاصة، و تشمل هذه الوسائل مختلف الممارسات اليومية التي يقوم بها المحيط تجاه الطفل من أجل رعايته و حمايته، و لكننا نريد أن نخص بالذكر وسيلتين لأهميتهما و دورهما الكبير في ضمان النمو السوي للطفل خلال هذه المرحلة:

1.9.1 - دور اللعب:

يمثل اللعب أداة مهمة في تفاعل الطفل مع محيطه و بشكل خاص مع الأم للصلة الوطيدة التي تربطهما، و يسمح اللعب للطفل بالانفصال التدريجي عن الأم و يساعده على استدخال العالم العلائقي الذي يربطه بمحيطه.

إن اللعبة التي تختارها الأم للطفل ستلعب دور الوسيط العلائقي و تضمن دوام تواجدها مع طفلها. و يرى إريكسون أن الأهمية التي يولها الآباء للعب تمكن الطفل من اكتساب الإحساس الاجتماعي و تؤثر في سيرورة التقدير و الثقة في الذات.

و من الناحية التحليلية فإن اللعب يعتبر وسيلة للتعبير عن اللاشعور بشكل رمزي و في هذه الحالة يصبح شبيها بالحلم لذا يعتبر اللعب الأداة العلاجية المفضلة التي يستعملها المحللون النفسانيون عند تعاملهم مع اضطرابات الطفل.

و من جهة أخرى فإن اللعب يمثل " وظيفة تحكم في المحيط من طرف الطفل، في المواضيع و الوضعيات، و في محيطه الداخلي" (Jeammet, 1980,p.90)

فعوضاً من تلقيه صدمة غياب الأم مثلاً بشكل غير نشط فإنه يقوم بإسقاط الوضعية على لعبته بأن يفصل عنها و يبعدها عنه، و بالتالي يصبح هو الفاعل و المتحكم في الوضعية.

إن مختلف الاضطرابات العلائقية التي يتعرض لها الطفل خلال السنة الثانية و الثالثة من عمره قد تتعكس سلباً على نموه و سيرورة التفرد لديه و تظهر هذه الاضطرابات بشكل جلي في لعب الطفل الذي يميز بين الطفل الذي يلعب و يشارك الآخر و بين ذلك الذي ينخرط في أنشطة ذات طابع شبقي ذاتي و متمركزة حول الجسد .

2.9.1 - دور اللغة:

قبل أن ينطق الرضيع بكلماته الأولى يمر بمرحلة ما قبل اللغة. يظهر الرضيع منذ الولادة استجابة للأصوات الصادرة عن المحيط، و يستطيع التمييز بين الأصوات من حيث حداثتها فيبيدي انزعاجاً للأصوات القوية و يتجاوب مع صوت أمه.

و قبل أن ينطق الرضيع بالكلام يكون في البداية قادراً على إصدار أصوات كالصراخ مثلاً: " يدخل الرضيع العالم بصراخه" (Delime, 1997, p37) . يعتبر هذا الصراخ كرد فعل لدخول الهواء للرئتين. يتميز الصراخ شيئاً فشيئاً بعد الشهر الأول لتعبر كل صرخة عن حالة معينة، و عادة ما تستطيع الأم قراءة صراخ رضيعها و الرسالة التي يحملها. و مع بداية الشهر الثالث أو الرابع تظهر المناغاة كأول بادرة لغوية، و قد وصف Gesel هذه المرحلة بمرحلة العصفور للتقارب الكبير بين المناغاة و صوت العصفور. و مع نهاية الشهر السادس يصبح الرضيع قادراً على تكرار بعض الأصوات بشكل مستمر.

و مع الشهر التاسع أو العاشر يكرر الرضيع و بشكل واع الأصوات التي يسمعها حتى وإن كان لا يفهمها. و في نهاية السنة الأولى تظهر مرحلة الكلمة جملة إذ ينطق بكلمة ليعبر بها عن جملة. ثم تظهر مرحلة ما قبل الجملة في حوالي الشهر

الثامن عشر فيضع الطفل كلمتين أو أكثر مع بعضهما البعض دون احترام للنحو أو الصرف.

إن طفل السنة الثانية قادر على تشكيل بعض الجمل حتى و إن كانت غير صحيحة و غير مفهومة، لكنها تمكنه من التواصل مع محيطه الذي غالباً ما يكون قادراً على فك رموزها و فهم فحواها.

يعتبر اكتساب اللغة بالنسبة للطفل " نافذة نحو الحرية" (Jeammet, 1980,p.92) لأنها تسمح له بالتححر النسبي من تحكم الأم و تمكنه من التعبير بالكلمات عن انفعالاته و أحاسيسه الجسدية.

2- الطفولة الثانية: من 2-3 إلى 6-7 سنوات:

يظهر طفل هذه المرحلة حاجة كبيرة للحركة و التحكم في الحركة و أهم ما يميزها هو اللعب الذي يساعد في تنسيق الحركات و تطورها كما يساعد على تطوير الملكات الفكرية و العقلية و يظهر ما يسمى باللعب الرمزي. تشهد هذه المرحلة تغيرات جمة على كل الأصعدة فيزداد نمو الطفل و تتسع قدراته و تفتق خياله و أهم ما يمكن أن نسجله في هذه المرحلة ما يلي:

1.2-التقمصات و بناء الهوية الجنسية:

تصادف هذه الفترة المرحلة القضيبية في النمو النفسوجنسي التي تحدثت عليها مدرسة التحليل النفسي و على وجه الخصوص فرويد، و هي مرحلة تسبق المرحلة الأوديبية حيث يتحقق توحيد نسبي للنزوات الجنسية تحت أسبقية الأعضاء التناسلية دون أن نستطيع التكلم عن الصبغة التناسلية الحقيقية للبيبدو و تتمركز حول الموضوع المرتبط بغياب أو وجود القضيب و تعتبر المرحلة القضيبية مرحلة تأكيد الذات، و تتميز هذه المرحلة بما يلي:

1.1.2-الفضولية الجنسية:

تتميز هذه المرحلة بظهور الفضولية الجنسية، فيتعرف الطفل على الفروق التشريحية بين الجنسين، ولقد بين فرويد في كتابه: "النزوات و مصير النزوات" ارتباط النزوة المعرفية (الحاجة إلى المعرفة) بالفضولية الجنسية، و تأخذ هذه النزوة الأشكال التالية: حالة الكف و التأخر الفكري، تبقى ذات طابع نرجسي جنسي (العصاب الهجاسي) أو تعلق، و يمكن أن نجد مخرجين لهذه النزوة: مخرج الذهان العظامي أو مخرج الرغبة في أن يصبح الفرد محللاً نفسياً، و تعود النزوة المعرفية المعلاة أو المنزوعة الجنسية من جديد إلى الفضولية الجنسية.

تأخذ العلاقة الموضوعية في هذه المرحلة طابع "يمتلك أو لا يمتلك" بمعنى أن استثمار المواضيع يعتمد على القيمة القضيبية المعطاة لها. إن هذا الاستثمار النرجسي للقضيب بإمكانه أن يزاح على الفرد نفسه في كليته أو في جزء منه.

2.1.2 - الأثر الصدمي لإدراك الاختلاف:

إن الدخول الحقيقي في حياة الراشدين يظهر عندما يصبح الطفل قادراً على إدراك من يختلفون عنه وعن أمه أي معرفة الفروق الجنسية و الفروق بين الأجيال، و يرى التحليل النفسي أن هذا الإدراك يجعل الطفل يعيش صدمة نفسية أي أنه سيواجه حقيقة لا يملك الوسائل الكافية لفهمها و تفوق قدراته الارصانية، و تصبح بؤرة إثارة تجبره على تبني وضعية دفاعية.

إن شدة هذا المعاش الصدمي تتعلق بأهمية صراع المراحل السابقة، قبل هذه المرحلة لم يكن الطفل يعرف سوى عضو تناسلي واحد و هو العضو الذكري و إما أن يمتلكه الفرد أو لا يمتلكه.

3.1.2- عقدة الخصاء:

ترتكز على اكتشاف الطفل للفروق التشريحية بن الجنسين، تنشأ إجابة عن السؤال الذي يطرحه الطفل حول هذه الفروق، و يرجع الطفل هذه الفروق إلى البتر الذي تعرضت له الفتاة.

و تختلف عقدة الخصاء من الفتى إلى الفتاة، فيعيشها الذكر كخوف من تهديدات الأب على نشاطه الجنسي مما يولد لديه قلقاً شديداً، أما الفتاة فتعيشها كظلم وقع عليها و ترجع مسؤولية ذلك إلى الأم التي تعتبرها محبطة و تحاول أن تعوض هذا النقص أو تنكره أو تصلحه. و ترتبط عقدة الخصاء بعقدة الأوديب.

4.1.2-عقدة الأوديب:

تعرف المرحلة القضيبية حدوث ظاهرة مهمة و أساسية لها دور إنبنائي في تكوين الشخصية و توجيه الرغبة الإنسانية و يوليها المحللون النفسانيون أهمية محورية في الاضطراب و السواء و هي عقدة الأوديب التي تعتبر لحظة مهمة في تكوين المجموعة العائلية و المجتمع و الحياة النفسية، يصل الفرد فيها إلى تكوين موضع كامل جنسي و تلعب دوراً هاماً في بناء الأنا الأعلى و مثالية الأنا.

تحدث عقدة الأوديب بين 4-7 سنوات و يعرفها لابلانش و بونتايس على أنها جملة منظمة من رغبات الحب و العداة التي يشعر بها الطفل تجاه والديه .

و هي تشمل شكلين، الشكل الأول إيجابي و يتمثل في موت المنافس و الرغبة الجنسية في الأب من الجنس المعاكس تماماً مثلما حدث في أسطورة الملك أوديب، أما الشكل الثاني فهو سلبي معاكس للشكل الأول و يتمثل في حب للأب من نفس الجنس و إضمار الغيرة و الحسد للأب من الجنس المعاكس.

يتعقد الشكلين بنسب متفاوتة تختلف باختلاف السن و التاريخ الفردين و يصل الصراع إلى ذروته ما بين 3-5 سنوات و تتخفف حدته بشكل كبير في فترة

الكمون ليعود إلى الظهور مع بداية البلوغ، و يتم تجاوزها بدرجات متفاوتة من النجاح من خلال نمط خاص من اختيار الموضوع .

تلعب عقدة الأوديب دورا منظما للحياة العاطفية و في تكوين الشخصية، لأنها تسمح للطفل في الدخول في العلاقة الثلاثية و الخروج من دائرة العلاقة الثنائية، تفتح أمام الطفل باب التقمصات من أجل بناء هويته الجنسية.

يسمح الأوديب للطفل بالدخول في مجال الاختلاف بحيث يصبح هو نفسه و المختلف، كما يمكنه من توزيع مثالي للحب و الكره بحيث يصبحان متسامحين لأنه تم توزيعهما على الوالدين معا، لأنه لولا تدخل الأب في العلاقة الثنائية لبقيت مشاعر الكره كلها مستثمرة في شخص الأم و هذا من شأنه أن يجعل الطفل يعيش قلقا عميقا ناشئا من خوف الطفل على الأم التي قد تدمرها هذه المشاعر فتعكس العدوانية على الذات، لكن توزعها على الوالدين يقلل من حدة الموقف و يجعل الطفل يعيش في مأمن من مشاعر القلق التي تهدد توازنه النفسي.

و يتدخل قلق الخصاء ليضع حدا لهذه العقدة عند الذكر، فالخوف من عقاب الأب و فقدان العضو الذكري يجعل الطفل يتخلى عن الحب المحرم و يتقمص الأب من نفس الجنس.

و يختلف الوضع عند الفتاة التي تبدأ العقدة عندها بقلق الخصاء و لا تنتهي بها، بل تنتهي برغبتها في تعويض العضو الناقص من خلال الرغبة في الحصول على الولد.

تسمح عقدة الأوديب للطفل باستدخال المحرمات و الموانع و تؤهله للدخول الحقيقي في الحياة الاجتماعية للراشدين لذا أعتبر الأنا الأعلى وريثا لهذه العقدة، يدرك الطفل بعدها مختلف القوانين و النظم المسيرة و المتحكمة في المجتمع و أنها الالتزام بها شرط أساسي ليصبح كائنا اجتماعيا مقبولا .

2.2- من التمرکز حول الذات إلى الحياة الاجتماعية:

تتطور الميول التي تدفع بالطفل نحو الآخر ما بين 2-3 إلى 7-8 سنوات فتظهر لدى الطفل الرغبة في أن يكون مع الآخرين، و ظهر الاهتمام بهم و بكل ما يفعلونه و لكن و رغم كل هذا يبقى سلوكه قبل اجتماعي، لأن التمرکز حول الذات الذي يسود هذه المرحلة يحد من اندفاعه نحو الآخر و يعيق تعاونه معهن و إلى غاية أربع سنوات يفضل الطفل اللعب لوحده و يظهر الحوار الذاتي و لكن بعد ذلك يظهر التقارب بين الأطفال شيئاً فشيئاً و ينشأ هذا التقارب في البداية من خلال الصراع، فالعدوانية تعتبر أول محاولات التجمعة.

إن الطفل الذي تجاوز الصراع الأوديبي و أصبح مطمئناً على هويته و وحدتها يستطيع التخلي عن الأم لبحث علاقات جديدة مع الأطفال الآخرين و مع الإخوة إن كان لديه إخوة، أي نه يفتح على الحياة الاجتماعية.

لا تختلف العلاقة مع الإخوة عن العلاقة مع الأتراب و يرى Reynaud (1980) أن العلاقة مع الإخوة تشكل موضوعاً لحركة استثمارية مضاعفة: الأولى تخص مجموعة الإخوة بما تحويه من علاقات الغيرة و التنافس و تنشأ الثانية من إزاحة الاستثمارات البدائية التي كانت موجهة نحو الأولياء توجه نحو الإخوة بهدف دفاعي: إزاحة التنافس الأوديبي أو مشاعر الحب لأحد الولدين على الأخت أو الأخ.

إن الاندماج الاجتماعي و التجمعة يمكن رصدها في الإطار المعرفي و البنوي للنمو كمحاولة من الفرد للتكيف مع محيطه، و يشير المعرفيون إلى أهمية الحكم الأخلاقي في هذا التكيف. و يقصد بالأخلاق " نظام القواعد و التنظيمية المعرفية التي تؤدي إلى تحديد الجيد من السيئ و تسمح بتحديد الواجب من جهة و من جهة أخرى السيئ و الحسن" (Coslin, 2002, p.65)

و تصادف الطفولة الثانية حسب بياجيه التقليد المتمركز حول الذات للراشد، أي اعتماد الطفل على الراشد في التزود بالقوانين و النظم أو ما يعرف بـ la morale hétéronome، التي تنشأ من احترام الطفل للراشدين و الاعتقاد في قدرتهم و

نزاهتهم و هي تمثل أخلاق السلطة، يعمل الطفل وفقا للقوانين التي يملئها عليه والديه و يعتبرها مقدسة مثالية و لا مجال لاختبارها مع أترابه، فعندما يلعب الطفل لوحده أو مع الآخرين لا وجود لا للتمائل و لا للتنافس.

كما تتوافق هذه المرحلة عند بياجيه بمرحلة ما قبل العمليات في النمو العقلي التي يسيطر فيها الفكر الرمزي حيث يصبح الطفل قادرا على تمثيل نفسه ذهنيا و يعمل الفكر الرمزي على فصل الفكر عن النشاط و اللغة دور كبير في هذه العملية، يبقى فكر الطفل في هذه المرحلة قبل- منطقي، و يتميز بتمركزه على الذات، يتعامل الطفل مع الصور تماما كما يتعامل مع مواضيع المرحلة الحسية- الحركية.

3- فترة الكمون:

بعد السنة السادسة من العمر يدخل الطفل في مرحلة يطلق عليها اسم مرحلة الطفولة الكبرى و هذا لكونها تمتد على فترة طويلة و تحدث فيها الكثير من التغيرات على المستوى العاطفي و المعرفي على وجه الخصوص و يميل الكثير من العلماء إلى تقسيمها إلى مراحل معتمدين في ذلك على أهم الأنشطة العاطفية و المعرفية التي تظهر.

و يشيع استعمال مفهوم فترة الكمون على المرحلة العمرية الممتدة من 5-6 إلى 12-11 سنة ، إن مفهوم الكمون يعني الانتظار و يعني أيضا أن الشيء موجود و لكنه غير ظاهر" إن "الكمون" في الواقع مرحلة غريبة غير معروفة و غير مستكشفة بشكل جيد " (Royer,2000, p12) و في الواقع يعود هذا المصطلح لمدرسة التحليل النفسي لأنه مرتبط بالنمو النفسوجنسي، فهي تبدأ مع أفول الجنسية الطفلية أي مع التخلي عن الرغبات الأوديبية و يتكلم المحللون النفسانيون عن كبت قوي و عنيف للرغبات يكون سببا في النسيان شبه الكلي الذي يؤدي إلى هدوء عنف العواطف للطفولة الأولى و يطمئن الطفل على والديه من جهة و من جهة أخرى يسجل توجهها و تفتحا للحياة الاجتماعية، و تتفق جل النظريات النفسية على تزايد نشاط الاكتساب

و التعلم و الذي يكون مدفوعا نحو الجانب المعرفي و الاجتماعي، ومنه يمكن أن نضع خاصيتين أساسيتين تميزان هذه الفترة:

- كبت الجنسية الطفلية مع نسيان شبه كلي للطفولة الأولى.
 - تعزيز اكتسابات الأنا و العلاقات الاجتماعية.
- و تتعلق الخاصيتين بتراجع في الأنشطة الجنسية و تزايد في الأنشطة الدفاعية للأنا.

1.3- توقف النشاط الجنسي:

يربط فرويد في كتابه " ثلاث محولات في النظرة الجنسية" فترة الكمون بزمن توقف النمو الجنس و نسيان المراحل السابقة، لأن النشاط الجنس يعرف توقفا جزئيا أو كلياً و يتواصل الأمر إلى غاية البلوغ، و لم ينف فرويد إمكانية تواجد بعض المظاهر الجنسية في هذه الفترة ك بعض السلوكيات الاستمنائية. و حدد فرويد السن التي تبدأ فيه هذه المرحلة ب 5 سنوات في مقاله: « caractère et érotisme anale » الذي نشر سنة 1908 " في فترة الحياة التي نستطيع أن نصفها" بفترة الكمون" من السنة الخامسة إلى غاية ظهور البلوغ (حوالي 11 سنة) نلاحظ ظهور بعض ردود الفعل كالجمل و القرف الأخلاقي في الحياة النفسية أمام الاثار الناتجة عن المناطق المولدة للغلظة"

تصبح فترة الكمون الحل الوحيد لكل المشاكل و الصراعات التي كانت سائدة و يأخذ هذا الحل شكل الانطواء و الانغلاق و توقف مؤقت في نمو النزوة الجنسية لذا يعرف هذا العمر بعمر التعقل.

2.3- التقمصات و تكوين الهوية في فترة الكمون:

يؤكد الفكر الفرويدي على أهمية عقدة الأوديب و ما بعد الأوديب فيما يخص الصور التقمصية عند الطفل و الصورة الايجابية للأوديب تتمثل في حب الأب من الجنس المغاير و التنافس مع الأب من نفس الجنس على اثر ذلك تتحدد الثنائية الجنسية

للإنسان ، كما أن الأوديب الكامل لا يخلو من صورته السالبة و هي التعلق بالأب من نفس الجنس و كره الأب من الجنس المغاير، و الأنا الأعلى الذي يعتبر من أركان الجهاز النفسي هو نتاج لهذه التقمصات. و تأخذ العلاقة مع الأبوين في فترة الكمون شكل التقليد أكثر من شكل التنافس الذي كان سائدا في المرحلة الأوديبية و يميل الطفل إلى الانفصال التدريجي عن الوالدين مما يشعره بأهميته و يعوض التبعية بالاستقلالية.

و تعتبر فترة الكمون من المراحل المهمة في تكوين الهوية و يرى إركسون (1972) أن انشغال الطفل في هذه المرحلة يكون منصبا حول تكثيف الجهود من أجل تحسين قدراته الذاتية و بلوغ النجاح في الأعمال التي توكل إليه و يظهر الطفل حسبه في هذه المرحلة استخدالا واضحا للنظم و القوانين، تمثل هذه الفترة لحظة مهمة في الدخول إلى عالم المعرفة و العمل حيث يكون الطفل أكثر انفتاحا على التعلم و إتمام الأشياء، و يظهر اهتماما مبالغا فيه بكل ما يحيط به أملا في أن يصبح فردا مهما، إن دقته إزاء التعلم يؤدي به إلى النجاح و الاعتراف بالذات اللذين يحومان الإحساس بالدونية الذي قد يكون أصلا لكل هذه الشراهة في التعلم .

نستطيع القول أن الطفولة الأولى تعمل على تشكيل الهوية النفسية الجنسية و تعمل فترة الكمون على تكوين الهوية النفساجتماعية و تتلاقى الهويتين لتكونان الهوية الاجتماعية الجنسية في مرحلة المراهقة التي تظهر من خلال اختيار موضوع الحب و الاندماج المهني.

ترى Lugassy (1998) أن فترة الكمون مرحلة مهمة من النمو لأنها تعمل على ثبات الهوية الجنسية و تحدد المحاور الممكنة للاستثمار الاجتماعي و من جهة أخرى فهي تحضر المراهق لمواجهة التغيرات التي ستنشأ من عودة الجنسية.

3.3- فترة الكمون و دفاعات الأنا:

تكلم فرويد في كتابه «Inhibition, symptôme et angoisse» (1926) عن كيفية استعمال الأنا للكبت من أجل مواجهة الحركات النزوية غير المرغوب فيها، و لا يعتبر Jeammet (1980) زمن الكبت ف فترة الكمون زمنا لاممكن تفاديه فحسب بل هو زمن ضروري لأنه يفسح المجال أمام الأنا لتطویر اكتساباته اللازمة من أجل التمدرس و الجماعة و يمكنه من الخروج من الإطار العائلي و تعزيز قدراته من أجل التحضير للمرحلة الصراعية التي ستمثلها المراهقة. لكن التمادي في استعمال هذا الميكانيزم قد يؤدي إلى قطع الطفل عن منابعه النزوية و عن تجاربه الأولى مما يعرقل نموه العقلي و يفقره.

يعتبر النكوص آلية أخرى يستعملها الأنا في فترة الكمون و يرى فرويد أنه أكثر فعالية من الكبت و قد بين من خلال دراسته للعصاب الهجاسي العلاقة بينه وبين فترة الكمون حيث يظهر أهمية النكوص لأنه و في العصاب الهجاسي يقاوم الأنا باستعمال النكوص للتجرد من الميولات المحرمة للأوديب فيؤدي به الأمر إلى نكوص كلي أو جزئي من التنظيمة القضيبية إلى التنظيمة السادية الشرجية الأمر الذي يؤدي إلى قمع كل نشاط جنسي و هذا ما يفسر قرف طفل هذه المرحلة و ابتعاده عن كل ما هو جنسي.

و إلى جانب استعمال آليتي الكبت و النكوص يستعمل الأنا آلية أخرى لا تقل أهمية و هي التسامي التي تجعله أكثر استعدادا للاكتساب و التعلم و تبدو مناسبة جدا لهذه الفترة لأنها تصادف الدخول المدرسي و بداية الجماعة و تعلم القوانين و النظم و الأخلاق و الآداب و يساعدها في ذلك التكوين العكسي ضد الحركات النزوية. يدخل الطفل المدرسة و يواجه المرحلة التعليمية الأولى و هي توافق مرحلة العمليات في فكر بياجيه. إذن ففترة الكمون فترة الطبع الهجاسي للأنا حسب فرويد و تموضع العمليات المحسوسة حسب بياجيه.

4.3- مراحل و أنشطة فترة الكمون:

أكبر مشكل يواجهه الطفل هو اكتشاف العالم الذي يحيط به و يبني تصورات خاصة حوله و مع مطلع كل اكتساب جديد و مرحلة و تجارب جديدة يعدل الطفل من تصوراته فيضيف تصورات و يمحي أخرى و تقسم الطفولة من 5-6 إلى 11-12 سنة إلى مراحل تسودها أنشطة مختلفة نعرض إليها فيما يلي:

1.4.3- الطور الأول: بداية الطفولة الكبرى 6-7 سنوات:

يسجل خروج الطفل من الطفولة الأولى بعض التغيرات على المستوى الفسيولوجي إذ يصبح أكثر طولا يفقد أسنانه اللبنية و يصبح أكثر تمايزا، نلاحظ أن النمو الجسدي يأخذ في التباطؤ ليتسارع فيما بعد قبيل مرحلة المراهقة و مع بداية البلوغ. إن التغير في نظام حياة الطفل قد يجعله يبدي سلوك مقلق للأولياء فيصبح عدوانيا، غير ثابت، غير مطيع... و لقد أعطى Gesell (1946) بعض الخصائص لهذه العمر كالتطرف، الشدة و الهياج.

رغم هذا يبقى لهذه المرحلة جوانبها الايجابية إذ يختبر الطفل فضاءات جديدة و علاقات صداقة جديدة.

إن أهم نشاط يسود هذه المرحلة هو نشاط الفضول الذي يعتبر نشاطا بشريا يمكن الإنسان من التعلم و الاكتساب، و يعتبر من أهم الأنشطة الملاحظة عند الطفل لأنه يفتح لمجال أمام التعلم و التعرف على المحيط كما يساعده على التكيف مع المحيط تقول Royer " يكون الفضول مدفوعا بالبحث عن الإشباع و تجنب الألم" (Royer,2000, P 72)

عادة ما يميل الأطفال إلى الاكتشاف و البحث و يظهر هذا من خلال ألعابهم كلعبة الغميضة أو شغفهم بالألغاز و اكتشاف الطبيعة، و تعتبر هذه السن سن التساؤلات و الأسئلة التي قد تكون محرجة للأولياء فيتجنبون الإجابة مما قد دفع بالأطفال إلى استراق السمع أو التجسس.

إن الفضولية الزائدة قد تجعل من الطفل مندفعاً غير مبالي بالعواقب الأمر الذي قد يؤدي به للوقوع في الأخطار.

يربط فرويد الفضولية في هذه المرحلة باكتشاف الجنسية و إحاطتها باليمنوع و المحرم، فيكتشف الطفل شيئاً فشيئاً خطأ الصورة المثالية التي رسمها لوالديه و هي حقيقة صادمة يرى الكثيرون أنها سبب أزمة الستة سنوات التي تتميز بالمعارضة و الكذب.

إن الفضولية تبقى من مميزات فترة الكمون ككل لكنها تتغير بتغير أهدافها و مواضيعها و تعمل على إشباع حاجات الطفل في المعرفة و تغطية عجزه و نقصه الناتجين من عدم علمه. بالإضافة إلى الفضولية نجد التقليد. إن من أهم الوسائل التي يستعملها الطفل من أجل التعلم و الاكتساب هو نشاط التقليد، فالإكتساب و التعلم في البداية يكاد يقتصران على التقليد، و التقليد هو إعادة إنتاج الشيء كما هو في المرآة و به يتعلم الطفل الكلام عن طريق تكرار الكلمات التي يتلفظ بها الراشدون كما يتعلم أول خطواته. و عادة ما يعتمد الأبء من أجل تعليم أبنائهم بحيث يقدمون لهم صوراً اجتماعية بغرض محاكاتها.

تبقى لبداية مرحلة الكمون أهمية بالغة في التعلم و قد ركز الإسلام على هذه العمر و أعطاه أهمية بالغة فيما يخص قيمتها التعلم و الاكتساب و أوصى الأولياء بمضاعفة الاهتمام بطفل هذه المرحلة لأن كل طاقاته تكون موجهة نحو الاستدخال و التعلم، و تعتبر هذه السن أيضاً سن بداية تعليم الصلاة أحد أهم أركان الإسلام. و قد بينت الدراسات النفسوفيسولوجية أن حجم الدماغ يصل في هذه السن إلى 90% من حجمه الطبيعي و يتم التخصص في ساحاته، و نظراً للخصائص الفيسيولوجية لهذه المرحلة تعتبر مهمة جداً في ميدان التعلم و الاكتساب المدرسي لذا حددت كبداية للدخول المدرسي.

يعتبر الدخول إلى المدرسة مرحلة مهمة في حياة الطفل لأنه سيجعله يختبر عالماً جديداً يتطلب منه جهداً و عملاً متواصلين و كذلك التزام قواعد الأدب دخل القسم فيتعلم الحد من حريته و أن يبذل جهداً من أجل التعلم و الفهم و التركيز.

و لطبيعة التعليم و طريقته أثرا كبيرا على النمو النفسي للطفل، فالمدرسة التي تتميز بالقواعد الصارمة قد تكون ذات أثر سلبي على الطفل و قد تكون من بين الأسباب التي تؤدي للكف عند الطفل.

في نهاية هذا الطور يصبح الطفل أكثر هدوء و أكثر تقديرا للأمور، يحب اللعب مع أصدقائه، فضوليا و يسمى الأخصائيون هذه العمر بعمر التعقل أو عمر الهدوء أو عمر الاستدخال في الذات.

يبدأ الطفل هذه المرحلة هائجا نائرا متعصبا و ينهيها هادئ متعقلا متفهما.

2.4.3- الطور الأوسط من 8 إلى 10:

تزداد قدرة الطفل على الحكم، الحكم على الأشخاص و على الوضعيات و تصبح قدرته على الاستعاب و الحفظ كبيرة جدا، يصبح قادرا على الكذب من أجل خداع الآخرين، تزداد أحلام يقظته و يكتشف أكثر نفسه و محيطه.

و يسجل Gesell (1946) ظهور الاهتمامات العالمية و الكونية مع مطلع السنة الثامنة و تطور النقد الذاتي و التصنيفات أين تظهر التحولات التي تؤدي إلى التفرّد في السنة التاسعة.

تزداد استقلالية الطفل و إدراكه للأمور لأنه أصبح يدرك الفضاء و الزمان بشكل أفضل فيصبح أكثر قدرة على تحمل المسؤولية كالقيام بالواجبات المدرسية أو بعض الواجبات المنزلية كالاهتمام بالأخ الأصغر أو أداء بعض الأشغال مثلا.

و تشير Royer (2000) إلى أهمية جماعة الأصدقاء في هذه السن و خاصة في السنة التاسعة حيث يقارن الطفل بين عائلته و بين عائلات أصدقائه، يتعلم تأكيد حقوقه و الدفاع عنها، يظهر الطفل حاجته الكبيرة إلى مساعدة أوليائه من أجل تصحيح أخطائه التي يكتسبها من خلال احتكاكه بالآخرين.

إذن فإن أهم ما يميز هذه السن هو تنامي روح التعايش مع المجموعة، حيث تبلغ الحياة الاجتماعية ذروتها و يظهر ما يعرف بالعصاة إذ يلجأ الأطفال إلى تكوين مجموعات تتكون في العادة من أطفال ذوي أعمار متقاربة و كلما كان الطفل أكبر

كلما كان أكثر حفا في هذه العصابة. و يميل الأطفال إلى تكوين مجموعات من نفس الجنس إلا في بعض الحالات و من أجل تأدية بعض المهام ثم ينسحب كل جنس إلى مجموعته، و قد لوحظ أنه و ابتداء من السن التاسعة يميل الأطفال إلى الانفصال في اللعب و يصل هذا الانفصال إلى ذروته في السن الثانية عشر ليعود الانجذاب فيما بعد و لكن بصفة فردية لا جماعية. و تبدو الفتيات أكثر نموا من الفتية في حين يميل الفتية أكثر لتكوين العصابات.

3.4.3- الطور الثالث من 11-12 سنة:

تعتبر المرحلة التي تسبق المراهقة تزداد فيها الاستقلالية و يزداد التأثير بالأصدقاء و يظهر الفكر المجرد الذي يصبغه الاهتمام بالغيبيات، كما نسجل بداية ظهور الانطواء على الذات تتميز من الناحية الفيزيولوجية ببداية ظهور علامات البلوغ و خاصة عند الفتيات.

4- مرحلة المراهقة:

تعتبر المراهقة حلقة في سلسلة نمو الكائن البشري تتموضع بين الطفولة و الرشد و هي حلقة وصل مهمة جدا يتحدد على إثرها الشكل النهائي للشخصية، إذ تتعلق البنية و تصبح الإصلاحات الانبثائية بعدها صعبة إن لم نقل مستحيلة.

إن الفرد الذي كان قبل مرحلة المراهقة طفلا تابعا و كائنا ضعيفا يصبح بعدها راشدا مستقلا و مسؤولا.

إن أهمية مرحلة المراهقة تأتي من كونها نقطة انعطاف يحدد المسار بعدها لكنه قد يصبح انعطافا خطيرا إذا حدث في ظروف صعبة يُفقد الفرد توازنه فيهبوي في متاهات الانحراف أو الاضطراب أو المرض.

لقد توقف عند هذه المرحلة عدد لا يحصى من العلماء و الباحثين و كل أطلق عليها مصطلحا رآه مناسبا لوصفها فابتداء من Stanley Hall الذي يعتبر أول من كتب عن هذه المرحلة مطلقا عليها مصطلح "العاصفة" أو "القلق" مرورا بـ S. Freud

الذي سماها " تمزيق الشرنقة" و — Peter Blos الذي وصفها بـ " الأزمة" إلى غيرهم من لعلماء و الباحثين، و قد ذهب البعض إلى اعتبارها مرحلة دائمة نسبيا يصعب على الفرد الخروج منها تحت الظروف الحالية للمجتمعات كطول فترة الدراسة، البطالة و على رأسهم Anatrella في كتابها Interminable adolescence (1988) "

و تماشيا مع صعوبة تحديد نهاية فترة المراهقة في الوقت الحالي أصبح علماء الاجتماع يميلون إلى استعمال مصطلح الشباب لأنهم يرون فيه أكثر قدرة على التلاؤم مع الأوضاع و بقي استعمال مصطلح المراهقة حكرا على علماء النفس.

1.4- مرحلة المراهقة و إشكالية الجسد:

يعتبر الجسد إشكالية محورية في مرحلة المراهقة على وجه الخصوص، فلا يمكن على الإطلاق الحديث عن هذه المرحلة دون الرجوع إلى الجسد لأنه يشكل نقطة البداية، نقطة التحول و راسم المعالم و هو المؤشر الدال على حدوث انقلاب كبير في إشكالية التواجد، و لا يمكن إقصاء الجسد من أي مظهر من مظاهر المراهقة.

1.1.4- التغيرات الفيزيولوجية:

تسبق المراهقة بالبلوغ الذي يعتبر بدايتها و الذي يحدث تغيرا مذهلا على مستوى المظهر الخارجي، فيتسارع النمو بشكل لم يعرفه من قبل و لن يعرفه من بعد، تتغير له الملامح و التقاسيم بعد فترة قصيرة و أبلغ تصوير لهذه الظاهرة تشبيهها من طرف S. Freud "بتمزيق الشرنقة" حين تتحول الدودة إلى فراشة و الاختلاف الكبير بين الحالتين، أي أننا نقف أمام ميلاد كائن جديد قد لا يستطيع أن يجد لنفسه أية صلة بالكائن القديم.

إن النمو الجسدي يبدو أكثر سرعة من النمو في باقي القطاعات التي تعرف هي الأخرى تسارعا في النمو لكنه لا يضاهي ذلك الذي يحدث على المستوى الجسدي.

و أول ما يلاحظ هو التزايد الكبير في طول القامة" الذي يبدأ في حوالي 11 سنة عند البنت و حوالي 13 سنة عند الصبي، و يصل إلى سرعته القصوى خلال العام الأول من الانطلاقة" (Rodriguez, 1989, p. 58) و هناك علاقة بين بداية لنمو و البلوغ حيث يبدأان معا في مرحلة ما قبل المراهقة، و يبلغ معدل الزيادة في طول القامة ما بين 6-11 سم في العام الأول.

يتغير المظهر الخارجي للبننت إذ يبرز الثديين، يتسع الحوض، تظهر الطبقة الدهنية تحت الجلد و يتغير صوت الفتى و ينمو شعر الشارب و اللحية و تنمو الأعضاء التناسلية و بعد حوالي عام أو عامين من هذه لتغيرات تظهر أول دورات لحيض عند الفتاة و أول قذف عند الفتى و تعتبر هاتين الظاهرتين من علامات " نهاية مرحلة البلوغ" (Marcelli et Braconnier, 1999, p.19)

إن النشاط الهائل الذي يعرفه الجسد يطلب لكثير من الطاقة إذ يرى Coslin (1989) أن هذا النشاط و هذه الطاقة ترهقان لفرد و تتقلان كاهله إن جسديا أو نفسيا. إن استقبال الفرد لهذه التغيرات يتعلق بعوامل فردية و عائلية، كيف تنظر العائلة لهذا الجسد الجديد و مدى تقبلها له، فالطفل لم يعد طفلا و للأمر دلالاته المتعددة فقد يجعل الأولياء يشعرون بالشيخوخة أو قد يؤدي بهم الأمر إلى الشعور الكبير بالخوف مما قد توقعه هذه التغيرات عند الابن من مشاعر قد تؤدي به إلى الوقوع في الخطر.

و من جهة أخرى فإن المراهق سينتبه إلى جسده فيزداد اهتمامه به، و تؤثر هذه التغيرات أيضا على تقدير المراهق لذاته و هنا يبدو الدور المهم الذي يلعبه المحيط في مساعدة المراهق على تخطي مثل هذه العقبات التي قد تكون لها عواقب وخيمة من الناحية النفسية.

إن المشكل الذي يطرح نفسه هنا هو مدى تقبل المراهق لهذه التغيرات و التي ترتبط عادة بمختلف التصورات الجنسية ، لأن الجسم سيأخذ شكله الجنسي النهائي فيصبح جسم البنت أكثر أنثوية(بروز الثديين، اتساع الحوض...) و قد تصبح هذه التغيرات مدعاة للتفاخر أو بالعكس قد تكون سببا في الخجل و الشعور بالقرص و خاصة مع

دورات الحيض الأولى، كما أن المراهق تجتاحه بعض الأحاسيس التي لم يختبرها من قبل و الناتجة عن الكم الهائل من الإفرازات الهرمونية الجنسية، و قد ينشأ عن هذه الاحساسات الشعور بالذنب أو الاندفاع نحو التجارب الجنسية التي قد تكون عواقبها وخيمة و خاصة إذا ما غيبت التربية الجنسية. و قد تكون مشاعر المراهق متناقضة أمام صورة الجسم الجديدة بين فرحة و اعتزاز و بين قرف و شعور بالخجل.

2.1.4 - صورة الجسم:

تنتمي صورة الجسم إلى السجل الرمزي الخيالي، و أساسها نفسي يتعلق بمختلف الاستثمارات الدينامكية، الليبيدية و العدوانية و تخضع هذه الصورة على الدوام للتعديلات و تحتاج إلى حدود معترف بها و يرى Schilder (1971) أن صورة الجسم سيرورة رمزية لتصور حدود، تعمل كصورة للاستقرار و كحافضة حمائية أي أن الجسم يصبح كموضوع استثمار و صورة الجسم هي موضوع هذا الاستثمار.

إن التغيير الذي يحدثه البلوغ في شكل الجسد يؤدي إلى تغييرات كبيرة على مستوى النفس أي حدوث انقلاب في صورة الجسم، و كما هو معلوم يلعب الجسم أهمية كبيرة في بناء العلاقات مع الآخرين و تحديد المعالم الفضائية و مع هذا التغيير يفقد المراهق معالمه و توجهاته و يرى H. Haim أن الفرد " يصبح كالأعمى ضائعاً في عالم تغيرت معالمه " (Braconnier, 1999, p.17)

يعيش المراهق نوعاً من الزلزال النفسي و ينهمك في البحث عن ذاته لأنه أضع ملامحها النفسية و الجسدية التي أخذت في الاختفاء يوماً بعد الآخر إلى درجة أصبح فيها جسده غريباً عنه و راح " يسبح في جسد أوسع منه " (M. Pouquet, 1997, p.86)

إن الدخول في التناسل هو الذي يسمح للفرد بأن يكون صورة كاملة عن جسمه لأن صورة الذات هي صورة محملة بالعاطفة (affects) و ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقدير

الذات سواء في شقه السلبي أو شقه الإيجابي، و تتكون من معاشه الخاص لهذا الجسد و من الصورة التي يعكسها له الغير، أي أن صورة الجسد تسجل في السجل النرجسي للشخصية، إذ نلاحظ استثمارا زائدا للجسم من طرف المراهق كوسيلة لإثبات الذات و لإيجاد مكانة جديدة من خلال الجسد الجديد.

و انطلاقا من هذا يمكننا تفسير الاهتمام الكبير بالمظهر لدى المراهق و انزعاجه من كل ما يشوبه و يرى Coslin (1989) أن الاهتمام بالمظهر يتعدى كونه الرغبة في الحصول على جسم جميل إلى الحاجة إلى الحرية، التفتح، التحكم في الفضاء، جلب النظر و الشعور بالأهمية.

إن صورة الجسم تمكن المراهق من إعادة بناء العالم الذي انهار فجأة تحت وطأة التغيرات الجديدة، فيصبح الانشغال الكبير هو إيجاد مكانة جديدة، رسم خطط آنية و مستقبلية، إقامة علاقات جديدة بأهداف و مواضيع جديدة ما تلبث أن تأخذ في الاستقرار شيئا فشيئا مع تقدم الزمن.

2.4- النمو النفسي الجنسي في مرحلة المراهقة:

لقد خصص فرويد في كتابه " ثلاث محاولات حول النظرية الجنسية" فصلا كاملا للحديث عما أسماه بالتحويلات أثناء البلوغ، واصفا الوضعية بتمزيق الشرنقة الطفولية، جازما أن البلوغ يحدث تغيرات على مستوى النزوة لجنسية التي كانت قبل هذا ذات طابع شقي ذاتي و وحدث الآن موضوعها الجنسي.

و تعتبر مرحلة المراهقة مرحلة نفسية عاطفية للنمو الجنسي أو مرحلة تناسلية تأتي بعد المرحلة التي يحدثها البلوغ، و تتجلى هذه الصدمة في السيل الكبير من الإثارة التي تتفوق على قدرات الفرد الارصانية " إن الكمية الكبيرة من الهرمونات المفرزة تشكل ثقلا على القوة الاقتصادية الدينامكية و على مختلف العناصر النزوية"

(G. Pirlot, 2002, p.66)

ففي فترة الكمون لتي تسبق البلوغ و المراهقة عرفت القوى الدينامكية و أركان الجهاز النفسي نوعا من التوازن لتصبح عاجزة أمام الاقتصاد النزوي الذي تفرضه التغيرات الحاصلة و هذا ما أشار إليه العديد من الباحثين أمثال:

M. Klein, A. Freud Winnicott, و غيرهم.

يقع المراهق بين الطفولة و الرشد، بين العائلة و المجتمع، بين الهوام و الواقع و تعتبر المراهقة وعاء أسودا أو "le pot noir" كما سماها، (Winnicott 1967, p.70) الذي على العائلة تفهمه و تقبله دون البحث عن إغائه.

تصطبغ مواقف المراهق بالمعارضة و الرفض تماما كموقف طفل العامين في مرحلة الرفض و يمثل قول "لا" وسيلة لإيجاد مكانة في فضاء نفسي يتمدد و يحتاج إلى رسم الحدود و هو في حاجة ماسة إلى أن تحتويه القوانين و العائلة و لكنه في الوقت نفسه يرفض كل الحدود و قد أشار إلى هذه الفكرة (1980) Ph. Jeamet.

يقترّب المراهق في معاشه النفسي من الحالات البينية إذ نجده يعيش في الهنا و الآن و هي حالة ناتجة عن اختلال التوازن القديم و اختفاء المعالم، و تعتبر هذه السن سن الخطر لسهولة المرور إلى الفعل فيها، فكل شيء قابل للتجربة.

إن من أهم الحاجات التي تتمك المراهق هي الحاجة إلى التحكم نظرا للسيل العارم من الإثارات الداخلية التي تجتاحه ومن الدفع النزوي و الانفجار الهوامي، يصبح الجسم بعدها موضوعا للمراقبة، فتتحرك نزوة السطو التي يرى فيها فرويد نزوة عدائية بدائية بين الأنا و النزوات، نزوة عدائية لأنها تدفع بالفرد إلى كراهية الغرائز التي تستيقظ أثناء المراهقة و يرجع Schilder (1977) الأعمال الرياضية الشاقة و بعض الأساليب الغذائية و الصحية القاسية و الصارمة و غيرها من السلوكات التي تحمل نوعا من العنف تجاه الجسم إلى هذه النزوة التي تهدف في النهاية إلى السيطرة على ما يحدث.

3.4- المراهقة و عمل الحداد:

إن أهم ما يميز المراهقة فيما يتعلق بمواضيع الحب و المواضيع التفصيصية هو التخلي عن الصور الأبوية و البحث عن تعلقات جديدة في محاولة للاستقلال و الخروج من الإطار العائلي إلى فضاء تقمصي أوسع الأمر الذي يقود المراهق إلى الدخول في صراعات حادة مع الأولياء.

إن فقدان موضوع الحب الأمومي للطفولة الأولى و فقدان المواضيع الأديبية ينشأ لدى الفرد رد فعل الحداد، فبعد أن كانت الليبدو مستثمرة فقط في المواضيع الأبوية سيعيش الفرد حالة موت هذه الصور من الناحية الهوامية الذي يتجسد في رفضهم و التخلي عنهم، هذا التخلي تفرضه الرغبة الكبيرة في الاستقلالية التي تعتبر دفاعاً أمام خطر الأب و الأم الأديبيين و ضد النزوات الموجهة نحوهما.

إن هذه الوضعية التي يعيشها المراهق متطابقة تماماً مع سيرورة الحداد التي تكلم عنها فرويد حيث يدمج الموضوع المفقود في الأنا و تتعكس العدوانية الأصلية التي كانت موجهة نحوه على الذات.

أمام فقدان العلاقة مع الوالدين يشعر المراهق بتخليهم عنه و فقدان القيمة الذاتية الأمر الذي يدفع به إلى البحث عن منابع أخرى لتقييم الذات بعيداً عن المواضيع الأبوية.

إن المرحلة التي سبقت المراهقة تميزت بتعلق كبير بالوالدين و حب لهما لكن المراهقة تشهد انعكاساً في العواطف نحوهما و قد أشارت أنا فرويد إلى استعمال آلية التكوين العكسي فيتحول الحب إلى كره و الاحترام إلى احتقار، إن هذه العملية لا تمر دون صدى بل تؤدي إلى إرساء علاقة على النمط السادو مازوشي التي تولد بدوره تأنيباً ناتجاً عن شعور عميق بالذنب فتتدخل آلية الإسقاط للتقليل من هذا الإحساس فيلحق لمراهق مشاعر العدوانية الخاصة به بوالديه سالكا سلوكاً عدائياً تجاه العائلة و قد تنقلب هذه العدوانية حتى على ذاته.

و ترجع الميولات الاكثائية لتي عادة ما تظهر عند المراهق إلى إستدخال موضوع الحب المفقود و التي قد تصل حتى إلى المحاولات الانتحارية إذا شعر بالتخلي و زاد لديه الشعور بالذنب في حالة عدم تجاوب العائلة مع عدائيته. إن التقلبات العاطفية و النفسية و عالم التناقضات الذي يعيشه المراهق يجعله هشاً، شديد القابلية للإثارة غير مقدر للعواقب و في حاجة ماسة إلى التفهم و التقبل لينار الطريق أمامه من أجل اجتياز الأزمة بسلام.

4.4- حل المشكل الأوديبى و بناء الهوية:

إن حل المشكل الأوديبى يشغل مكانة محورية في هذه المرحلة لأنه يحدد قدرات الفرد على بناء هويته بعيدا عن الوالدين و لكنه في الوقت نفسه يعتمد على التقمصات الأبوية.

أمام الانفصال المفاجئ للبيدو عن المواضيع الأبوية يضطر المراهق للبحث عن مواضيع استثمار جديدة التي قد تكون مواضيع تعويضية كالأستاذ مثلا و يمكن أن تكون مواضيع تعزيزية لمثالية الأنا كتسوية بين الصورة الأبوية و الأنا و عادة ما توجه نحو الأتراب، إذ نلاحظ في فترة المراهقة استثمرا كبيرا لجماعة الأصدقاء و يمكن القول أنها أكثر أشكلا الجتمعة نمطية في مرحلة المراهقة، لأن المراهق يتعرف على نفسه في مواجهة الآخر كما أن الصورة التي يعكسها له الآخرون عن نفسه تبدو بالغة الأهمية في بناء هويته و تصبح المجموعة هنا" مكانا للتساؤل و مكانا لاكتشاف الأنا" (

(Dubar, 1991, p.72) إذ تستند الهوية الفردية على الهوية الجماعية، و لقد حاول (

Erikson (1972) التطرق إلى مفهوم الهوية من منظور نفسي اجتماعي و اعتبرها محصلة التفاعل بين الهوية الشخصية و الهوية الاجتماعية، فالهوية الفردية هي ذلك المجموع لمنظم الذي نمتلكه من تصورات حول الذات و حول المشاريع المستقبلية و هي إحساس الفرد الدائم بكونه هو نفسه مهما تغير الزمان أو المكان، بينما الهوية الاجتماعية فهي نتاج التفاعل مع الآخرين و انتماء الفرد إلى فئات اجتماعية مختلفة.

و حتى يشعر الفرد بوحدته و اندماجه و يجب أن يشعر بتمائل ما كان عليه في الطفولة و ما سيكون عليه لاحقا و هذا ما أطلق عليه اسم الإحساس الداخلي بالهوية. و تتكون الهوية بشكل تدريجي من خلال التقمصات المختلفة منذ الطفولة الأولى و يعرف الفرد أزمة حقيقية للهوية في مرحلة المراهقة التي اعتبرها Erikson "الجانب النفسي اجتماعي للمراهقة" (Erikson, 1972, p.93) يحتاج الفرد فيها إلى تقمصات جديدة مع أترابه و مع نماذج غير النماذج الأبوية.

أي أن الفرد لا يستطيع بناء هويته بمفرده بل يحتاج إلى الآخرين و هذا ما ذهب إليه Dubar حين قال: " لا يبني الفرد هويته لوحده أبدا، إنها تتعلق بأحكام الآخرين أكثر من تعلقها بالاتجاهات و التعريفات الذاتية" (Dubar, 1991, p.2)

إن الصداقة في مرحلة المراهقة تحمي من الشعور بالنقص و تدني القيمة و هي مطمئنة للنجسية، لأن الأصدقاء سيعطون معنا جديدا للتواجد و بهذه الطريقة يستطيع المراهق الولوج في عالم الراشدين. إن فقدان السند العائلي يجعل المراهق يشع بالاطمئنان في الجماعة الجديدة التي جاءت كتعويض للجماعة العائلية و يجنبه الشعور بالقلق و عادة ما تكون هذه الحالة عابرة.

إن علاقة المراهق مع الأصدقاء هي نوع من محاولة الاستقلالية و الشعور بالتواجد مع أفراد من نفس العمر يتقاسم معهم نفس الاهتمامات و نفس الأسرار بعيدا عن ضغط العائلة و القوانين و القيم و المجتمع، و عادة ما يحلو لهم الاجتماع بعيدا عن العائلة أو المدرسة.

و قد تكلم Schilder (1977) عن الجسم الاجتماعي كإشارة إلى استعمال الجسد لتسجيل الانتماء في المجموعة و قال عنه أنه محرك الكائن في العالم، فهو يعطيه أهمية كبيرة و مركزية في التبادلات العلائقية و العاطفية بين الأفراد. إن التغيرات التي تحدث أثناء المراهقة تضع الفرد أمام العديد من التساؤلات تدور حول ما يحدث في هذا الجسد و ما يظنه الناس حول ما يحدث، الأمر الذي يجعله يستعمل جسده كسند اجتماعي فيلجأ إلى المجموعة المشابهة حتى يجد لنفسه مكانة أضاعها التغير الفيزيولوجي، و ما اهتمام المراهق بالجسد كإتباع الموضة، الوشم و غيرها

إلا طرقا للتعبير عن الرغبة في تسجيل الانتماء إلى مجموعة ما التي تسند الهوية الفردية التي أضاعت معالمها تحت تأثير خلل التوازن و خلل الإحساس بالوحدة و الاستمرارية التي كان يشعر بها من قبل، و يحاول الفرد أن يعيد بناء هويته من خلال إدماج كل العناصر القديمة مع الجديدة كمحاولة منه للإجابة عن السؤال من أكون؟

إذن فإن الهوية تبنى من خلال العلاقة مع الآخر لأن الأثراب يشكلون نقاطا مرجعية لتقييم الذات و يعاش الجسد كوسيط علائقي مع الآخر فيبحث المراهق عن تعزيز صورة ذاته في جماعة الأثراب و أي تقييم سلبي قد ينتج عنه شعورا بالقلق و الحيرة، و يرتبط تقدير الذات عند المراهق بإدراكه لقدراته و نجاحه.

إن الإحساس العميق بالقلق لدى المراهق و غياب السند العائلي قد يدفع به إلى الانخراط في مجموعات منحرفة و البحث عن مواضيع تمكنه من تعويض الشعور بالقلق و الفراغ، و يرجع الكثير من العلماء السلوكيات المنحرفة عن المعايير الاجتماعية إلى: "سمات شخصية مرتبطة بالقلق" (Dubar, 1991, p.2) التي تدفع بالفرد إلى الفعل كلما وجد في وضعية إحباط، ففرويد مثلا يرى أن الأمر يتعلق بألية دفاعية ضد العلاقات الطفولية المرتبطة بأنا ضعيف، أما Winnicott فيرجع " الكذب و السرقة إلى الحاجة اللاشعورية للفرد لمأ الفراغ الذي يتركه الموضوع الانتقالي" (Winnicott, 1967, p.125) ، و عندما تتكون المجموعة المنحرفة حسبها فإنها تتحو نحو تقمص العنصر الأكثر انحرافا فيها و الذي يصبح قائدها و يلعب دور الوسيط الذي يعمل على ترابط الهوية الهشة فتعيش المجموعة في جو خيالي مليء بالمغامرة، مغامرة خرق القوانين.

إن هذه السلوكيات سرعان ما تعمل على إقصاء المراهق من الوسط المدرسي و ربما حتى من الوسط العائلي .

إن التغيرات التي تعرفها المجتمعات في الوقت الحالي تجعل من المراهقين أكثر عرضة لمختلف المشاكل و الأخطار و خاصة إذ ما تكلمنا عن دور العائلة التي أخذت شيئا فشيئا تفقد من وضائفها تجاه أبنائها و المدرسة التي أصبحت الأصوات

المعارضة لها تتعالى و تتزايد، إضافة تداخل النماذج الثقافية و تعارضها في مجتمعات تتميز بالحركة السريعة و التغير الدائم و لا تستطيع أن تقدم لأبنائها نماذج واضحة و ثابتة فتكبر الهوة بين الأجيال و يتزايد الصراع بين مختلف الفئات العمرية فيجد المراهقون أنفسهم ضائعين في زخم هائل من النماذج المعروضة تماما كالسلع التي تتنافس أجهزة الإعلام في الترويج لها و قد يطول زمن الصراع بالمراهق و يزداد الطين بلة إذا أضيف إلى هذه المشاكل رشة من المشاكل الاقتصادية و مختلف المشاكل الاجتماعية فقد ينتهي الأمر إلى أوضاع مأساوية التي تعكس في الحقيقة واقعا عائليا و اجتماعيا مريرا.

إن الطفولة و المراهقة تمثل مراحل مهمة و أساسية في حياة الكائن البشري لأنها كما رأينا تعمل على تحضيره للمستقبل أي لحياة الراشد التي تعرف نوعا من الاستقرار على كل الأصعدة يستمد الفرد فيها قوته و توازنه و تعامله مع الأحداث من الرصيد الذي قام بجمعه خلال المراحل السابقة و أمام هذه الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه المراحل نجد أنفسنا أمام تساؤلات غاية في الأهمية و الخطورة تتمحور حول كيفية التعامل مع الطفل و المراهق ف هذه المراحل الحرجة هل يجب تكليفه منذ الصغر و جعله يتحمل المسؤوليات على غرار مسؤوليات الراشدين؟ أم هل يجب أن نتركه دون تكليف ينمو و يتطور و يستفيد من المرحلة من أجل تنمية قدراته و معارفه؟ أسئلة قد نجد لها الإجابة الشافية في قول Winnicott: "يشكل عدم النضج عنصرا ثمينا في جدول المراهقة و بإمكاننا أن نعطي النصيحة التالية للمجتمعات من أجل سلامة المراهقين: من أجل سلامة عدم النضج، لا تدفعوهم إلى نضج خاطئ عن طرق تكليفهم بمسؤوليات لا يستطيعون تحملها بعد حتى و إن ناضلوا من أجل تحملها". (Winnicott, 1975, p.64).

III- حاجات الطفل:

تتميز مرحلة الطفولة بالنمو و التغيير على كل الأصعدة، و يهدف هذا النمو في الأخير إلى الوصول بالفرد إلى النضج و الرشد حيث تعرف الشخصية نوعا من الاستقرار .

و منه نستطيع القول أن مرحلة الطفولة هي مرحلة التحضير للرشد، إذ تزود الفرد بمختلف القدرات و الإمكانيات التي تجعله يعيش حياة بعيدة عن الاضطراب .

ونظرا لكون الطفل في مختلف مراحل نموه يكون هشاً و معرضاً للكثير من الصراعات سواء تلك المتعلقة بطبيعة المرحلة أو تلك التي يضعه المحيط فيها، هذه الصراعات و هذه الهشاشة تجعله في حاجة للرعاية و التكفل الذي يضمن له قضاء مرحلة الطفولة في هدوء و بعيداً عن كل ما ينغص عليه نموا سليماً و صحياً .

و نشهد في الوقت الحالي تحديداً و تصنيفاً لمختلف حاجات الطفل التي توصل إليها العلماء الدارسون للطفولة و التي استلهمت منها مختلف المنظمات العالمية التي أخذت على عاتقها حماية الطفل و الدفاع عنه و جعلت منها بنوداً للقوانين التي وضعتها لتكون كفيلة بحفظ حقوق الطفل عبر العالم .

و سنحاول فيما يلي التعرض لهذه الحاجات بحسب ما يحددها علماء النفس .

و قبل التطرق إلى هذه الحاجات نود ان نضع تعريفاً و لو بسيطاً لمفهوم الحاجة .

1-تعريف الحاجة:

نجد مفهوم الحاجة في قلب الكثير من النظريات النفسية و لا يكاد يخلو أي إطار نظري من استعمال هذا المفهوم، لأن وجود الإنسان و نموه و تطوره يكون معتمداً على الحاجات، و لا تخلو أي مرحلة من مراحل عمره من حاجات معينة و هي في طلب مستمر لإشباع هذه الحاجات .

و نظراً للأهمية التي يكتسيها مفهوم الحاجة في الدراسات النفسية فقد أدى ذلك إلى الاستعمال الواسع للعديد من المصطلحات القريبة كالدافع و الباعث و الحافز و

غيرها من المصطلحات التي تدل أحيانا على نفس المفهوم و أحيانا أخرى تتباعد إلا أنها في النهاية لا تتفصل عن مفهوم الحاجة.

1.1- تعريف s.Freud :

يرى Freud (1979) عند حديثه عن مبدأ اللذة أننا مدفوعين برغبة في إشباع الدوافع المولدة للتوتر، لإزالة هذا التوتر، و أن الشخصية محددة بطبيعتها بما يصدر عنها من عمليات نفسية يكون مصدرها بيولوجي و هو الدماغ.

يؤكد Freud أن النزوة النشطة (الحاجة Besoin) تتولد عنها حالة نفسية تتميز بارتفاع التوتر و الإثارة، و توصف حالة التوتر هذه على العموم بكونها حالة مستهجنة أي غير مستحبة، فصبح الهدف بالتالي هو القضاء على حالة التوتر هذه من أجل الوصول إلى اللذة و تجنب الألم الناتج من حالة التوتر و عدم حدوث الإشباع، و بالتالي يصبح السلوك الإنساني حسب Freud مدفوعا بالحاجة للإشباع و تجنب الألم.

و يواصل Freud مفترضا أن القوى التي تدفعنا إلى النشاطات توجد في أعضاء الجسم كتعبير عن الحاجات البيولوجية، ثم ترتبط رمزيا ببعض الوظائف النفسية لتصبح تعبيراً عنها فمثلا ترتبط الحاجة إلى الغذاء رمزيا بالحاجة إلى الحب و العطف و الحنان، فالحاجات النفسية كانت في البداية حاجات بيولوجية.

2.1- تعريف G.W Allport :

يعرف Allport (1961) الدافع باعتباره أي ظرف داخلي في الشخص يولد حدثا أو فكرا. و يكافح الأفراد من أجل إشباع الحاجات الناتجة من الدوافع الفطرية : كالجوع و العطش و الجنس و الحاجة إلى الأوكسجين و الحاجة للنوم و غيرها من الحاجات الفطرية، و يعتقد أن الدافعية تمثل إلى حد كبير مسألة مركزية في الدراسات النفسية.

تترتب الحاجات حسب Allport وفقا لقوة الدافع في الوقت الراهن فإن كان الإنسان جائعا مثلا تنتحى باقي الدوافع جانبا حتى يتم إشباع الحاجة التي يبدو دافعها ملحا و قويا في الوقت الحاضر.

و يشير Allport أن الأطفال تسيطر عليهم حاجاتهم بشكل كبير و تعمل على تحريك سلوكهم، و أنها أي الدوافع تعرف اختلافا كبيرا بين الأطفال و الراشدين، لأنها تخضع للتطور و التغيير و الاختلاف يكمن في النوع أكثر منه في الدرجة و قدرة الراشد على التحكم في هذه الحاجات و تنظيمها.

و يرجع الاضطراب و الفشل إلى العلاقات الطفولية المضطربة منذ البداية التي تعوق النمو السليم.

1.3- تعريف H. Murray :

يتفق Murray مع Allport في الاعتقاد بان الدوافع تمثل الأصل في الشخصية، لكنه رغم هذا الاتفاق فإنه يميل أكثر إلى الأخذ برأي Freud القائل بأننا مدفوعين برغبة في إشباع الدوافع المولدة للتوتر لإزالة هذا التوتر و أطلق عليها مصطلح الحاجات، و منه تصبح الحاجة كل حالة افتقار لشيء ما، و تواجهه يؤدي إلى الإشباع و الرضاء، و تعتبر الحاجات نقطة بداية في السلوك الإنساني ، لأن الإنسان يسعى دائما إلى إشباع حاجاته الأساسية في الحياة اليومية.

إن الإطلاع على مختلف التعريفات التي أعطيت للحاجات يجعلنا ندرك أنها تحتل مكانة أساسية في نمو الشخصية و استمرار الكائن البشري، فهي التي تدفع السلوك و توجهه الوجهة التي تضمن له الإشباع و توفر له الراحة الناتجة من هذا الإشباع، و تعلمه ابتكار الوسائل من أجل الوصول إلى الإشباع فيتمكن من التعرف على قدراته و امكانياته فشعور الفرد الدائم بالعجز أمام عدم قدرته على إشباع حاجاته يؤديه إلى البحث الدائم عن منافذ تعويضية و هذا ما أشار إليه العديد من علماء النفس على رأسهم A. Adler الذي يرى أن شعور الفرد بالنقص يجعل منه في بحث دائم من أجل إشباع حاجته للرفعة من أجل خفض الشعور بالنقص.

2- تصنيف الحاجات:

رغم كون حصر الحاجات البشرية مختلفة و معقدة و من الصعب حصرها و تصنيفها إلا أن هذا لم ينف وجود الكثير من المحاولات من طرف العلماء عمدت إلى وضع تصنيفات مختلفة للحاجات البشرية، و يستمد كل تصنيف من الإطار النظري للعالم و تعريفه للحاجة و ترتيبه لمختلف الحاجات. و لا يسعنا في هذه العجالة التطرق إلى مختلف التصنيفات لكثرتها لذا سنحاول التطرق إلى بعضها بقدر ما تتطلبه حاجة البحث.

1.2- تصنيف H. Murray :

لقد وضع Murray قائمة بالحاجات الظاهرة و قام بوصف السلوك و الانفعالات المصاحبة لها: (محمد السيد ع الرحمن، 1998، ص ص 241,243)

1- الحاجة للسيطرة:

أي سيطرة الفرد على البيئة بهدف التأثير على أو توجيه سلوك الآخرين عن طريق تقديم المقترحات أو الإغراء أو الأوامر بحيث يتصرفون طبقاً لآرائه ومطالبه سواء بالإقناع أو بالإجبار، و تكون هذه الحجة مصحوبة بسلوك و انفعال الثقة بالنفس.

2- الحاجة للتبعية:

يقوم هذا الدافع على الإعجاب و التأييد و المدح للآخرين و خاصة الرؤساء و الاستسلام لنفوذهم و تقليدهم، و الاستسلام عن طيب خاطر و رضا لتأثيرات الآخرين الذين نرتبط بهم و نقلدهم. و تصاحب هذه الحاجة بسلوك و انفعال الاحترام، الإعجاب، التوقير.

3- الحاجة للاستقلال:

و تتمثل في النزعة إلى التحرر و التخلص من القيود و المسؤوليات و تحدي التقاليد و القوالب النمطية المفروضة، و أن يتخلص من الأسر أو الحبس و أن يقاوم القهر و الاستعباد، و تصاحب هذه الحاجة بسلوك و انفعال الغضب عند التقيد، و الاستقلالية و اللامسؤولية.

4- الحاجة للعدوان:

و تتمثل في تخطي العقبات بالقوة و القتال، العراك، الثأر، المعارضة، الهجوم العقاب، القتل أو استخدام ألفاظ من قبيل السب و الشتم سوء التقدير و التوبيخ و التأنيب و غيرها، و تصاحب هذه الحاجة بسلوك و انفعال التردد الغضب، الغيرة و الكراهية.

5- الحاجة للاستسلام و الانصياع:

و من مؤشراتها الاستسلام السلبي للمؤثرات الخارجية و قبول اللوم و الأذى، و العقاب و الاعتراف بالدونية و الخطأ و سوء الداء. و من جهة أخرى يلجأ الشخص إلى تحقيق ذاته و عقابها و اللوم القاسي لها و ربما يصل ذلك إلى الحد المرضي فيقع فريسة للمرض وخاصة إذا ارتبط ذلك بالجنس. و يصاحب هذه الحجة سلوك و انفعال الاستسلام و الخجل و الإحساس بالذنب، الكآبة و التهرب من المسؤولية.

6- الحاجة للإنجاز:

من مؤشراتها إنجاز شيء صعب و السيطرة على المواضيع و الأشياء و الأشخاص إلى حد الإجادة بحيث يصبح الأداء سريعاً و متمكناً منه بقدر الإمكان، كما يعني ذلك تخطي العقبات و تحقيق أفضل النتائج، و تحقيق التفوق بما في ذلك التفوق على الآخرين، و زيادة مواهب الفرد عن طريق الممارسة و التدريب الناجح. و من

أشكاله الإنجاز الرياضي و تحقيق المكانة الاجتماعية و التميز الفكري و التفوق العلمي. و تكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال الرغبة - الفهم - الطموح.

7- الحاجة إلى الجنس:

أي إقامة علاقة جنسية صحيحة و ناجحة مع الجنس المخالف، و تكون هذه الحاجة مصحوبة بلوك و انفعال المتعة الحسية، الحب و الشعور بالمرغوبية.

8- الحاجة للاستمتاع الحسي:

البحث عن الاستمتاع بالانطباعات الحسية و آثارها، و الإحساسات هنا إما أن تكون شممية مثل العطور، أو غذائية مثل الطعام الشهي، أو سمعية كالأصوات الطبيعية و الشعر و الموسيقى، أو بصرية. و تكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال المشاعر و العواطف الحسية.

9- الحاجة للاستعراض:

من مظاهرها محاولة لفت النظر و جذب الانتباه، و ترك انطباع يثير الإعجاب و الدهشة و يستحوذ على الاهتمام. و تكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال الزهو و الغرور و الكبرياء و التفاهة أو الاعتداد بالذات و الثقة بالنفس.

10- الحاجة للعب:

أي الميل نحو تحويل كل شيء إلى المتعة و اللهو لذاتها دون أيهدف آخر. حيث يكرس بعض الناس وقتاً فراغهم لصور مختلفة من المتعة، و يكشف هذا البعد عن نفسه في لعب الأطفال القائم على الاستمتاع و عدم التركيز و الذي يقوده الخيال بما يخفف من توتراته الداخلية دون تحقيق أهداف خارجية إذ يهدف إلى مواجهة

العقبات الراهنة، فاللعب مثل الخيال لا يكمن السيطرة عليه. و تكون هذه الحاجة مصاحبة بسلوك و انفعال المتعة الحسية و التقلب الانفعالي بين الخوف و الفزع.

11- الحاجة للانتماء:

و هي النزوع الايجابي نحو الآخرين، في حين أن الرفض هو النزوع السلبي عنهم، و كلا النزعتين تعملان و تتمثلان في وقت واحد و ذلك بسبب الانتماءات الحزبية و الجنسية، و الدينية و غيرها، و تكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال الثقة في الآخر، النية الحسنة، التعاطف و الإيثار و الحب و التسامح...

12- الحاجة للمساعدة:

هي سعي الفرد لحصول على العون و المساندة عن طريق الشكوى و التبرم و الصراخ، و التماس العطف و الحب، و تكون هذه الحاجة مصاحبة بسلوك و انفعال التلهف و الإحساس بالعجز و مشاعر اليأس و القنوط و عدم الأمان و التذرع بالخوف و الضعف.

13- الحاجة للعطف على الآخرين:

أي منح التعاطف و إشباع حاجات الغير من العاجزين و الضعفاء و المرضى و قليلي الخبرة... و تكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال الشفقة و التعاطف و الرقة.

14- الحاجة إلى الدفاع عن النفس:

أي الدفاع عن الذات ضد الإهانات و اللوم و النقد و إخفاء و تبرير الفشل. و تكون هذه الحاجة مصاحبة بسلوك و انفعال الإحساس بالذنب، الدونية، القلق المهانة.

15- الحاجة للتعويض:

و تتمثل في السعي للسيطرة على نقاط الضعف و تعويض الفشل و مشاعر الهوان و الخزي عن طريق الإصرار على مداومة العمل و مواجهة المخاوف و السعي لتحطيم العقبات و المصاعب و مواجهتها حتى تحقق للذات شعورا بالاحترام و الافتخار ثانية. و لم يكن واضحا لدى موراي حتى عام 1938 أن التعويض هو إنجاز شيئا بهدف تعويض فشلا أو شعورا بالعجز حتى يمارس الفرد سلوكه و جهوده الموجهة نحو إنجاز الأهداف الصعبة (التي فشل فيها) دون استعداد لقبول المساعدة. و تكون هذه الحاجة مرفوقة بسلوك و انفعال الخجل و الخزي بعد الفشل، التظاهر بالجبن، التصميم على تخطي العقبات، الكبرياء، الفخر، الرغبة في الصراع.

16- الحاجة إلى تجنب الوضاعة:

أي تجنب انحطاط الشأن ، و تجنب المسؤولية خوفا من الفشل، و تتب المواقف الحرجة و الظروف الجديدة التي تولد الإحساس بالضالة أو الدونية. و تكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال مشاعر الدونية قبل و أثناء الحديث التوتر الانفعالي، الخجل، الميل للعزلة.

17- الحاجة إلى تجنب الأذى:

من المعروف أن رد الفعل الفطري للمثيرات المؤلمة هو الخوف و الانسحاب و تجنب مثل هذه المثيرات من بعد، حيث تتداخل هذه المخاوف مع مجموعة من المخاوف المكتسبة كالخوف من الإصابة الجسدية و المرض و الموت و التشوهات، و تصنف هذه المخاوف تحت ما يسمى بتجنب الأذى. فتجنب الأذى إذن يتضمن تجنب الألم و الإصابات الجسدية و المرض و الموت و الهرب من مواقف الخطر و

اتخاذ الإجراءات الوقائية. و تكون هذه الحاجة مرفوقة بسلوك و انفعال الخوف، الرعب، و الهرب.

18- الحاجة للتنظيم:

ترتبط الحاجة للتنظيم بالحاجة للتعويض و بالحاجة لتجنب الأذى، و الحاجة للوم، و تنتج من الخوف و الكبح الذي تفرضه السلطة الاجتماعية الأقوى و من الخوف من الارتباك و التشتت العقلي الذي ينتج عن عدم النظام و تكون هذه الحاجة مصاحبة بسلوك و انفعال الخوف من اللوم، القلق، التشتت الفكري.

19- الحاجة للرفض:

و هي عزل الذات عن الغير، و الهجر و الانفصال تمايزا عن ما هو دون ذلك، أو ما هو غير مرغوب و منفر، و التخلي و عدم الاكتراث بالأشياء التافهة و التعالي على الغير و نبذه. و تكون هذه الحاجة مصاحبة بسلوك و انفعال التقزز و النفور، الاحتقار، الضيق، التبرم و الشذوذ.

20- الحاجة للفهم:

و تتضمن الميل إلى توجيه الأسئلة أو الإجابة عن الأسئلة، الاهتمام بالنظريات و بتحليل الأحداث و الحقائق العامة و مناقشة و تفسير الظواهر، تصحيح الذات و انتقادها، و نكون هذه الحاجة مصحوبة بسلوك و انفعال الاهتمام، التفكير، الاستفسار.

ومن خلال قائمة الحاجات الت وضعها موراي حاول حصر قدر الإمكان حاجات الإنسان سواء كانت بيولوجية نفسية أو اجتماعية، و يبدو أن هذه الحاجات في الواقع لا تظهر بهذه البساطة و لا يمكن عزلها بسهولة لأنها متشابكة و عقدة و متداخلة، و قد يتعسر فصلها، لذا حاول Maslow (1970) جمعها في مجموعات كبرى.

2.2- تصنيف Maslow للحاجات:

لم يحاول Maslow على غرار موراي وضع قائمة للحاجات الإنسانية لأنه كان يعتقد أ، دوافع الإنسان معقدة و متداخلة جدا، في حين أن سلوكه محدد تماما، و يعطي مثلا عن الأكل باعتباره حاجة بيولوجية أولية، لكنه قد يكون بدافع مجاملة شخص ما و ليس بدافع الجوع، أو قد يكون بهدف التسلية لا غير، و بالتالي ينحرف عن الحاجة الأساسية و التي كانت في الأصل بيولوجية. لذلك فضل Maslow إعداد نموذجا هرميا للدوافع و الحاجات يشمل مستويات من الحاجات لا يتم العبور إلى المستوى الأعلى من الحاجات إلا بعد أن يتم إشباع المستويات الدنيا. كما أن (1970) Maslow يرى أن إشباع الحاجات لا يكون تاما بل جزئيا، إلى أن يقل إحاحه لتفسيح المجال أمام ظهور حاجة أخرى، كما أن الحجة لا تتوقف عند إشباعها بل تعود للظهور ثانية و بالتالي فإن سلوك الفرد يكون محركا من طرف الحاجات التي لم تشبع و التي عاودت الظهور.

1- الحاجات الفسيولوجية:

و تتمثل في الحاجة للغذاء و الماء و الأوكسجين و الإخراج و الجنس، النوم و غيرها، و تعتبر حاجات أساسية و ضرورية لبقاء الفرد، إلا أن إشباع هذه الحاجات لا يكون نهائيا و بمجرد إشباعها الجزئي تفسيح المجال أمام ظهور حاجات أعلى منها.

2- حاجات الأمان:

عندما يتم إشباع الحاجات الفسيولوجية بدرجة مناسبة، فإن المستوى الثاني من الترتيب الهرمي للحاجات ينبثق تدريجي و هو ما يعرف بحاجات الأمان و تشمل حاجات الأمان على البحث عن الطمأنينة و الحماية من الأخطار المهددة كالمرض الخوف، القلق.

3- حاجات الانتماء و الحب:

تتمثل في حاجة الفرد لتحقيق علاقات اجتماعية تتميز بالحب و الإخلاص و يرى ماسلو أن عدم إشباع هذه الحاجات عند الأفراد يؤدي إلى تصادم الجماعات فيما بينها.

4- حاجات التقدير:

يرى ماسلو أن الفرد يكافح من أجل السيادة و الثقة بالنفس و للحصول على التقدير و الاهتمام من طرف الآخرين من خلال العمل و الإنجاز و القوة و الكفاءة.

5- الحاجة لتحقيق الذات:

تمثل الحاجة لتقدير الذات قمة الترتيب الهرمي للحاجات، و تتضمن كل من الاكتشاف، و الاستغلال الأمثل لما يتمتع به الفرد من طاقات و إمكانيات فطرية و وجهها نحو أهداف تخدم هذه الحاجات.

3- حاجات الطفل:

تعتبر الطفولة المرحلة التي تحضير للنضج، ينتقل فيها الفرد من البيولوجية الصرفة ليتكون بعد ذلك الجانب النفسي و الجانب الاجتماعي و الثقافي، و يرى Winnicott(1967) أن الإنسان يولد مزودا بكمونات تؤهله لأن يصبح كائنا اجتماعيا عندما يتم استغلال هذه الكمونات و تطويرها. وتكون حاجته إلى مساعدة المحيط و مؤازرته كبيرة جدا من أجل بناء تجربته الفردية التي تحدد معالم شخصيته اللاحقة. ترى Buhler (1968) أن التجربة الحياتية لكل فرد توجه بشكل معقد على امتداد الزمن الماضي و الحاضر و المستقبل، و عادة ما يضع الفرد أهدافا يحاول الوصول إليها من خلال ربط الماضي بالحاضر و بالمستقبل و تصبح هذه الأهداف حاجات

يعمل الفرد على إشباعها ليعطي معنا لحياته و تتحكم في النمو النفسي و تحدد سواءه من عدمه.

وتتملك الفرد منذ طفولته الحاجة الملحة لخوض تجربته الحياتية الخاصة، فكونه طفلا لا ينفي فكرة خوض التجربة و اكتسابها، مدفوعا بحاجة غريزية لأن يصبحا راشدا مستقلا، و ما قد يتميز به الطفل رغبته الجامحة في المعرفة و ليس جهله.

لذا فإن عملية النمو في مختلف مراحلها تتحدد بمطالب خاصة ترتكز أساسا على تحقيق حاجات الفرد و إشباعها بما يتفق و مستويات نضجه و مدى خبراته التي تتناسب و عمره.

قد يؤدي عدم تحقيق مطالب و احتياجات النمو في أي مرحلة من المراحل إلى فشل الفرد و عدم تكيفه في بيئته و صعوبة تحقيق مطالب أخرى. و يمكن تلخيص حاجات الطفل فيما يلي:

1.3 - الحاجات البيولوجية:

تعتبر الحاجات البيولوجية حسب مختلف التصنيفات من الحاجات القاعدية و تعتبر الأساس و إشباعها يمهد الطريق أمام إشباع باقي الحاجات. و تتمثل في مختلف المطالب التي تحفظ البقاء للفرد، إذ ترتبط بالنمو الجسدي بضمان السير الحسن لوظائف الجسم المختلفة و وقايتها من الأمراض.

1.1.3 - الحاجة للغذاء:

تعتبر هذه الحاجة من الحاجات البيولوجية للطفل و هي ضرورة لنمو الجسم ومدته بالطاقة و كذا تزويده بالمناعة ضد الأمراض، لذا يتطلب الأمر أن يحتوي طعام الطفل على مختلف العناصر الأساسية من بروتينات و فيتامينات و أملاح... و افتقار الغذاء لبعض العناصر الأساسية قد يصيب الطفل بالمرض أو تأخر في النمو الجسدي و العقلي و حتى النفسي، و قد يصاب ببعض التشوهات.

نظرا لأهمية هذه الحاجة فإنها كانت من أهم انشغالات الدول و المنظمات العالمية التي تعمل على حماية الطفل.

وهناك حاجة ترتبط بالحاجة للغذاء و هي الحاجة للتخلص من الفضلات، و تتم هذه العملية عندما يكون الطفل قادرا على الجلوس و التعبير و التعبير عن هذه الحاجة و على المحيط مساعدة الطفل من خلال تعليمه طريقة التخلص من الفضلات و الحفاظ على الجسم نظيفا.

2.1.3 - الحاجة إلى النوم:

و هي إحدى الحاجات البيولوجية فالنوم يساعد على نمو الطفل و راحته وكذا إعادة توازنه. وترى نايفة فاطمي (1997) أن الطفل يتعلم عادات النوم من خلال النمط السائد في بيئته، و على المحيطين به العمل على توفير الشروط الضرورية للنوم الهادئ لما له من أثر بالغ في النمو و التوازن النفسي. من خلال مراعاة ما يلي:

توفير مكان مناسب للنوم يحتوي على الهدوء و الأمن، فراش و لباس مناسبين، احتواء الغرفة على مثيرات مبهجة و مريحة ل نفسية الطفل، مراعاة عادات النوم وذلك من خلال تعويد الطفل في مكانه، و تختلف معدل ساعات نوم الطفل حسب المرحلة العمرية، و هي تميل إلى التناقص مع النمو و لكن على أن لا تقل عن معدل 13 ساعة في اليوم.

3.1.3 - الحاجة إلى اللعب و الحركة:

و هو أول عمليات تفاعل الطفل مع الآخرين، و تعتبر أنا فرويد (1926) أن اللعب نشاط طبيعي للطفل من خلاله يجد نفسه في وضعية مبدأ اللذة و به يجري التعبير عن حياته الهوامية.

و استمتاع الطفل باللعب يعبر عن رغباته التي لم تتح له الفرصة للتعبير عنها في الوقت المناسب، يسمح له بالنمو و يبدأ التفكير حين يبدأ اللعب.

و اللعب وظيفة ضرورية في حياة الطفل فناهيك عن تحقيق الإشباع فهو يحقق الرضاء و استكشاف العالم الخارجي، و يساعد الطفل على اكتساب المهارات الجسدية و ينمي القدرات العقلية .

كما يسمح اللعب للطفل بتكوين علاقاته الاجتماعية فيتعلم الكثير من القيم و الأخلاق كالتعاون و القيام بالأدوار الاجتماعية و اقتسامها و غيرها.

4.1.3 - حاجات النمو العقلي:

و تتمثل في الحاجة إلى البحث و الاستكشاف و تطور المهارات اللغوية، تزداد رغبة الطفل في اكتشاف محيطه مع النمو الحركي و تزايد الفضول لديه للذان يدفعانه دفعا لخوض تجارب جديدة و اكتساب معارف جديدة، من خلال استعمال حواسه و تطور خبراته. و يرتبط النمو اللغوي ارتباطا وثيقا بالنمو الحسي الحركي، إذ يتوقف على التطور الذي حدث فيه، فاستكشاف المحيط الذي يوفره النمو الحسي الحركي يساعد الطفل على فهم معنى الأشياء و استعمال مرادفتها اللغوية من أجل التواصل .

5.1.3 - حاجات النمو النفسي الاجتماعي:

و هي الحاجات الأكثر تعقيدا عند الفرد لا تظهر عند الولادة ولكنها تكتسب في السنوات الأولى عن طريق العديد من التفاعلات بين الطفل و محيطه. و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.5.1.3 - الحاجة إلى الأمان:

تعتبر الحاجة إلى الأمان و العدالة من أهم الحاجات النفسية، لأن الطفل يولد ضعيفا في عالم يغص بالمشيرات التي قد تكون خطيرة على صحته و حياته، و يكون محتاجا إلى الحماية و الرعاية التي من المفروض أن توفرها الأسرة، مما يساعده على الشعور بالحب و بالطمأنينة و بالاستقرار .

و يشير Bowlby (دملج، 1993) أن افتقار وسط الطفل إلى الحماية و الرعاية و نقص الأمان يؤدي بفشل الطفل في التفتح و النمو على كل الأصعدة ، و على العكس من ذلك تنمو لديه ميولات تعمل على إعاقة هذا النمو، فيظهر منعزلا منطويا لا يقبل ذاته و لا يقبل الآخرين.

و قد تساهم العديد من العوامل في افتقار المحيط الطفل للأمان كالحروب و التفكك الأسري عن طريق موت أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق أو الصراع المستمر بينهما.

2.5.1.3 - الحاجة إلى القبول و التقدير:

و هما حاجتان مرتبطتان و تتصلان بالشعور بالأمن من خلال توفير الحب و العطف و الرعاية.

و يدرك الطفل منذ أيامه الأولى مدى قبول المحيط له من خلال الإيماءات و الحركات وطريقة الاهتمام و الرعاية. و قبول المحيط للطفل يعزز من تقديره لذاته وخاصة عندما يكون موضع إعجاب من طرف العائلة، الأمر الذي يدفعه إلى النجاح وتحمل المسؤولية و الاعتماد على نفسه.

3.5.1.3 - الحاجة إلى الاستقلالية و تأكيد الذات:

تظهر الحاجة إلى الاستقلالية مع بداية السنة الثانية من العمر عندما تتطور قدرات الطفل الحركية و تزداد قدرته على الاستكشاف، فيحاول الانفصال من التبعية المطلقة للوالدين فيحاول الأكل لوحده و المشي لوحده، كما يظهر لديه الرغبة في الرفض و العناد كوسيلة لتأكيد الذات و الاستقلالية، فيتوسع محيطه و يختبر علاقات اجتماعية جديدة خارج البيت تشعره بوجوده و أهمية هذا الوجود.

و في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أن الطفولة كانت و لازالت محط اهتمام الكثيرين و يجب أن تكون محل اهتمام كل المجتمع، بل يجب أن توضع في مرتبة الأولويات، لأن الأطفال يشكلون مجتمع الغد، و لتمييز الطفل بالهشاشة و الضعف، و لكونه في مرحلة بناء متعدد: جسدي، نفسي، اجتماعي...فهو يتطلب إحاطته بالرعاية و العطف و الحماية حتى تمر مرحلة الطفولة بأمان و حتى يصبح قادرا على تحمل مسؤوليته بنفسه.

و الاهتمام بالطفل لا يتمثل فقط في رعايته و في حبه و لكن أيضا و بشكل خاص معرفة كل الأخطار و الآفات التي تهدد سلامته و توازنه، و إبعاده عنها قدر الإمكان سواء كان مصدرها البيت أو خارج البيت.

و يعتبر عمل الأطفال من بين المشاكل التي تنغص حياة الكثير من الأطفال عبر دول العالم و التي توفر لها الكثير من الجهود من أجل القضاء عليها أو الحد من زحفها، و في الفصل الموالي سنتطرق لها بنوع من التفصيل.

الفصل الثاني : عمل الأطفال.

تمهيد

I- تعريف عمل الأطفال.

1 - تعريف العمل.

2- محاولة تحديد مفهوم عمل الأطفال.

1.2- السن القانونية للعمل.

2.2- تحديد طبيعة العمل .

II - تاريخ عمل الأطفال.

1- عمل الأطفال في القرون الوسطى.

2- عمل الأطفال خلال القرن 19.

1.2- عمل الأطفال في المناجم.

2.2- عمل الأطفال في المصانع.

III - أسباب عمل الأطفال.

1 - العوامل الاقتصادية.

1.1- الاقتصاد العالمي و عمل الأطفال.

2.1- اقتصاد دول لعالم الثالث.

2- العوامل الاجتماعية و الثقافية.

3- النظام التربوي.

1.3- عجز النظام التربوي.

2.3- عدم تكيف النظام التربوي مع الحياة الاجتماعية.

IV - الإحصاءات الخاصة بعمل الأطفال.

1- العدد الإجمالي.

2- توزيع الأطفال العاملين حسب دول العام.

1.2- في الدول الإفريقية.

2.2- في الدول الآسيوية.

3.2- في دول أمريكا اللاتينية.

4.2- في دول الشرق الأوسط.

5.2- في الدول المصنعة.

V- قطاعات عمل الأطفال.

1- القطاع الفلاحي و ملحقاته.

1.1- القطاع الفلاحي العائلي.

2.1- قطاع الزراعة الصناعية.

3.1- قطاع الصيد البحري.

2- الخدمة في المنازل.

1.2- طبيعة نشاط الخدمة في المنازل.

2.2- الأطفال العاملون في الخدمة بالمنازل.

3.2- وضعية الأطفال العاملين بالخدمة بالمنازل.

3- عمل الأطفال تحت الاستعباد.

1.3- بيع الأطفال من أجل العمل.

2.3- الخدمة من أجل تسديد الديون.

4- عمل الأطفال في القطاع الصناعي و المنجمي.

1.4- عمل الأطفال في الصناعة الحرفية.

2.4- عمل الأطفال في المصانع.

3.4- عمل الأطفال في المناجم.

5- الاستغلال الجنسي للأطفال.

- 6- عمل الأطفال في صفوف الجيوش.
- 7- عمل الأطفال في الشارع.
- VI- الأخطار المهنية التي يتعرض لها الأطفال العاملون.
 - 1 - الأخطار الجسدية.
 - 1.1 التعب و الإرهاق.
 - 2.1- التهديد بالعجز مدى الحياة.
 - 3.1- أخطار العمل في القطاع الزراعي.
 - 4.1- أخطار العمل في القطاع الصناعي.
 - 2- الأخطار النفسية و الاجتماعية.

الفصل الثاني: عمل الأطفال

تمهيد:

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال ظاهرة عالمية من بين الظواهر التي تهدد النمو الطبيعي و السليم للأطفال حيث تحرمهم من التمتع بطفولتهم و من تلبية حاجاتهم الضرورية فتجعل منهم أطفالا حكم عليهم بالإقصاء من عالم الطفولة و بالتالي الإقصاء من عالم الراشدين باعتبار أن الطفولة هي الطريق للعبور نحو الرشد.

و لم تسلم من هذه الظاهرة الدول الفقيرة و لا الغنية و إن كانت تفنك بالكثير من أطفال دول العالم الثالث لعدم قدرتها على التحكم فيها لضعف هيكلها و هشاشة القوانين فيها. و تطالعنا كل سنة الجهات المعنية بتزايد مستمر لحجم الظاهرة و بروز أنماط جديدة من الاستغلال الاقتصادي الذي تتحكم فيه أيدي خفية ممن يهيمه الريح السريع و زيادة عدد أصفار حساباته بغض النظر عن من يسحقون بشكل يومي من ذلك

I- تعريف عمل الأطفال:

يعتبر مفهوم عمل الأطفال من المفاهيم المستحدثة إذ لم تعرف استعماله الشعوب القديمة رغم تواجده كموضوع، بمعنى أن عدم وجود المفهوم لا ينفي ممارسة الأطفال للأنشطة، لقد عرف هذا المفهوم استعماله الأولى مع بداية القرن 19 تحت تأثير الثورة الصناعية و الانتشار الكبير لاستغلال الأطفال في المناجم و المصانع و تحت تأثير التيارات النفسية و كل العلوم التي عكفت على دراسة الطفل و تطوره

يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الصعبة التحديد، إذ أثار و ما زال يثير الكثير من الجدل في الأوساط التي أخذت على عاتقها الاهتمام بفئة الأطفال العاملين و يرجع ذلك لارتباطه بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات باختلاف أجناسها و نحلها، فالتعريف الذي يصلح لمجتمع متقدم و متطور قد يصبح خياليا و مثيرا للسخرية في مجتمع يعاني التخلف و الفقر، و قبل أن نتطرق إلى تحديد مفهوم عمل الأطفال

تدعو الحاجة إلى أن نخرج على مفهوم العمل بصفة عامة لارتباط المفهومين و تشابههما.

1 - تعريف العمل:

إن العمل بصفة عامة نشاط مرتبط ارتباطا وثيقا بالكائن البشري، يتأثر به و يأخذ خصائصه و يتطور بتطور المجتمعات.

إن العمل كمفهوم و كموضوع لم تكن له نفس الخصائص التعريفية التي يكتسبها في الوقت الحالي، فمن المجتمعات القديمة إلى الحديث طرأت عليه تعديلات حملت صبغة و طريقة تفكير كل مرحلة و كل حقبة زمنية.

فعند اليونان القدامى حيث كان يشكل التقسيم الطبقي أساس المجتمع عرف العمل بدوره تقسيمات: قسم خاص بالعبيد و الحرفيين و قسم خاص بالأدباء والمفكرين واعتبر العمل الحرفي من أدنى و أحقر الأعمال و كان يعرف على أنه: "النشاط الذي يغير طبيعة المادة" (Bidet, 2000, p.14) و هو حكر على العبيد و من يقترب منهم في المنزلة، لأن كل حرفة تجعل من صاحبها تابعا لمن يطلب منتجها فالحرفي لا يملك مجهوده و تعبته الذي يستفيد منه الغير و في هذا الصدد يقول أرسطو: "نسب للحرفي كل نشاط أو فن أو معرفة تؤدي إلى استلابه طهارة الجسم و الروح و الذكاء". و قد جعل من الحرفي عبدا لأن حرفته تكون سببا في تبعيته الاقتصادية للغير الأمر الذي يجعله أقل شأنا و ينقص من قيمته ويحرمه من الاتصاف بصفة المواطن الحقيقي التي توكل للطبقات المميزة في المجتمع و يقول أرسطو أيضا: "إن صفة الكمال للمواطن لا تميز الأفراد الأحرار فحسب بل أولئك الذين تحرروا من أعمال الرق و الأنشطة الحرفية".

و قد أطلق الرومان مصطلح العمل على كل الأنشطة البشرية باختلاف أشكالها و أنواعها إلا أنها لا تحض بنفس الدرجة اعتبار فيها الحرفي أيضا كالعبد يقول

Cicerion الفيلسوف الروماني: "...من يتقاضى أجرا يعني أنه انخرط في الاستعباد، فكل الحرفيين الذين يقومون بأنشطة حقيرة في الورشة لا يمتون بصلة للرجل الحر" لقد قسم العمل إلى عمل حقير و آخر سامي حيث ينسب العمل الحقير و الذي يتطلب جهدا جسديا إلى الفئات الأقل قدرا في المجتمع كالعبيد و الأجراء و الحرفيين... و أما العمل السامي فينسب إلى الأدباء و المفكرين حيث كان يعتقد أن أعمالهم تتطلب معرفة كبيرة تصبو إلى أهداف سامية و تعمل على تهذيب الروح و تطوير العقل كالطب و المعمار و تعليم الفنون.

لقد جعلت المجتمعات القديمة من الفرد الذي يقوم بالمهن البسيطة و الذي يبذل الكثير من الجهد فردا حقيرا لا فرق بينه و بين العبد المملوك و لقد استمر هذا المفهوم إلى غاية القرون الوسطى حيث أخذ في التغير تحت تأثير الكنيسة المسيحية التي أعادت تقييم العمل و رفعت من مكانته فجعلت منه سمة من سمات الإيمان و الامتثال لأوامر الرب حيث جاء في الكتاب المقدس: " بعرق وجهك ستأكل خبزا حتى تعود إلى الأرض التي أخذت منها لأنك تراب و إلى تراب تعود (الكتاب المقدس،الأصحاح3، 19) قالها الرب مخاطبا آدم و طالبا منه الاعتماد على نفسه حينما خرج من الجنة، و على اثر ذلك أصبح العامل أعلى درجة من صاحب العمل فمن الطبيعي أن يكون مستهلك المنتج تابعا لمن يقوم بالإنتاج فانعكست بالتالي الموازين و أصبح العمل مهما كان نوعه رمزا للاستقلالية و التحرر و التقرب من الرب.

و قد أخذ العمل في الإسلام نفس المعاني التي أخذها في المسيحية و حضي بالتقديس و رفع إلى مرتبة العبادة و قرن بالإيمان يقول تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا " (سورة الكهف، الآية 30) و لقد حثت تعاليم الإسلام على البحث عن الرزق و التفتيح في الأرض "فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (سورة الجمعة، الآية 10).

و مع عصر النهضة لم يعد ينظر إلى الحرف و المهن اليدوية بازدراء و جعلت في مقابل المهن الفكرية تضاهيها مرتبة يقول Le Goff: " إن الفنون تنتج عن الذكاء و لكن الفنون الآلية (الحرف) ليست فطرية بطبيعتها و إنما تنتج من الفكر البشري" (Bidet, 2000, p.18).

و في نهاية العصور الوسطى أصبح العمل واجبا إجباريا على كل مستطيع و قد كانت عقوبة من لا يعمل السجن في الدول الأوروبية حيث أضحت العمل ضرورة اجتماعية و وسيلة للوقاية من الانحرافات و التشرذ و التسول فاهتم به الساسة و ضمنوه خطبهم و قراراتهم.

و ابتداء من القرن 19 ظهرت تأثيرات الثورة الصناعية على مفهوم العمل فأخذ معنى النشاط الإنتاجي، و عرف بالقوة التي تطبق على المادة لتعطي منتجا ما سواء كانت هذه القوة إنسانية أو حيوانية أو تقوم بها الآلة يقول Culloch: " يظهر أنه يمكن تعريف العمل على أنه كل نشاط يهدف إلى الوصول إلى نتائج مرجوة، سواء كان من طرف الإنسان أو الحيوان أو الآلة" (Bidet, 2000, p.364) ، و لكن هناك من ناقض هذا القول و اعتبر العمل فعلا ذكيا لا يمكنه أن ينتج سوى من كائن ذكي و هو الإنسان و ما يقوم به الحيوان أو الآلة لا يمكن أن يسمى عملا لانتقاء الإرادة و التفكير عنه: " العمل هو الفعل الذكي للإنسان على المادة و هو يميز الإنسان عن الحيوان من وجهة النظر الاقتصادية هو قدرنا في الحياة" (Rivière, 1967, p.297).

أما كارل ماركس (1986) فقد عرفه على أنه عقد بين الإنسان و الطبيعة يقوم الإنسان من خلاله بمراقبة نفسه مع الطبيعة بتوسط فعله الخاص يقف أمام المادة كقوة طبيعية، إن فعل التغيير الذي يحدثه الإنسان على طبيعة المادة يؤدي إلى تغيير نفسه و طريقة معيشتة من خلال تغيير ما حوله.

لقد تطور مفهوم العمل في العصر الحديث ليأخذ معنى الحياة و التواجد و إثبات الذات و أخذ مكانة مهمة في المجتمع و اعتبره آدم سميث أصل كل الغنا و الرفاهية و التطور.

إن إعطاء معنى موحد شامل و ثابت للعمل من الأمور التي يصعب تحقيقها لأنه مرتبط بالطبيعة البشرية و بطرق عيشها و تفكيرها فمن العالم المتطور إلى العالم الفقير يأخذ العمل أبعادا و أهدافا مختلفة فإذا كان الغني يجعل منه مرادفا لمضاعفة الثروة أو لكشف أسرار الطبيعة أو لتحقيق الذات فإن الفقير يجعل منه وسيلة للعيش و البقاء لذا نجد Friedmann يقول: " يجب الحذر من التعريفات الميتافيزيقية أو العامة للعمل المنفصلة عن التاريخ و علم الاجتماع و الإثنوغرافيا و دون الرجوع إلى تعدد أشكاله و حقيقته وفقا للثقافات و الحضارات و دون الأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي يعيش بها الأفراد العمل و يشعرون به" (Friedmann, 1961, p.14)

2- محاولة تحديد مفهوم عمل الأطفال:

إن تحديد مفهوم عمل الأطفال يستمد صعوبته من نفس العوامل التي تجعل من تحديد مفهوم العمل صعبا من جهة ومن جهة أخرى تخصيصه لفئة اجتماعية معينة و هي شريحة الأطفال، لذا فقد اجتهد المختصون من أجل وضع تعريف يتجاوز كل العقبات السالفة الذكر و يتمكن من الغوص في خصوصيات المجتمعات.

لقد بدأت التعاريف عامة عائمة ثم أخذت في الانحصار و الدقة شيئا فشيئا، ففي البداية اعتبر عمل الأطفال كل " نشاط اقتصادي مأجور يقوم به الطفل خارج المؤسسة العائلية". نلاحظ أن هذا التعريف قد وضع شرطين أساسيين و يجب توفرهما في النشاط الذي يقوم به الطفل ليستطيع أن يشمل القانون التشريعي: ينص الشرط الأول على أن يكون النشاط خارج المؤسسة العائلية و لصالح الآخرين بمعنى إقصاء كل نشاط يؤديه الطفل داخل العائلة مهما كان نوعه و طبيعته و الشرط الثاني تلقي الأجر على العمل الذي يقوم به أي أن يقدم له مالا في المقابل.

إن إعطاء خاصيتي العمل خارج العائلة و الأجر عليه لعمل الأطفال يعتبر إجحافا كبيرا في حق الطفولة، فإذا كان الهدف من تحديد المفهوم حماية الأطفال فإن هذا التعريف يقصي الكثير من الأطفال الذين يقومون بأعمال شاقة يعجز حتى الراشدون عن القيام بها دون أن يأجرونها عليها و قد يقومون بها داخل الإطار العائلي. و لشدة تقصير هذا

التعريف و محدوديته لاقى الكثير من الجدل الذي وصل إلى حد الرفض و ارتفعت في المقابل أصوات فتحت الباب على مصرعها في قضية تعريف عمل الأطفال إلى درجة المبالغة و المغالاة يقول Schlemmer (1996) أن هناك من ذهب إلى اعتبار كل الأنشطة التي يقوم بها الطفل لمساعدة الغير تدخل ضمن عمل الأطفال و حتى الأعمال المدرسية المرهقة يجب منعها، و هي وجهة نظر خيالية لا تتقيد بالواقع و لا يمكن قبولها و تصعب من تنظيم الظاهرة: "إن اعتبار كل نشاط اقتصادي يقوم به الطفل غير مقبول من الناحية التشريعية يعني الكثير من الغموض و يؤدي إلى تعميم الظاهرة و يجعل من القضاء عليها أمرا صعبا" (Unicef, 1997, p.25) لأنه من غير المعقول أن لا يمارس الطفل أي نشاط لأن الكثير من الأعمال التي توكل إليه تعلمه الكثير من القيم كتحمل المسؤولية و روح المشاركة و الاهتمام بالجماعة و تزيد من اعتداده بنفسه و تشعره بالفعالية و هي من الأمور الضرورية لبناء الهوية من خلال تعزيز الشعور بالانتماء.

لم يكن المشرع في حاجة لا إلى النظرة الضيقة التي قد تكون وبالاً على الأطفال فتزيد من استغلالهم باسم القانون و لا إلى النظرة المبالغة التي تجعل من القانون المستمد من التعريف غير عملي فيضرب به عرض الحائط ولا يطبقه أحد.

بين هذه النظرة و تلك حاول الكثير من الباحثين إمساك العصا من الوسط من خلال وضع تعريف يطبق على الدولة المتقدمة كما يطبق على الدولة الفقيرة أي يمكن تكييفه مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد، من أجل ذلك و جب وضعه وفقا لمعايير و مقاييس معينة تحترم سن الطفل و قدراته العقلية و الجسدية و تحترم أيضا طبيعة العمل الذي يقوم به الطفل و الظروف الاقتصادية للدولة التي يعيش فيها.

1.2- السن القانونية للعمل:

يبدأ الأطفال العمل في سن مبكرة جدا قد تصل إلى 04-05 سنوات في بعض المناطق، فيؤدون رغم صغر سنهم نفس الأعمال التي يؤديها الراشدون بل قد يفضل تشغيل الطفل على تشغيل الراشد لأن أجره أقل و لأنه أكثر طواعية و أقل تدمرا و لطالما كانت هذه الخصائص من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار استغلال الأطفال. و تطلب تحديد مفهوم عمل الأطفال تحديد السن التي يصبح معها عمل الطفل غير مقبول و ممنوع فكان لزاما الرجوع إلى فئة الأطفال من أجل معرفة خصائصها و مميزاتها فتتم الاستعانة بأعمال الأخصائيين و على رأسهم الأطباء و علماء النفس التي تقرر على كون مرحلة الطفولة مرحلة مهمة في حياة الإنسان و هي بمثابة القاعدة للبناء، يتميز الفرد فيها بالضعف و عدم الاكتمال البيولوجي بالمقارنة مع الراشد و هو يحتاج إلى الكثير من الطاقة التي تساعد على النمو، تزداد قدرات الطفل سنة بعد الأخرى و تكون أولاها أخرجها، لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار سن الطفل في أي قرار يأخذ بشأن أي نشاط يستعمل فيه الطفل قدراته الجسمية و العقلية و لا يراعي حاجاته الأساسية من أجل النمو السليم.

بالاعتماد على هذه الحقائق عكفت كل التعاريف الخاصة بعمل الأطفال منذ القرن 19 على جعل عامل السن من أهم العوامل لتحديد هذا المفهوم بالرغم من أن الفكرة كانت موجودة من قبل إذ يشير Bonnet (1998) إلى أنه و في العصور الوسطى كان يمنع تشغيل العبيد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 06 اشهر و 08 سنوات و كان الناس يميلون لشراء العبيد الأكبر سنا لأنهم أكثر نضجا و أقدر على التحمل و القيام بالأعمال الشاقة، و حتى في العائلات كانت تراعى سن الطفل و قدرته الجسدية عند تكليفه بالمهام و تعليمه المهنة، أي أن ارتباط السن بالقدرات الجسدية ليست وليدة الحاضر و لكنها تعرضت للتغيب تحت وطأة التغيرات الاقتصادية الصناعية التي عرفها العالم إبان الثورة الصناعية و حمى زيادة الإنتاج التي جاءت بها و سادت فيها روح الصالح الخاص فأصبح لا يفرق بين ابن 05 سنوات و الراشد في التكليف بالأعمال مهما كانت طبيعتها و تطلب الأمر من المختصين العمل من أجل تحديد سن ينظم عندها عمل

الطفل و التي استند في تحديدها في البداية إلى الحاجات البيولوجية للطفل كالحاجة إلى النوم و الحاجة إلى الحركة و الهواء النقي و التغذية الصحية و هي الحاجات المحددة للطفولة:" إن هذه الحاجات تخص الطفولة بشكل أساسي و تعتبر الطفولة سن هذه الحاجات"(Garnier, 1995, p.172).

لقد اعتمد التدرج في تحديد هذه السن من خلال مراعاة الظروف و العوامل الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و حتى تصبح هذه السن عملية فرض إلى جانبها التعليم الإجمالي لإبعاد الأطفال عن الاستغلال.

تحدد التشريعات الدولية في الوقت الحالي هذه السن بـ 16 سنة و هي مرتبطة بانتهاء إجبارية التعليم. لقد أصبح مفهوم عمل الأطفال مرتبط بهذه السن فيعرف على أنه كل نشاط اقتصادي يقوم به طفل أقل من 16 سنة، لأن قبل بلوغ هذا السن و يجب أن يكون الطفل في المدرسة من أجل التعلم و التنقف.

إذن تم تحديد السن القانونية للعمل فلقد بقي تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الطفل لأن الأنشطة كثيرة و متنوعة تتراوح من البسيطة السهلة إلى الصعبة و الشاقة و الخطرة فأياً تدخل تحت التعريف فيكون بذلك ممنوعاً؟

2.2- تحديد طبيعة العمل:

يقوم الأطفال عبر العالم بأنشطة متعددة في ظروف شديدة التباين لاختلاف المجتمعات و حتى المجتمع الواحد و التي نستطيع اعتبارها:" كخط مستمر" (Unicef, 1997, p.25) يكون في طرفه الأول العمل مفيداً يعزز و يساعد النمو الجسدي و العقلي و الأخلاقي و الاجتماعي من غير أن يؤثر على تدرسه و لا على أوقات راحته اليومية أو الأسبوعية و في الطرف الآخر من الخط يصبح العمل مدمراً أو مرادفاً للاستغلال و بين هذين الطرفين قطاعات شاسعة لنشاط الأطفال تتداخل تارة و تتباين تارات أخرى و نظراً لهذا التداخل يصبح التحديد صعباً لكنه ضرورياً لأن إمكانية الخطأ واردة ، لذا اجتهدت الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية من أجل وضع خصائص و مميزات تحدد طبيعة

- العمل الذي يمنع على الطفل ممارسته بواسطة قانون دولي و لقد وضعت منظمة اليونسيف مجموعة من المحددات إذا توفرت إحداهما يصبح العمل مخالفا للقانون:
- "أن يقوم الطفل بعمل في سن مبكرة يشغل كامل وقته" بمعنى عدم احترام سن الطفل و لا حاجاته بشغل كامل وقته.
 - تشترك الميزة الثانية مع الأولى في الحديث عن ساعات العمل و لا تشير إلى السن المبكرة وتعممها على كل الأطفال و تتكلم عن: "العمل الذي يأخذ ساعات طويلة من وقت الطفل" فيعطله عن المدرسة و عن الأنشطة الأخرى.
 - جاءت الميزة الثالثة محددة للعمل الذي يفوق طاقات الطفل " الأعمال التي تمارس ضغطا جسديا نفسيا و اجتماعيا كبيرا" أي الأعمال التي لا تراعى فيها قدرات الطفل و نضجه.
 - أما الرابعة فاختصت بالعمل الذي يفرض على الطفل نمطا معيشيا في ظروف تقتقر إلى الصحة و تعرضه إلى الكثير من الأخطار " العمل و العيش في الشارع في ظروف غير صحية و خطيرة" لأن العمل في الشارع يجعل الطفل في احتكاك دائم مع أشكال مختلفة من الأخطار على رأسها الانحراف و ارتياد أماكن غير صحية كما يعرضه إلى الاعتداءات.
 - في الميزة الخامسة إشارة إلى " الأجر غير الكافي" و هو الاستغلال بعينه حيث يقوم الطفل بنفس أعمال الراشدين و يعطى أجرا أقل منهم، إن هذه الميزة قد تفتح الباب أمام الاعتقاد بأن إعطاء الطفل أجرا كأجر الراشد يجعل من العمل مشروعاً.
 - الميزة السابعة تتحدث عن " فرض مسؤولية كبيرة على الأطفال" .
 - الميزة السابعة" كل عمل يمس بكرامة و باحترام الطفل لنفسه كالاستعباد و الخدمة و الاستغلال الجنسي".
 - و تشير آخر ميزة إلى " كل عمل لا يسهل التفتح الاجتماعي و النفسي الكامل" تعتمد التشريعات الدولية في الوقت الراهن على هذه الخصائص لتحديد مفهوم عمل الطفل و الذي يجب منعه في حين يصبح هذا العمل مشكلا و خطرا عندما يؤثر في نمو الطفل من جميع جوانبه:

- النمو الجسدي و الحالة الصحية العامة كالتناسق و القدرة و الرؤيا و السمع.
النمو المعرفي: القدرات القاعدية للقراءة و الكتابة و الحساب و مختلف الاكتسابات الأساسية و الضرورية لحياة عادية.

- النمو النفسي: تقدير الذات المناسب، التعلق بالعائلة، الشعور بالحب و القبول.
النمو الاجتماعي و الأخلاقي بما فيه الإحساس بالهوية الجماعية، القدرة على التعاون، مع الغير و القدرة على تحديد الخير و الشر.

إن أي نشاط يقوم به الطفل و يتوفر على أحد هذه الخصائص يشكل تهديدا على صحته و سلامته و تأثيراته تظهر مباشرة أو بعدة مدة الأمر الذي يخول الهيآت الدولية حق التدخل من أجل حماية الطفل. و يتفق المكتب العالمي للعمل مع منظمة اليونيسيف حول الخصائص المحددة لعمل الطفل محاولا التفريق بين الأطفال الذين يعملون في ظروف فردية و اجتماعية غير مؤذية كالعمل من أجل الحصول على مصروف الجيب، مساعدة الورشة العائلية خلال العطل المدرسية و بين الأطفال الذين يعملون في ظروف تستوجب تنظيم هذا العمل أو منعه. أما العمل الذي يعرض الطفل للخطر فهو الذي يجبره على العيش حياة الراشدين بشكل مبكر و العمل لساعات طويلة مقابل أجر زهيد في ظروف تؤذي صحتهم و تؤثر على نموهم بمظاهره المختلفة. و في هذا الصدد حاول Manier (1999) وضع تعريف يشمل مختلف التدريجات التي يأخذها عمل الأطفال ابتداء من الأنشطة البسيطة المسموحة إلى تلك المعقدة و الممنوعة فنجده يقول: "إن عمل الأطفال يشمل كل الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها طفل قاصر سواء كان ماجورا عليها أم لا، اختارها أم لم يخترها" جمعت محاولة Manier كل الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الطفل تحت تعريف عمل الأطفال و هي بذلك تشترك مع الكثير من المحاولات الأخرى لكن إضفاء الطابع الإنتاجي أو الاقتصادي على عمل الأطفال يوقع في الكثير من اللبس فيؤدي إلى غض الطرف عن بعض الأنشطة الطفولية التي لا يعتبرها الكثير كأنشطة اقتصادية و على رأسها الخدمة في البيوت أدت إلى حرمان الآف من الفتيات من الاستفادة من القانون فغابت أعدادهن من الإحصاءات الرسمية.

بالإضافة إلى الصفة الاقتصادية فليس من الضروري أن يتقاضى الطفل أجرا على النشاط الذي يقوم به كما أنه ليس من الضروري أن يختار القيام به بكامل إرادته، فسواء تقاضى أجرا أم لم يتقاضاه و سواء اختاره بنفسه أم اجبر عليه عوامل لا تقصي النشاط من تعريف عمل الأطفال.

تطرق Manier للحديث عن الأنشطة التي يزاولها الطفل داخل العائلة بهدف المساعدة في المنزل أو في الحقل أو في الورشة العائلية و التي يطلق عليها المختصون اسم "child work" و التي تعني: "الأعمال التي تتم في ظروف سليمة و صحية و التي تعتبر مشاركة في الأنشطة التي تساعد على البقاء و تساهم في تربية الطفل و تأهيله لحياة الراشدين" (Raynaud, 1997, p.12) و عادة ما يراعي الأولياء طاقات الطفل و قدراته عند تكليفه بالمهام و يشاركونه في أدائها و يقومون بمراقبته فحتى و إن اتسمت بالصعوبة فإنها تبقى مفيدة للطفل و لا تتعارض مع تدرسه لكونها تمارس في أوقات العطل و خارج أوقات المدرسة.

إلى جاب هذه الأنشطة تطرق Manier إلى مفهوم "child labor" و هو مصطلح المختصون الناطقون باللغة الإنجليزية و الذي يعني العمل في ظروف صعبة و قاسية قد تصل إلى درجة الاستغلال أي أنه مصطلح يتراوح من العمل الصعب إلى الاستغلال و ما يميز هذا النوع من النشاط عن سابقه أي "child work" أنه يأتي في درجة أعلى منه من حيث الشدة و يأخذ وقت الطفل بأكمله فيمنعه من التمدرس و لا يهتم إن كان داخل العائلة أو خارجها. فالطفل هنا يسخر كامل وقته و طاقته للعمل .

و في الأخير يتحدث عن الاستغلال و الذي يخص فقط الأنشطة خارج العائلة و الذي يظهر فيه الصالح الاقتصادي الخاص فأتناء محاولة الطفل تأمين بعض المال لعائلته أو لنفسه يقع في وضعية تبعية اقتصادية لصاحب العمل الذي يستغل هذه الوضعية إلى أقصى حد و خاصة أنه يتعامل مع طفل فقير وضعيتان تشكلان تربة خصبة لاستغلال سرعان ما يأخذ أبشع صورته.

إن الجهود المتواصلة المبذولة من طرف الهيآت الدولية و المختصين تهدف في الأساس إلى التفريق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأطفال و محاولة وضع

حدود واضحة بينها، لكن وبالرغم من ذلك تبقى هذه الحدود غامضة و يرجع السبب إلى تعقد الظاهرة و تشابكها من جهة و من جهة أخرى إلى ضعف البحث النظري في مجال عمل الأطفال و يرى Schlemmer (1996) أن هذا البحث لازال ضعيفا و لما يصل إلى النضج بعد مستدلا على ذلك بقول أحد النشطين في المكتب العالمي للعمل: "عندما نواجه مشكل ما عادة ما نقول يجب أن لا نكتفي بالتفكير، علينا بالعمل و لكننا و للأسف نقول هنا لا نكتفي بالفعل علينا بالتفكير أولا"

(Schlemmer, 1996, p.08) إن الضعف النظري في هذا المجال يعود إلى استباق الفعل للتفكير في ميدان محاربة عمل الأطفال، لأن أوضاع الأطفال العاملين كانت تتطلب تدخلا سريعا من أجل حمايتهم و لم يترك الأمر متسعا من الوقت لتحديد المصطلحات و نضجها ليصطدم الباحثون فيما بعد بالعجز المفاهيمي الذي أصبح عقبة أخرى أمام محاولة الحد من زحف الظاهرة على الأطفال و شكلت كل المحاولات وضعية شبهها Schlemmer برش الماء على الرمل من أجل وقف التصحر.

II- تاريخ عمل الأطفال:

إن عمل الأطفال ظاهرة مرتبطة بالتواجد البشري، أي أنها قديمة تمتد جذورها في عمق التاريخ الإنساني و ترتبط بمفهوم العمل و أهميته كضرورة من ضروريات الحياة مكنت الإنسان من البقاء و الاستمرار و قد وعى الناس هذه الحقيقة و توارثوها عبر الأزمان من خلال تلقينها للأجيال الصاعدة و تعليمهم مهنا تمكنهم من العيش و الاستمرار.

إن المعلومات التي نملكها عن تاريخ عمل الأطفال معلومات ضئيلة و تكاد تكون منعدمة "لأن هذا التاريخ شكل و لوقت طويل جزء من تاريخ عمل الراشد" (Schlemmer, 1996, p.73) و لم ينتبه العالم لهذه الظاهرة إلا حينما انتبه المختصون لفئة الأطفال و عكفوا على دراستها و تحديد مميزاتها و خصائصها لذا فإن المعلومات المتوفرة حول تاريخ عمل الأطفال تكاد تعود إلى هذه الحقبة أو التي سبقتها بقليل.

1- عمل الأطفال خلال القرون الوسطى:

لقد كان الأطفال و لقرون عديدة يبدأ ون العمل منذ الصغر، إذ كان من الطبيعي و من البديهي أن يشاركوا في أنشطة العائلة و في الأعمال الفلاحية وفي الورشات و كان العمل يتم داخل الإطار العائلي، يتعلم الطفل مهنة أبيه أو مهنة أحد أقاربه مشاركا بذلك في بقاء و استمرار المهن العائلية. من المميزات التي امتازت بها عائلات القرون الوسطى إنجابها لعدد كبير من الأطفال و ارتفاع نسبة الوفيات بينهم و تراجع معدل الحياة بين الراشدين لذا كان الطفل يدخل بعد سنوات قليلة من عمره إلى حياة الراشدين و يعتبر راشدا بشكل مبكر جدا، يقوم بأداء نفس أعمالهم و أنشطتهم فيغطي مصاريفه و بعض مصاريف عائلته حتى يتمكن من تعويض الراشد في حالة وفاته المبكرة. تبدأ حياة الطفل العملية بمجرد أن يصبح قادرا فيؤدي الأعمال العائلية و عندما يكون للأسرة عدد كبير من الأطفال فإنها توردهم للعمل كأجراء عند الغير ممن يطلبون اليد العاملة للعمل في الحقول أو الورشات فينتقل الأطفال للعمل عندهم و في حالة بعد مقرات العمل يضطر الأطفال للإقامة عند أصحاب العمل كعاملين مأجورين أو متعلمين حيث يسلم الطفل إلى صاحب العمل مقابل أجر زهيد و كان الطلب متزايدا على هذه العمالة لكونها عمالة رخيصة و مطيعة و تؤدي أصعب الأعمال التي يحجم الراشدين عن أدائها، تتشكل هذه العمالة من أطفال الأسر الفقيرة أو من الأطفال الأيتام أو الذين كان يتم التخلي عنهم من طرف عائلاتهم لأن ظاهرة التخلي عن الأبناء لسبب أو لآخر كانت ظاهرة طبيعية في العصور الوسطى ومن حق العائلات أن تفعل ذلك كلما دعت له الضرورة لتحضنهم الهيآت التي ترى فيهم عمالة مستقبلية أو لتحضنهم دور الأيتام التي كانت تعج بهم و التي كانت تعجز عن التكفل بأعدادهم الهائلة كما أشار إلى ذلك Guiditti (2002).

لم يكن التعليم الذي توفره بعض المدارس المنتشرة في القرى المترامية من نصيب أطفال الأسر الفقيرة لأنه كان حكرا على الطبقات الأرستقراطية و أبناء بعض الأسر المقتردة.

أما فيما يخص الفتيات فقد أشار Areis (1975) إلى أنهن كن يتلقين تربية مبكرة تعتمد على التدريب على أداء الأعمال المنزلية و يزوجن بمجرد بلوغهن 14 أو 15 سنة. لقد عرف اقتصاد العصور الوسطى بتطور الحرف المنزلية (الخطاطة و النسيج) الذي كانت تقوم به العائلات و تدرّب بناتهن عليه وقد استمرت هذه الحرف إلى غاية القرن 19.

2- عمل الأطفال خلال القرن 19 :

يعرف القرن 19 بعصر الآلة حيث شهدت المجتمعات الأوروبية تغييرات عميقة وجذرية تحت تأثير الثورة الصناعية، فاختراع الآلة أحدث انقلابا تاريخيا في حياة الشعوب فتعرضت كل القطاعات لعملية المكننة كقطاع النقل، الصناعة، الفلاحة... و ازداد الطلب على المواد الأولية المولدة للطاقة كالفحم و الحديد و الخشب و غيرها من المواد اللازمة لتشغيل الآلات و منه ازدادت الحاجة إلى اليد العاملة من أجل تسريع عملية توفير هذه المواد و قد شكل الأطفال نسبة كبيرة من هذه العمالة و بلغ عددهم خلال القرن 19 في أوروبا 150 مليون طفل يعملون كامل الوقت و 100 مليون يعملون نصف الوقت، يركز معظمهم في المناجم و المصانع.

1.2- العمل في المناجم:

لقد تزايد الطلب على الفحم الحجري فنشط العمل في القطاع المنجمي بشكل كبير لم يعرف له مثيل من قبل و لا من بعد فهو المادة الأولية التي يعتمد عليها في تشغيل الآلة البخارية، شكل الأطفال نسبة معتبرة من عمال المناجم نظرا لصغر قاماتهم التي تمكنهم من الوصول إلى أضيق الأماكن تحت الأرض و أصعبها و كان عملهم يتمثل في دفع عربات الفحم الثقيلة و أعمارهم لا تتجاوز 6 سنوات في كثير من الأحيان أو يقومون بحراسة الأبواب المتحركة و ما يؤكد على عددهم الكبير الحادثة التي أشار لها (2003) Champagnat و التي حدثت سنة 1861 في أحد المناجم الفرنسية و ذهب ضحيتها 18 عاملا من بينهم 7 أطفال بلغت أعمار بعضهم 9 سنوات، أما على السطح فيقومون بغسل و تنظيف المعادن.

و قد قام Engels (1960) بوصف الأطفال العاملين بالمناجم في إنجلترا خلال القرن 19 من خلال دراسة بينت أنه كان من الممكن قبول الأطفال للعمل ابتداء من 4-5-6 سنوات و عادة ما يلجأ لتشغيل الأصغر من أجل حراسة البوابات المتحركة التي تفصل بين مختلف غرف المنجم و يضطر الأطفال للبقاء جالسين أكثر من 12 ساعة في اليوم لوحدهم في ظلام دامس وفي رواق ضيق رطب في معظم الحالات، لقد كان الأطفال يشكون من حالات تعب عام إلى درجة كانوا ينامون معها على طريق العودة و عندما يأتي الآباء يجدونهم كذلك على قارعة الطريق. يبدأ يوم الطفل المنجمي مع الصباح الباكر قبل طلوع الشمس و ينتهي في الظلام فتصبح بالتالي الظلمة كل ما يعرفه في حياته و عندما يتطلب الأمر عملا إضافيا قد يقضي الأطفال يومين أو ثلاثة أيام تحت الأرض وفقا لما تقتضيه الحاجة.

لقد كانت تلك حالة الملايين من الأطفال الذين يضطرون للعمل تحت الأرض و لم يكن أطفال المصانع- رغم عملهم فوق الأرض- بأحسن حال منهم.

2.2- العمل في المصانع:

يعرف القرن 19 بقرن الصناعة نظرا لتطورها و انتشارها الكبير من خلال بناء المصانع الضخمة التي حلت محل الورشات العائلية الصغيرة و المنتشرة هنا و هناك، لقد اعتمد في تجهيز هذه المصانع على أحدث الآلات التي تم اختراعها و التي أصبح العالم يعج بها و التي راحت تخضع للتطوير و التحديث بدون توقف، حلت الآلة محل الإنسان و أصبحت تقوم بالعمليات المعقدة التي كان يقوم بها الأفراد المؤهلون فتم الاستغناء عنهم و أصبح الطلب متزايدا على اليد العاملة البسيطة من أجل مراقبة الآلة و مرافقتها أثناء القيام بعملها أو القيام ببعض الحركات البسيطة التي تساعدها و من ثمة تحول الإنسان إلى "راع للآلة le berger de la machine" (Garnier, 1995) و لقد شكل الأطفال نسبة كبيرة من هذه العمالة غير المؤهلة و الذين كان يتم تشغيلهم في مصانع القطن و النسيج باعتبار أنهما صناعتان عرفتا رواجا كبيرا آنذاك، حيث كان يستفاد من قامة الطفل الصغيرة للقيام ببعض الأعمال التي تتطلب مثلا انزلاقا تحت

الآلة لملاحظة عملها أو لربط الخيوط عند انقطاعها أو القيام بأعمال التنظيف و الترتيب أو التعامل مع الخيوط للفيها. يضطر الأطفال للوقوف طوال فترة عملهم أمام آلات اللف لمراقبة عملها و لتجنب فقدان قوتهم و ضمان وصول أنظارهم لمستوى الآلة المرتفع كانت تخصص لهم كراسي مرتفعة يمضون يومهم بأكمله جالسين عليها (Champagnat,2003). لقد عانى أطفال مصانع النسيج في الدول الأوروبية من أشع أنواع الاستغلال و عاشوا طفولتهم في ظروف مزرية للغاية في جو المصانع الذي يفتقر للتهوية فكانوا يستنشقون هواء محملا بالأتربة و الغبار المنبعث من آلات النسيج و يمضون جل نهارهم في جو رطب تغيب عنه أشعة الشمس و لقد كان الفضل لهؤلاء الأطفال في تحريك ضمائر العالم ليلتفتوا لهذه الفئة و ينتشلونها من جو البؤس و الحرمان و لقد أصبح عمل الأطفال في المصانع في الدول الأوروبية و كل الدول الغنية من التاريخ لكن هذا ليس حال الكثير من أطفال دول العالم الثالث و الدول الفقيرة الذين مازالوا يعيشون أوضاعا مشابهة و ربما تكون أسوء.

III- أسباب عمل الأطفال:

إن ظاهرة عمل الأطفال من أخطر الظواهر التي تهدد الملايين من أطفال العالم و تعرضهم إلى الكثير من الأخطار واطعة بذلك مستقبل العديد من الدول على المحك، و يشهد العالم اليوم وعيا من طرف المنظمات العالمية و الدولية التي جندت كل القوى من أجل مواجهة هذا الخطر الزاحف. و من بين استراتيجيات المواجهة محاولة معرفة أسباب الظاهرة و رصد أبعادها من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من انتشارها و تفاقمها.

إن الباحث في أسباب عمل الأطفال يدرك تمام الإدراك عدم بساطة هذه الظاهرة فهي معقدة، شائكة و تكاد تكون أسبابها نفسها عبر تاريخها مع اختلاف فقط في المسميات. إن عمل الأطفال مرتبط بعوامل متداخلة و تسجل في سياق اجتماعي عام، تمتد أصوله لتشمل البناء الاجتماعي ككل من أبسط مؤسسة فيه إلى أكثرها تعقيدا، فالصورة اليومية و المثيرة للشفقة في الكثير من الأحوال للطفل الذي يعمل في المصنع أو في الحقل أو ذاك الذي يبيع في الشارع، لوحة ساهمت في رسمها عوامل عالمية و محلية، لذا يبدو من الصعب فهمها بعزلها عن سياقها العالمي و المحلي، إضافة إلى كونها ظاهرة تمس الأفراد و كل ما يتعلق بهم.

و يمكن إرجاع عمل الأطفال للعوامل التالية مجتمعة و متفاعلة فيما بينها:

1- العوامل الاقتصادية:

لعل أهم سبب و الذي لا يختلف فيه اثنان و الذي يشار إليه بالبنان بمجرد طرح سؤال لما يعمل الأطفال هو الفقر. يعتبر الفقر من بين أهم المشاكل التي ألفت بظلالها على غالبية سكان المعمورة و أصبحت مصدر تهديد كبير، لأن الفقر يتواجد في أصل الكثير من الآفات الاجتماعية و النفسية، فما إن يطرق الفقر باب مجتمع ما إلا و كان ذلك بداية لمشاكل لا نهاية لها، تمتد أذرعها لتطول حتى المجتمعات المجاورة.

يعرف Manier (1999) الفقر بكونه البحث الدائم و المتواصل عن العوامل الأساسية الدنيا للبقاء و ضمان الحياة و هو الطعام، فالفقير هو ذلك الفرد الذي يسخر كل طاقته و

جهده من أجل إطعام نفسه و عائلته، و يصرف كل ما يتحصل عليه أو جزأه الأكبر من أجل الحد الأدنى من التغذية، و تشير منظمة الأمم المتحدة إلى أن الفقراء ينفقون ثلاثة أرباع دخلهم للغذاء و الباقي يبقى لمصاريف الكراء و المواصلات و المصاريف الطبية، وقد يعجز الفقراء في الكثير من الحالات عن توفير أدنى الضروريات و الطعام على رأسها. هذا على المدى القصير أما على المدى الطويل فهو الفرد الذي لا يتحكم في مسار حياته و لا يستطيع تقرير مصيره فهو يعيش في الحاضر في جو من اللأمن، يسخر كل جهوده لدرء الأسوأ. تشير إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للنمو

Programme des nations unies pour le développement (PNUD, 1990)

أن الفقراء يشكلون أكبر نسبة من سكان الكرة الأرضية و أن أكثر من 1.3 مليار نسمة يعيشون بدولار واحد في اليوم و حوالي 4.3 مليار لا يتعدى دخلهم اليومي دولارين في اليوم.

إن العيش في مجتمع فقير يبحث بشكل يومي عن قوته يدفع بكل فرد من أفراد الأسرة الواحدة للمشاركة في هذا البحث باختلاف أعمارهم و جنسهم.

لا يمكن فصل ظاهرة الفقر عن الاقتصاد لأنه المسبب الرئيس لها، لذا عادة ما تربط ظاهرة عمل الأطفال بالعوامل الاقتصادية سواء كانت محلية أم عالمية.

1.1- الاقتصاد العالمي و عمل الأطفال:

يشهد استغلال الأطفال في الوقت الحالي نفس الصورة التي شهدها العالم إبان القرن 19 . و يتدخل الاقتصاد العالمي و الدولي بشكل مباشر في ازدياد فقر الدول و انحطاط مستوياتها المعيشية و سحق طبقات اجتماعية بأكملها، فمن الاقتصاد الرأسمالي إلى تحرير السوق و عولمتها ضاعت الكثير من الدول و سحقتها عجلة التطور الاقتصادي. يرتبط مفهوم الاقتصاد الحديث بمفهوم الاستغلال، بمعنى تحكم بعض الدول في مستقبل الغير و التدخل في رسم معالم تواجدهم، و لا يختلف معنى الاستغلال سواء كان بين الدول أو بين الطبقات الاجتماعية من نفس المجتمع و يعرفه Meillassaux: " هو علاقة بين الفئات الاجتماعية، تمتلك إحداها وسائل الإنتاج و تتحكم فيه و تقوم بتوزيعه و

تجني جهد الفئة التي لا تمتلك إلا جهدها و تقوم بالعمل" (Schlemmer, 1996, p.55)

(و عادة ما يقع الاستغلال على أضعف حلقة في السلسلة الاجتماعية و التي تنتهي بالأطفال. و يشهد استغلال الأطفال في الوقت الحاضر نفس الاستغلال الذي عرفته أوروبا إبان الحقبة الرأسمالية، حيث شهد العالم ما بين القرن 17-19 و بالضبط خلال ظهور الرأسمالية و تطورها حدوث هوة كبيرة بين الطبقة البرجوازية و الطبقة العمالية في المدن أو ما أطلق عليه مصطلح " البروليتاريا" أو الطبقة العمالية الجديدة التي نشأت من تصادم الاقتصاد العائلي و اقتصاد السوق و هما اقتصادان يختلفان من حيث المبدأ و الغاية، فالاقتصاد العائلي اقتصاد يتم داخل المؤسسة العائلية يهدف إلى الاكتفاء الذاتي و ما زاد عن الحاجة يتم تسويقه أو مقايضته بسلع أخرى، و أما اقتصاد السوق فهو مفهوم أوسع من هذا المفهوم و هدفه الأساسي هو التطوير و الزيادة في الإنتاج من أجل التسويق و هو بهذا الشكل عمل على تشجيع الاستغلال و أضعف الاقتصاد العائلي إذ لم تسطع الورشة العائلية الصغيرة التي تشتغل بمعدات تقليدية منافسة المصنع الضخم بمعداته الحديثة و المتطورة. لقد قامت هذه المصانع بابتلاع عائلات بأكملها و أعدادا لا تحصى من الأطفال إضافة إلى العائلات التي حملها النزوح الريفي للتمركز حول المدن و ليصبح العمل في المصانع مورد رزقها الوحيد و لتشكل ما عرف بالبروليتاريا.

يرتبط مفهوم الأجرة بهذه الطبقة الذي ساهمت في تطويره الثورة الصناعية و يرى كارل ماركس أن الاقتصاد الرأسمالي يرتكز في الأساس على استغلال العمالة المأجورة: " وتشير الأجرة إلى التبعية الكاملة للعامل لصاحب العمل، عوض فيها بيع المنتج ببيع المجهود و قوة العمل" (Pillon, 2000, p.135)

لقد أصبح المجهود سلعة يتم عرضها و بيعها وتخضع لنفس قوانين العرض و الطلب، رغم كون البروليتاري ليس موردا عاديا للعمل يقوم ببيع منتجه بمعنى جهده وقوة عمله لأن القضية قضية حياة أو موت له و لعائلته: " البروليتاري لا يمكنه العيش إلا من فرص العمل التي يوفرها له صاحب المال"

(Marx, 1986, p.64)

أصبحت القوة العاملة تعرض في السوق فيبيع العامل مجهوده لصاحب العمل الذي يختار دائما الأقل سعرا. إن هذه الوضعية تعتبر شكلا من أشكال الاستعباد فعندما يتحكم فردا في مصير فرد آخر لا يمكن أن تتعت الظاهرة بنعت آخر و قد اعتبره Buret استعبادا مقنعا: ".... يجد العامل نفسه... مثل الآلة التي نتصرف فيها كما نشاء... أصبح العامل أضعف نقطة في الإنتاج يمكن استغلاله...أليس هذا هو الاستعباد المقنع" (Pillon, 2000, p.55)

إن تحكم رأس المال في الاقتصاد العالمي و موارد الرزق جعل شريحة واسعة من المجتمعات تقع فريسة للاستغلال، فكان العمال و نظرا لفقرتهم يضطرون للعمل مع عائلاتهم فيرسلون أبناءهم للعمل في المناجم و العمل في المصانع في ظروف مزرية، و بهذا الشكل و تحت تأثير هذه الظروف أخذت ظاهرة عمل الأطفال في التفاقم و التوسع و ازداد استغلالهم، فهدف الاقتصاد الرأسمالي هو الوصول إلى الربح و مضاعفة الإنتاج مهما كانت الوسائل المنتهجة في ذلك. لقد طال الاستغلال الدول الفقيرة لما توفره من عمالة رخيصة يشكل الأطفال جزء مهما منها.

إن الاتجاهات الاقتصادية الحديثة من تحرير للسوق و عولمتها زادت من مشاكل الدول الفقيرة نظرا للمكانزمات التي تعتمدها و التي لا تتماشى إلا مع أصحاب العمل و رؤوس الأموال و تزيد من مشاكل الدول الفقيرة.

إن تحرير السوق و عولمتها أدى إلى تعميم ظاهرة استغلال الأطفال: " ... تعميم ظاهرة استغلال الأطفال على المستوى العالمي يعود لكون منطق الاقتصاد العالمي لا يأخذ المستقبل في اعتباره... و لأن أطفال العالم الثالث لا يمثلون مستقبل الدول الغنية" (Meillassaux, 1996,p.56) .

لقد أصبح الاقتصاد العالمي في قبضة الأقلية و هي الدول المصنعة أو ما تطلق على نفسها تسمية مجموعة السبعة بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى، حيث بسطت مجموعة السبعة نفوذها فتحكمت في الصناعة و التمويل المالي لمختلف المشاريع الصناعية في العالم و خاصة على دول العالم الثالث من خلال الهيآت المالية التي تنتسب إليها و هي البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة الدولية، التي

تبدو في ظاهرها مؤسسات دولية وجدت للمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية و لكنها في واقع الأمر لم تكن إلا من أجل خدمة مصالح مؤسسيها و هذا ما يبرهن عليه الواقع الاقتصادي الدولي الذي أصبح ملكا لها و لا يسمح لأي دولة بتطوير اقتصادها خارج الأسس و القوانين التي تضعها و إلا كان مصيره التخطيم و التدمير لأنها ستعتبر الأمر تهديدا لمصالحها عبر العالم.

يعتمد اقتصاد السوق على مبدأ المنافسة الحرة التي يعتبرها المختصون أهم عامل يتحكم في النظام الاقتصادي لأن البقاء للأفضل أي من يقدم الأكثر و بسعر أقل، من الناحية النظرية يبدو هذا المبدأ جيدا و محفزا لتطوير الإنتاج و تحسينه و خفض الأسعار لكن الدلائل أثبتت أنه كان وبالاً على الدول الفقيرة لأن المنافسة تتطلب تكافؤا بين الأطراف المتنافسة، لذا أدى مبدأ التنافس هذا إلى سحق الدول الفقيرة فلا إمكانياتها ولا طاقاتها تسمح لها بأن تكون منافسة لعمالقة الاقتصاد و الذين يضعون قوانينه. و نظرا لافتقار الدول الفقيرة لرؤوس الأموال فإنها تضطر للاعتماد على التمويل الأجنبي الذي تكفله الهيآت المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي البنك العالمي و المنظمة الدولية للتجارة و غيرها، و عليه فإن هذه المنظمات ستصبح بمثابة الشريك الاقتصادي الأمر الذي يعطيها حق التدخل من أجل رسم اقتصاد هذه الدول كلما تعرضت للأزمات و أبدت عجزا في تسديد ديونها فتخضع الدولة إلى إعادة هيكلة اقتصادها الذي يعتمد على ترشيد النفقات من خلال تطبيق السياسات التقشفية.

إذا ما تدخلت هذه الهيآت في تسيير اقتصاد أي دولة حلت الكارثة على الأفراد الفقراء و الأكثر ضعفا. إن التحكم في اقتصاد الفقراء أدى إلى تزايد نسبة فقراء العالم و النكسات الاقتصادية لسنوات الثمانينيات أكبر دليل على ذلك التي انتهجت فيما بعد السياسات التقشفية التي انعكست سلبا على غالبية الناس من خلال ارتفاع البطالة جراء تسريح العمال و خفض الأجور و رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع.

يرجع الكثير من المختصين ارتفاع نسبة عمالة الأطفال إلى تدخل الهيآت المالية الدولية في تسيير اقتصاد الدول: "إن ارتفاع نسبة عمالة الأطفال يعود إلى الفقر الناتج عن برامج التسوية الهيكلية التي يضعها البنك العالمي".

(P. Ariès 1997 p.54) إن تدخل الدول الغنية في هيكله اقتصاد الدول الفقيرة أدى إلى انهيار اقتصادها الأمر الذي يضطرها إلى بيع منتجاتها بسعر أقل رغم فقرها و خاصة و أن الهيآت المالية الدولية تسعى لخفض سعر المنتج في السوق العالمية و هي بذلك تشجع الإنتاج في مناطق متعددة من العالم فيزداد العرض و ينخفض السعر و بهذا الشكل تتخفض عائدات الدول الفقيرة التي يضمنها التصدير .

ومن بين الأسباب أيضا التي أدت إلى المشاكل الاقتصادية في الدول الفقيرة الاستثمارات الأجنبية (Brisset,2000) التي تهدف في الظاهر إلى مساعدة الدول الفقيرة من خلال توفير رؤوس الأموال الكفيلة بالإنعاش الاقتصادي، و لكن المبدأ الذي تقوم عليه الاستثمارات الأجنبية هو البحث عن العمالة الرخيصة عبر العالم و تنقل رأس المال حيثما توفر لها ذلك و بالتالي لا تستطيع الدول الفقيرة من تجميع رأس المال هذا التجميع الذي يركز عليه الاقتصاد و يعتبر من أهم مقوماته بالإضافة إلى القدرة على التحكم في الموارد البشرية و حسن تسييرها ، و أمام عجز الدول تبقى تابعة مرهونة للبنوك و الهيآت المالية الأجنبية فيصبح اقتصادها هشاً و تفقد القدرة على التحكم فيه و أمام المنافسة الشديدة تضطر للتصدير بأقل الأسعار الأمر الذي يدفعها إلى خفض الأجور و البحث عن العمالة غير المكلفة و استغلالها إلى أقصى حد و يبقى المستفيد الأوحد من هذه الوضعية المؤسسات الحديثة فبالإضافة إلى امتلاكها لوسائل الإنتاج الحديثة فهي ستستفيد من العمالة الرخيصة و يشكل الأطفال أرخص عمالة في العالم يعتمد عليها أصحاب رؤوس الأموال: " يجد أصحاب رؤوس الأموال مصالحهم في العمالة المطيعة و الرخيصة و هم الأطفال"(Manciaux, 2002, p.374).

إن السياسات الاقتصادية العالمية مبنية على الاستغلال الذي يحركه الصالح الخاص الأمر الذي أدى إلى سيطرة أقلية تملك الأموال على أغلبية سكان المعمورة الذين أصبحوا يعيشون في فقر مدقع يسخر كل واحد منهم طاقاته القصوى من أجل الحصول على قليل من الخبز و يجني الطرف المستغل في المقابل الأموال الطائلة و الممزوجة بكثير من معاناة و آلام الأطفال أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا و تأثرا.

2.1- اقتصاد دول العالم الثالث:

إن مفهوم العالم الثالث يترادف مع مفهوم الفقر و التخلف و مختلف التوترات التي تعود أسبابها إلى العديد من العوامل التاريخية و السياسية، فدول العالم الثالث عانت و لأوقات طويلة من وطأة الاستعمار الذي استنزف ثرواتها و ظلت تعاني بعد استقلالها من آثار هذا الاستعمار الذي ترك خلفه الكثير من الدمار و اللابستقرار السياسي الذي كان سببا في نشوب الكثير من الحروب الأهلية و النزاعات الإقليمية.

يتميز اقتصاد معظم دول العالم الثالث بالضعف تارة و بالانهيار تارة أخرى نظرا لضعف الهياكل الاقتصادية ، سوء التسيير و ثقل المديونية الناتجة عن السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول الغنية و تحكم الهيآت المالية الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة الدولية في اقتصادها الذي راح يتلقى الصدمة تلو الأخرى، فبينما كان العالم المتقدم يسجل تقدما ملحوظا في المجال الاقتصادي في سنوات الثمانينيات حيث سجلت الدول الآسيوية انتعاشا اقتصاديا، عرفت دول إفريقيا و أمريكا اللاتينية تراجعا اقتصاديا مخيفا.

و تشير الإحصاءات أن ديون الدول الفقيرة" وصلت سنة 1988 إلى 1309 مليار دولار و حوالي 25% من عائدات صادراتها تذهب لتسديد فوائد الديون"

(ONU, 1990) . إن ارتفاع نسبة فوائد الديون التي تزداد العام تلو الآخر تجعل أمما بكاملها مرهونة لصالح الأقلية.

إن الهزات الاقتصادية تخول الحق للهيآت الاقتصادية الدولية حق رسم السياسة الاقتصادية للدولة التي تقوم في الأساس على ترشيد النفقات فيفرض النقشف على من كان يعيش في النقشف. و كنتيجة لذلك شهد مثلا الأجر القاعدي في بعض دول أفريقيا اللاتينية تراجعا خلال سنوات الثمانينيات بشكل لم يعرفه منذ 10 سنوات وفي أفريقيا تراجعا لم يعرفه منذ 20 سنة و هذا حسب إحصاءات البنك العالمي لسنة 1989 في حين عرفت المداخل انخفاضاً قدر بـ 10% و بـ 20% في أمريكا اللاتينية و بعض دول أفريقيا شبه الصحراوية.

و تشير تقارير اليونيسيف لسنة 1990 إلى انخفاض في الأجر القاعدي قدر بـ 50% في العديد من الدول الآسيوية رغم الانتعاش الاقتصادي الذي سجلته إلا أنها تبقى من أفقر دول العالم.

يعتمد اقتصاد الدول الفقيرة في العادة على مداخيل المواد الأولية كالبن و الكاكو و البترول و غيرها و قد عرفت أسعار هذه المواد في السوق العالمية انخفاضات كبيرة سببت الدمار لاقتصاد هذه الدول و ذلك: " بسبب صندوق النقد الدولي و البنك العالمي التي تعمل على خفض أسعار المواد الأولية من أجل سعر المنتج عن طريق تشجيع الإنتاج في العديد من الدول" (Schlemmer, 1996, p. 62) و قد قدرت نسبة هذه الانهيارات بأكثر من 30% " (ONU, 1990) ، لقد انعكس الوضع سلبا على اقتصاد الدول الفقيرة فارتفعت نسبة مديونيتها: " حسب البنك العالمي وصلت مديونية أفريقيا شبه الصحراوية سنة 1996 إلى 227 مليار دولار، و وصلت مديونية آسيا الجنوبية إلى 152 مليار دولار و أما مديونية أمريكا اللاتينية و الكرايب فقد وصلت إلى 656 مليار دولار" (Manier, 1999, p. 37) ، و نتيجة لذلك سرح العمال فأصبحت الآلاف من العائلات بدون دخل ثابت و غير قادرة على تحمل نفقات أبنائها الذين أصبح من واجبهم التدخل للمساعدة.

إن ضعف الاقتصاد و انعكاس ذلك على الأفراد يعتبر من بين أهم الأسباب التي تدفع بالملايين من الأطفال عبر العالم للعمل من أجل توفير دخل إضافي و مساعدة الأسرة التي أصبحت عاجزة من الناحية الاقتصادية عجزا ساهمت فيه عوامل داخلية و خارجية.

2-العوامل الاجتماعية و الثقافية:

تشير الإحصاءات إلى كون أكبر نسبة من عمالة الأطفال تتمركز في دول أفريقيا و دول آسيا فبالإضافة إلى كون هذه الدول تعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية تعتبر دول تمتاز بطابع اجتماعي و ثقافي خاص، لقد استطاعت مجتمعاتها في غالبية دولها أن تحافظ على علاقتها بالماضي-لأسباب عديدة قد يكون الفقر أحدها - من خلال تقديسها

للعادات و التقاليد التي تتحكم في التفكير و طرق السلوك و زادت حدة المشاكل اليومية و المعيشية من شدة هذا التمسك و التقديس لأنه يساعدهم على البقاء و الاستمرار . تتميز هذه المجتمعات بكونها مجتمعات ذات طابع ريفي استطاعت أن تحافظ على البناء الاجتماعي القديم إلى حد بعيد، فالزلت مثلا الأسرة تتمتع بسلطة كبيرة على أفرادها و خاصة الأبوة منها و التي يكتسي الطفل فيها أهمية بالغة و قد أشار Guiditti (2002) لهذه الأهمية و خاصة إذا كان الطفل ذكرا لأنه سيكون ضمانا لاستمرارية العائلة و ارتباطها بأجدادها .

يعتبر الطفل في بعض القبائل الإفريقية عودة لروح الجد لتسكن جسد الطفل من أجل أن تكمل بعض الأعمال العالقة، لذا تحرص العائلة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى كجماعة الكبار على تلقين الطفل كل ما من شأنه أن يحفظ و يقوي العلاقة مع الماضي و إرث الأجداد وهذا ما يفسر خضوع الطفل الكامل للأسرة و لما تقرر في شأنه و قد يمتد هذا الخضوع ليصل حتى إلى القبيلة أو العشيرة، و من حق كل مؤسسة اجتماعية أن تتدخل في تربية الطفل بما تراه مناسباً .

يدخل الطفل الحياة الاجتماعية مباشرة بعد الفطام و المشي و تعلم اللغة و يصبح عضواً في المجتمع الذي يأخذ ببناءه الشكل الهرمي تتكون رأسه من كبار العائلة (عادة شيوخاً) و قاعدته من الأطفال الذين يعتبرون أول فئة في درج التسلسل الهرمي تتلقى التعليم و التوجيه و السلطة و من الفئات الأعلى .

إن العائلة في هذه المجتمعات إضافة على كونها مؤسسة اجتماعية و ثقافية فإنها مؤسسة اقتصادية يشارك كل فرد فيها حسب سنه و جنسه في أداء مهام معينة و يعتبر العمل فيها شكلاً من أشكال التضامن الأسري، ويشير Meillassaux (1975) إلى امتلاك الأب حق عمل الابن و يقوم أفراد العائلة الواحدة بالتحكم في اقتصاد العائلة و تسييره . يشكل تعلم مهنة العائلة وسيلة لكسب العيش و المحافضة على إرث الأجداد و هو أسلوب من أساليب الجماعة و ترى Denot (1993) أن الجماعة من الناحية التقليدية تعني تعليماً لطرق العيش و العمل و المشاركة أيضاً في التاريخ و البنى الاجتماعية و يتم ذلك عن طريق تقليد الأولياء فيقلد الطفل أباه و تقلد البنات أمهاتهن .

يبدأ تدريب الأطفال على العمل منذ سن مبكرة جدا في حوالي: 4-5 سنوات و يراعى في الأعمال أن تكون بسيطة و غير مرهقة للطفل و عادة ما تكون الأعمال المنزلية أول ما يبدأ الطفل في تعلمه: كجلب الحطب، رعاية الأخ الأصغر، جلب الماء و غيرها و يتعلم الأعمال الفلاحية ابتداء من السنة العاشرة ليشارك بعدها في أعمال الراشدين. لقد جاءت التربية التي تعتمد على تعليم المهن العائلية استجابة لنمط معيشية تميزها قساوة الظروف الطبيعية و صعوبة الحصول على الرزق و انتشار عقلية تأخذ على عاتقها التكفل بالمحافظة على العلاقة بالماضي للاستمرار الذي لا يكفله الحاضر دون الماضي الذي يحمل تجارب السلف التي تشكل خزاننا و جب التزود منه من خلال المحافظة عليه و اعتماده كنمط معيشي لا غنا عنه. لقد ظلت هذه المجتمعات و لوقت طويل محافظة على صورة الحياة هذه التي حاول الاستعمار تغييرها و إرباكها من خلال إدخال الجديد عليها رغبة منه في تغيير الذهنيات، فكانت المدرسة من أهم وسائله على ذلك.

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية مستحدثة وضعها الاستعمار و تبنتها بعده الدول، " و رغم تدخلها في الجتمعة إلا أنها لم تستطع أن تجد لها مكانا قويا في الثقافات المحلية " (Manier, 1999, p.40) و خاصة بعد ما أثبتت الممارسة فشلها لأنها ليست فقط عبئا اقتصاديا يثقل كاهل الأسرة من خلال المصاريف التي تتطلبها من جهة و من جهة أخرى تعطيل الطفل عن أداء مهامه بل هي عديمة الجدوى و النفع لأنها لا تمكن الفرد من وسائل العيش و كسب الرزق و تجعل منه عاطلا في نهاية المطاف ليضطر إلى ممارسة مهنة أجداده.

إن النماذج الثقافية التي حاولت الحكومات و من قبلها الاستعمار أن تفرضها على هذه المجتمعات لم تساعدها على تحسين ظروفها بل زادت الأوضاع سوء فزادت من مقاومة الأهالي لها: " إن هذه العوامل جعلت من عمل الطفل بشكل مبكر وسيلة من وسائل مقاومة التغيير " (BIT, 1981, p.50) . إن عمل الأطفال في هذه المجتمعات يرتبط بواقع معيشي لم تستطع المدرسة التواءم معه لذا تعرف هذه المجتمعات عودة معتبرة لأساليب الجتمعة القديمة لأنها وحدها أثبتت فعاليتها و قدرتها على مواجهة الظروف.

يعود عمل الأطفال في بعض المجتمعات التقليدية إلى اعتبارات طبقية حيث يعتبر التقسيم الطبقي أساس تركيبها، تنعم الطبقات العليا منها بالعيش الرغيد و الطبقات الدنيا تعاني الفقر المدقع و يفرض على أبنائها العمل منذ نعومة أظافرهم و تنسب إليهم أخط الأعمال و خير مثال على ذلك المجتمع الهندوسي الطبقي بالهند Manier (1999) الذي يعتمد تقيما طبقيا قاوم التغيير لقرون عديدة و مازال صامدا بنفس معتقداته القديمة حيث يتحكم هذا التقسيم في العلاقات الاجتماعية و ينظم الزواج بين الطبقات و يحدد شروط الدخول إلى العمل، تخصص أعمال معينة توصف بالشريفة و الرفيعة للطبقات العليا في حين توصف الأعمال التي تقوم بها الطبقة الفقيرة مع أبنائها بالحقارة و التدني وتشكل هذه الطبقة الأغلبية العظمى من الهند و يقارب عددها 250 مليون يعيشون في معزل عن الطبقات الأخرى و يمنع منعاً باتاً الاحتكاك بهم أو التعامل معهم و هم من سماهم الماهتما غاندي: "أبناء الإله" الذين ظل العمل الحقيير منذ قرون قدرهم المحتوم منذ الصغر .

إضافة إلى الاعتبارات الطبقية بين الفئات الاجتماعية و التي ترفع من عدد الأطفال العاملين هناك اعتبارا التفرقة بين الجنسين التي تعتبر كذلك من أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات التقليدية، إن التربية في هذه المجتمعات تستند إلى التفرقة بين الجنسين تحتل البنات فيها مكانة متدنية و تمثل نسبة تسجيل البنات في المدرسة أدنى النسب فقد بينت إحصاءات المكتب العالمي للعمل لسنة 1981 أن من بين 130 مليون طفل غير متمدرس عبر العالم تشكل الفتيات نسبة فاقت النصف، فمثلا في النيجر يتم تسجيل "22% فقط من الفتيات في المدرسة كل سنة" (Manier, 1999, p.41). و عادة ما يكون مصير الأعداد الهائلة من البنات غير المتمدرسات القيام بالأعمال و خاصة المنزلية منها، فتربية الفتاة في المجتمعات التقليدية و خاصة تعليمها يعتبر خسارة للعائلة لأنها لن تستطيع الاستفادة من هذا التعليم الذي سيذهب إلى الغير و هذا ما يشير إليه مثل هندي مشهور إذ يقول: " تربية البنات تشبه تماما سقي حديقة الجار" فالفتاة لا تمثل امتدادا للعائلة و تغادرها بعد زواجها ويبقى الابن الذكر وحده ضمان استمرارية العائلة و مصدر رزقها المستقبلي. إن التقسيم الطبقي و التفریق الجنسي يجعل من الطبقات

الأدنى في مرتبة الخدم التي وجدت من أجل خدمة الغير فلا يحق لها و لا لأبنائها التعلم أو ممارسة حياة الطبقات العليا و على الفرد فيها أن يتعلم منذ صغره الأعمال التي تؤهله لأن يكون خادما لا غير .

إن العوامل الاجتماعية و الثقافية للوسط الذي يعيش فيه الطفل تتحكم فيه و ترسم صورة حياته الراهنة و المستقبلية فلا يستطيع أن يكون إلا ما تحدده ثقافة مجتمعه فالفرد ابن بيئته، تعمل المجتمعات التقليدية على تهيئة أبنائها للمشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال تلقينهم مهنا منذ الصغر تقيهم الفقر و تربطهم بتراث أجدادهم لذا يبدو عمل الأطفال فيها من الأمور الطبيعية بل المستحسنة و المرغوبة و هي من أكبر المجتمعات التي قاومت فكرة منع عمل الأطفال و لازالت نسب الأطفال العاملين بها تشكل أعلى النسب.

3- النظام التربوي:

لقد كانت المدرسة و لازالت من بين أهم الأسلحة التي استعملت في محاربة ظاهرة عمل الأطفال، إذ لم تعرف القوانين الخاصة بتنظيم عمل الأطفال جدواها و لا طريقها إلى التطبيق إلا حين فرض التعليم، فأخذت المدارس في الانتشار في المدن ثم في القرى حيث بدأ تعليم الذكور ثم الإناث و أخذ أبناء العمال في الذهاب إلى هذه المدارس .

في البداية كانت ساعات الدراسة محدودة فلم تتجاوز بضع ساعات في اليوم تتم في المساء عند الانتهاء من العمل أو في منتصف النهار في فترة الراحة، و لقد خصصت بعض المصانع ساعات للعمل للأطفال العاملين فيها أو لأبناء العمال لكن هذه الساعات كانت محدودة جدا و لم يكن في قدور الأطفال متابعة الدراسة لإرهاقهم الشديد نتيجة لعملهم المتواصل .

لقد ظهرت المدرسة كمنافس حقيقي للمصنع و أخذت تسرق منه الأضواء فأثارت بذلك حفيظة أصحاب المصانع الذين رفضوا تخفيض ساعات العمل بالنسبة للأطفال لتمكينهم

من الالتحاق بالمدرسة و متابعة الدروس، فكان الحل الوحيد هو فرض إجبارية التعليم من خلال وضع قانون تشريعي، ففي فرنسا مثلا وضع قانون Jules Ferry مابين 1882-1881 الذي ينص على: " إجبارية التعليم الابتدائي على الجنسين مابين 6-13 سنة و إحداث شهادة التعليم الابتدائي " (Le Gal, 2002,p.41).

إن إجبارية التعليم استدعت جعله مجانيا حتى تتمكن العائلات الفقيرة من تدريس أبنائهم و قد كانت خطوة أولى في سلسلة من الامتيازات التي استفاد منها أطفال العمال: مجانية التعليم، الاستفادة من الخدمات الاجتماعية كالمنح العائلية كتعويضات عن أجر الطفل و الخسارة التي تتلقاها العائلة من ترك الطفل لعمله و ارتبطت هذه المنح بالأطفال المتدرسين فقط أي منحة عائلية عن كل طفل متدرس، و يرى (Manier, 1999) أن إنشاء المدارس و تعميمها و توفير الشروط الملائمة ليتمكن الأطفال الفقراء من مواصلة دراستهم أعربت عن النية الحسنة و الرغبة الحقيقية لمختلف دول أوروبا و بعض دول أمريكا في حماية الأطفال من الاستغلال و العمل في المصانع. و من ثمة راحت المدرسة تأخذ مكانها في المجتمع كمؤسسة اجتماعية تلعب دورا مهما في الجماعة و كنموذج اجتماعي محترم يوازي احترامه احترام العائلة.

إذا كان النظام التربوي المتمثل في المدرسة قد لعب دورا أساسيا في المساهمة في التقليل الكبير من عدد الأطفال العاملين فلا شك أنه سيلعب نفس الدور في تفاقم الظاهرة التي يعرفها العالم الحديث، فالبحث في الأنظمة التربوية للدول التي تعاني من انتشار كبير في عمالة الأطفال يكشف النقاب عن بعض أسبابها الحقيقية.

إن الأنظمة التربوية للدول الفقيرة تعاني الكثير من المشاكل لأنها أصبحت تشكو من عجز في هياكلها المادية و البشرية و في المناهج التربوية المتبعة و غيرها من المشاكل الأخرى التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3- عجز النظام التربوي:

يعتبر القطاع التربوي من أهم القطاعات التي تتأثر بشكل كبير بالهزات الاقتصادية التي تعرفها الدول و خاصة الدول الفقيرة التي عرفت في سنوات الثمانينيات و الفترة التي

سبقتها ارتفاعا كبيرا في عدد الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي و تشير تقارير اليونسيف لسنة 1989 ارتفاعا ملحوظا في نسبة المتعلمين أمام التراجع النسبي لنسبة الأميين نتيجة للسياسات التعليمية التي انتهجتها هذه الدول و خاصة بعد استقلالها، لكن هذه النسب ما لبثت أن أخذت في التراجع بتسارع كبير نتيجة للمشاكل الاقتصادية و للنمو الديمغرافي في كل من أفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا الجنوبية.

يعتبر القطاع التربوي في دول العالم الثالث من القطاعات التي لا تحظى الأولوية في برامج النفقات- بعكس الدول المتطورة - حيث تخصص له و لقاع الصحة أضعف نسبة من النفقات هذا على العكس تماما مع القطاع العسكري الذي يتحصل في كل دول العالم الثالث على حصة الأسد و خاصة إذا ما علمنا أنه في سنة 1990 مثلا خصصت الدول الفقيرة نصف دخلها من أجل تسديد خدمات الديون و النفقات العسكرية. إن تخصيص القطاع التربوي بأدنى النفقات في حالة الرخاء يجعل منه عرضة للمشاكل في حالة الأزمات الاقتصادية، فهو من أول القطاعات التي ستطبق عليها السياسة التقشفية التي ينتج عنها ضعف يضاف إلى ضعفه. و قد تأثرت الأنظمة التربوية لدول العالم الثالث بالأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينيات و التي مازالت تعاني من نتائجها لحد اليوم " لقد تأثر المجال التربوي بشكل كبير بالهزات الاقتصادية التي عرفتها الدول الفقيرة في سنوات الثمانينيات و عرف تمويل المدارس و التعليم انخفاضا كبيرا" (ONU,1990) .

إن خضوع هذه الدول لإعادة الهيكلة الاقتصادية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي دفعها إلى ترشيد نفقاتها الاجتماعية و أصبحت العديد من الخدمات التي كانت مجانية و تستفيد من الدعم الاجتماعي مدفوعة الأجر كما رفع الدعم عن المواد الأولية و ذات الاستهلاك الواسع بين السكان و خاصة الفقراء مما أدى إلى الارتفاع الفاحش في الأسعار و غلاء المعيشة، كما أنتدخ هذه الهيآت من أجل خفض قيمة العملة أدى إلى انهيار الدخل الفردي و يشير PNUD (1998) أن الاستهلاك المتوسط للعائلة الإفريقية مثلا تراجع بنسبة 20% بالمقارنة مع ما كان عليه منذ 25 سنة.

إن مثل هذه الإجراءات أدت إلى اختفاء الطبقة المتوسطة المتكونة في العادة من العمال و الموظفين لتصبح فقيرة و لتصبح الفقيرة أكثر فقرا الأمر الذي دفعهم للبحث المستمر عن طرق أخرى و إضافية من أجل تحسين دخلهم و كان لزاما على الأطفال مساعدة أهاليهم و الغيب عن المدرسة أحيانا أو تركها بصفة نهائية لأنها أصبحت تشكل عبئا على العائلة.

لقد مست إعادة الهيكلة القطاع التربوي الذي كان يعاني من قبل فخفضت نفقاته و تقلص عدد العاملين به و عرفت أجور الأساتذة انخفاضا قدر بـ " 30% في بعض الدول الإفريقية" (Manier, 1999, p.38).

تعرف الخدمات التي تقدمها المدارس في الدول الفقيرة تدهورا كبيرا كارتفاع عدد الأطفال في القسم الواحد الذي غالبا ما يتجاوز 50 طفلا، افتقارها للمرافق الضرورية كدورات المياه، نقص التأطير و عدم كفاءته و تدهور حالته الاجتماعية و الاقتصادية، إذ يعتبر الأساتذة من الطبقات الفقيرة في هذه الدول حيث تشير المنظمة المهنية للتربية الدولية (التي تضم 258 نقابة تعليمية من مختلف أرجاء العالم) إن 70% من 150 معلم في العلم يعيشون في الفقر و يضطر الكثير منهم للبحث عن موارد رزق إضافية.

في ظل هذه الظروف التي يعيشها القطاع التربوي من الناحية المادية و البشرية لتساءل Brisset التي كانت تشغل مديرة للإعلام في اللجنة الفرنسية باليونيسيف قائلة: "عندما تكلف المدرسة كثيرا (كتب، أدوات، لباس و نفقات أخرى) و لا تستفيد العائلات من ورائها شيئا لأنها تجعل من الطفل عديم الجدوى، و عندما يكون المعلمون فقراء و غير مؤهلين لماذا تبعث العائلات بأبنائها للتعلم؟ لهذا يسجل العالم الثالث تسربا يقدر بـ 30% من الأطفال الذين بدأوا التعليم" (Brisset, 2000, p. 45)

و تتوقع اليونيسيف أن يكون عدد الأطفال غير المتمدرسين يفوق 130 مليون طفل عبر العالم و يرتفع هذا العدد ليصل إلى 404 مليون إذا ما أخذنا بالحسبان الأطفال الأقل من 18 سنة و يرتبط هذا الرقم إلى حد كبير بعدد الأطفال العاملين و الذي يقدر بـ 250 مليون.

إن ارتفاع تكاليف المدرسة و انخفاض الدخل العائلي يدفع بالعديد من العائلات إلى عدم تسجيل أبنائهم أو سحبهم من المدرسة ليشاركوا في الاقتصاد العائلي .
و بالإضافة إلى العجز الذي يعاني منه النظام التربوي نتيجة للمشاكل الاقتصادية نجد:

2.3- عدم تكيف النظام التربوي مع الحياة الاجتماعية:

إن من بين الأهداف التي وجدت المدرسة من أجل تحقيقها تهيئة الفرد ليصبح فاعلا في المجتمع، بمعنى تحضيره للمستقبل لذا يضطر الأفراد لقضاء سنوات طويلة من حياتهم في الصفوف المدرسية لينهلوا منها ما يكون لهم ذخرا في المستقبل. و لقد حادت الكثير من الأنظمة التربوية في دول العالم الثالث عن هذا الهدف، فلقد أصبحت المدرسة غير عملية و بريستيجا لا يسمن و لا يغني من جوع و أصبح الأطفال و اليافعين ينفرون منها و تشير Denot (1993) من خلال بعض المقابلات التي أجرتها مع أطفال عاملين و أوليائهم عن سبب تركهم و عدم رغبتهم في المدرسة إلى إجماعهم على كون المدرسة لا تقدم تكوينا مهنيا بل ذهبوا على أبعد من ذلك حين اعتبروها عائقا يمنعهم من العمل و كسب الرزق، و أنها تكون لطفل حياة أخرى بعيدة كل البعد عن الواقع المعيش.

إن واقع الفقر و العوز الذي تعيشه عائلات العالم الثالث تجعل همها الوحيد ضمان بقائها من خلال توفير الطعام أو تحسين مستوى معيشتها و العمل وحده يكفل لها ذلك و إن كانت المدرسة قد سجلت في البداية اندفاعا نحوها و رغبة فيها فالسبب يعود إلى أمل الأولاد و أهاليهم في الحصول على شهادة تضمن لهم عيشا كريما و هذا ما بينته أعمال Charcot et al التي بينت أن: "الأمل في الحصول على عمل جيد و مستقبل زاهر و حياة مستقرة هي التي تحرك الأطفال إلى التعلم و خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية" (Coslin, 2002, p.97) .

لكن المدرسة كانت تفضي إلى التزويد بشهادات تجعل أصحابها من زمرة البطالين و حتى و إن حالفهم الحظ في الحصول على مهنة فإنها لن تحسن شيئاً في أوضاعهم المعيشية لذا أصبح المتعلمون و الحاملون للشهادات لا يمثلون نماذج تقمصية جيدة للأطفال.

إن إدراك الأولياء لهذه الحقيقة و خوفهم على مستقبل أبنائهم يدفعهم على عدم تشجيعهم على مواصلة الدراسة بل يحبذون أن يتعلموا مهناً أو ينجحون في تجارة يقول Manier (1999) إن إجماع الأولياء و خاصة في أفريقيا عن إرسال أبنائهم للمدارس لا يتم عن جهل أو عدم وعي، بل ينتج عن إحساس عميق بالمسؤولية وعن الحكمة التي يعرف بها الرجل الإفريقي و عن تفكير واقعي الذي أوصلهم كون الحل الأمثل في مثل أوضاعهم هو العمل لا غير لأنه الوحيد الذي يتماشى مع ظروفهم المعيشية.

إن الظروف التي تحيط بالطفل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تدفعه قهراً إلى العمل حتى و إن بدا ذلك قراراً نابعاً من محض إرادته لأن هناك إجبار مباشر و آخر غير مباشر فالإجبار المباشر و الطلب المباشر من الطفل بأن يقوم بنشاط اقتصادي معين و عادة ما يكون هذا الطلب من الوالدين أو ممن يقوم برعايته أما الإجبار غير المباشر هي تفاعل العديد من العوامل و تأثيرها على الطفل لتخلق لديه الرغبة الملحة في العمل حتى و إن لم يطلب ذلك منه فيبدو القرار إرادياً لكنه في الواقع غير ذلك.

فالطفل الذي يعيش في عائلة فقيرة أو أقل مكانة اقتصادية من معارفه و تأثره الشديد بمعاونة العائلة و خاصة إذا كان الأب متوفى و الأم مسؤولة عن إعالتهم أو يعيش مشاكل عائلية مختلفة يحاول العمل عليه يجد بذلك حلاً لمشاكلهم.

إن العيش في الفقر يجعل الطفل يشعر بالحرمان و بالإحباط الذي قد تعمق منه المشاكل الحياتية المختلفة إضافة إلى الاحتكاك بنماذج حياتية أخرى تتنافس في عرضها وسائل الإشهار و الدعاية يقول Mendelievich: "إن الاحتكاك الدائم بهذه النماذج يسبب للطفل شعوراً عميقاً بالإحباط" (BIT, 1981, p.09).

إن شعور الطفل بالإحباط و الحرمان يولد لديه رغبة ملحة في البحث عن مصادر تعويضية و التي عادة ما تكون مادية و تدفع الطفل إلى البحث عن عمل للحصول على المال بما أنه كان سببا في معاناته و شعوره بالحرمان.

إن العمل لا يخلص الطفل من الشعور بالإحباط فحسب بل و حتى من الشعور بالنقص و يساعده على الرفع من تقديره لذاته لأنه يشعره بالمسؤولية و انه أصبح قادرا: " يوفر العمل للطفل المزيد من الإشباع على المستوى المادي و على مستوى الهوية و صورة الذات" (Lucchini, 1996,p.70).

IV- الإحصاءات الخاصة بعمل الأطفال:

1 - العدد الإجمالي:

تحتاج دراسة ظاهرة عمل الأطفال إلى تقديم إحصاءات مكن المختصين من تحديد حجمها أي معرفة عدد الأطفال العاملين و انتشارهم عبر العالم و هذا من شأنه المساعدة على تحديد الأسباب و وضع حد لانتشارها، إن التزود الدوري بهذه الإحصاءات يمكن من معرفة مدى تطورها و مدى فعالية السياسات المتبناة من أجل محاربتها.

يشكل الحصول على الإحصاءات الخاصة بعدد الأطفال العاملين عقبة أخرى من العقبات التي يواجهها الدارسون في هذا المجال لأنها تبقى غير دقيقة و تخضع للكثير من التبدليس لطمس الحقيقة نظرا لتعارضها مع الكثير من المصالح، إذ يشير المكتب العالمي للعمل الذي أصبح يتكفل بهذه المهمة لعدم مطابقة الأرقام الرسمية للواقع، فالتحقيق في هذا المجال يبقى محدودا لأسباب عديدة كعدم استجابة بعض الحكومات و الدول لطلب الهيآت الدولية بتقديم الأرقام و إن حدث و استجابت هذه الدول فإنها ستبادر بإعطاء أرقام خاطئة كأن لا يشمل التحقيق كل الأطفال العاملين و خاصة أولئك العاملين في القطاعات غير المهيكلة و التي تشكل أكبر سوق لتشغيل الأطفال أو الأطفال الذين يعملون خارج أوقات المدرسة و لا تقدم الأعداد الهائلة للأطفال الذين يعملون في الخفاء و التي تشكل الفتيات العمالات في البيوت أغلبيتهم العظمى، لذا تجدر الإشارة إلى كون الأرقام المقدمة من طرف المكتب العلمي للعمل أو أي منظمة دولية

أو غير حكومية أخرى عن عدد الأطفال العاملين تبقى لحد الآن مجرد توقعات تتم عن طريق مقارنة الأرقام الرسمية التي تقدمها أي دولة مع عدد الأطفال فيها و عدد الأطفال المتدربين و نسبة التسرب المدرسي مفترضة أن الطفل غير المتدرب يقوم بنشاط تعويضي لتضع في الأخير أرقاما تقريبية. ومن أجل الحصول على أرقام تقترب الواقع ظل المكتب العالمي للعمل يختبر و يجرب الكثير من الطرق تحت إشراف مختصين في الإحصاء كانت آخرها تلك التي بدأت مع مطلع التسعينيات في 200 دولة على سبيل التجربة سنة 1992-1993 تعتمد على دراسة 4000 عائلة و 200 مؤسسة في كل من غانا، الهند، أندونيسيا و السينيغال باعتبارها من اكبر الدول التي تعرف انتشارا واسعا لعمل الأطفال، شملت هذه الدراسة -التي قام بها مختصون في الإحصاء ينتمون إلى هذه الدول- مستويات اجتماعية مختلفة و تهدف لمعرفة تعداد الأطفال و ما يقومون به و هذا في كل من القرى، المؤسسات العائلات، الأطفال في الطرق... إلخ، لقد سمحت هذه الطريقة بإعطاء معلومات دقيقة عن الشريحة العمرية 05-14 سنة في هذه الدول و قد بلغت نتائج الأطفال العاملين 25% في كل هذه الدول و احتلت السينيغال المرتبة الأولى بـ 40% (BIT, 1996).

لقد قدر المكتب العالمي للعمل عدد الأطفال العاملين عبر العالم سنة 1997 بـ 250 مليون طفل ما بين 05-14 سنة (BIT, 1998)، أي أن طفلا من كل أربعة أطفال في العالم يقوم بنشاط اقتصادي يعيش معظمهم في الدول النامية. يعتبر Bonnet (1998) و هو أحد الأخصائيين القلائل في ميدان عمل الأطفال في العالم، أن هذا الرقم يبقى بعيدا عن الحقيقة نظرا لكونه يبقى عاجزا عن تقديم أعداد الأطفال الذين يعملون في الخفاء و كذلك انتشار الفقر بشكل كبير في العالم وهو الذي يعد من أهم الأسباب لتي تدفع بالأطفال للعمل، كما أنه لا يعطي أرقاما دقيقة عن الفتيات العاملات في الخدمة في البيوت أو لا يحصيهن على الإطلاق هذا ما دفع Bonnet لاعتبار هذا الرقم حدا أدنى من الحقيقة.

أما بخصوص آخر الإحصاءات فهي تلك التي قدمها المكتب العالمي للعمل في مؤتمره الدولي الذي انعقد في 02 جوان 2002 و التي قدرت عدد الأطفال العاملين بالعالم

بـ 246 مليون طفل أي ما يعادل طفل مقابل كل ستة أطفال تتراوح أعمارهم من 17-05 سنة و يتوزع هذا العدد كالتالي:

- طفل من ثمانية أطفال من الذين تتراوح أعمارهم بين 17-05 سنة أي ما يعادل 179 مليون طفل يؤديون أسوأ أنواع الأعمال بما فيها التي تؤثر على الصحة الجسدية و العقلية و على الأخلاق.

- حوالي 111 مليون طفل أقل من 15 سنة يقومون بأعمال خطيرة تتطلب تدخلا سريعا لمنعهم من ذلك.

- 59 مليون شاب من 15-17 سنة يقومون أيضا بأعمال خطيرة و يتطلب وضعهم تدخلا سريعا.

- 8.4 مليون طفل يقعون تحت أسوأ أشكال الاستغلال: الاستعباد، البيع: الخدمة من أجل تسديد الديون و أشكال أخرى من العمل الإجباري كالمشاركة في النزاعات المسلحة، الدعارة، البورنوغرافيا و أنشطة أخرى محظورة.

لا يمكن مقارنة هذه الأرقام بسابقتها و المقدمة سنة 1997 لاختلاف الطرق المتبعة في الإحصاء و لكون الإحصاءات الأخيرة حاولت إعطاء أرقام عن شرائح عمرية معينة و عن توزع الأطفال حسب هذه الشرائح.

2- توزع الأطفال العاملين حسب دول العالم:

تعرف الدول الفقيرة أعلى نسبة من الأطفال العاملين و هذا راجع لتوفرها على أهم عامل يعمل على انتشار ظاهرة عمل الأطفال و هو الفقر و الذي لم تسلم منه حتى الدول الغنية و المتقدمة التي أصبحت تعاني من ازدياد أعداد الأطفال العاملين بسبب عدم التوازنات الاقتصادية التي أحدثها اقتصاد السوق، و يتوزع الأطفال العاملين عبر دول العالم وفقا للآتي:

1.2- في الدول الإفريقية:

تتميز القارة الإفريقية بكونها أفقر مناطق العالم على الإطلاق و أكثرها تخلفا بسبب عوامل تاريخية و سياسية متعددة، تشهد الكثير من الدول الإفريقية ارتفاعا في نسبة البطالة و انخفاضا كبيرا في الأجور و نسبة عالية من الأطفال غير المتدرسين، لهذه الأسباب و غيرها فإن ما يقدر بـ 41% من أطفال هذه القارة يعملون حسب Manier(1998) و يشير المكتب العالمي للعمل (1998) إلى أن حوالي مليون طفل من القارة الإفريقية يلتحقون كل سنة بسوق العمل حيث سجلت لوحدها 80 طفل عامل سنة 1997 و يتوقع المختصون أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي 100 مليون سنة 2015 .

تحتل نيجيريا المرتبة الأولى في الدول الإفريقية باحتوائها لأكثر عدد من الأطفال العاملين و الذي قدرته منظمة اليونيسيف بـ 12 مليون طفل و 400 ألف طفل بإفريقيا الجنوبية. أما مصر فيقدر عدد الأطفال العاملين بها نصف مليون طفل حسب الإحصاءات الرسمية و يتعدى هذا الرقم مليوني طفل عامل حسب بعض الدراسات الاجتماعية المحلية و يعمل معظم الأطفال المصريين في الأعمال الفلاحية و المنزلية و تعرف مصر انتشارا كبيرا لظاهرة الأطفال الزبالين التي تشغل أكبر نسبة من الأطفال العاملين.

يعمل معظم الأطفال الإفريقيين في القطاع غير المهيكل الذي يعرف انتشارا واسعا في المنطقة و يعمل الأطفال في الأنشطة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية كالعمل في الحقول في المطبخ و جلب المياه و تسجل إفريقيا أكبر نسبة للفتيات العاملات و التي بلغت 37% من العدد الإجمالي العالمي.

2.2- الدول الآسيوية:

تعتبر آسيا من أكثر القارات الأهلة بالسكان في العالم إذ تضم أكبر تعداد سكاني على الأرض و يتوقع المكتب العالمي للعمل (1998) أن يشكل عدد الأطفال العاملين بها نسبة

22% من الأطفال الآسيويين، يعمل معظمهم في القطاع الفلاحي و في الأعمال العائلية و تظهر نسبة معتبرة منهم في مهن متنوعة.

تشير الإحصاءات الرسمية إلى 3.6 مليون طفل يعملون في الفيلبين تتراوح أعمارهم ما بين 10-17 سنة أي ما يعادل طفلاً في مقابل كل ستة أطفال، لكن هذا العدد تكذبه الكثير من المنظمات كالمفديريالية الدولية للنقابات الحرة التي تشير إلى عدد يصل إلى 05 ملايين طفل. أما في البنغلاداش فقد أسفرت الرسميات عن عدد قوامه 6.5 مليون طفل عامل أما المنظمات غير الحكومية فتتحدث عن 15 مليون طفل. تضم إندونيسيا 2 مليون طفل عامل و 3 مليون في النيبال و ما بين 4-5 مليون في تايلندا و حالي من 19-10 مليون في الباكستان أما في اله فتقدر المنظمات غير الحكومية عدد الأطفال العاملين بها بحوالي 44-110 مليون طفل بينما تشير الإحصاءات الرسمية إلى 17 مليون فقط و تظل الإحصاءات الرسمية بعيدة دائماً عن الواقع.

3.2- دول أمريكا اللاتينية:

يشير المكتب العالمي للعمل إلى كون ما يقارب 17% من أطفال أمريكا اللاتينية يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة و تسجل هذه الدول أدنى سن للبداية في العمل، يبلغ عدد الأطفال العاملين بها 30 مليون طفل، تصرح كولومبيا عن 800 ألف طفل و تتكلم المنظمات غير الحكومية عن 2-3 مليون. 3 مليون بالبيرو و 2.5 مليون في غواتيمالا حسب الإحصاءات الرسمية و في الإكواتور 500 ألف حسب الإحصاءات الرسمية في حين تتوقع منظمة اليونيسيف أن يصل هذا العدد إلى مليون طفل.

4.2- دول الشرق الأوسط:

يبدأ الأطفال في دول الشرق الأوسط العمل بشكل مبكر في العائلات أو عند الحرفيين و يشير المكتب العالمي للعمل (1998) أن عدد الأطفال العاملين في تركيا لوحدها قد يصل إلى 01-02 مليون طفل يعملون في المزارع الو رشات العائلية الصغيرة وفي ورشات النسيج المخصص للتصدير و يعمل الأطفال في لبنان و سوريا في نفس الأعمال و

يرجع Manier عمل الأطفال في هذه المناطق إلى الظروف السياسية التي لم تعرف استقراراً منذ وقت طويل مثلما يحدث في العراق حيث اضطر الكثير من الأطفال تحت وطأة الحصار الاقتصادي إلى ترك مقاعد الدراسة من أجل البحث عن عمل لمساعدة العائلة و قد يلجأون إلى التسول في كثير من الأحيان لعدم توفر فرص عمل كافية. أما دول الخليج العربي التي تتميز بغناها و ارتفاع مستوى العيش بها فإنها تسجل تشغيلاً كبيراً للعمالة الأطفال الأجنبية القادمة من الدول الآسيوية كالفلبين و التايلانديين و القادمين من البنغال و الباكستان و عادة ما يعملون في المنازل كخدم.

5.2- الدول المصنعة:

تتميز الدول المصنعة بقوة اقتصادها و تحكمه في الاقتصاد العالمي، فهي دول متطورة يعرف الفرد فيها بارتفاع مستوى المعيشة و باختصار فهي تمثل الحقيقة الأخرى المعاكسة لحقيقة الدول الفقيرة و لكن رغم ذلك فإنها لم تستطع القضاء على ظاهرة عمل الأطفال التي أخذت تطفو إلى السطح نظراً لعدم التوازن الاجتماعي الذي تعاني منه.

1.5.2- الدول الأوروبية:

لقد عرفت أوروبا منذ قرون بالحركات النضالية من أجل القضاء على عمل الأطفال و رغم ما يسجل لها من تقدم كبير في هذا المجال تبقى الدول المتخلفة بعيدة جداً عنه لم تستطع أن تقضي نهائياً على الظاهرة و خاصة بعد التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها بعض الدول الأوروبية و خاصة الشرقية منها بعد انهيار المعسكر الاشتراكي و انتشار الفقر و ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين الأمر الذي أدى إلى انتشار أعداد كبيرة من الأطفال في باقي الدول الأوروبية بحثاً عن عمل و أملاً في تحسين الظروف المعيشية و ينتمي معظمهم إلى رومانيا و يوغسلافيا السابقة و ألبانيا و غالباً ما يقومون بالتسول المنظم أو يقومون بالأعمال الصغيرة الأخرى.

تعرف أوروبا نتيجة للتطور الاقتصادي انتشار مهن جديدة تعرف بالمهن الطرفية précaire تنتمي إلى القطاع غير المهيكل يقوم بتشغيل عدد كبير من الأطفال يقومون بتوزيع بعض المنتجات أو الأوراق الإشهارية وغيرها.

تعتبر إيطاليا من الدول الأوروبية التي تعرف انتشارا كبيرا للعمل غير المصرح الذي يشكل الربع بالنسبة للعمل القانوني و هو يشغل أعداد هائلة من الأطفال و تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود 320 ألف طفل يملون بإيطاليا يضاف إليهم 120 ألف يعملون في المواسم و يتحدث Ariès (1997) عن مليون طفل.

أم في أسبانيا فتشير الإحصاءات الرسمية حسب المكتب العالمي للعمل إلى 65 ألف مراهق بالإضافة إلى 10 آلاف طفل أقل من 14 سنة في حين يشير Ariès (1997) إلى مليون طفل.

تعد ألمانيا نصف مليون طفل عامل تتراوح أعمارهم من 13-15 سنة يعملون خارج أوقات المدرسة للحصول على مصروف الجيب في أوقات يمنعها القانون أي بعد الساعة السادسة مساء و في أوقات العطل المدرسية و يشير Well (1998) إلى ارتفاع عدد الأطفال العاملين و الأقل من 18 سنة بنسبة 0.65% أي 130 ألف طفل مقابل 20 مليون طفل، يعملون في التجارة و إصلاح السيارات و الأعمال الفلاحية و الغذائية و في الفنادق و في البناء.

أما في بريطانيا فقد أشارت P. Claude (1998) إلى وجود أكثر من نصف مليون طفل أقل من 13 سنة يعملون في بريطانيا و من خلال تقرير قدمته جمعية مستقلة بريطانية حول دراسة شملت 190 ألف ساكن في المنطقة الشمالية لإنجلترا اتضح أن طفلا مقابل كل 12 طفل ممن يبلغون أقل من 10 سنوات يقوم بنشاط اقتصادي مأجور، و طفل مقابل ثلاثة أطفال أقل من 15 سنة يقوم بنشاط اقتصادي مأجور أيضا. و قد أشار Ariès (1997) إلى حوالي 2 مليون طفل عامل ببريطانيا لوحدها.

2.2.5- الولايات المتحدة الأمريكية:

بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى فإن: " ظاهرة عمل الأطفال بعيدة كل البعد عن الاختفاء منها" (Brisset, 2000, p.24) فهناك أعداد كبيرة من الأطفال يعملون بها في كل مكان: يوزعون البييتزا، يغسلون السيارات، يوزعون الجرائد، يعملون في المطاعم وعددهم في تزايد مستمر: " تعرف الولايات المتحدة الأمريكية منذ العشر سنوات الأخيرة ارتفاعا في عدد الأطفال العاملين بحوالي 300% يبلغ 25% منهم 15 سنة فيقومون بذلك بخرق القانون" (Ariès, 1997, p.61).

و يشير Manier (1998) أن الحكومة سجلت سنة 1990 خروقا للقانون بشأن تشغيل الأطفال بلغت 20 ألف خرقا، و ما بين 1987-1988 تعرض 120 ألف طفل لإصابات في العمل الأمر الذي يجعل التخمين في عددهم مخيفا قد يصل إلى 5 ملايين طفل عامل.

و حسب آخر إحصاءات قدمها المكتب العالمي للعمل (2002) فإن توزع الأطفال العاملين عبر العالم يأخذ النسب التالية:

تضم آسيا أكبر عدد للأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم من 5-14 سنة بإجمالي قدره 127 مليون طفل ما يعادل 60% من العدد الكلي المقدر بـ 246 مليون طفل، تأتي بعدها إفريقيا شبه الصحراوية بـ 48 مليون طفل أي ما يعادل 23% و تحتل أمريكا اللاتينية و الكرايب بعدد قدره 17.4 مليون طفل أي 8% و تعد دول الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية 13.4 مليون طفل بنسبة تقدر بـ 6%، أما الدول المصنعة فيبلغ عدد الأطفال العاملين بها 2.5 مليون طفل بنسبة تقدر بـ 1% و الدول التي تعيش مراحل اقتصادية انتقالية فقد قدر عدد الأطفال العاملين بها 2.4 مليون طفل نفس النسبة مع الدول المصنعة.

تقوم هذه الأعداد الهائلة من الأطفال و الموزعين عبر العالم بأنشطة مختلفة و التي يمكن تلخيصها في الآتي:

V - قطاعات عمل الأطفال:

يتوزع الأطفال العاملين على كل القطاعات فمن القطاع الصناعي إلى القطاع الفلاحي و غيرهما، يعملون في كل شيء و يقومون بنفس الأنشطة التي يقوم بها الراشدون بل هناك من الأنشطة ما يتهرب منها الراشدون و لا يقوم بها إلا الأطفال كبعض الأعمال الخطرة و عادة ما يشغل الأطفال في القطاعات غير المهيكلة لأنها قطاعات غالباً ما تلجأ إلى التهرب من القانون فلا تصرح بعدد العمال لديها و لا عن حالاتهم تهرباً من الضرائب و من تسديد نفقات الخدمات الاجتماعية و كثيراً ما يعتمد القطاع غير المهيكل على العمالة الصغيرة لأنها عمالة غير مكلفة و ذات طوعية كبيرة.

1- القطاع الفلاحي و ملحقاته:

يعتبر القطاع الفلاحي أكثر القطاعات التي تستقطب عمالة الأطفال إذ يشغل وحده حسب المكتب العالمي للعمل من 70%-80% من الأطفال عبر العالم، يقومون بكل الأعمال الفلاحية و لواحقها من زراعة إلى قطف إلى رعاية الماشية سواء كان ذلك في مزارع عائلية أو مزارع كبيرة و حتى قطاع الصيد البحري لم يسلم الأطفال من العمل فيه.

1.1- القطاع الفلاحي العائلي:

و يتمثل هذا القطاع في المزارع الصغيرة التي تمتلكها العائلات و يقسم العمل فيها كل أفراد العائلة، يبدأ الأطفال نشاطهم منذ الصغر و يساعدون أولياءهم في أعمال البيت و أعمال الحقل إذ توكل للطفل في البداية الأعمال البسيطة حتى يتعود على العمل ثم تزداد أعباءه شيئاً فشيئاً تقوم البنات مثلاً بالمساعدة في أعمال البيت من تنظيف إلى طبخ إلى جلب الماء لتأخذ مكان الأم بالتدريج و التي تنفرغ للعمل في المزرعة.

عادة ما يقوم الطفل الصغير ببعض الأعمال البسيطة كإزالة الأعشاب الضرة ، جني المحصول و نقل الخضر و الفواكه لبيعها في السوق مع الأب أو الأم.

يعتقد الكثير أن المشاركة في الفلاحة العائلية نشاط مفيد للطفل لأنه يمكنه من تعلم مجموعة من المعارف العملية اللازمة لسيرورة الجماعة فيدخل بشكل تدريجي لعالم الراشدين و يكتسب خبرة ومهارة تساعده على كسب رزقه و لكن Monestier و غيره

يرون عكس ذلك:" إن هذا العمل العائلي ليس مفيدا بالقدر الذي يعتقدوه الجميع لأنه قد يصبح مدمرا للطفل" (Monestier, 1998,p.52) لأن الطفل قد يضطر للعمل معظم وقته بأعمال شاقة و سرعان ما توكل إليه الأنشطة الصعبة كالحرث و الزرع و السقي بالاعتماد على الوسائل القديمة كما توكل إليه في سن مبكرة الأعمال الخطيرة كتحضير الأسمدة الكيماوية أو المبيدات الحشرية التي تجعله عرضة للتسممات الكيماوية و ما يزيد العمل الفلاحي خطورة التعرض للظروف الطبيعية كحرارة الشمس أو برودة الطقس و مخاطر لسعات الحشرات و الزواحف.

رغم كون الفلاحة العائلية نشاط يهدف إلى اشتراك الجميع و تكاتفهم من أجل الصالح العام أي أنه لا يمكن إدراجها تحت خانة الاستغلال حيث تظهر سيطرة الصالح الخاص إلا أنه يبقى نشاطا محفوفًا بالمخاطر على صحة الطفل و نموه كما أنه قد يبعده عن المدرسة حين تشتد أعباءه و يصبح عاجزا عن التوفيق فيضطر لترك المدرسة أو يتهاون في أداء واجباته.

2.1- قطاع الزراعة الصناعية:

تعرف الزراعة الصناعية انتشارا واسعا في العالم و هي تتمثل في الزراعة التي تهدف إلى توفير المواد الأولية لبعض الصناعات كالصناعات الغذائية و الصناعات الخاصة بالمواد التجميلية و غيرها كزراعة الشاي و قصب السكر و القطن و التبغ و زراعة بعض الشجار و الخضر و الفواكه و غيرها.

تتم هذه الزراعة في مزارع ضخمة تسير في العادة من طرف الخواص و تتميز باعتمادها القليل على الآلات و خاصة تلك التي تحتاج إلى الدقة في الجني كجني بعض الأزهار و جني القطن و غيره، لذا تحتاج إلى العمالة البشرية و هي تشغل منها أعدادا هائلة. تتميز الأجور فيها بالتدني و تأخذ عدة أشكال كالأجر اليومي أو الأسبوعي و هناك أجر يعتمد على كمية المحصول المجني فكلما زادت كميته كلما زاد الأجر فيتنافس العمال على العمل أكثر و يلجأون إلى الاستعانة بأبنائهم للعمل معهم و الرفع من كمية المحصول و لا يتقاضى الطفل هنا أي أجر لأن أجره سيدخل مع أجر الأب و

في العدة يتقاضى الأطفال أجورا زهيدة تشكل نصف الأجر الذي يتقاضاه الراشد أو حتى ربعه.

إن من أهم المميزات التي تميز الزراعة الصناعية توفيرها لأعداد كبيرة من مناصب الشغل و لكنها تيق مناصب شغل موسمية فيقصدتها الناس من كل صوب و حذب و يقطعون مسافات بعيدة جدا لالتحاق بها و قد يسافرون ن منطقة إلى أخرى و يقيمون بهذه المزارع أو بالقرب منها إلى غاية انتهاء الموسم الفلاحين يكون انتقاله هذا بشكل فردي كأن ينتقل الأب لوحده تاركا وراءه عائلته لتهتم بالأرض التي يمتلكها إن كانت له أرض أو تنتقل العائلة بأكملها للعمل من أجل الحصول على مال أكثر أو قد ينتقل الطفل بمفرده و يقيم لوحده بعيدا عن العائلة لمدة قد تعد بالشهور. يمضي هؤلاء العمال السنة بأكملها في التنقل بين مختلف المزارع تبعا للدورات الفلاحية.

إن العيش في هذه المزارع يشبه العيش في المحتشدات، يتميز العمل فيها بالقسوة و تسلط أصحابها و بالخطورة و خصوصا أنها تعتمد بشكل كبير على استعمال المواد الكيميائية التي تعتبر خطرا على صحة الإنسان لأنها تعرضه إلى الإصابة بالأمراض القاتلة و خاصة على الأطفال الذين يقومون بجمع أوراق الشاي أو القطن أو جمع بعض الأزهار التي تستعمل كبهارات كأزهار الزعفران التي تتطلب عملا شاقا و مرونة في الأصابع تتوفر في الأطفال لذا فهم يشكلون عمالة لا يمكن لهذه الزراعة الاستغناء عنها أضف إلى ذلك عدم قدرتها على اللجوء إلى الآلات التي لا يمكنها القيام بالأعمال الدقيقة.

يشير Manier (1998) إلى أن 63% من الأطفال لعاملين في الهند يشغلهم هذا القطاع و في البرازيل حيث تنتشر زراعة القطن و الشاي و قصب السكر يشتغل حوالي 3 مليون ما بين 10-14 سنة كامل الوقت و هناك الكثير ممن تقل أعمارهم عن هذه السن.

و يعمل الأطفال في البنغلاداش و الهند وسيريلانكا لمدة تتجاوز 14 ساعة في اليوم و في إندونيسيا تتقاضى الفتيات العاملات في مزارع التبغ ما يعادل نصف دولار أمريكي في

اليوم (BIT, 1998)

تتمثل الزراعة الصناعية في أفريقيا في زراعة الكاكاو، البن، التبغ، لقطن و قصب السكر و هي مواد في معظمها مخصصة للتصدير و يشكل الأطفال ربع اليد العاملة فيها و هذا حسب المكتب العالمي للعمل، تشير إحصاءات أخرى لنفس المنظمة أن 55% من الأطفال ما بين 7-9 سنوات يعيشون و يعملون كامل الوقت بهذه المزارع في المالوي، يتقاضى الأطفال العاملون بمزارع القطن بزيمبابوي مقابل 60 ساعة عمل في الأسبوع دولارا واحدا و يصطحب الأطفال إخوانهم للعمل معهم ابتداء من السنة الثالثة إلى مزارع الشاي بكينيا لتعليمهم أصول العمل.

يتم تشغيل الأطفال بهذه المزارع بشكل مباشر عن طريق حضور الطفل بمفرده و طلبه للعمل و لكنها تسجل أيضا اعتمادها على التجارة عبر الحدود التي تقوم ببيع الأطفال ما بين الطوقو، نيجيريا، مالي، ساحل العاج و الغابون و حسب المنظمات الدولية غير الحكومية يتم شراء الأطفال من التجار بما يقدر بألفين أو أربعة آلاف فرنك فرنسي ليعمل الأطفال بعدها لأكثر من 12 ساعة في اليوم ويعيشون في هذه المزارع في عنابر كبيرة و يأكلون أسوء الأطعمة و يعاملون أسوء معاملة و تكاد أجورهم أن لا تذكر.

تبقى زراعة قصب السكر حسب Moneister (1998) من أشق الزراعات التي يعمل بها الأطفال و المنتشرة في كل من البرازيل و إفريقيا و تايلاند الفيليبين، ففي إفريقيا الجنوبية مثلا يستنشق الأطفال الغبار المنبعث من المزارع الضخمة و يعملون دون أحذية و دون طعام ولا ماء مقابل 100 فرنك في اليوم. و في غواتيمالا يعمل حوالي 30 ألف طفل تتراوح أعمارهم 10-14 سنة في جني قصب السكر و يدخل أجورهم في أجر أوليائهم الزهيد في حين يتقاضى الطفل الذي يعمل لوحده نصف الأجر الذي يتقاضاه الراشد.

يواجه الأطفال الهايتيين العاملين بمزارع قصب السكر بجمهورية الدومينيكان و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8-15 سنة مصيرا مأساويا (Brisset, 2000) إذ يتم التهريب بهم من طرف أفراد مختصين يعدونهم بفرص العمل الجيدة التي تجعلهم يجنون الكثير من المال، و يساق بعد السفر إلى مزارع ضخمة ليعملوا تحت الحراسة حتى لا يتمكنوا من الهرب، في ظروف أشبه بالاستعباد، يعملون سبعة أيام في الأسبوع لمدة 12 ساعة في

اليوم و هم منحنون و بدون قفازات و لا أحذية خاصة و لا نظارات واقية حيث تسجل بينهم الكثير من الإصابات و خاصة إصابات العينين الناتجة عن القصب الذي يتحول عند قطعه إلى آلات حادو و قاطعة، لا يتناولون سوى وجبة واحدة باليوم تتكون من الأرز و قصب السكر، ينامون من 6-8 ساعات في اليوم في أكواخ حقيرة و يتقاضون ما بين 3-4 دولارات في الأسبوع و يضطر الكثير منهم للاقتراض من أصحاب المتاجر لتوفير القليل من الأكل الإضافي فتلتهم فوائد هذه الديون كل ما يتقاضونه.

أما في مصر حيث تنتشر زراعة الياسمين في دلتا النيل و التي تجمع و تباع لصالح مؤسسات عطرية أوروبية فتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من الأطفال و يشير Manier (1998) أن الأطفال يقومون بجمع الأزهار في أوقات محددة و شروط معينة للاستفادة القصوى من عطرها و تتمثل في توفر الظل و ارتفاع نسبة الرطوبة، لذا فعلى هؤلاء الأطفال العمل في الليل حيث تتوفر هذه الشروط و مع حلول الساعة الواحدة أو الثانية بعد منتصف الليل تسري جحافل من الأطفال ما بين 6-13 سنة و تنتشر في حقول الياسمين لتعمل أكثر من 12 ساعة في اليوم يقطف كل واحد منهم خلال هذه المدة" ما بين 30-50 ألف زهرة مقابل مبلغ يكفي لشراء وجبة غذائية" (Moneister, 1998, p. 55).

يضطر الأطفال للعمل ضد حاجاتهم البيولوجية مقاومون رغبتهم في النوم من خلال العمل في ساعات متأخرة من الليل و الساعات الأولى من الصباح يبطن جائعة ليتقاضوا في الأخير مقابل كل هذا العناء أجرا لا يكفي لتغطية حاجاتهم الغذائية اليومية. يعتبر قطاع الرعي من ملحقات القطاع الفلاحي و الذي يشغل بدوره أعدادا معتبرة من الأطفال يتمثل عملهم في رعاية الماشية و تنظيف أماكنها و حلبها و إذا فقد الطفل أي رأس من رؤوس الماشية لسبب أو لآخر يجبر على تعويضه من راتبه و قد يعمل لأشهر قد تصل إلى ستة أشهر أو أكثر حتى يتمكن من التعويض.

يقول Moneister أنه في العادة في نشاط الرعي يتم التعاقد مع الراشد من أجل الاهتمام بقطيع كبير من الماشية قد يصل تعداده ما بين 200-400 رأسا و بطبيعة الحال لا يمكن لفرد واحد أن يهتم بكل هذا العدد فيقوم بتشغيل الأطفال الذين لا يدخلون ضمن

العقد و لا يأجرون على عملهم و إنما يكتفي مشغلهم بأن يضمن لهم الطعام و المسكن و يشير إلى الحالة المزرية التي يعيشها هؤلاء الرعاة الصغار فقد اكتفت السلطات الفيليبينية مثلا في منتصف التسعينيات 17 طفلا راعيا في حالة مأساوية محتجزين ليل نهار في مزارع لتربية الخنازير و يتم إطعامهم من جثث الخنازير الميتة.

3.1-قطاع الصيد البحري:

يعتمد قطاع الصيد و الصناعة لملحقة به على تشغيل الأطفال في الكثير من دول العالم و خاصة في كل من سيريلانكا و برمانيا و الفيليبين و الهند و الباكستان و الأرخيل الإندونيسي .

يعمل الأطفال في السواحل كما يعملون في أعالي البحار وفي الأنهار و البحيرات و لعل أخطر صيد بحري يقوم به الأطفال الذي يعتمد على الغطس بدون أجهزة الغطس و بالاعتماد على حبس الأنفاس من أجل مطاردة الأسماك و دفعها نحو الشباك أو تصليح الشباك أو تخلصها في حالة ما إذا علقت بأي شيء و يشير Moneister (1998) أن معظم الأطفال الغطاسين تتراوح أعمارهم من 12-17 سنة و هناك من يبلغ 10 سنوات فقط و قد يصل عددهم إلى 10 أطفال فوق نفس المركب و في المراكب الكبيرة قد يجاوز عددهم 300 طفل غطاس، ينتش هذا النوع من الصيد في الفيليبين و يشكل ما بين 3-5% من إجمالي الصيد الوطني و يقوم بتشغيل ما بين 7500- 8000 طفل غطاس .

يتعرض الأطفال الغطاسون إلى مخاطر عديدة فيصاب الكثير منهم و يموت آخرون جراء مطاردتهم بالأسماك الخطيرة كأسماك القرش. و يموت الكثير منهم نتيجة الاختناق أو انفجار الرئتين أو النزف الدماغي و يتعرضون لانفجار طبلة الأذن نتيجة لزيادة الضغط تحت الماء و غيرها من الحوادث الخطيرة و المرتبطة بطبيعة النشاط الذي يقومون به. يتقاضى الأطفال مقابل كل هذه المخاطر أجرا قد يصل إلى نصف أو حتى ربع أجر الراشد و في بعض الأحيان بضعة كيلوغرامات من السمك تستهلك العائلة جزء منها و الباقي يباع في السوق (Manier, 1998). و خارج نشاط الإبحار

يعمل الأطفال في المصانع الخاصة بحفظ السمك و تعليبه فيقومون بتنظيفه الأسماك و تقشير الجمبري و عادة ما تتم هذه العمليات في مياه جليدية لتلافي فساد السمك و يعمل الأطفال ما يقارب 12 ساعة في اليوم، إن هذه المصانع تشبه المعتقلات فقد اكتشفت الشرطة بمانيلا سنة 1996 حوالي 30 طفلا تتراوح أعمارهم مما بين 10 - 14 يعملون في أحد مصانع تعليب السمك تحت حراسة رجال مسلحين، يقومون بتنظيف السمك لأكثر من 12 ساعة في اليوم و أرجلهم مغمورة بالمياه.

رغم كون القطاع الفلاحي يرمز إلى علاقة الإنسان بالأرض و التي عادة ما تشبه بالعلاقة مع الأم وهو يحمل الكثير من المعاني الروحية و الأخلاقية للكثير من الشعوب إلا أنه و رغم هذه المزايا فإنه يمل معاناة الملايين من الأطفال الذين يقعون فريسة لاستغلال الميسطيرين عليه من أصحاب المصالح و يضطر هؤلاء الأطفال إلى وأد طفولتهم هناك وقد يترك هذا الاستغلال بصمات عليهم لا تمحوها السنين كالعاهات و الإصابات بالأمراض الخطيرة.

2- الخدمة في المنازل:

إن الخدمة في المنازل من الأنشطة الكثيرة التي يمارسها الأطفال عبر العالم، حيث يقوم الطفل بالعمل في أحد المنازل فيهتم بالتنظيف و لطبخ و التسوق و الاهتمام بالصغار. لقد استطاع هذا النمط من نشاط أن يبقى صامدا أمام محاولات الدراسة و الإحصاء نظرا لخصائصه التي جعلته يختلف عن باقي الأنشطة و يفلت من المحاولات التشريعية.

1.2- طبيعة نشاط الخدمة في المنازل:

إن الخدمة في البيوت نشاط يختلف عن باقي الأنشطة التي يمارسها الأطفال كالعامل في المصانع أو العمل في الحقول و يستمد هذا الاختلاف من مجموعة من الخصائص على رأسها أنه يفضل استعمال الفتيات إذ تشير اليونيسيف (1999) أن 99% من العاملين في هذا القطاع هن فتيات باعتبارهن الأكثر استعدادا للقيام بالمهام المنزلية و عادة ما تربي الفتيات تربية تؤهلهن لتحمل هذه الأعباء لهذا السبب يعتبر الكثيرون أن الخدمة في البيوت هي امتداد طبيعيا للعمل الذي كانت تقوم به الفتاة في بيت أهلها و هو تماما كعمل المرأة في البيت لا ينظر إليه نظرة متدنية و لا يصنف ضمن الأنشطة الاقتصادية.

إن هذه الخصائص جعلت أعداد كبيرة من الفتيات العاملات في الخدمة تغيب عن الإحصاءات الرسمية . يمارس هذا النشاط بعيدا عن الأعين أي في الخفاء خلف جدران المنازل و من النادر أن تصرح العائلة المشغلة عن الطفل و إذا سألت عنه تدعي أنه أحد أقاربها يعيش معها و الكثير من المجتمعات تنظر إليه كظاهرة اجتماعية طبيعية و لا تصنفه ضمن المهن بل تذهب إلى أبعد من ذلك حين تعتبر الطفل العامل في المنزل طفلا محظوظا لأنه يستفيد من كفالة و رعاية الأسرة التي تقوم بتشغيله لأنها توفر له المسكن و الملابس و المأكل و لا ينظر إلى هذا النوع من النشاط إطلاقا على أنه شكل من أشكال الاستغلال.

يعيش الطفل العامل في الخدمة بالمنازل بعيدا عن عائلته و يمنع عليه الاختلاط بالغير أو أن يكون له أصدقاء و بالتالي لا يتسنى له إقامة علاقات اجتماعية أو حتى التعبير عن ذاته و معاناته حين يتعرض لسوء المعاملة.

في العادة يبدأ الأطفال العمل في سن مبكرة لأن الجميع يعتبر أن العمل المنزلي عمل سهل و لا يرهق الطفل حتى و إن كان صغيرا و قد يشغل حتى أطفال الخامسة.

2.2- الأطفال العاملون بالخدمة في المنازل:

ينتمي الأطفال العاملون بالبيوت إلى الطبقات الاجتماعية المستضعفة أو إلى المجموعات العرقية المتدنية، يأتون من الريف للعمل في المدينة تاركين الأهل وراءهم أو يأتون مع عائلاتهم التي تدفعها الظروف الاقتصادية أو الأوضاع الأمنية المتردية الناتجة عن الحروب الأهلية و التناحرات القبلية أو الأوضاع المناخية كالجفاف، إلى الهجرة إلى المدن طلباً للحياة الهادئة و المستقرة.

ففي آسيا الجنوبية مثلاً و حسب منظمة اليونيسيف (1999) تعتبر بعض المجموعات الدينية و بعض المجموعات العرقية طبقات اجتماعية حقيرة و جرت العادة أن يعمل أبناؤها في خدمة باقي القبائل و المجموعات و يعمل أطفال الطبقات الفقيرة بالهند و النيبال في خدمة الطبقات الغنية و المقنطرة. أما في الدول التي تعيش بها المجموعات الأقلية فإن أبناءها يعملون في خدمة الأغلبية و هذه هي الحالة السائدة في الفيليبين و في بعض دول أمريكا اللاتينية حيث تعزز جذور الطفل العرقية من شعوره بالدونية و الانعزال.

و يرجع أصل الطفل الخادم في إفريقيا شبه الصحراوية إلى نفس الجذور حيث ينتمي هؤلاء الأطفال إلى بعض القبائل و من يريد البحث عن طفل لخدمته في منزله عليه التوجه إلى هذه القبائل حيث سيجد طلبه، و تعيش هذه القبائل في العادة في تجمعات للمهاجرين أفرزها الضغط الديموغرافي أو الاقتصادي أو البيئي.

تساهم التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في ازدياد الأطفال العاملين في الخدمة بالمنازل، كانهيار البنى الثقافية التقليدية تحت تأثير الثورات والحروب التي عصفت بالقرى و دفعت سكانها إلى هجرة أراضيهم أو حتى التخلي عن أبنائهم للبحث عن مكان أكثر أمناً.

ففي البنين مثلاً ساهمت سرعة التغيرات الاجتماعية و تراجع الأوضاع الاقتصادية في مضاعفة عدد الأطفال العاملين في الخدمة بالبيوت حيث يقدر عددهم: "400 ألف طفل مقابل تعداد سكاني لا يتجاوز 6 ملايين نسمة حسب الإحصاءات الرسمية"

(Manier, 1999, p.44) و بطبيعة الحال فإن الإحصاءات الرسمية تبقى دائماً بعيدة عن الحقيقة.

و قد يضطر هؤلاء الأطفال إلى الهجرة من بلد إلى آخر من أجل البحث عن العمل حيث يكثر عليهم الطلب مثلما هو الحال في آسيا إذ تعتبر بعض الدول الآسيوية كماليزيا و إندونيسيا و الفيليبين منطقة تصدير لعمالة الأطفال المنزلية و خاصة إلى دول الخليج العربي و لا يكاد يخلو بيتنا خليجيا من عامل آسيوي.

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية نشير إلى بعض العادات المنتشرة على وجه الخصوص في الدول الإفريقية و التي تقضي بأن تستودع العائلات الريفية إحدى بناتها أو أبنائها عائلة تقطن بالمدينة تربطها بها صلة قرابة قد تكون بعيدة جدا ليعمل عندها و تتقاضى الأسرة راتبا مقابل ذلك أو قد يتقاضاه الطفل و تهدف هذه العملية في الأصل إلى تعليم البنات إدارة شؤون المنزل و لكن هذه العادة أصبحت تستغل من طرف سماسرة الأطفال الذين يستفيدون من فقر و جهل الأولياء عن طريق إيهامهم بتوفير فرص عمل و عائلات جيدة لبناتهم و يلجأون فيما بعد إلى بيع الفتيات في الأوساط الحضرية، لقد تطورت هذه التجارة و أصبحت تجارة دولية إذ تشير منظمة اليونسيف إلى كون حوالي 100 ألف طفل من البنين يعملون في الخدمة بالبيوت في نيجيريا و يتم بيع أطفال مالي و البنين في ساحل العاج و الغابون.

إن عمالة الأطفال المنزلية تشكل نسبة مهمة من عمالة الأطفال قد تصل إلى النصف في بعض المناطق الحضرية و تشير المنظمة العالمية للعمل (1996) من خلال دراسة أجريت في إندونيسيا أن عدد الفتيات العاملات بالمنازل قد يصل إلى 400 ألف فتاة بجاكرتا لوحدها و قد يناهز عددهن 5 مليون فتاة في كل البلاد، و تشكل الفتيات الشغالات بالسينيغال 22% من مجموع الأطفال العاملين، و قد بلغ عددهن بدار 22 ألف فتاة و هو يفوق عدد الموظفين لدى الدولة و الذي يبلغ 60 حسب إحصاءات 1993 .

في العادة تتراوح أعمار الفتيات العاملات في الخدمة بالبيوت ما بين 12-17 سنة لأنها سن يفترض فيها أن تكون الفتاة تتقن الأعمال المنزلية و تساعد قدراتها الجسمية على

تحمل الأعباء الصعبة. لكن هناك من تبدأ العمل في سن اقل من هذه بكثير إذ يشير Bonnet (1998) أن الفتيات في هايتي قد يبدأن العمل في الخامسة من العمر، و 24% من الفتيات العاملات في البيوت في البنغلاداش تتراوح أعمارهن ما بين 5-10 سنوات، و حوالي 38% ما بين 11-13 سنة، أما في كينيا و الطوقو و فنزويلا فتشكل فئة الأقل من 10 سنوات 11%، 16%، 26% على التوالي.

إن هذه الأرقام تبقى مجرد تقديرات لبعض الهيئات الدولية في غياب الأرقام الرسمية أو عدم دقتها للأسباب السابقة الذكر، أما الأرقام الحقيقية فتبقى بعيدة عن الكشف و لا شك في كونها أرقاما مخيفة بسبب تفاقم الأوضاع التي تعزز من العوامل التي تعمل على انتشار الظاهرة الأمر الذي يدفع بملايين الفتيات الصغيرات للعيش أوضاعا مزرية في بيوت مستخدميهم.

3.2- أوضاع الأطفال العاملين في الخدمة بالمنازل:

تعيش غالبية الفتيات العاملات في الخدمة بالمنازل أوضاعا قال Bonnet (1998) عنها أنها أوضاع أقرب منها إلى الاستعباد من تعرض إلى العقوبات الجسدية إلى الاعتداءات الجنسية إلى عدم احترام ساعات النوم و الأكل إلى انعدام الرعاية الصحية و عدم التصريح بعملهن و تعرضهن للحوادث الخطيرة.

من بين خصائص هذا النشاط و التي تميزه عن غيره من الأنشطة عدم تقيده بوقت معين أي أن ساعات العمل عادة ما تكون غير محددة لأن على الطفل أن يستجيب لطلب مشغله متى احتاج له في الصباح أو في المساء و حتى في الليل. يبدأ يوم الفتاة، عند السادسة صباحا أو قبلها إذ عليها الاستيقاظ قبل أهل البيت لتحضير وجبة الفطور و ينتهي في المساء عند ساعة متأخرة من الليل و عندما ينام الجميع هذا في حالة الأطفال الذين يقيمون في بيت من يشغلهم أما الأطفال الذين لا يقيمون مع أصحاب البيت فينتهي يومهم في حدود الساعة التاسعة أو العاشرة ليلا حتى يتسنى لهم الالتحاق بمنزلهم أو المنازل التي يستأجرونها و يقيمون فيها مجموعات مجموعات، و عادة ما تكون هذه

المنازل في مناطق بعيدة عن المدينة كما هو حال الفتيات الشغالات بدار (Manier, 1999).

و لقد تطرقت Tourès (1996) إلى وضعية الفتيات العاملات بالمنازل بالمغرب و تعرضهن لمختلف أشكال التعذيب و الضرب المبرح الذي قد يفضي إلى الموت أو إلى الإصابة بعاهة مستديمة (الحرق، التجويع، الترويع...الخ) من أجل أخطاء تبدو غير مبررة أمام هول العقاب كاتهامها بعدم الانصياع للأوامر أو إنشاء أسرار البيت أو غيرها من الأعدار الواهية. و تقر معظم الفتيات أنهن لم يتقاضين أجرا في حياتهن. يتم تشغيل الفتيات بالمغرب عن طريق كرائهن إذ تلجأ ربوات البيوت في العادة إلى سماسرة مختصين و تطلب منهم توفير فتاة بمواصفات معينة في حالة ما لم تستطع الحصول عليها من معارفها و تخضع الفتاة بعد كرائها خضوعا كاملا لمشغلتها: "... كراء إنسان لم يطلب رأيه ليعيش محروما من التعليم و من ممارسة الهوايات و يخضع خضوعا كاملا لإرادة مشغله" (Tourès, 1996, p.31).

إن أوضاع الأطفال العاملين بالخدمة في البيوت قريبة من الاستعباد حتى و إن لم يتعلق الأمر بالاستعباد في صورته القديمة من تقييد في الأغلال و بيع في الأسواق العامة إلا أنه يبقى محافظا على نفس المعاني و في بعض الأحيان على نفس الصورة القديمة و لكنه يمارس في الخفاء.

و مما يزيد من تبعية هؤلاء الأطفال لمشغليهم صغر سنهم و بعدهم عن عائلاتهم و جهلهم في بعض الأحيان للغة المنطقة التي يشتغلون بها و خاصة أولئك الذين يتم تهجيرهم أو الذين يهاجرون بأنفسهم من دول آسيا إلى دول الخليج العربي و يدفعهم خوفهم و تواجدهم غير القانوني إلى الرضوخ و عدم الإفصاح عن المعاملات السيئة التي يتعرضون لها.

تتعرض نسبة كبير من الفتيات العاملات في المنازل إلى الاعتداءات الجنسية من طرف مشغليهن و يرمى بهن عند حملهن أو يتعرضن للإجهاض الإجباري و بطرق غير قانونية قد تفضي إلى الموت، و قد تهرب بعضهن إلى الشارع لعدم قدرتهن على

التحمل و إن كانت محظوظة ستتكفل بها بعض الجمعيات الخيرية و إن لم تكن كذلك و هي غالبية الحالات فإنهن ستقعن فريسة لعصابات المافيا الخاصة بالدعارة. إن العمل في الخدمة في المنازل نشاط يجعل الطفل يتعرض للاستغلال كباقي الأنشطة التي يمارسها الأطفال عبر العالم لكن العمل في المنازل يحرم الطفل من الاستفادة من القانون و لا يخول تدخل الهيآت المعنية بحماية الطفل حق التدخل لنجدته لأنه يظل استغلالا يمارس في الخفاء و ينسج خيوط مأساة الكثير من الأطفال الذين هربوا من الفقر و العوز عليهم يجدون فيه العزاء.

3- عمل الأطفال تحت الاستعباد:

إن الاستعباد كمفهوم و كموضوع ظاهرة أصبحت من الماضي في ذهن الكثير من الناس" عند سماع كلمة استعباد يفكر معظم الناس في بيع العبيد بين إفريقيا و أمريكا خلال القرن 18 " (Dottridge, 2003, p.2) فلا يمكن لأحد أن يظن و لو للحظة واحدة إمكانية تواجد هذه الظاهرة في القرن الحالي لأنها تشكل أبشع صورة للبربرية و التخلف الإنساني.

تعود الظاهرة إلى أزمنة تاريخية غابرة حيث كان الاستعباد ظاهرة طبيعية و كان من العادي جدا بيع البشر في الأسواق العامة كما تباع أحط الأشياء و لقد عرفت أسواق العبيد رواجاً كبيراً بمساعدة الحملات العسكرية خلال القرن 16 و خاصة الهولندية و الأسبانية و البرتغالية و الفرنسية و الإنجليزية لأنها فتحت الباب واسعاً أمام بيع العبيد من خلال الرحلات البحرية فعرفت هذه الظاهرة انتشاراً واسعاً على المستوى العالمي فبيعت الآلاف من العائلات الإفريقية، الأمهات مع أطفالهن الصغار في حين يتم بيع المراهقين لوحدهم.

لقد ساعدت هذه العمالة غير المأجورة على تطوير الحضارة الغربية و تطوير الزراعة في كل من البرازيل و الكرايب و الولايات المتحدة الأمريكية و رغم أن هذه الصورة أصبحت جزء من الماضي في ذهن الكثيرين إلا أنها لا تزال تشكل جزء من الحاضر

في الكثير من المناطق في العالم، أمر يصعب تصديقه و لكنه واقع لكثير من الناس لا يزالون يعيشون تحت نير الاستعباد المعاصر.

إن الاستعباد يخالف كل معاني الإنسانية، يفقد فيه الفرد حريته و امتلاكه لنفسه و تقريره لمصيره و يعرف Stern العبد على أنه: " ذلك الفرد الذي لا يملك نفسه" (Condomina,1998, p.32) و ينفي عنه Meillassaux طابع الإنسانية حين يقول:

" هو شيء يمتلك، فهو تابع لمالكه" (Meillassaux, 1986, p.9) فلم يعد إنسانا و إنما شيئا مجرد من الحرية رهن إشارة مالكة مثله مثل الآلة أو الحيوان.

لقد كان هدف الاستعباد منذ لقدم الاستفادة من العمالة غير المأجورة لتحقيق أقصى حد من الربح، و يوجه العبيد للخدمة في المنازل و في الحقول و في المصانع و لا يقاضون أجورا و لا يوفر لهم مالكم سوى أكلهم و ملبسهم و مأواهم و التي تقل بكثير عن الحاجات البشرية الأساسية، إذن فالهدف الأساسي الذي يكمن خلف الاستعباد هو الاستغلال الاقتصادي و هذا ما أشار إليه Evanoff حين قالك " الاستعباد هو حرمان من الحرية من استغلال اقتصادي أقصى" (Condomina,1998, p.45) .

إن الاستعباد المعاصر واقع مرير تعاني منه الكثير من الشعوب و يمثل عقبة كبيرة أمام حريات الأفراد، و هو يكتسي نفس خصائص الاستعباد القديم بل يمثل استمرارية له: " إن الاستعباد المعاصر وجد حتى من قبل أن يختفي الاستعباد القديم"

(Lengellé-Tardy, 1999, p.9) لكنه يأخذ أشكالا متعددة حسب البنى الاجتماعية للدول و ثقافتها و المهن المنتشرة بها و نذكر من أهم أشكاله:

1.3- بيع الأطفال من أجل العمل:

إن بيع الأطفال تجارة كباقي التجارات و خاصة في إفريقيا الوسطى و الغربية حيث لها مشجعيها و طالبيها، أناس يبيعون و أناس يباعون و أناسون يطلبون بضاعة بمواصفات معينة، و تعرف هذه التجارة رواجا كبيرا و الكل يعلم و لا أحد يحرك ساكنا، قد يعد الأطفال بالمئات أو بالآلاف لا أحد يعلم و هم يعبرون الحدود بشكل دائم بين مختلف الدول و تتراوح أعمارهم من 8-14 سنة يتم شراؤهم أو اختطافهم أو التخلي عنهم من

طرف التجار الذين يجنون من ورائهم أموالا طائلة. و أكثر الدول الإفريقية التي تشهد رواج هذه التجارة هي البنين، غانا، نيجيريا، و الطوقو نحو الكونغو، ساحل العاج و غينيا الاستوائية. يتم نقل هؤلاء الأطفال في ظروف مأساوية متراصين فوق بعضهم البعض في شاحنات تماما كما يتم نقل الحيوانات، طريقة تعيد إلى الأذهان الطريقة التي كان ينقل بها العبيد عبر البحر من إفريقيا إلى أمريكا خلال القرن 18. أما البيع داخل نفس الدولة فيتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، و تعتبر البنين من أكثر الدول الإفريقية التي تعرف انتشار هذه التجارة التي لم تكتشف حسب (2003) Dottridge إلا في سنة 1987 حينما تم كشف باخرة تابعة لـ Croisière "Atlantique" راسية بميناء كتونو و على متنها 400 طفل يراد ترحيلهم باتجاه دول أخرى في إفريقيا الغربية و الغريب في الأمر أن السلطات الرسمية اكتفت بمنع البخرة من الرسو في الميناء. و لم تتحرك الحكومة البنينية إلا مابين سنتي 1990-1991 تحت ضغط سفراتها بالخارج و التي كانت تشير تقاريرها إلى الأعداد الهائلة من الأطفال البنين الذين يتم تهريبهم وبيعهم في الدول الإفريقية.

لم تقدم هذه الحكومات لحد الآن أرقاما عن هؤلاء الأطفال و لا تخفي المنظمات الدولية غير الحكومية خوفها من إمكانية التزايد الرهيب لعدد الأطفال الذين يتم تهريبهم و بيعهم و توسع هذه الظاهرة أمام عدم اكتراث الدول المعنية و عدم تدخلها لمحاربة الظاهرة. يستخدم الأطفال الذين يتم تهريبهم في أداء مختلف الأعمال على رأسها الأعمال المنزلية و الأعمال الفلاحية و يستخدمون في الصناعة و المناجم و يستعملون أيضا في دعارة الأطفال.

يشير Manier (1999) إلى كون ظاهرة الاستعباد تعرف انتعاشا كبيرا تحت تأثير المعتقدات أو تحت تأثير الحروب التي لا تعرف نهاية في هذه القارة في حين تتكلم الكمفيديرالية الدولية للنقابات الحرة (1996) عن حوالي 100 ألف فرد يعيشون تحت نير الاستعباد في موريتانيا لوحدها من أجل القيام بالأعمال المنزلية و الفلاحية يتم اختطافهم من طرف التجار في الصحراء و تعود هذه الظاهرة إلى القرن 12 .

و تتطلب بعض العادات و المعتقدات التي تنتشر في بعض الدول الإفريقية أن يتم الأولياء إحدى بناتهم كهدية للزعيم الديني أو ساحر القبيلة كدليل على الولاء أو التوبة و التدين ليتصرف فيها كيفما يشاء متحولة بذلك إلى أمة تؤدي كل ما يطلب منها و تكون تبعيتها كاملة لهذا الشيخ الذي يمارس عليها في العادة أبشع أنواع الاستغلال بما فيه الاستغلال الجنسي.

إن ثقل التقاليد و الظروف الاقتصادية القاسية و الحروب الطاحنة التي تشكل صورة يومية للكثير من الأفارقة تجعلهم يفقدون حرياتهم و حريات أبنائهم إن طوعا أو كراهية لتتحد حياتهم فيما بعد من مستوى الإنسان إلى مستوى أدنى من الحيوان، و يعرف الكثير من الأطفال في مجتمعات غير إفريقية مصيرا مماثلا تحت شكل آخر من أجل الاستغلال الاقتصادي.

2.3- الخدمة من أجل تسديد الديون:

الخدمة من أجل تسديد الديون شكل آخر من أشكال الاستعباد الذي يعاني منه عشرات الملايين من الناس عبر لعالم و تعرفه Brisset (2000) بحالة العائلة التي تضطر للاستدانة لأسباب كالمرض أو البطالة أو موت أحد أفرادها... الخ من دائن يتكفل بها و يقضي عنها ديونها في مقابل أن يستفيد من بخدماتها أو خدمات أحد أفرادها استفادة لا تعرف الحدود إلى غاية استفاء الدين .

إذن فالخدمة من أجل تسديد الدين هي الحالة أو الظرف الناتج من تقديم مديون خدماته أو خدمات من يقوم بإعالتهم للدائن من أجل تسديد الدين، من دون أن يكون هناك تحديد للمدة التي تبقى من صلاحيات الدائن. يصبح الفرد بموجب هذا الاتفاق عبدا تابعا للدائن، لا تفرق الخدمة من أجل تسديد الديون بين الراشد أو الطفل، و في كثير من الأحيان تضطر العائلات إلى تسليم أحد أبنائها للدائن من أجل أن يقوم على خدمته حتى تستوفي ديونها.

إن أهم ميزة في هذه الظاهرة هي عدم تحديد المدة الزمنية التي على الطفل قضاؤها عند الدائن مصبحة بذلك تربة خصبة أمام الاستغلال لأن الدائن عادة ما يلجأ إلى إطالة

هذه المدة إلى أقصى حد ممكن عن طريق مضاعفة الدين بحيث يضيف له في كل مرة أرقاما خيالية كطعام الطفل و كسوته أو علاجه و يقول Bonnet : " حتى حبة مسكن الألم تضاف على قيمة الدين" (Bonnet, 1998, p.182) أضف إلى ذلك الخسائر التي تنتج عن الأخطاء التي يرتكبها الطفل و التي تبقى واردة ولا يمكن للطفل تفاديها، فالعمل المتواصل و المرهق و قلة النوم و سوء التغذية تنقص من إدراك الطفل و تؤثر على قوة تركيزه و ترفع من عدد أخطائه، و حينما يخطأ الطفل يتعرض إلى عقاب جسدي مروع و تضاف قيمة الخسائر إلى الدين، و بهذا الشكل قد تبقى عائلات بأكملها مرهونة لأجيال متعاقبة من أجل دين قد تنسى السنين الطويلة قيمته الحقيقية: " تعمل عائلات بأكملها تحت التهديد من أجل تسديد دين افتراضي قد تنسى قيمته، و قد تبقى عائلات مرهونة لأجيال متعاقبة". (Touréss, 1996, p.16)

ينتشر هذا النوع من الاستعباد بشكل كبير في آسيا و على وجه الخصوص في الهند و النيبال و الباكستان و البنغلاداش و سيريلانكا و معظم دول أمريكا اللاتينية كغواتيمالا و كولومبيا و البرازيل.

يحدد Bonnet (1998) ثلاثة عناصر أساسية مميزة لحياة الطفل العامل من أجل تسديد الديون و هي الأنشطة التي يقوم بها و سير أيامه و مهنته كطفل عامل، فيم يخص الأنشطة التي يقوم بها تبقى أنشطة غير محددة إذ عليه الاستجابة لأوامر سيده و يقوم بأي شيء يطلبه منه: العمل المنزلي، العمل في الحقل إن كان في الريف، العمل في الورشة الذهاب إلى السوق و إذ تتطلب الأمر فإنه سيساعد أصدقاء سيده إن طلب منه ذلك و ربما سيكون الطفل محظوظا إن عمل في مصنع أو في ورشة لأن ذلك قد يمكنه من تعلم صنعة ما لكنه سيضطر إلى القيام بالعديد من الأعمال الأخرى إلى جانب عمله في المصنع أو في الورشة. أما فيما يخص أيام الطفل الواقع تحت هذا النوع من الاستعباد فإنها تمر متماثلة و متشابهة و هو دائما في انتظار الأوامر فلا وقت للراحة، لا يعرف متى سيرتاح و لا إن كان سيفعل ذلك و تنقلص ساعات النوم لتتراوح من 4-5 ساعات في اليوم.

إن العمل الشاق و التغذية السيئة و قلة النوم عوامل تثر على صحة الطفل و نموه، كما أن العمل يؤدي به تحت هذا الشكل من الاستعباد يؤدي به إلى احتقار نفسه الذي يعززه انتماؤه إلى طبقات شعبية متدنية و محتقرة و خاصة و أنه يعيش أوضاعا قريبة من أوضاع الحيوانات و التي يصفها PN. Bhagwati (2003) احد القضاة المشهورين بالهند قائلاً أنه لا يمكن تشبيه الأطفال العاملين في الخدمة بالبشر لأنهم اخرجوا من الحضارة، حياتهم أسوأ من حياة الحيوان لأنه يمتلك حرية الحركة على الأقل.

قد يصل الطفل إلى حالة لا يمكنه التحمل بعدها و رافة بحاله تلجأ العائلة إلى دائن آخر يدفع الدين للدائن الأول مقابل أن يأخذ الطفل من أجل العمل عنده و يكون الوضع كالمستجير من الرمضاء بالنار ليكمل الطفل فصول مأساته مع وجه جديد.

رغم منع القوانين الدولية لهذا النمط من عمل الأطفال إلا أن حكومات الدول التي ينتشر بها لم تتخذ الإجراءات الرادعة الكافية لمنع هذا الاستنزاف الفظيع للأطفال و في الكثير من الأحيان تغض الطرف عما يحدث و لا تتدخل على الإطلاق فيستمر الكثير من الجشعين في استغلال فقر و ضعف العائلات و خوفهم من الشكوى عند تعرضهم للاستيزاز و الظلم كما أنهم يخشون من فقدان مصدر رزق قد لا يتمكنون من إيجاد غيره.

تجدد بنا الإشارة على تواجد هذه الظاهرة في بعض الدول الإفريقية و التي أشار إليه Dottridge (2003) و لكنها تمارس تحت أشكال أخرى فقد جرت العادة في بعض المجتمعات الإفريقية أن تتكفل العائلة الموسعة بتربية و تعليم أبناء العائلة الأكثر فقرا و هو شكل من أشكال التضامن الذي كان سائدا في وقت ما و على هذا الأساس تقوم العائلات بتسليم أحد أبنائها إلى عائلة تربطها بها علاقة قرابة على أن تقوم بتربيته و تعليمه. لكن هذا التضامن و هذا التعاون تعرض للتحريف و التشويه تحت تأثير الفقر و خاصة في الأوساط الريفية و النمو الديمغرافي الذي يدفعهم إلى البحث عن العائلات و خاصة في المدينة من أجل أن تتكفل بأحد أبنائها لينتهي به الأمر في الأخير إلى خادم تابع لهذه العائلة و قد يتلقى الأولياء راتبا عن عمل ابنهم و قد لا يتلقونه لأنه من المفروض أن هذه العائلة تتكفل بالطفل.

إن الحديث عن الخدمة من أجل تسديد الديون تعيد إلى الأذهان صورة الطفل إقبال مسيح الذي أصبح رمزا للنضال ضد استعباد الطفل، فقد اضطر والديه إلى استبداله مقابل دراهم معدودة لصالح ورشة لصناعة السجاد المشهور بالباكستان و لم يتجاوز عمره الأربع سنوات، حيث يبحث هؤلاء الصانعون عن أطفال صغار نظرا لمرونة أصابعهم و صغر حجمهم من أجل عقد خيوط السجاد، لقد التحق إقبال بثمانية مليون طفل عامل في بلده و عمل لمدة ستة سنوات تماما كالعبد، على كعبي قدميه اتسمت آثار السلاسل التي كان يقيد بها لمنعه من الهرب- و كذا كانت حالة كل الأطفال الذين يعملون معه- يعمل أكثر من 12 ساعة في اليوم ابتداء من الرابعة صباحا و يضطرونهم عملهم للبقاء في وضعية الانحناء طوال هذه المدة من أجل ربط الخيوط و لحسن حظه فقد تم تحريره من طرف رئيس رابطة المناهضة لعمل الأطفال بالباكستان ليلتحق فيما بعد بجبهة التحرير من عمل الأطفال و أصبح الناطق الرسمي باسم الأطفال المستغلين و استطاع أن يجول العالم و يوصل أصواتهم إلى كل الأذان، لقد كان يطالب بالتوقف عن شراء السجاد و غيرها التي تنسج بدماء الأطفال و تمنى أن يدرس القانون من أجل الدفاع عن الأطفال المستغلين، لقد تمكن إقبال في وقت قصير أن يحرر الكثير من الأطفال المستعبدين في بلده و يتسبب في غلق العديد من الورشات التي تتسبب في مآسي الأطفال و أصبح يشكل خطرا على صناعة السجاد و مافيا الأطفال التي تختفي وراءها التي لجأت إلى تصفيته عن طريق قتله و هو لم يتجاوز ربيعته الثاني عشر و قفل التحقيق في شأن قتله بسرعة و أيدت القضية ضد مجهول. إن إقبال كان شاهدا على الملايين من الأطفال في العالم الذين يعيشون في أوضاع مزرية و شاهدا أيضا على أن قضيتهم قضية شائكة تنسجها و تحركها أيدي خفية يشكل بقاء الأطفال على حالتهم تلك قضية مصيرية بالنسبة لها.

4- عمل الأطفال في القطاع الصناعي و المنجمي:

تعتبر الصناعة من أهم الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث و تستمد الدول المتقدمة قوتها من تقدم صناعاتها و انتشارها و لقد عرفت الصناعة تقدما كبيرا استعمالها لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا و التطور العلمي بالرغم من هذا التطور

للصناعة إلا ان هناك الكثير من الصناعات مازلت تحافظ على شكلها التقليدي الحرفي نظرا لطبيعة المواد التي تقوم بإنتاجها و التي تمارس في الورشات و المصانع الصغيرة و هي تعتمد على تشغيل الكثير من الأطفال.

1.4- عمل الأطفال في الصناعة الحرفية:

يعرف Bonnet الصانع الحرفي بقوله: " هو عامل يصنع الأشياء بنفسه مع امتلاكه لوسائل الإنتاج" (Bonnet, 1998, p.47) فالفرد الحرفي أي الذي يتقن أصول الصناعة يمثل أهم عنصر في هذه الصناعة و لا تمثل الآلة سوى مساعد له و عادة ما تكون آلات بسيطة، تعتبر الصناعات الحرفية كصناعة الزجاج و صناعة الخزف و صناعة الزرابي و غيرها من الحرف القديمة التي انتقلت عبر الأجيال و تنتشر في الريف كما تنتشر في المدينة و عادة ما كانت ترتبط الحرفة بالحاجات البشرية المباشرة للوسط الذي تعيش فيه العائلة و يساهم الأطفال بالمساعدة في الورشات العائلية بالإضافة إلى عملهم في المنزل أو في الحقل، و يأخذ العمل في الورشة شكلا من أشكال التجمعة و التعلم في بعض المجتمعات.

لقد كانت العائلات في القديم تمتلك ورشاتها بكل ما فيها و لكن و بعد التغيرات التي حدثت تحت تأثير الكثير من العوامل و تعرض هذه الورشات إلى المنافسة أمام التطور الصناعي و تحت تأثير الفقر الذي حل بالعائلات تدخل عامل جديد في تسيير الورشات العائلية و هو الوسيط الاقتصادي (Schlemmer , 1996) و الذي يتمثل دوره في توفير المواد الأولية للعائلة و يضمن لها تسويق الإنتاج في المناطق المجاورة و على العائلة أن تقوم بالإنتاج بالاعتماد على خبرتها و الوسائل التي تمتلكها، لقد أخذ الاستغلال يعرف طريقه إلى هذا النمط من الصناعة التي كانت رمزا لبعض القيم التقليدية و العلاقات الاجتماعية، يتعلم الطفل في الورشة لعائلية مهنة إلى جانب تعلمه قيما و عادات و تقاليد.

إن تدخل الوسيط تحت تأثير الفقر و تراكم الديون أدى على ظهور الصالح الاقتصادي الخاص رمز الاستغلال فادى ذلك إلى تشويه الورشة العائلية كمؤسسة من مؤسسات

الجمعة كما أدى تدخل الوسيط و تعامله مع العديد من الورشات الصغيرة النواة الأولى لظهور المصانع الكبيرة التي ابتلعت كل هذه العائلات.

بالرغم من التغيرات التي طرأت على الورشات العائلية إلا أنها لم تختفي من العالم بل ما زال الكثير منها صامد في وجه التغيير و لا زال الكثير من الأطفال يعملون فيها على أمل تعلم مهنة ما تساعدهم على الكسب في الحياة.

تنتشر الورشات الحرفية في دول آسيا و بعض الدول الإفريقية كإفريقيا شبه الصحراوية و المغرب و مصر و غيرها.

إن عمل الطفل في الورشة يأخذ شكل لتعلم و التدريب الذي ينتمي إلى الاقتصاد الشعبي، حيث يتم إدماج الطفل في وحدة إنتاجية عادة ما تكون مؤسسة عائلية و يشرف على تعليمه و تدريبه حرفي راشد، لقد كان هذا النوع من التعلم سائدا في القرون الماضية و لا زال يمارس في الكثير من الدول النامية.

تنبأ العائلة المقام الأول في اختيار نوع النشاط الذي يقوم به الطفل و بشكل خاص صاحب الورشة الذي تقيم معه اتفاقا تقوم بموجبه بتسليمه الطفل ليقوم بتعليمه و تدريبه يقول Schlemmer (1996) بشأن هذا العقد أو الاتفاق و الذي كان سائدا في القرون الوسطى أنه كان اتفاق على تسليم الطفل لصاحب الورشة الذي يقوم بإطعامه و إسكانه و كسوته في مقابل أن يصبح تلميذه و خادمه في مهنته و على عكس الاعتقاد فإن الطفل يقوم بتسديد مبالغ لرب العمل سواء كانت نقودا أو غير نقود كالحبوب أو الدواجن... و هذا إلى غاية سن معينة يقدم بعدها صاحب الورشة راتبا بسيطا لتلميذه.

يحاول الكثير من أصحاب الورشات الاستفادة من هذه الوضعية فيهتمون بالجهد الذي يقدمه الطفل أكثر من اهتمامهم بتعليمه و تدريبه إلى درجة يصبح الطفل معها خادما لا متعلما و يحاولون إطالة مدة التعلم إلى أقصى حد ممكن حتى يتسنى لهم استغلال خدمات الطفل أطول وقت ممكن.

يقول Manier (1999) أن التعلم الحرفي في إفريقيا يعود إلى عادات قديمة جدا و خاصة في أفريقيا شبه الصحراوية و في المغرب و مصر و هناك الملايين من الأطفال ممن يتم تشغيلهم عند الحدادين و صانعي الخزف و في ورشات النسيج و الصناعات

الجلدية و يتقاضى بعضهم في مصر مثلاً 10 جنيهات أي ما يعادل 11 فرنك فرنسي في الأسبوع و في معظم الأحيان لا يتقاضى الطفل أي راتب بحجة أنه في فترة تعلم و تدريب و يقوم حوالي خمسة آلاف إلى عشرة آلاف طفل تتراوح أعمارهم ما بين 14-8 سنة في صناعة السجاد في المغرب في إطار التعلم في الورشات و لا يقدم لهم حتى مصروف الجيب.

رغم الاستغلال البشع الذي يتعرض له الأطفال من خلال العمل لسنوات عديدة دون الحصول على أي أجر تضطر العائلات إلى تعليم أبنائها حتى تضمن لهم مهنة مستقبلية تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم و حتى و إن دفعت " رسوم تعلمهم عن طريق الهدايا أو المال لصاحب الورشة" (Schlemmer, 1996).

2.4- عمل الأطفال في المصانع:

لقد كان عمل الأطفال في المصانع إبان الثورة الصناعية رمزا من رموز الاستغلال في أوروبا و كان سببا في تحريك المشاعر و في تحريك القوى الفاعلة من أجل محاربة هذا الاستغلال و وقفه و تنظيم دخول الأطفال إلى ميدان العمل، و إن كانت الدول الغنية قد قطعت أشواطاً كبيرة في محاربة عمل الأطفال في المصانع إلا أن هذه المشكلة لازالت قائمة في الدول النامية و خاصة في المصانع الصغيرة التابعة للقطاع غير المهيكل و التي تعمل في العادة بأشكال غير قانونية و التي أصبحت أعدادها تتزايد. تعتمد هذه المصانع بشكل كبير على تشغيل الأطفال و قد تلجأ إلى تشغيلهم تحت الحراسة المشددة أو في ورشات مغلقة و بعيدة عن الأعين حتى لا يتم كشفهم. إن أوضاع الأطفال الذين يعملون في الصناعة في الوقت الحالي لا تختلف كثيراً عن أوضاع أطفال المصانع الذين تكلم عنهم إميل زولا أو فيكتور هوغو و غيرهم و تتمركز غالبية هؤلاء الأطفال في آسيا و خاصة أولئك الذين يعملون من أجل تسديد الديون أو الأطفال الذين يتم بيعهم في إفريقيا.

و يشارك الأطفال في أنشطة صناعية متعددة كصناعة الجلود و الصناعات النسيجية و صناعة الكبريت و الألعاب النارية و صناعة الزجاج حيث يضطرون للتعامل مع أفران تتجاوز درجة حرارتها 1500 درجة مئوية. (Manciaux, 2002) ففي كاراتشي مثلا (Moneister, 1998) يعمل مئات الأطفال لباكستانيين في قلب الناقلات البترولية الضخمة من أجل تنظيف جدرانها، و تفضل الشركات البترولية تشغيل الأطفال على تشغيل الراشدين و تفضل من بين الأطفال أصغرهم سنا لتمكنهم من الانزلاق عبر الفتحات الضيقة التي تفصل الأحواض عن بعضها البعض. يعمل الأطفال لأكثر من 08 ساعات في اليوم داخل الأحواض المتواجدة بقلب الناقلات البترولية معلقين بحبال أو سلالم أو كابلات، يتمثل عملهم في تقشير الرصاص و المواد الأخرى المترسبة على الجدران و يشير Moneister إلى الحراسة المشددة على هذه المناطق البترولية و التي تمنع وصول أي كان لملاحظة ما يجري داخلها و حتى المنظمات الدولية و منظمات حقوق الإنسان لا يسمح لها بالدخول لملاحظة الأطفال الذين يعملون هناك.

إن العمل على تنظيف الناقلات البترولية يعرض الأطفال إلى الكثير من الأخطار الصحية التي تظهر على شكل الإصابات بالرئوب، الإكزيما، إصابات مخية و عصبية ناتجة عن التسمم بالرصاص. أمام هذه الأوضاع المزرية و التي تستنزف هذه الفئة الاجتماعية تراودنا دائما أسئلة عن الدور الذي تلعبه الحكومات و ما الأسباب التي تجعلها لا تتدخل لحماية الأطفال متبنية بذلك سياسة الصمت و غض الطرف؟

و لا تختلف حال هؤلاء الأطفال كثيرا عن حال الأطفال العاملين في المصانع في باقي أنحاء آسيا حيث تشكل صناعة السجاد عسبا حيويا لاقتصاد الكثير من الدول الآسيوية و تعتمد صناعة السجاد اعتمادا كبيرا على عمالة الأطفال و هي تشغل الملايين منهم و يؤكد Manier (1999) أن الأطفال العاملين في مصانع السجاد يخضعون لإجبار حقيقي يتسم العمل معه بقسوته الشديدة إذ تصل ساعات العمل لأكثر من 20 ساعة باليوم و قد يعمد إلى ربطهم لمنعهم من الهرب و ينامون في أماكن عملهم أمام آلات النسيج و إذا حدث و أصيب أحدهم بجرح يصبون على جرحه مادة الكبريت و

يشعلونها من أجل وقف النزيف حتى لا يتسخ السجاد التحفة و الذي سيباع بأثمان خيالية.

و تشير الكمفديريالية الدولية للنقابات الحرة (1996) إلى كشفها في البنغلادش لورشة خياطة تشغل فتيات عن طريق الإغلاق عليهم و يعملن أكثر من 10 ساعة في اليوم تحت الحراسة المشددة خوفا من اكتشافهم.

و يعمل أطفال أمريكا اللاتينية حسب المكتب العالمي للعمل في ورشات البناء و صناعة الأجر وفي المصانع و الورشات المختلفة لصناعة الأحذية التي يعمل فيها الأطفال تحت الحراسة المسلحة.

إن الصناعات الخاصة بالماركات العالمية تعتمد على تشغيل الأطفال في الكثير من المناطق عبر العالم لأنها صناعات محترفة و تعتمد على الإنجاز اليدوي في معظم مراحلها مثلما هو حال الأحذية الراقية الإيطالية و البرازيلية التي يتنافس يتهافت عليه الناس من كل مكان، و لا تسلم بعض الصناعات الرياضية ذات الماركات العالمية من تشغيل الأطفال و نذكر على سبيل المثال لا الحصر صناعة الكرات الرياضية التي تختص بها باكستان التي توفر 70% من احتياجات السوق العالمية الرياضية (Bonnet, 1998) و تخاط هذه الكرات يدويا و لا تستعمل فيها الآلات، و قد أحصى المكتب العالمي للعمل (1996) سبعة آلاف طفل مابين 5-14 سنوات يعملون كامل الوقت في ورشات متعددة على صناعة الكرات عن طريق خياطة القطع الجلدية الصغيرة و تجميعها مقابل 6 فرنكات فرنسية في اليوم.

و يشارك الآلاف من أطفال آسيا في صناعة البدلات الرياضية من أحذية و قبعات و قمصان و بدلات و غيرها و التي تستهوي الملايين من الشباب و المراهقين بالعالم. (Manier,1999).

يتقاضى لأطفال العاملين بالقطاع الصناعي على غرار باقي القطاعات أجورا أقل من أجور الراشدين مع العلم أنهم يقومون بنفس الأعمال و في نفس الظروف و لكن لكونهم صغارا و ضعافا و فقراء يستباح استغلالهم مع أنهم الأكثر حساسية و تأثرا بظروف

العمل السيئة التي تزيد من ضعفهم و عدم قدرتهم على التحمل، و يلاقي الأطفال العاملين في القطاع المنجمي مصيرا آخر لا يختلف كثيرا عن مصير أطفال المصانع.

3.4- عمل الأطفال في القطاع المنجمي:

إن القطاع المنجمي من القطاعات التي يتميز العمل فيه بالخطورة نظرا للظروف الخاصة التي يتم فيها، فكل الأشغال تتم تحت الأرض من حفر و تنقيب و استخراج للمعادن و نقلها و إخراجها و ما يرافق كل هذه العمليات من مخاطر يؤدي ألقها إلى الموت أو الإعاقة، و من الأخطار التي تحرق بالأطفال الذين يعملون تحت الأرض في أمال الحفر و التنقيب خطر انهيار الأرض و الانفجارات المفترقة أو الناتجة من تجمع الغازات و انحباسها التي تكفي شرارة من معول أن تحدث الكارثة، أضف إلى العمل في الظلام و في أجواء شديدة الرطوبة، و عندما يستخرج المعدن و يصبح فوق الأرض يتولى أطفال آخرون تنظيفه و تلميعه و صقله و يعتبر هذا العمل امتدادا للعمل المنجمي الذي يتم تحت الأرض.

بالرغم من الظروف الصعبة و الخطرة التي يتميز بها العمل في القطاع المنجمي إلا أن أصحاب المناجم لا يتوانون في تشغيل الأطفال بل يفضلون تشغيلهم في الكثير من الأحيان على تشغيل الراشدين نظرا لصغر أحجامهم التي تمكنهم من الانزلاق لأضيق النقاط و أشدها خطورة.

يعمل الأطفال تحت الأرض في أعماق قد تصل إلى أكثر من 5 آلاف متر بدون أية حماية فلا قبعات واقية و لا أحذية خاصة، ينزلون إلى الأعماق بأجساد عارية و يعملون في الظلمة و في الرطوبة لأكثر من 12 ساعة في اليوم، و لقد قامت الكمفيديرالية الدولية للنفابات الحرة سنة 1997 بتصوير آلاف الأطفال يعملون في مناجم استخراج الماس في العديد من المناطق الهندية، و توضح الصور أطفالا يبلغون 10 من العمر يعملون على صقل الماس المستخرج دون حماية لأجسادهم و لا أعينهم التي كثيرا ما تخترقها شظايا الماس المتطايرة. تؤكد الكمفيديرالية الدولية للنفابات الحرة أن

الهند توفر ما يقارب 70% من احتياجات السوق العالمية من الماس و يعود ذلك إلى اعتمادها على العمالة الرخيصة و المتكونة في معظمها من الأطفال.

و تعمل نسبة كبيرة من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 7 سنوات في مناجم الفحم في كولومبيا (Manciaux, 2002) يضطرون للزحف على بطونهم للمرور عبر الأروقة الضيقة دون أدنى حماية و نظرا لسوء التغذية و حتى لا يشعرون بالتعب يمضغون أوراق الكوكا و يتقاضون نظير هذه المخاطر أجورا زهيدة لا تتجاوز 15 فرنكا فرنسيا في اليوم. و هناك من الأطفال من يعمل بمناجم استخراج الملح ببوليفيا حيث يعبأون أكياس الملح و يحملونها على ظهورهم. و يعمل الأطفال في إفريقيا أيضا في المناجم كمناجم الذهب بساحل العاج و بوركينافاسو و مناجم الكروم في زمبابوي و مناجم الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن صورة المعاناة اليومية للأطفال في القطاع الصناعي و المنجمي نجدها تتكرر يوميا و لا تقتصر على هذا القطاع فحسب بل هناك مجالات أخرى تبتلع الأطفال في غياهب يحتاج الداخل إليها إلى المعجزات حتى يخرج منها.

5- الاستغلال الجنسي للأطفال:

إن الاستغلال الجنسي حسب منظمة الصحة الدولية وضعية يكون فيها الطفل ضحية لراشد أو لشخص أكبر منه من الإشباع الجنسي و يأخذ هذا الاستغلال أشكالاً مختلفة: مكالمات هاتفية بذيئة، انتهاك حرمة الطفل و التلصصية، الصور البورنوغرافية، اتصالات أو محاولة الاتصالات الجنسية.

إن هذا التعريف يشمل كل الأنشطة التي لا تتماشى مع الطفل و نموه النفسوجنسي سواء تعرض له تحت العنف أو تحت الإغراء.

و لقد حددت أشكال هذا الاستغلال بنوع من التفصيل خلال المؤتمر الذي انعقد بستوكهولم سنة 1996 من طرف منظمة الصحة الدولية و التي نوجزها في التالي:

- دعارة الأطفال " تقديم أو كراء الأطفال من أجل أغراض جنسية مقابل أجر أو وسائل تعويضية أخرى"

- بيع الأطفال من أجل أغراض جنسية " أي معاملة تؤدي إلى تقديم الطفل أو المراهق من طرف أحد أبويه أو من يعيله لطرف آخر مقابل ثمن محدد"
- البورنوغرافيا: " هي تقديم صور لأطفال أثناء عملية جنسية صريحة سواء كانت حقيقية أو مصطنعة أو صور طفل يعرض أعضاءه التناسلية، أو استعمال صوت الطفل الحقيقي أو غير الحقيقي بهدف الإشباع الجنسي للمستمع و يضم المفهوم إنتاج و توزيع هذه المواد."

إن الاستغلال الجنسي للأطفال يتمثل في كل تعامل مع الطفل يشمل خاصية أو أكثر من الخصائص السابقة و جاءت العديد من القوانين الدولية لمنعه، لكن السؤال المطروح هنا هل يمكن اعتبار الأطفال الذين يقومون بالدعارة وغيرها أطفال عاملون و هل يمكن معاملتهم تماما كما يعامل الأطفال الذين يعملون في القطاع الصناعي أو الفلاحي و غيرهما؟

في الواقع لقد أثار هذا السؤال بعض الاختلاف و خاصة بين منظمة اليونيسيف و المنظمة الدولية للعمل فاعتبرته الأولى " جريمة تتطلب متابعة أصحابها قضائيا تماما كجرائم الاغتصاب و لا يمكن اعتباره مشابها للعمل" (Brisset, 2000, p.39) في حين تعامل معه المكتب العالمي كما تعامل مع باقي أنماط عمل الأطفال وهذا لاعتبارات عديدة نذكر منها انه مثل أي عمل يقوم به الطفل نجد المحرك الأساسي له هو الصالح الاقتصادي و أن الطفل يقع فيه ضحية لنفس الاستغلال في باقي القطاعات و ان كان الاستغلال الجنسي للطفل يقع في قمة هرم الاستغلال لأنه يسبب إساءة بالغة للطفل من كل جوانبه و يترك بها أثارا بالغة قد تعجز كل المحاولات الإصلاحية عن محوها.

إن الاستغلال الجنسي للطفل أصبح يشكل قطاعا اقتصاديا مهما في بعض الدول و خاصة الآسيوية منها حتى أن بعض الحكومات تغض الطرف عليه لأنه يوفر الكثير من العملة الصعبة، إن الاستغلال بهدف تجاري هو الذي تكلمت عنه منظمة الصحة الدولية (1996) و هو الذي جعل منه يدخل تحت دائرة عمل الأطفال.

لقد عرفت تجارة الجنس انتشارا مخيفا عبر دول العالم و هي تعصف بالملايين من فقراء العالم، لقد تطورت هذه التجارة تحت تأثير الصناعات البورنوغرافية و السياحة

الجنسية و تحت الاعتقاد الخاطئ بالاحتمال الضعيف لإصابة الأطفال بفيروس الإيدز و تنتشر هذه التجارة عبر كل دول العالم و تتمركز بشكل خاص بالدول الآسيوية.

إن التجارة الجنسية تجارة بكل المقاييس تخضع لقوانين العرض و الطلب و تتخذ من التحرر الجنسي غطاء و تبريرا لها " و قد تحولت بعض المدن كمانيلا و بومباي و بانكوك إلى دور دعارة ضخمة تقدم فتيات ابتداء من 11 سنة" (Ariès, 1997, p.86) لقد عرفت هذه التجارة بدايتها الأولى في الدول الآسيوية حيث فانتظمت هناك و تطورت و انتشرت العديد من الشبكات التي تعمل على رعايتها و الترويج لها و لازالت هذه الدول لحد الآن قلة للشواذ و الباحثين عن المتعة و خاصة عن الأطفال و ترجع (Brisset 2000) سبب هذا الانتشار بهذه الدول لوجود عادة قديمة في هذه الدول تجبر المراهقين قبل الزواج على اختبار قدراتهم الجنسية مع عاهرات لكنهم في غالب الأحيان يواصلون هذه العادة حتى بعد زواجهم أي أن العلاقات الجنسية مع العاهرات تعرف انتشارا واسعا بين الرجال و أصبحت فيما بعد توفر للأجانب.

انتظمت التجارة الجنسية في الفلبين و تايلاند بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت تقدم خدماتها للجيش الأمريكي و التي عوضته فيما بعد بالقواعد العسكرية و السياح الأجانب و يشير Ariès (1997) أن حوالي 80% من السياح الأجانب الذين يقصدون هذه البلدان يكون هدفهم جنسي و هم يتكثرون في العادة من السياح الأوروبيين و الأمريكيين و بعض العرب من دول الخليج.

و يكثر الطلب في هذه التجارة على الأطفال الذين أصبحوا يعدون بالملايين ولم يسلم حتى الرضع من طلب الشواذ (Manciaux, 2002) و لكن قانون الصمت المطبق المحيط بهذه الظاهرة يجعل الأرقام الموجودة بعيدة بعدا كبيرا عن حقيقة الوضع.

تحاول مجموعة من المنظمات غير الحكومية و على رأسها ECPAT

(End the Child Prostitution in the Asian Tourism)

التي أشارت في سنة 1996 إلى وجود 400 ألف طفل يعملون بالدعارة في الهند و الذين تم المجيء بهم من البنغلادش و النيبال، و حوالي 200 ألف بالنيبال و تنتمي 30%

من الفتيات العاهرات بتايلاند إلى جنسيات أجنبية و يشير المكتب العالمي للعمل إلى 3 آلاف فتاة في الكمبودج تم إحضارهن من لفيتنام.

يبلغ عدد الأطفال العاملين في تجارة الجنس في البرازيل مليوني طفل ضمن عدد إجمالي يقدر ب 9 مليون يشتغلون في هذه التجارة. (Ariès, 1997)

أما في الدول الأوروبية فتعرف التجارة الجنسية انتعاشا في أوروبا الشرقية وعلى وجه الخصوص بروسيا و أوكرانيا و بولونيا و غيرها و تزود هذه الدول السوق العالمية بالصور و المشاهد البورنوغرافية.

تتكفل بهذه التجارة شبكات خاصة تديرها عصابات دولية و عادة ما تكون لها علاقة مع عصابات التهريب و المخدرات.

لقد أد تطوير الأجهزة السمعية البصرية على تطوير الصناعة البورنوغرافية و يعود الفضل في ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت مداخيلها كم هذه الصناعة ملايين الدولارات سنة 1980 (Bonnet, 1998) و لقد عمد العاملون فيها إلى تصوير كل شيء من شأنه أن يعمل على إثباع الشواذ المهتمين بالأطفال و توصلوا حتى إلى تصوير مشاهد تعذيب أطفال حتى الموت.

و لقد زاد انتشار شبكات الإنترنت من الطين بلة و انتشرت المواقع الخاصة بالمشاهد البورنوغرافية انتشار النار في الهشيم و توقعت ECPAT (1996) تواجد ما يقارب المئة موقع متخصص في آسيا لوحدها، و أهم ميزة تقدمها الإنترنت لهؤلاء السرية و يصبح من الصعب التعرف على الجهة التي تبث هذه الصور فيفلتون بالتالي من الملاحقة.

إن عمل الأطفال في التجارة الجنسية يعرضهم إلى أخطار كبيرة فبالإضافة إلى خطر التعرض إلى الإصابة بالأمراض الخطيرة فإنهم يتعرضون للتعذيب و الضرب من طرف الشواذ الذين يطلقون العنان لإضطراباتهم و مشاكلهم وهواماتهم الجنسية التي تجعل من أجساد الأطفال المنهكة وسيلة للإشباع و يتركون الطفل وراءهم تحت تأثير الصدمة و هو يحمل آثار التعذيب و حتى الحرق بالسجائر.

6- عمل الأطفال في صفوف الجيوش:

لقد طرق الطفل كل ميادين عمل الراشد و لا يكاد يوجد ميدان لم يعمل فيه الأطفال حتى ميدان التجنيد و المشاركة في الحروب، حيث نجد أن الكثير من الجيوش تعتمد على تشغيل الأطفال و الاستفادة من الخدمات التي يقدمونها و خاصة في الدول التي تشهد الحروب و النزاعات المسلحة، و تتنازل الهيآت الدولية من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

يعيش الأطفال الجنود أوضاعا مزرية و خاصة أثناء المعارك فهم يتعرضون للجوع و التعب و الإصابات الخطيرة و كثيرا ما يجبرون على المشاركة في المجازر.

و حسب إحصاءات Human Rights Watch فإن حوالي 300 ألف طفل أقل من 18 سنة يشاركون في الحروب عبر 40 دولة في العالم كأفغانستان، أنغولا، برمانيا، كولومبيا، سيريلانكا و سيراليون، و تشمل إفريقيا لوحدها على 120 ألف طفل يعملون في الجيوش النظامية و غير النظامية.

و تشير منظمة الأمم المتحدة إلى هلاك حوالي مليوني طفل في حروب العشرية الأخيرة. (Deen, 2003)

لعل تجنيد الأطفال يعتبر أهم نشاط يقوم به الطفل و يجعله في احتكاك مباشر مع الخطر الجسدي و النفسي في آن واحد، ستغل فيه عدم قدرة الطفل على تقييم الخطر الناتج عن عدم نضجه و اندفاعه فتوكل إليه المهام الخطرة أو حتى الانتحارية .

يوضع الأطفال في الغالب في مقدمة الجيش لتلقي الضربات الأولى من أجل تقادي الخسائر في صفوف الراشدين الأكثر تدريبا و الأكثر تخصصا و الذين لا يمكن تعويض خسارتهم، مثلما حدث في حرب إيران مع العراق فقد تقدم الجيوش الإيرانية جحافل من الأطفال لاجتياز حقول الألغام و لقد مات في هذه الحرب ما يقارب 50 ألف طفل (Brisset, 1997).

و قد يتم إغراء الأطفال بالالتحاق بصفوف الجيش بإعطائها الطابع المقدس فتملاً رؤوسهم الصغيرة بالأفكار الدينية و شرف الدفاع عن الوطن و غيرها من الأفكار التي تجعلهم يندفعون و لا يقدرعون عواقب الأمور، أو قد يلجأ معهم إلى التهديد و التعذيب

حتى ينصاعوا للأوامر و إن لم تجد هذه الطرق نفعا معهم يلجأ إلى المواد المخدرة التي تجعلهم يقدمون على القتل و هم في قمة نشوتهم.

تضطر الجيوش في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالأطفال عندما تعني نقصا في الراشدين مثلما حدث مع الجيوش النازية سنة 1944 فاضطر النظام النازي إلى استدعاء الأطفال الأقل من 16 سنة.

إن تجنيد الأطفال لا يتم دائما تحت الإكراه بل قد يلجأ الطفل إلى ذلك بمحض إرادته و ذلك تحت تأثير العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تخلفها الحروب من دمار و فقر و جهل يجد الطفل نفسه وحيدا بعد أن يفقد كل أفراد عائلته فينضم على المجموعات المسلحة لينتقم أو لأنه لا يجد إلى أين يذهب فتصبح هذه المجموعات ملاذة الوحيد فينخرط فيها ليتعزز إحساسه بالمسؤولية و تصبح بعدها عائلته الجديدة التي يقوم من أجلها بأي عمل يطلب منه يعزز من مكانته دخلها.

و في غالب الأحيان يجبر الطفل حيث يتم اختطافه من عائلته أو من الشارع أو من دور الأيتام و يساق تحت التعذيب إلى صفوف الجيش ليشاركوا في أعمال مختلفة و أي مخالفة للقوانين تكون نتيجتها الموت.

و تشكل الفتيات نسبة معتبرة من الأطفال المجندين و قد تصل هذه النسبة إلى الثلث كما هو الحال في إثيوبيا حيث تقمن بخدمة الجيش و تتعرضن للاعتداءات الجنسية و تشاركن أيضا في المعارك.

و نظرا لما تشكله مشاركة الطفل في الحروب من أخطار كبيرة على توازنه النفسي فقد تبنت الأمم المتحدة قانونا تمت المصادقة عليه في سنة 2000 يمنع منعا باتا تجنيد الأطفال الأقل من 18 سنة. لكن المشكل أمام هذا القانون أن معظم الأطفال يتم تجنيدهم في جيوش غير نظامية، أضف إلى ذلك أنه و في حالة الحروب تعطل كل القوانين و تستباح كل المواثيق و يزرع بالأطفال في أتون حرب لا ناقة لهم فيها و لا جمل، لا يفقهون معناها و لا يدركون أبعادها. و إذا كتب لهم أن يخرجوا منها أحياء فإنهم سيخرجون و هم يحملون في ذاكرتهم الصغيرة صورا مروعة تقض مضاجعهم و

تضطرب لها سلوكياتهم و يصبح على عاتق المجتمع حينها التكفل بمشاكلهم النفسية لإصلاح ما أفسدته أهوال الحرب.

7- عمل الأطفال في الشارع:

يشهد العالم تطورا للقطاع الحضري على حساب القطاع الريفي إذ نلاحظ اتساعا في المدن و انفجارا ديمغرافيا فيها يقول Ariès (1997) أن ثلث العالم يتكون من 60 مدينة ب 05 مليون نسمة لكل واحدة و أكثر من 430 مدينة بأكثر من مليون نسمة و يعيش أكثر من مليار نسمة في الأكواخ بقلب العواصم الكبرى في ظروف اقتصادية و صحية متردية إذ يعاني الكثير منهم من البطالة و تفتقر منازلهم إلى أدنى ضروريات الحياة كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب و غياب أو عدم صلاحية شبكات الصرف الصحي و تراكم النفايات و غيرها من الظروف المتردية التي أصبحت تعرف بهذه لشرائح و أصبحوا يعرفون بها.

يعيش الملايين من أطفال العالم في هذه الظروف المنافية للحياة و تقدرهم منظمة الأمم المتحدة بأكثر من نصف مليار طفل، يموت الكثير منهم من الأمراض البيئية لعدم قدرة الأولياء على دفع مصاريف العلاج أو من الجوع و من ساعفه الحظ في البقاء فإنه سيعاني الجهل و الحرمان من التعليم أو يضطر إلى التشرذم هروبا من واقع عائلي مرير تنسجه الخلافات العائلية تحت ضغط الظروف المعيشية.

تشكل شوارع المدن فضاء يمتص الملايين من الأطفال الذين لفظتهم الأحياء المحرومة و الظروف القاسية، فضاء يختبر فيه الطفل العديد من التجارب الجديدة باحثا عن التحرر و إثبات و تعزيز الهوية، لقد استطاع الشارع أن يفرض نفسه كمؤسسة تساهم في جتمعة النشء تنافس المؤسسة العائلية و المدرسية، تحكمه أنظمة خاصة تأسست تحت وطأة الحاجة و يسوده منطق البقاء للأقوى الذي يتعلمه الطفل و هو يمارس أنشطته الاقتصادية في الشارع.

يوفر شارع المدينة الكثير من الأنشطة الاقتصادية البسيطة و المتنوعة و يعمل فيه الكثير من الأطفال: " إن التطور السريع الذي عرفته و تعرفه الكثير من مدن العالم

الثالث يترافق بتوسع الأنشطة الاقتصادية للأطفال" (BIT, 1981, p.27) و يعملون على بيع الجرائد أو الأكياس البلاستيكية أو الحلويات و التبغ، يمسحون الأحذية و زجاج السيارات يبيعون الأزهار، أوراق اليناصيب، يحرصون السيارات، يتسولون و تبقى اللائحة مفتوحة أمام العديد من الأنشطة و التي يستحدث منها الكثير.

يرى Lucchini (1996) أن الأنشطة في الشارع تتميز بتنوعها و تغييرها لذا فإن الطفل غالبا ما يلجأ إلى تغيير نشاطه باستمرار فلا يستقر في عمل واحد و قد تمر عليه فترات لا يقوم فيها بأي نشاط، هناك مواسم تنتشط فيها الحركة التجارية و توفر الكثير من فرص العمل للأطفال كالمواسم الدينية و الأعياد و الدخول المدرسي و غيرها.

إن العمل في الشارع لا يقتصر على أطفال العالم الثالث فحسب بل يقوم به حتى أطفال الدول المتقدمة و لكن مع اختلاف جوهرى فطفل الدول المتقدمة يقوم به من أجل توفير مصروف الجيب في حين يمارسه طفل الدول الفقيرة بدافع العوز.

لا يشارك الطفل في مصروف العائلة إلا بشكل نسبي لأن الشارع سيعرض عليه الكثير من المغريات و يعلمه أنواعا جديدة من الاستهلاك فتزداد احتياجاته فيضطر إلى توجيه نسبة معتبرة مما يكسب لمصروفه الخاص الذي سيتزايد مع الوقت.

إن عمل الطفل في الشارع يجعله يختبر نوعين من الإحساسات المتناقضة فمن جهة يجعله يشعر بنوع من التحرر و خاصة من الضغط العائلي و هو يلبي بذلك حاجة الطفل النفسية في الاستقلالية و التفرد و يؤمن له نوع من الإشباع على مستوى السجل النرجسي لما يوفره له من اعتماد على النفس و شعور بالفعالية . إن إشباع حاجاته المادية بنفسه و المساهمة في المساعدة العائلية تعزز من نظرة الطفل لذاته لأنه قد أصبح نشطا ينافس غيره، يعمل و يكسب و لم يعد يأخذ بل أصبح يعطي.

و من جهة أخرى يجعله يشعر باللا أمن و الخوف المستمرين لما يتوفر عليه الشارع من أخطار يضطر الطفل لمواجهتها بنفسه.

يتعلم الطفل في الشارع من خلال العمل الذي يقوم به كيف يتعامل مع الزبائن، يراوغيهم، يقنعهم مستعملا شتى الوسائل مما يساعده على اكتساب نوع من المرونة النفسية و الاجتماعية التي تساعده للوصول إلى أهدافه، فإن عرض سلعة مثلا يعرف

جيدا كيف يقدمها للزبون ويقنعه باقتنائها، و إن كان يمارس التسول فإنه سيحسن لعب الضحية الضعيف ليستجدي عطف و شفقة الآخر، لذا يمكننا اعتبار الشارع مدرسة حقيقية لكن التعلم فيها يبقى مفتوحا على كل الاحتمالات فالطفل يتعلم كل ما من شأنه أن يجد له مكانا فيه و يساعده على الحفاظ على هذا المكان.

على جانب هذا فإن الأخطار التي تحدق بالطفل في الشارع لا تكاد تعد أو تحصى لأنه معرض للاعتداء و يتهدهه خطر الانحراف و الإدمان و حتى بيع المخدرات و الوقوع في شبكات الدعارة و المتاجرة بالأطفال و تكوين عصابات الأشرار التي تنشأ من احتكاك الأطفال ببعضهم البعض (Bonnet,1998) و يلجا إليها الطفل بحثا عن الأمان و هروبا من شعور الخوف الذي يختبره الطفل في الشارع.

و نشير كذلك إلى نوع آخر من الأعمال التي يقوم بها الأطفال و الذي أخذ في الانتشار منذ ظهور المواد القابلة لاسترجاع كالمواد البلاستيكية و الورقية و الزجاجية و النحاس و الحديد و غيرها من المواد التي يقوم الأطفال بجمعها و يعيدون بيعها للتجار و يدر هذا النشاط على الأطفال ربحا و فيرا قد يصل إلى ثلاثة دولارات باليوم حسب منظمة اليونيسيف (1999) في بلدان يصل الدخل الوطني الصرف للفرد 900 د ولار في السنة أي أن ما يتحصل عليه الطفل من عمله هذا يفوق بكثير ما يكسبه الراشد.

إن المال الذي يتحصل عليه الطفل يمكنه من توفير بعض الحاجات الضرورية لعائلته من أرز و حطب للوقود و غيره.

يطلق على هؤلاء الأطفال اسم الزبالين في مصر لأنهم يمضون ساعات طوال في فرز النفايات باحثين عن المواد القابلة للاسترجاع. و بالرغم مما يوفره هذا النشاط من ربح للأطفال إلا أن الكثير ينفرون منه لأنه يشكل خطورة كبيرة عليهم و يجعلهم عرضة للإصابة بالكثير من الأمراض و يفضل معظمهم تركه حتى و إن اضطروا للعمل في الدعارة (UNICEF, 1999) يتعرض هؤلاء الأطفال إلى أخطار كبيرة نظرا لتعلمهم مع النفايات و التي تحتوي على المواد السامة و مواد متحللة أو أثناء التحلل كما يتعرضون لبعض الجردان و الإصابة بجروح التي تعرضهم لإصابة بالأمراض الخطيرة كالكزاز و التهاب الكبد و غيره من الانتانات و الأمراض الجلدية المختلفة. (Manier,

(1999) على العموم يساهم الأطفال في الكثير من المجتمعات في أنشطة اقتصادية مختلفة و في الواقع أن هذه الأنشطة تختلف و تتعدد بحسب الأوساط الاجتماعية و الاقتصادية التي يتواجد بها الطفل، وغالبا ما يخرج الأمر عن إرادة ورغبة الطفل في الإقبال على نشاط دون الآخر، لأن المستوى الاجتماعي ومدى التطور الاقتصادي والتواجد في الريف أو في المدينة، النمو الديموغرافي، تبدو من أهم العوامل التي تتحكم في نوعية النشاط الذي يقوم به الطفل. فمثلا في الدول الفقيرة، التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الفلاحة ، نجد أن غالبية الأطفال العاملين ينشطون في المجال الزراعي و هكذا. إن الأطفال الذين ينشطون عبر العالم رغم تواجدهم في مجتمعات قد تكون متباعدة و يتقاسمون نفس المشاكل و نفس الظروف و غالبا ما يعملون في ظروف سيئة و يخضعون لاستغلال بشع و يتعرض عدد كبير منهم إلى أخطار ذات علاقة مباشرة بنوعية النشاط الذي يقومون به و يصاب الكثير منهم بأمراض خطيرة و في المقابل لا يحضون بالرعاية الصحية و لا بالخدمات الاجتماعية لأنه و بكل بساطة العمل الذي يقومون به غير مشروع و عادة ما يتم بعيدا عن الأنظار.

VI - الأخطار المهنية التي يتعرض لها الأطفال:

ماذا بعد عمل الأطفال؟ سؤال تشمل الإجابة عليه النهاية التي يصل إليها المجتمعات التي تسمح بعمل أطفالها دون مراعاة قدراتهم و بالتأكيد فإن هذه النهاية ليست على الإطلاق القضاء على الفقر أو تحسين مستوى المعيشة أو تفتح الطفل على فضاءات أوسع تضمن له مستقبلا يبقيه بعيدا عن الفاقة، إن النتيجة نجدها في الاتجاه المعاكس لكل ما سبق: استهلاك المجتمعات لثروتها البشرية المستقبلية فتدفع نظير ذلك أثمان باهضة غير قابلة للتعويض. فالعمل يرهق الطفل و يعرضه إلى أخطار مختلفة لوقت طويل فيستنزف قواه و يقضي عليه كضمان مستقبلي لعائلته و لمجتمعه و لنفسه من جهة و من جهة أخرى فإن تزايد عمالة الأطفال تعتبر منافسا قويا لعمالة الكبار لأنها عمالة رخيصة و مطيعة و غير متطلبة و خاصة أن الكبار عادة ما يلجأون إلى المطالبة بحقوقهم من خلال المنظمات العمالية التي يؤسسونها و يطالبون برفع الأجور

و تحسين ظروف العمل و غيرها من المطالب التي لا يعرفها الأطفال، لذا يفضل الاستعانة بعمالة الأطفال تفاديا لكل هذه المشاكل ، إذن فإن عمل طفل يعني فقدان راشد لمنصب عمله قد يكون الأب المعيل للعائلة أو احد الأقارب و بالتالي يصبح عمل الطفل من بين الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين و حرمان عائلات بأكملها من مورد رزقها، إن اعتقاد العائلات أن عمل أطفالها سيحسن من مستواها المعيشي سيجعلها تزداد فقرا على فقرها يعرض أبناءها إلى أخطار مختلفة تمس جوانبه الجسدية و النفسية و الاجتماعية.

1- الأخطار الجسدية:

لكل مهنة أخطارها التي تؤثر على جسم العامل و قد تجله يصاب ببعض الأمراض أو الإضطرابات التي يطلق عليها مصطلح " الأمراض المهنية" و هي تختلف باختلاف طبيعة النشاط و في العادة يتخذ العمال بعض الإجراءات الوقائية من أجل التقليل من حدة التعرض لهذه الأمراض كالألبسة الخاصة الواقية أو العمل مع توخي جانب الحيطة و الحذر و تساهم التأمينات الاجتماعية في التكفل بأي عمل تعرض لإصابة بسبب عمله، يحدث هذا في الحالات النظامية عندما يعمل تحت غطاء قانوني و بما أن عمل الأطفال يعتبر غير مشروع و مرفوض من القانون الدولي فإنه يمارس في الخفاء و لا يخضع لأية إجراءات وقائية.

يواجه الطفل الأخطار المهنية بجسده الصغير دون وقاية و لا حماية و بما أنه مازال في طور النمو فإنه سيكون أكثر ضعفا و التأثيرات تكون مضاعفة و إصابات الطفل تكون أكثر خطورة من إصابات الراشد لأن دفاعاته أقل و أهم ما يواجهه الطفل أثناء العمل و يؤثر على صحته الجسدية ونموه مايلي:

1.1- التعب و الإرهاق:

عادة ما ينتج التعب و الإرهاق من طول ساعات العمل و فترات العمل التي تختلف باختلاف النشاط الذي يمارسه الطفل، فبإمكان الطفل الذي يعمل لصالحه الخاص التحكم

في ساعات و أيام العمل و هو يتبع نشاط السوق فيعمل عند الفتح و يتوقف عند الإغلاق، أو يعمل في المناسبات و قد يلجأ للعمل في أوقات متأخرة من الليل أو في الساعات الأولى من الفجر و أما الأطفال الذين لا يعملون لصالحهم الخاص في المصانع أو في الورشات أو في المنازل فإنهم في العادة لا يتحكمون في ساعات العمل، فيبدأ طفل المصنع يومه بشكل مبكر جدا و الذي قد يستغرق أكثر من 12 ساعة عمل قد تكون متواصلة أو لا تفصلها سوى فترة راحة قصيرة و قد يعمل ستة أو سبعة أيام في الأسبوع دون عطلة أسبوعية و لا عطلة سنوية و لا حتى مرضية، أم الأطفال الذين يعملون على الخدمة في البيوت ففي الغالب لا يعرفون متى يبدأون العمل و لا متى يتوقفون.

و من خلال دراسة أجراها المكتب العالمي للعمل (1981) في الهند تبين أن المعدل اليومي لساعات عمل الأطفال يقدر بـ 11.6 ساعة و هناك من المعدلات ما تجاوزت 14 ساعة في اليوم.

و قد بينت إحصاءات أكثر حداثة لنفس المنظمة (1996) أن ما يقارب 73 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 10-14 يعملون كامل الوقت في الكثير من لبلدان. و يشير المكتب العالمي للعمل (1997) أيضا إلى نسبة 80% من الأطفال يعملون دون الحصول على عطلة أو فترة راحة و حوالي 50% يعملون في ظروف تتعدم فيها النظافة و يتعرضون لسوء المعاملة. إن العمل لساعات طويلة و كامل أيام الأسبوع و على مدار السنة يجهد الطفل و لا يترك له فرصة للالتقاط الأنفاس و بتفاعله مع سوء التغذية و قلة النوم يكونون معول تهدم جسم الطفل و تحرمه من النمو السليم و من حاجات الطفولة الأساسية التي يتطلبها النمو و التفتح كاللعب و التعلم اللذان يساهمان في التوازن الجسدي و النفسي.

2.1 - التهديد بالعجز مدى الحياة:

لقد جاء في مجلة اليونيسيف، العدد 18، الصادر سنة 1996، أن الأطفال الذين يضطرون إلى العمل في سن مبكرة مهددون بالعجز مدى الحياة لما يتعرضون له من أخطار،

وهذا ما أظهره التحقيق الذي قام به المكتب العالمي للعمل في الفيليبين، التي يتعرض فيها 60 ٪ من الأطفال العاملين إلى الخطر الكيميائي و الخطر البيولوجي، ويتعرض 40 ٪ إلى الإصابات الخطيرة و إلى الأمراض المختلفة.

إن العمل المضني و في سن مبكرة يؤثر على ملكات الطفل وقد يؤدي إلى تشويهها، فيشب الطفل عاجزاً، غير طبيعي بالمقارنة مع أترابه الذين حظوا بالعناية اللازمة لنمو صحي و سليم.

بينت دراسة مقارنة أجريت بالهند بين أطفال متدرسين و أطفال غير متدرسين يعملون في القطاع الزراعي و القطاع الصناعي و قطاع الخدمات و قد تمت متابعة هؤلاء الأطفال لمدة 17 سنة. أظهرت النتائج المتحصل عليها أن الأطفال العاملين كانوا يعانون من عجز في التوازن، و كانت أحجامهم أقل من أحجام الأطفال المتدرسين. و لقد أجريت نفس الدراسة في مدينة بومباي على أطفال متدرسين و أطفال غير متدرسين يعملون في قطاع الفنادق و في قطاع البناء، أظهرت هذه الدراسة معاناة الأطفال العاملين من مشاكل صحية أكثر من غيرهم، فلقد كانوا يشكون من: الآلام العضلية، الصدرية، البطنية و ذلك بشكل دائم، كما كانوا يشكون من الصداع، الدوار، صعوبات في التنفس، الإسهال و الأمراض الطفيلية.

3.1 - أخطار العمل في القطاع الزراعي:

إن للعمل في القطاع الزراعي خصائصه ومميزاته، فبغض النظر عن كونه أكثر القطاعات استقطاباً للأطفال، فهو أكثرها استخداماً للمواد الكيميائية الخطيرة و السامة، بالإضافة إلى اعتماده على الآلات الفلاحية الخطيرة، يجعل العامل فيه عرضة إلى العوامل الطبيعية كالحرارة و البرودة و نحوه.

و يشمل القطاع الفلاحي لوحده على 70% من الحوادث و الأمراض عند الأطفال العاملين و هذا حسب ما أفاد به المكتب العالمي للعمل. إن الأطفال العاملين في القطاع الزراعي، يتعرضون إلى الأخطار الكيميائية و البيولوجية بشكل كبير، إذ يقومون بتحضير المبيدات (أكثرها مبيدات محظورة دولياً لكنها مازالت تستعمل في الكثير من

الدول النامية) ، يحضر الأطفال هذه المستحضرات الكيميائية، ينقلونها ويستعملونها في إيادة الحشرات و الأعشاب الضارة، دون أن يعلموا بأنهم يبيدون أنفسهم، لأن استعمال مواد محظورة بدون وسائل واقية، يجعلهم يحتكون و بشكل مباشر مع خطر قاتل.

إن آثار التعرض للمركبات الكيميائية الخطيرة قد تظهر مباشرة و في غالب الأحيان تظهر مع مرور الوقت و استمرار التعرض لهذه المركبات. من المعروف عن المواد الكيميائية المقاومة للطفيليات أنها مواد مسرطنة، مما يرفع من احتمال الإصابة بمرض السرطان لدى هؤلاء الأطفال.

إن المواد الكيميائية المستعملة تؤثر على الجهاز العصبي، فيصاب الطفل باضطرابات سلوكية ذات منشأ عصبي و تشوهات في جهاز المناعة.

تشير تقارير المكتب العالمي للعمل(1996) أن المواد الكيميائية المقاومة للطفيليات تقتل الأطفال بسيريلانكا وحدها أكثر مما تقتل حمى المستنقعات(المالاريا) الشلل، الكزاز، الديقثيريا، السعال الديكي مجتمعة.

4.1- أخطار العمل في القطاع الصناعي:

يعتمد القطاع الصناعي أكثر من غيره من القطاعات على استعمال الآلات و المواد الكيميائية و غيره من المواد و الوسائل التي تنسم بخطورتها و تهديدها المستمر لصحة من يتعامل معها، لذا فهو قطاع يتطلب توفر العديد من الشروط فيمن يعمل به كالحذر الشديد و القدرة على التحمل و التركيز و الانتباه و كل ما يبعد الفرد العامل عن الخطر بحيث يبقيه متيقظا متفطنا لأن بعض الأخطاء قد تصبح مميتة أو تتسبب في عاهات مستديمة.

و كل هذه الصفات و الخصائص لا تتوفر في الأطفال نظرا لعدم اكتمال نمو قدراتهم الإدراكية التي تمكنهم من تحديد الخطر و تجنبه، و عدم اكتمال نموهم الجسدي الذي يساعدهم على تحمل مشاق العمل لساعات طويلة و عدم استفادتهم من فترات الراحة أضف إلى ذلك سوء التغذية و قلة النوم و كلها عوامل ترفع من احتمال الخطأ ليصبح احتمال وقوع الحوادث و الإصابات مضاعفا.

إن الظروف التي يعمل بها الأطفال في القطاع الصناعي و الخصائص التي ذكرناها تفسر ارتفاع الحوادث التي يتعرضون لها كالحرق و التسممات الناتجة عن التعامل مع المواد الكيميائية الخطيرة و استنشاق الغازات السامة و ما تسببه من أضرار على الجهاز التنفسي و الجهاز العصبي و التعرض للإشعاع و تبقى القائمة مفتوحة لتسع الكثير من الأخطار التي قد لا نتمكن من معرفة معظمها لأن عمل الأطفال يتم في الخفاء و تبقى إصابتهم بعيدة عن الاكتشاف لسبب بسيط هو عدم قدرتهم على العلاج.

إن دباغة الجلد و تصنيعه مثلا من بين الأنشطة التي يقوم بها الأطفال في أماكن كثيرة من العالم و هي تستقطب أعدادا كبيرة منهم في الدول النامية و التي تحمل الكثير من الأخطار، لأنها صناعة تعتمد على استعمال مواد بالغة الخطورة كالألوان المختلفة للغراء و المواد اللاصقة و التي تسبب الشلل للأطفال بعد استنشاقها بمدة قصيرة و هذا حسب ما أفادت به الدراسات التي قام بها المكتب العالمي للعمل (1981)

و تشير نفس الهيئة للظروف غير لصحية التي يعمل بها هؤلاء الأطفال ففي الهند و مصر مثلا التي تعرف انتشارا كبيرا لهذه الصناعة يعمل الأطفال طوال الوقت و أرجلهم مغمورة في أحواض مليئة بالمواد الكيميائية كالأمونيك و مختلف الأصباغ من أجل معالجة الجلود، تتميز الورشات التي يعملون فيها بسوء التهوية الأمر الذي يؤدي بهم إلى استنشاق كميات كبيرة من هذه المواد.

و يضطر الأطفال الذين يعملون في صناعة الزجاج إلى التعامل مع أفران قد تصل درجة حرارتها 1500 درجة مئوية و كثيرا ما يتعرضون للحروق و خاصة في المصانع التي تعتمد النفخ في تشكيل الزجاج السائل.

أما الأطفال الذين يعملون في مصانع الكبريت و المفرقات فيحيط بهم خطر التعرض للإنفجارات و الحروق و التسمم و الإصابة باضطرابات تنفسية. و حين يطلب العمل من الطفل البقاء طوال اليوم منحنيا و مع إنارة ضعيفة كما هو الحال في صناعة السجاد بالهند و غيرها يصاب لطفل بتشوهات عظمية و مفصلية و يضعف بصره لأن العمل يتطلب منه تركيزا بصريا كبيرا مع إنارة ضعيفة.

و في مصانع الأجر بأمريكا اللاتينية يحل أطفال مابين الخامسة و السادسة من العمر حمولات من الأجر على ظهورهم أو فوق رؤوسهم مما يؤثر على عمودهم الفقري (Manier,1999)

و يعتبر العمل في قطاع البناء قطاع آخر يتسبب في الكثير من المآسي للأطفال العاملين فيه عبر العالم حيث يعمل الأطفال في أماكن مرتفعة و لأوقات طويلة و يتسبب الإرهاق و الجوع في حوادث السقوط من المرتفعات التي و إن لم تتسبب في الموت تسببت في العجز مدى الحياة.

و يبقى للعمل المنجمي أخطاره الخاصة حيث يعمل الكثير من أطفال الدول الإفريقية و الدول الآسيوية و دول أمريكا اللاتينية في المناجم الصغيرة و يقضون أوقاتا طويلة تحت الأرض بلا معدات و لا ملابس واقية و ل تكوين يقيهم الوقوع في الأخطاء و لقد أظهرت إحصاءات المكتب العالمي للعمل(1996) أن الأطفال الذين يقضون أوقاتا طويلة تحت الأرض و يتعرضون لغبار المناجم و الغازات السامة و الدخان ينتهي 1 من 6 منهم للإصابة بالأمراض الخطيرة التالية: تصون الرئة Silicose ، التشمع الرئوي، الإصابة بغاز الإسبست Asbestose و الانتفاخات الرئوية، و يعاني الأطفال العاملين في المناجم من الإرهاق الجسدي الشديد و من إصابات في الجهاز الحركي بالإضافة إلى الإصابات الخطيرة الناتجة عن سقوط الأجسام عليهم و خطر الانفجارات و يواجه الأطفال العاملون في مناجم الذهب خطر التسمم بالزئبق.

إن العمل في سن مبكرة في مختلف القطاعات و خاصة إن كان شاقا و لا يتلاءم مع قدرة الطفل يترك بصمات قوية تبقى محفورة على جسده و ترافقه مدى الحياة مسببة له الإصابة الخطيرة أو العجز أو الشيخوخة المبكرة . و لا تتوقف آثار العمل عند المستوى الجسدي بل تتعداه إلى المستوى النفسي الاجتماعي.

2- الأخطار النفسية الاجتماعية:

إن تصادف بداية ممارسة النشاط الاقتصادي مع مرحلة الطفولة يؤدي على تدخله في بناء شخصية الطفل و رسم معالم خاصة و ترك بصمات ترافق الطفل في حياة الرشد.

فأثناء النمو الذي يحدث في الطفولة تشهد الشخصية مراحل و محطات عديدة يعرف فيها البناء النفسي و العقلي الكثير من التغيرات و التعديلات فتضاف عناصر جديدة إلى العناصر القديمة لنحصل على بنى جديدة متطورة، و يتأثر هذا البناء بكل العوامل المحيطة و يحتاج الطفل خلالها إلى نوع خاص من العلاقات و إلى نماذج تقمصية جيدة يبني على غرارها هويته. ن و يتطلب النمو النفسي السليم توفير حماية و رعاية للطفل لتجنيبه الصدمات و النماذج التقمصية السيئة حتى يتجنب الانحراف و الإصابة بالإضطرابات.

إن عمل الطفل في سن مبكرة يجبره على تحمل المسؤولية الأمر الذي يؤدي إلى تسريع نضجه الذي لن يمر بدون مشاكل لأنه يضطر إلى تخطي الكثير من المراحل الضرورية للنمو السليم، إن دخول الطفل عالم الكبار بشكل مبكر و تعرضه للاعتداء و تحميله أعباء تفوق قدراته قد يجعله يكون صورة عن عالم الكبار تميزها العدوانية الأمر الذي قد يجعله يشب ناقما ثائرا على هذا العالم و قد يفسر هذا الافتراض تعرضهم للانحراف، و رغم أن الدراسات النفسية الخاصة بالأطفال العاملين نادرة جدا إلا أننا نستطيع أن نتخيل الحالة النفسية لطفل و شعوره اللامتناهي بالإحباط و الدونية و غياب العدل لأن والديه قد تخلوا عنه و قاما ببيعه كسلعة لتاجر يتصرف فيه كيفما يشاء، و ماذا سيكون إحساس الطفل الذي يقضي معظم يومه بين أكوام الزبالة أو مصفدا في الأغلال و ما هي الصورة التي سيعكسها له الغير لتساهم في بناء ذاته و يقول Bonnet (1998) أنه في العادة لانميز بين الطفل الذي يقوم بفرز النفايات و بين الأشياء التي يقوم بفرزها، هذه هي الصورة التي يتلقاها الطفل عن نفسه من خلال الغير الأمر الذي قد ينجم عنه شعور عميق بالدونية و الثورة على الواقع المعيشي قد يترجمها سلوك تحطيم الذات من خلال الإدمان أو الانتحار.

إن أكثر شيء يختبره الطفل العامل في هذا العالم هو الحرمان الذي بدأ حرمانا اقتصاديا جعله يخرج للعمل للبحث عن تعويضات مادية لينتهي حرمانا عاطفيا بعيدا عن العلاقات الأسرية و حرمانا من الشعور بالأمن الذي ينتج عنه الخوف الدائم و الترقب للأسوء و يمكننا أن نشير إلى حالة الطفلة التي تكلم عنها Manier (1999) و التي كانت

تعمل في أحد الشوارع بالبرازيل حين قالت أنها تصلي كل يوم و تدعو الله أن يحميها من مخاطر الوقوع في الإدمان أو في الدعارة أو التعرض لمختلف أشكال الاعتداءات التي تترقب الطفل.

بالإضافة إلى الحرمان المادي و الحرمان العاطفي يعيش الطفل العامل على العموم محروما من التعليم ومن اللعب كبقية أقرانه و يصبح همه الوحيد هو كيف يوفر أكبر قدر ممكن للمال.

إن اقتحام الطفل لميدان العمل حيث تسود أنماطا علائقية مركبة تختلف عن تلك التي عرفها مع عائلته يتطلب منه تطوير الكثير من المهارات من أجل التكيف مع وسط غير قار الذي يعرضه إلى الكثير من الصدمات التي قد يعجز جهازه النفسي الهش و آلياته الدفاعية الضعيفة عن امتصاصها امتصاصا سليما.

إن شعور الطفل بالضعف و بالخوف و بالحرمان قد يدفعه إلى الانضمام إلى جماعات الأشرار فيقع فريسة للانحراف لأنه يبحث عن التعويض و عن الحماية في وسط يتسم بالعدائية و يتعلم بذلك الكثير من العادات السيئة التي تؤثر على نموه الأخلاقي و تقيمه للخير و للشر.

إن عمل الطفل و مهما كانت الظروف التي تدفع به إلى ذلك و الذي يجعله يقضي ساعات طوال في الخارج بعيدا عن رعاية و مراقبة الأولياء لا يمكن إلا أن يكون ضارا به لأنه سيلحق به الأذى الجسدي و النفسي و الاجتماعي و الأخلاقي لأنه سيجعله يشب بعيدا عن العائلة، بعيدا عن الحماية و يجعله في الغالب فريسة للاستغلال.

الفصل الثالث

الإطار التشريعي لعمل الأطفال

تمهيد .

I - تاريخ التشريعات الخاصة بعمل الأطفال.

1- عرض مشكل عمل الأطفال.

2- الحركات التحسيسية.

3 - حركات المطالبة بوضع القوانين.

1.3 - المطالبة بالفصل بين الأطفال و الراشدين.

2.3- المطالبة بالتقسيم حسب نوعية العمل.

4- القوانين الأولى الخاصة بعمل الأطفال.

1.4- محاولات Bourcart.

2.4- قانون Guizot 1833.

3.4 - قانون 1841 .

4.4 - بعض المعالم التشريعية في الدول الغربية.

II - عمل الأطفال و الهيآت الدولة.

1- دور هيئة الأمم المتحدة.

2- دور المنظمة العالمية للعمل OIT.

III-تشريعات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بعمل الأطفال.

1- اتفاقية حقوق الإنسان.

2- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية.

3 - الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

IV- المنظمة العالمية للعمل والتشريعات الخاصة بعمل الأطفال.

- 1- الاتفاقية رقم 05.
- 2- الاتفاقية رقم 29 .
- 3- الاتفاقية رقم 138 .
- 4 - الاتفاقية رقم 182.
- 1.4 - ميلاد فكرة تبني اتفاقية جديدة.
- 2.4- أسباب المطالبة باتفاقية جديدة.
- 3.4- المصادقة على الاتفاقية رقم 182.
- 4.4- محتوى الاتفاقية رقم 182.
- V-عوائق تطبيق قوانين عمل الأطفال.
- 1- مشكل تطبيق القانون.
- 2- عجز مفتشيات العمل.
- 3- أهمية عمالة الأطفال في الاقتصاد العالمي.
- VI -الاستراتيجيات الميدانية من أجل القضاء على عمل الأطفال.
- 1- الأهداف الميدانية.
- 2- الوسائل.
- 1.2- الحد من ظاهرة الفقر.
- 2.2- البرنامج العالمي للقضاء على عمل الأطفال.
- 3.2- تطوير المدرسة.
- VII - دور المنظمات و النقابات في محاربة عمل الأطفال.
- 1- تحسيس الرأي العام .
- 2- قانون تسيير المؤسسات.
- 3- الدعوة لمقاطعة منتجات الأطفال.

الفصل الثالث: تشريعات عمل الأطفال

تمهيد:

إن المعاناة و الظروف المزرية التي يعيشها الأطفال في العمل و التي تدفعهم إلى القيام بنفس الأنشطة التي يقوم بها الراشدون و قد يقومون بأنشطة يعجز حتى الراشدون عن أدائها و تعرضهم لمختلف الأخطار لعبت دورا كبيرا في تحريك العديد من القوى الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية وجعلتها تتدخل من أجل وضع حد لكل هذه المعاناة فتولدت عن ذلك الكثير من القوانين و التشريعات التي تصب في مجملها حول حماية الطفل و الدفاع عن حقوقه.

I- تاريخ المحاولات التشريعية:

إن التشريعات و القوانين الموجودة على الصعيد العالمي و الدولي الخاصة بتنظيم عمل الأطفال في الوقت الراهن لم تكن وليدة الحاضر و لا الصدفة بل تمخضت عن جهود مضمينة و نضال طويل قادته و شاركت فيه العديد من القوى الفكرية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي كان عليها قطع الكثير من الأشواط و تذليل العديد من العقبات و مواجهة مختلف الصعاب من أجل بلوغ الهدف و هو حماية فئة الأطفال من مختلف أشكال الاستغلال التي تستنزفها و تقضي عليها كثروة تستمد الأمم منها مستقبلها.

يجمع المؤرخون أن البدايات الأولى للمحاولات التشريعية و التي تمكن التاريخ من تسجيلها كانت في القرن 19 و هذا لا ينفي وجود محاولات قبل هذه الفترة، لكن محاولات القرن 19 كانت متواصلة و متأثرة بالعديد من العوامل على رأسها الثورة الصناعية و انتشار الآلة بشكل كبير من جهة و بالثورة الفرنسية سنة 1789 و الإعلان عن قانون حقوق الإنسان من جهة أخرى.

إن محاولة الإحاطة بتاريخ المحاولات التشريعية الأولى يدفعنا إلى الحديث على عدة نقاط أساسية تضافرت بشكل مباشر أو غير مباشر لتؤدي في الأخير إلى ميلاد القوانين الأولى الخاصة بعمل الأطفال.

1- عرض المشكل:

لقد عرفت المجتمعات الأوروبية خلال القرن 19 العديد من التحولات على مختلف الأصعدة تحت تأثير العديد من العوامل على رأسها التحولات الصناعية الكبرى التي أدت إلى تطوير الآلات و بناء المصانع الكبيرة فتحوّلت مدن بأكملها إلى مدن صناعية و أقطاب جذب للأيدي العاملة، عملت التحولات الصناعية على تغيير صور المجتمعات فتدخلت في إعادة نسج خيوطها و تبديل معالمها و قلب موازينها فلم تعد الحياة تلك التي عرفها الإنسان من قبل، تبدلت القيم و تغيرت المعايير فحل التعقيد محل البساطة، اختفت نماذج ثقافية لتحل محلها نماذج جديدة، فسيطر الصالح العام على الصالح الخاص و اكتسح الاقتصاد الرأسمالي الاقتصاد الأسري فتفككت الأسر و تشردت و لفظها النزوح الريفي لتبتلعها غياهب المصانع الكبرى فيصبح العمل فيها قدرها المحتوم.

لقد عرف استغلال العائلات أوجه خلال هذه الحقبة حتى أن " الأمهات كن يأخذن أطفالهن الرضع معهن إلى المصانع لمراقبتهم و ليكبروا و يعملوا هناك لاحقا" (Manier,1999,p20) وقد عرف تشغيل الأطفال سعته القصوى فكانوا يبدأون العمل في سن متدنية جدا قد تصل إلى 04 سنوات و عليه فإن تصنيف القرن 19 ضمن أسوأ المراحل التي واجهت الأطفال عبر التاريخ لم يكن ضربا من ضروب المبالغة.

أمام الوضعية المزرية للطفولة تحركت المشاعر و أخذت الأصوات المناهضة ترتفع من أجل إلقاء الضوء على هذه الفئة و ما تعانيه من اضطهاد يسيء إلى الإنسانية جمعاء.

إن الحديث عن استغلال الأطفال و المطالبة بحقوقهم و الدفاع عنهم كان و لا يزال حديثا شائكا و متشعبا لما يثيره من حساسيات . فالمطالبة بوضع قوانين من أجل تنظيم الظاهرة أو القضاء عليها آنذاك كان يعني ثورة حقيقية على كل الأصعدة تضاهاي مختلف الثورات التي عرفها العالم.

إن عمل الأطفال كان يشكل عسبا حساسا و دعامة أساسية للاقتصاد الرأسمالي آنذاك، فقد كانت المصانع تعتمد اعتمادا هاما على اليد العاملة الصغيرة لأنها يد عاملة رخيصة و فعالة تتميز بالطاعة و الرضوخ، و تشير الإحصائيات الفرنسية مثلا أنه " ما بين 1840-1850 شكل الأطفال 14 % من اليد العاملة في الصناعة و استحوذ قطاع النسيج لوحده على 66 % من هذه النسبة" (Bidet, 2000, p 62). و ترتفع نسبة الأطفال العاملين في قطاع الصناعة في بريطانيا خلال نفس الفترة لتصل إلى " 22 % فما فوق للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة" (Schlemmer, 1996,p32).

و يشير Villermé أن الأجور المتقاضاة لم تكن متساوية ففي حين كان يتقاضى الرجل 02 فرنك باليوم كانت المرأة تتقاضى 01 فرنك و يتقاضى الأطفال ما بين 16-13 سنة 0.75 فرنكا و الأطفال ما بين 8-12 سنة 0.45 فرنكا.

إن القضاء على عمل الأطفال كان يعني حرمان الاقتصاد من هذه القوة العاملة المميزة و كان يعني أيضا الإفلاس لأصحاب المصانع و خاصة و أن أجر الراشد كان يمثل أضعاف أجر الطفل.

إن عمل الأطفال كان يدر الربح الوفير على أصحاب المصانع و مجرد طرح القضية للنقاش كان يسبب الكثير من التشنجات و انتفاضات هذه الطبقة التي كانت تسيطر سيطرة كاملة على الأوضاع و توجه مستقبل المجتمعات الوجهة التي ترسمها و التي تخدم مصالحها الخاصة. لذا كانت هذه الطبقة السباقة للوقوف في وجه أية محاولة تغيير و إجهاضها في مراحلها المبكرة، و كذا كان حال رجال السياسة لارتباط مصائيرهم بمصائير رجال الأعمال.

أما على الصعيد الأسري فلم تختلف الصورة اختلافا كبيرا، فبالرغم من كون الأسرة أكثر المؤسسات تضررا من الاستغلال الاقتصادي إلا أنها مثلت أحد أهم العوامل في عرقلة المطالبة بتنظيم عمل الأطفال، فلقد كان هم الأسر - التي سحقها الفقر و الأوضاع المتردية - هو إشباع الأفواه الجائعة و إسكات البطون الممغوصة، لا يهم إن كانت اللقمة غير كافية المهم أنها متوفرة، و على الطفل أن يضمن قوت يومه على الأقل، ليصبح العمل فرض عين على كل عنصر في العائلة منذ نعومة أظفاره، فأجر الطفل حتى وإن كان زهيدا إلا أنه كان يسد بابا و يقضي حاجة ضرورية، لذا كانت الأسر تضطر إلى زج أبنائها في العمل في ظروف قد يكون فيها حتفهم فلا خيار بين الموت جوعا أو الموت تعباً و إرهاقا.

إن توقف الطفل عن العمل كان يعني سد باب رزق و خاصة و أن الأسر كان تتميز بعدد كبير من الأطفال، فتزداد حاجتها و يزداد فقرها. لقد شكلت هذه العوامل حواجز منيعة و مقاومة كبيرة أمام كل من تسول له نفسه و يحاول التغيير. فعمل الأطفال كان يشكل أحد مقومات الاقتصاد و البناء الاجتماعي و محاولة المساس به كان يعني إحداث زعزعة في هذا البناء و اختلال موازينه، لذا بدأ التغيير صعبا إن لم نقل مستحيلا، بالرغم من ذلك لم تنث العزائم و لم تضعف إرادة التغيير التي بدت محتشمة متفرقة و بأشكال مختلفة ليشند عودها فيما بعد.

2- الحركات التحسيسية:

لقد كان عمل الأطفال خلال القرن 19 من الأمور المعتادة التي اعتاد الناس على رؤيتها و معاشتها فدخلت في إطار المألوف و مدت جذورها في النسيج الاجتماعي و سيطرت على الذهنيات و صارت من متطلبات الحياة بل من ضروراتها فلا العين أصبحت تلاحظ المأساة و لا الأذن تسمع أبنائها و لا المشاعر تهتز لها، لذا كان لزاما تحريك الحس الذي تبدت تحت وطأة الحاجة أو المصلحة، كان لزاما إيقاظ الضمائر و تسليط الضوء على أطفال المصانع و معاناتهم و ظروف حياتهم و عملهم المزرية و تغيير الوضعية كان يتطلب تغيير الذهنيات: " إن المشكل لا يرجع فقط إلى تطور

الآلة و اقتصاد السوق و إنما إلى الذهنيات التي وجب تغييرها" (Buisson, 1988, p.53)

إن تحويل عمل الأطفال إلى مشكل وجب دراسته و الاهتمام به كان أمرا محفوفا بالمخاطر لذا تطلب الأمر الكثير من الحذر و الروية و دراسة كل الخطوات من أجل ذلك لم يتعد أصحاب الحركات التحسيسية نطاق الوصف للظاهرة، وصف كان الهدف منه لفت الانتباه، فتضافرت جهود الأدباء و الفنانين و المفكرين و راحوا يصورون عذابات فئة ضعيفة مضطهدة تعيش ظروفًا حياتية مزرية، محرومة من أدنى مقومات الحياة، صوروا طفولة لا تملك من الطفولة إلا اسمها لا تعرف عن الحياة إلا المصنع و العمل المحتوم فيه الذي يزيد ها فقرا على فقرها، نذكر من بين هؤلاء الكتاب على سبيل المال لا الحصر "فيكتور هوغو" و كتاباته عن مجتمع مزقه الفقر و البؤس و طفولة لا تعرف إلا الشقاء و الحرمان و من أبرز مؤلفاته كتابه المشهور "البائسون" و هو القائل:

«Travail mauvais qui prend l'age tendre en sa serre, qui produit l'argent en créant la misère, qui se sert d'un enfant ainsi que d'un outil»

إلى جانبه نجد كتابا آخرين مثل إميل زولا الذي صور حياة أطفال المصانع مسقطا عليها تجربته الخاصة ومعاناته الشخصية و بالخصوص انه كان واحدا من آلاف الأطفال الذين أجبرتهم ظروف الحياة الخاصة للعمل منذ سن مبكرة جدا في المصانع فقد بدأ العمل و عمره لم يتجاوز 12 سنة، إضافة لهؤلاء نذكر شارل ديكنز و غيرهم كثير.

لقد تحولت وضعية الأطفال العاملين أنصار الحركات التحسيسية إلى قصة في كتاب أو لوحة فنان أو قصيدة شعر يتداولها الخاص و العام.

لم يكن الهدف من هذه الحركات توجيه الاتهام بشكل مباشر إلى فئة معينة و لم يقف من كان يصور وضعية الأطفال موقف المدافع أو المناهض الراض للواقع، و إنما كان الهدف فقط إبراز حاجات هؤلاء الأطفال للمساعدة و العطف، فلم يكن مسموحا

بتخطي الخطوط الحمراء التي تنقلب الأمور بعدها رأسا على عقب و تتحول
الوضعية إلى صراع حقيقي تقوده المصالح الخاصة.
في الواقع لقد كان هدف أصحاب هذا التيار تحميل مسؤولية أوضاع الحرمان و
المعاناة التي كان يعيشها الأطفال للراشدين سواء كانوا آباء أم أرباب العمل و لكن
بشكل غير مباشر.

رغم تلقي هذه الحركات الكثير من النقد لكونها عقيمة لم تتعد الوصف للظاهرة و لم
تحاول الخوض في أسبابها و طرح حلول لها إلا أنها تكتسي أهمية بالغة في تاريخ
النضال من أجل نصرة الأطفال العاملين، فهي لم تلفت الانتباه لهذه الفئة فحسب بل
شكلت في كثير من الأحيان وسائل استدلال لوجود استغلال فاحش للأطفال مثل ما
كان الحال مع Villermé الذي استعان ببعض الصور الأدبية لفيلكتور هوقو أثناء
كتابته للتقارير الخاصة بأطفال المصانع (Garnier, 1995).

بالإضافة إلى الحركات التحسيسية التي هدفت إلى تغيير الذهنيات من أجل تغيير
النظرة التي كانت سائدة حول عمل الأطفال وجدت حركات أخرى أخذت شكلا
نضاليا آخر.

3- حركات المطالبة بوضع القوانين:

لقد عرفت حركة المطالبة بإيجاد قوانين خاصة بعمل الأطفال نشاطا كبيرا خلال
القرن 19 (Le Gal, 2002) و ما يميز مختلف القوانين التي ظهرت إبان تلك الحقبة
أنها كانت قوانين محلية و لم تكن تكتسي الطابع العالمي، فكان لكل دولة اجتهاداتها
الخاصة انبثقت عنها قوانين مختلفة، لكنها اشتركت كلها في الهدف و النشأة: لقد
هدفت في البداية إلى تنظيم عمل الأطفال وليس القضاء عليه لأن الأمر لم يكن
ليحدث نظرا لانتشار الظاهرة و تعقدها و ارتباطها بقضايا اجتماعية و سياسية و
اقتصادية ولم تكن الظروف لتسمح بطرح فكرة القضاء على الظاهرة، فكان التدرج
في الطرح خير وسيلة لتفادي الاصطدام و إثارة مختلف المشاكل.

و تشترك هذه القوانين في مصدرها إذ نلاحظ أنها" نشأت في مجملها من الحركات الصحية" (Bidet,2000, p.69) أي من خلال التقارير الطبية التي ضمنها أصحابها مختلف الإحصاءات و الملاحظات عن الأوضاع الصحية للعمال في المصانع بما فيهم الأطفال الذين بدوا الأكثر تأثرا بظروف العمل و الأكثر تعرضا للحوادث. لقد جعل الأخصائيون من هذه التقارير أدوات مطالبة من الجهات المعنية لمساعدة الأطفال العاملين في المصانع و خاصة تلك المدعمة بصور و بإحصاءات و عمدوا إلى التكتيف منها و تكرارها بشكل دائم ليجعلوا من الظاهرة مشكلا حقيقيا و لجلب انتباه المختصين الاقتصاديين أو غيرهم لكسب أكبر عدد ممكن من الأصوات المناهضة للوضع و كان يهدف اعتمادهم على الأرقام تكوين صورة موضوعية ملموسة تصلح أن تكون أرضية للنقاش و الدراسة من أجل إيجاد الحلول. لقد كان العمل صعبا على المختصين و واجهوا العديد من الصعوبات التقنية المتعلقة بالمفاهيم تخص التفريق بين الأطفال و الراشدين في العمل و بين الأطفال فيما بينهم:

1.3- الفصل بين الأطفال و الراشدين:

لقد كان ينظر إلى عمل الأطفال كعمل الراشدين و هذه أهم مشكلة واجهت المختصين إذ كان لزاما عليهم الفصل بين الفئتين فلجأوا إلى البيولوجيا و الطب لتبيان الفروق من حيث النمو بين الأطفال و الراشدين و عدم اكتمل نمو أعضاء الطفل مما يجعله أقل قدرة من الراشد ، أضعف منه قدرة على التحمل الأمر الذي يفسر كثرة الحوادث بين الأطفال، كما أن جسم الطفل يكون في حالة نمو الأمر الذي يجعله في حاجة كبيرة للراحة و النوم الذي يعتبر من أهم الحاجات البيولوجية عند الطفل.

إن عدم مراعاة حاجات الطفل البيولوجية يؤدي إلى أخطار صحية كبيرة تؤثر عليه و بالتالي تؤثر على مردوده.

من أجل ذلك جاءت مطالبهم تنص على الأخذ بعين الاعتبار قدرات الطفل و سنه عند تشغيله و أن لا يكلف بأشغال مثلما يكلف بها الراشد.

و من المشاكل الأخرى التي واجهت المختصين هو تحديد سن الطفولة و التي يصبح معها من الواجب تنظيم العمل و إخضاعه لظروف مغايرة لظروف الراشدين م هل يمكن تطبيق هذه السن على كل الأطفال العاملين و في كل الوضعيات ، و حتى عندما كانت تحدد سنا معينة كان يطرح معها مشكل النمو غير المتساوي بين الأطفال حسب المناطق و باختلاف المناخ و التغذية.

لقد كان مشكل تحديد السن عائقا حقيقيا أمام إيجاد قانون موحد و بالرغم من ذلك كان ولا يزال السن أهم معيار تعتمده التشريعات لوضع القوانين، ولقد حددت كل دولة في البداية سنا خاصة تتماشى مع ظروفها مثلما سنأتي إلى ذكره لاحقا.

2.3- التقسيم حسب نوع العمل:

لقد كان الأطفال يعملون في كل مكان: في المزرعة في الشارع في المصنع... و لم يكن حينها من الممكن المطالبة بتنظيم عمل كل هؤلاء و دائما و في إطار التدرج في المطالبة بوضع القوانين حاول الأخصائيون التكفل بالأطفال الأكثر تعرضا للخطر و الذين يعملون في أكثر الظروف سوء، فقاموا بعزل الأطفال في فئات: فعمل طفل المزرعة غير عمل طفل المصنع أو طفل المنجم أو الطفل الذي يستعمل في الأشغال التي تتطلب غوصا في الماء...

يشير (Garnier, 1999) أن المناقشات دارت حول التفريقات التالية:

Ø الفصل بين الطفل الذي يتعلم مهنة في ورشة ما و بين الطفل الذي يعمل في المصنع و الذي يضطر إلى التعامل مع آلة بمحرك يفوق قدراته و يعرضه إلى الكثير من الأخطار كما أن هذا لا يمكنه من تعلم أية مهنة لأنه عادة ما يطلب منه أداء نفس الحركات وهذا بعكس الطفل المتعلم الذي يستفيد من تعلم مهنة من خلال عمله- الذي عادة ما يتم في ورشة عائلية- تساعد من إتقان عمل ما و قد يصبح بدوره معلما.

Ø مقارنة الطفل الذي يعمل في المصنع بالطفل الذي يعمل بالزراعة فرغم كون العمل في الحقول و الاهتمام بالحيوانات تعتبر متعبة وشاقة على الأطفال إلا أنهم يظلون أوفر حظا من الأطفال الذين يعملون في المصانع فهم على الأقل يستفيدون من الشروط الصحية كالهواء النقي و حرية الحركة في الحقول الواسعة التي يفتقر إليها طفل المصنع الذي يعمل في جو خانق تملأه الأتربة و الغبار و انبعاث الغازات السامة الملوثة للجو و قد يضطر للعمل في درجات حرارة عالية جدا أو الرطوبة المرتفعة أو في أماكن مظلمة.

Ø و أما النقطة التفريق الثالثة فقد استندت إلي التفريق بين الطفل المصنع و الطفل الذي يعمل في كنف أسرته و تحت إشرافها و رعايتها.

لقد حاول الأخصائيون كخطوة أولى التدخل لصالح الأطفال الأكثر تضررا و وقع الإجماع على الأطفال الذين يعملون في المصانع لأنهم كانوا يمثلون أبشع صور الاستغلال.

لقد تمخضت الجهود المضنية من الوصول إلى وضع بعض القوانين المتفرقة في هذه الدولة أو تلك ذات طابع محلي لكنها مهدت الطريق أمام التشريعات الموجودة في الوقت الراهن.

4- القوانين الأولى الخاصة بعمل الأطفال:

لقد عرفت القوانين الأولى الخاصة بتنظيم عمل الأطفال نشأتها في إنجلترا التي شهدت ما بين سنة: 1802-1831 ميلاد سلسلة من القوانين تنص على تحديد ساعات العمل اليومية و على تحديد السن الدنيا للعمل، ف جاء مثلا قانون سنة 1819 محددًا لأدنى سن يقبل معها الطفل في العمل إذ منع عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 09 سنوات. غير أن المشاكل التي اعترضت هذه المحاولات التشريعية اصطدامها مع مصالح أرباب العمل و العائلات و لم تعرف التطبيق إلا بعد وقت طويل من سنها " يدل عدد القوانين الكبير في إنجلترا على أنها لم تطبق و بقيت حبرا على ورق" (Mancieux, 2002,p54).

و رغم كون ميلاد هذه القوانين احتضنته إنجلترا إلا أنها عرفت نشاطا و تطورا كبيرين في فرنسا لما عرفته من توازن بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و بالخصوص بعد الثورة الفرنسية و يمكن الوقوف على أهم المحطات التي عرفتها هذه التشريعات:

1.4- محاولات Bourcart :

"إن التقارير الأولى التي كتبت حول العمل في المصانع تعود إلى Bourcart " (Garnier, 1995, p.113) و هو عامل بمصنع قطن و عضو في المؤسسة الصناعية لميلوز التي تأسست سنة 1826 مع تاريخ تأسيس هذه المؤسسة انطلقت حركة المطالبة بوضع حد لمعاناة العمال ككل بما فيهم الأطفال في المصانع. لقد قام Bourcart برفع تقرير إلى المؤسسة نشر سنة 1827 ضمنه وصفا لحالة العمال في المصانع و طلب من المؤسسة التدخل لصالحهم ككل بما فيهم الأطفال و اكتفى بذكر القانون البريطاني الذي ينظم دخول الأطفال للعمل في المصانع. لقد كان موقف Bourcart واضحا منذ البداية و هو المطالبة بـ " وضع قانون تشريعي" أي ضرورة لإيجاد حلول و إحداث تغييرات لأن الوضع لم يعد ليتحمل المزيد من التأجيل أو التسوية.

قامت المؤسسة الصناعية بتكليف لجنة من أجل دراسة التقرير و البث فيه و انتهت بقرار صعوبة تطبيق اقتراحات Bourcart لارتباطها بواقع معقد رغم سهولتها الظاهرية فكانت النتيجة تعليق هذه المحاولة .

إن قرار الرفض الذي جاء في حق المحاولة الأولى لـ Bourcart لم يثن من عزيمته فراح يكتف من جهوده و مساعيه و اتصالاته بالمختصين والتي أسفرت عنها محاولة أخرى سنة 1828 اعتمد فيها هذه المرة على تقارير الأطباء و الاقتصاديين حتى يدعم رأيه و موقفه، و خصص تقريره فقط للأطفال الذين يعملون في المصانع.

و قد أقرت اللجنة هذه المرة بضرورة تحديد ساعات العمل بـ 12 ساعة يوميا بالنسبة للعمال الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة، لكن تطبيق هذا القرار علق و أجمعت اللجنة على رأي أحد أعضائها و هو M. Reber الذي رفض الاقتراح رفضا كليا معتبرا إياه غير مناسب البيئة للمشاكل الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، و أرجع معاناة عمال المصانع إلى عوامل بعيدة كل البعد عن العمل في المصانع، رغم هذا الرفض فإن اللجنة أبقت باب إمكانية مناقشة الموضوع في فرص أخرى مفتوحا.

بالرغم من أن محاولات Bourcart لم تفض إلى تبني أي قانون إلا أن الفضل يعود له في فتح مجال المطالبة بالقوانين فقد "ساهم في رسم أول خطوة" (Garnier, 1995, p.50) على طريق طويل توالى بعده المحاولات.

2.4 - قانون Guizot 1833:

"يعتبر François Guizot مؤرخا و رجل سياسة فرنسي" (Bidet, 2002, p.144) قام بتحقيق في المصانع ضمنه مجموعة من التساؤلات حول الأوضاع المزرية للعمال في المصانع و رفعه إلى المؤسسة الصناعية، احتفظ Guizot بتقرير اللجنة السابق و الخاص بالفصل بين العمال الأطفال و العمال الراشدين و أحدث عليه بعض التعديلات ليتكلم عن عامل قادر مكتمل النضج و عامل غير قادر غير مكتمل النضج. تمكن من استمالة آراء أعضاء اللجنة فأعدت مناقشة رفض M. Reber و أرجعت في النهاية سبب فقر العمال و معاناتهم إلى العمل الإجباري و زج أبنائهم للعمل منذ سن مبكرة. و أجمعت اللجنة على مشروعية تدخل الجهاز التشريعي لصالح الأطفال العاملين بالمصانع.

3.4- قانون 1841 :

يعود الفضل لهذا القانون إلى صاحبه L.R. Villermé (1762- 1863) الذي كان طبيبا و مختصا في الإحصاء و عضوا في أكاديمية العلوم الأخلاقية و السياسية الفرنسية ، عكف على دراسة و توضيح التدهور الفيزيولوجي و الأخلاقي للطبقات الشعبية في المدن و كان يطالب الدولة بالتدخل لصالح الفئة المحرومة و ظهر كل ذلك في مؤلفه المشهور:

« tableau de l'état physique et moral des ouvriers employés dans les manufactures de coton, de laine et de soie » (1840)

لقد بينت تحقيقاته أن بداية تشغيل الأطفال يتم عادة انطلاقا من أقل من 10 سنوات و في بعض الأحيان أقل من 06 سنوات و يدوم عمل الأطفال لأكثر من 14 ساعة يوميا إذ يخرج الأطفال مع مطلع الصباح و لا يعودون إلا في الظلام.

طالب Villermé بوضع قانون يمنع عمل الأطفال الأقل من 08 سنوات و من أجل ذلك قدم العديد من التقارير عن مختلف الدول الأوروبية كالتقرير الذي أنجزه عن وضعية الأطفال العاملين في المناجم ببريطانيا مثلا و لقد ضمنه إحصاءات و تحاليل. وعكف على دراسة وضعية الأطفال في مصانع النسيج.

لقد استطاعت تقاريره تحريك العديد منة القوى و وصلت اقتراحاته إلى غرفة النواب و تمت المصادقة على قانونه في 22 مارس 1841 و عرف القانون باسمه و ينص على التالي: "يمنع قبول الأطفال الأقل من 08 سنوات في المصانع التي تضم أكثر من 20 عاملا، و لا يسمح لهم بالعمل أكثر من 08 ساعات في اليوم، و لا يعمل الأطفال ما بين: 08- 16 سنة أكثر من 12 ساعة يوميا بشرط أن تحتوي هذه الفترة على فترة راحة" (Le Gal, 2002, p.39).

تمكن Villermé من وضع قانون لصالح الأطفال في المصانع و حددت السن الدنيا للبداية في العمل و حددت معها ساعات العمل اليومية.

إن المصادقة على هذا القانون جاء لصالح الأطفال كما أنه أعطى للاستغلال صبغة قانونية و بالرغم من ذلك كان بمثابة الانتصار الكبير الذي جاء نتيجة لسلسلة من

المحاولات المتواصلة. ولكن الحركة النضالية لا تتوقف عند سن القوانين و إنما المشكل الكبير يكمن في إمكانية تطبيقها و مراقبتها، لذا و مباشرة بعد إيجاد قانون Villermé تطلب الأمر " تكوين مفتشية عمل تسهر على تطبيقه و كانت أول مفتشية عمل" (pillon, 2002, p.70) و التي كانت مكونة من متطوعين من مختلف التخصصات.

و لقد اشتكى Villermé من عدم جدية هذه المفتشية نظرا لعدم تلقيه أية نتائج عن عملها إلى غاية 1843 لأن التفتيش لم يكن يتم بشكل جيد و خاصة و أن أصحاب المصانع و الو رشات كانوا يعمدون إلى إخفاء الأطفال العاملين عند قدوم المفتشين و عادة ما كانوا يعللون عمل الأطفال بدافع إثارة التنافس بينهم وبين الراشدين. و نظرا لما سبق عمدت الدولة إلى " إنشاء مفتشية جديدة سنة 1874 و التي تعززت سنة 1892" (pillon, 2002, p.70) و لقد قامت هذه المفتشية بالعديد من العقوبات و الإقصاءات.

ثم توالى بعد هذا القوانين التي أخذت ترفع شيئا فشيئا من السن الدنيا للعمل و تحدد الشروط التي يجب أن توفر للأطفال في العمل حتى تجنبهم الحوادث و الاستغلال، نذكر منها على سبيل المثال قانون 1874 الذي جاء ليمنع عمل الأطفال الأقل من 12 سنة و في بعض الأحيان 10 سنوات و حدد ساعات العمل من 10 إلى 12 ساعة يوميا كما نص على منع العمل بالليل.

لقد تواصلت جهود المختصين و مطالباتهم بتحسين و تعديل القوانين التي تنظم عمل الأطفال، ولم تأخذ هذه القوانين الصبغة العالمية إلا مع ميلاد منظمة الأمم المتحدة و هيأتها المتخصصة.

5- بعض المعالم التشريعية لعمل الأطفال في الدول الغربية:

عرفت نهاية القرن 19 نشاطا تشريعيا ملحوظا وأبدت العديد من الدول الغربية النية الحسنة في تحسين ظروف الأطفال الذين يضطرون للعمل ولقد جاء في " تقرير غرفة النواب حول عمل الأطفال و الفتيات القاصرات و النساء " ما يلي- و الذي ورد عن (Manier, 1999, p.14)

إن أدنى سن للقبول في العمل عرفتها إيطاليا بفضل قانون 1886 و قدرت بـ 09 سنوات، و حددت ساعات العمل اليومية بـ 08 ساعة.

و حدد قانون 1873 بالدانمرك السن الدنيا للعمل بـ 10 سنوات و ساعات العمل بـ 06

ساعات و نصف، و قدرت هذه السن بـ 10 سنوات في إنجلترا و ساعات العمل اليومية ما بين 10-12 ساعات (قانون 1878).

أما في ألمانيا فقد حدد قانون 1883 سن العمل بـ 12 سنة و ساعات العمل بـ 12 ساعة يوميا.

في روسيا كان بإمكان أطفال الذين بلغوا 12 سنة من أعمارهم العمل في المصانع و قد حدد مرسوم 1882-1885 ساعات العمل بـ 06 ساعات عمل في اليوم.

اعتبر قانون 1877 السويسري الأكثر تطورا إذ حدد السن الدنيا للعمل بـ 14 سنة و تجدر الإشارة إلى كون كل هذه الدول قد منعت العمل الليلي على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة و رفعت هذه السن إلى 17 سنة في مصانع القطن و النسيج بروسيا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد حدد قانون 1843 سن الدنيا للعمل بـ 16 سنة، و مدة العمل بـ 10 ساعات في اليوم.

بعد وضع القوانين الخاصة بتنظيم عمل الأطفال في الدول الصناعية أخذت هذه الظاهرة في التراجع و خاصة بع فرض اجبارية التعليم و انتشار التعليم.

إن جهود المختصين و الباحثين الذين عملوا في مجال حماية الطفولة توصلت إلى نتائج مرضية بالرغم من أنها لم تستطع التوصل إلى قوانين تمنع عمل الأطفال

بشكل نهائي لكنها تمكنت على الأقل من إحداث تعديلات و تنظيمات عليها، بحيث استطاعوا دفع المسؤولين للتدخل فحددوا السن الدنيا للعمل مراعين في ذلك قدرات الطفل الجسمية و النفسية و نوعية العمل الذي يقوم به، فلم تعد المصانع تشهد التشغيل المبالغ فيه للأطفال الصغار و تقلصت ساعات العمل اليومية الطويلة، رغم كل هذا كان مازال أمامهم الكثير ليفعلوه. و مع مطلع القرن 20 توحدت جهودهم و انضوت تحت لواء الأمم المتحدة.

II- عمل الأطفال و الهيآت الدولية:

إن المطالبة بحقوق الطفل ومحاربة استغلاله، و تعرضه لكل ما من شأنه أن يعيق نموه، أو يؤثر على صحته و تفتحته و تمتعه بكل الظروف التي تجعله يعيش طفولة خالية من المشاكل، لم تعد أصواتا فردية تتبعث من ذاك المصنع أو من تلك الورشة، ولم تعد أصواتا متفرقة من هذه الدولة أو تلك، بل أخذت الصبغة العالمية و اكتست التشريعات قوة القانون المجر للبلاد المصادقة عليه، على تطبيقه و مراقبة التجاوزات و تقديم التقارير إلى الهيآت العالمية التي أخذت على عاتقها هذه المهمة. إن معظم الهيآت الخاصة بحماية حقوق الطفل وخاصة الأطفال العاملين تنضوي تحت لواء منظمة الأمم المتحدة ONU .

1- دور منظمة الأمم المتحدة:

لقد تم انشاء منظمة الأمم المتحدة بعد المجازر التي شهدها العالم خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 و ما خلفته من مآسي ذهب ضحيتها الملايين من البشر، لقد جاء تأسيس هذه المنظمة تحت الحاجة الماسة إلى تكوين مجتمع دولي يحافظ على السلام في العالم و يرفعى حقوق الإنسان.

و تتضوي تحت لواء منظمة الأمم المتحدة الكثير من المنظمات المتخصصة في مجالات مختلفة منها التي تهتم برعاية حقوق الطفل و حمايته في كل مجالات حياته بما فيها حمايته في العمل و دفع الأعمال التي تشكل خطرا على صحته و نموه. وعلى رأسها المنظمة العالمية للعمل OIT المتخصصة في تنظيم العمل بصفة عامة ومحركها الأساسي المكتب العالمي للعمل BIT، بالإضافة إلى منظمة اليونيسيف UNICEF يمتلك كل من المكتب العالمي للعمل و اليونيسيف مكاتب منتشرة عبر دول العالم، بمساعدة حكومات الدول، الجمعيات، علماء الاجتماع، النقابات التي تزودها بالمعلومات و الإحصاءات في الدول التي تتواجد بها. ولا يمكن أن نهمل دور الكمفديريالية العالمية للنقابات الحرة CISL والتي بلغ عددها 206 نقابة في 141 دولة، والتي تزود الهيآت الدولية بدراسات محلية بشكل منتظم. ويتم استقاء بعض المعطيات من المنظمات غير الحكومية ONG مثل: المنظمة التي تناضل ضد الاستعباد(anti slavery international) أو المنظمة ضد تجنيد الأطفال (amnesty International)، أو ضد الاستغلال الجنسي للأطفال ECPAT أو فدرالية الجمعيات المناهضة لتجارة دعارة الأطفال ومقرها تايلنديا. بالإضافة إلى المعلومات التي تأتي من المعاهد الوطنية لعلم الاجتماع، من الدراسات الاقتصادية، وجمعيات المساعدة للنمو والتي تكثر في آسيا و أمريكا اللاتينية . و تعتبر المنظمة العالمية للعمل أهم منظمة عالمية تهدف إلى تحديد الإجراءات الملموسة لتطبيق قوانين المنظمة العالمية للعمل فيما يتعلق بالعمل.

2- دور المنظمة العالمية للعمل OIT :

المنظمة العالمية للعمل منظمة تتكون من هيآت نقابية و هيآت حكومية، تأسست سنة 1919 خلال مؤتمر السلام الذي انعقد بفرساي و تعتبر أول منظمة متخصصة في حياة الأمم المتحدة و تتمثل مهامها في تحسين الظروف الاجتماعية للعمل، و قد تم توسيع بنية هذه المنظمة عقب الحرب العالمية الثانية سنة 1944 حيث وضعت 03 مبادئ أساسية للعمل: العمل ليس سلعة، الحرية النقابية و حرية التعبير.

يتم تمثيل كل دولة عضو فيها بثلاثي يتمثل في: ممثل عن المنظمات العمالية، ممثل عن الهيئات التشغيلية و ممثلين حكوميين.

تتكون المنظمة العالمية للعمل من:

الجمعية العامة: تعد مؤتمرا كل سنة في شهر جوان يعرض خلاله:

Ø التقرير السنوي من طرف المدير العام للمنظمة

Ø برنامج المنظمة، الميزانية و مسائل مالية أخرى.

Ø التقرير السنوي للجنة الخبراء المكلفة بمراقبة تطبيق الاتفاقيات و التوصيات

من طرف الحكومات الأعضاء.

المجلس الإداري: و يهتم بالأمور التسييرية للمنظمة، يجتمع مرتين كل سنة في شهر

نوفمبر و في شهر مارس.

المكتب العالمي للعمل BIT :

يعتبر المكتب العالمي للعمل في الواقع أمانة سر المنظمة و جهازها التنفيذي

(OIT, 2003) وبعد تأسيسه مباشرة وضع الاتفاقية العالمية للعمل والتي تتكون من

سلسلة من الحقوق تسمى اتفاقيات يصادق عليها من طرف الدول الأعضاء في

المنظمة، وتأخذ قوة القانون على الدول المصادقة عليها". (Manier, 1999, p88)

و لقد أخذ المكتب العالمي للعمل منذ تأسيسه مسؤولية حماية الأطفال العاملين و

محاولة القضاء على عمل الأطفال بشكل تدريجي.

III - تشريعات منظمة الأمم المتحدة فيما يخص عمل الأطفال:

إن أهم التشريعات التي عملت منظمة الأمم المتحدة على إنشائها و النضال من أجل أن تحضى بإجماع دولي هي اتفاقية حقوق الطفل لكنها لم تكن الأولى على درب النضال الطويل بل سبقتها اتفاقيات أخرى خصصت مادة أو مادتين للحديث عن حماية الطفل و فيما يلي أهم تلك المحطات التي سبقت اتفاقية حقوق الطفل:

1- اتفاقية حقوق الإنسان:

تبنيت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر من سنة 1948 بيانا عالميا حول حقوق الإنسان و الذي كان يطالب بضرورة الاعتراف بحقوق الإنسان و إدخالها في المواثيق الدولية، لقد أشارت هذه الاتفاقية إلى حقوق الطفل و ضرورة احترامها لكن ذلك لم يكن بالقدر الكافي الذي يضمن للطفل الحماية و الرعاية.

2- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية:

يتعلق الأمر بمعاهدة تبنيتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966 و دخلت حيز التنفيذ سنة 1976.

لقد عملت هذه المعاهدة على إعادة تأكيد المبادئ المصرح عنها في اتفاقية حقوق الإنسان لسنة 1948 المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية و التي تجبر الدول المشاركة على أخذ التدابير القانونية اللازمة من أجل دفع تطبيق هذه البنود. تنص المادة الثامنة من هذه المعاهدة على منع الاستعباد أو الخدمة و منع العمل الإجباري و الذي يتم تحت الإكراه.

و قد طرحت في نفس السنة معاهدة مكملة خاصة بالحقوق الاقتصادية و الحقوق الاجتماعية و الحقوق الثقافية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة و التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1976 و التي أعادت تأكيد مبادئ اتفاقية حقوق الإنسان الخاصة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

تشير المادة العاشرة من هذه المعاهدة المكملّة إلى ضرورة تكفل الدول المشاركة بحماية الشباب من الاستغلال الاقتصادي و من كل عمل من شأنه أن يضر بصحتهم و حياتهم ونموهم أو أخلاقهم، كما أجبرت هذه المادة الدول المشاركة على تحديد سن دنيا قانونية يمنع معها العمل المأجور لعمالة الأطفال و حتتها على اتخاذ الإجراءات الردعية و العقابية إزاء كل من يخرق القانون.

لقد خصت المادة العشرة الحديث بفئة الشباب فيما يخص الاستغلال الاقتصادي و طالبت بضرورة حمايتهم و توضع سنا قانونية للعمل و لم تحدد هذه السن بل تركت ذلك للدول بحسب ما يتماشى مع ظروفها.

3- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل:

لقد تطرقت اتفاقية حقوق الإنسان للحديث إلى بعض حقوق الطفل لكنها لم تكن بالقدر الكافي الذي تحتاجه هذه الشريحة الاجتماعية الأمر الذي تطلب التفكير في بيان خاص بها، فلقد طالبت الكثير من الدول باقتراح اتفاقية يتم المصادقة عليها من طرف مختلف الدول و ذلك على غرار اتفاقية حقوق الإنسان لكن هذا الطلب لم يحض بالإجماع الدولي. فاكتفت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 20 نوفمبر من سنة 1959 بتبني بيان لحقوق الطفل بموافقة 78 دولة.

لم يأخذ هذا البيان طابع الإيجاب على الدول المصادقة عليه آخذا بعين الاعتبار الاختلافات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و لكنه كان يعترف بحقوق الطفل العالمية كإنسان يحتاج إلى النمو الصحي و الأخلاقي و النفسي و يمتلك كل الحق في العيش حرا.

لم يستطع هذا البيان فعل شيء من أجل حماية الأطفال الذين ظلوا يعانون من الاستغلال و عدم احترام حقوقهم و من أجل دفع الدول إلى التحرك و اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم فقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تجعل من سنة 1979 سنة دولية للطفل (Le Gal, 2002) من أجل تحسيس الرأي العام العالمي بأهمية الإنتقادات لهذه الشريحة و حمايتها، و من أجل تجسيد الوعي العالمي الذي تولد

عن هذه الحركة التحسيسية اقترحت بولونيا تحويل بيان 1959 إلى اتفاقية على غرار اتفاقية حقوق الإنسان. (Guidetti, 2002) فتم على اثر هذا الاقتراح تشكيل لجنة على مستوى منظمة الأمم المتحدة مكونة من 48 عضوا من لجنة حقوق الإنسان بالاشتراك مع منظمة اليونسيف و المنظمات الدولية غير الحكومية و راحت هذه اللجنة تعمل على تحسين و تعديل بيان سنة 1959.

لقد أضيفت إلى هذا البيان الكثير من البنود و التي لم تكن ظاهرة من قبل و قد واجهت هذه اللجنة الكثير من المصاعب و العقبات من أجل إيجاد اتفاقية مشتركة بإمكانها أن تأخذ الطابع العالمي أي لها القدرة على الجمع بين الثقافات و الاختلافات الاقتصادية و الاجتماعية الموجودة على الصعيد العالمي.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في 20 نوفمبر من سنة 1989 و التي جاءت للتحديث عن حقوق الطفل التي يستوجب على المجتمعات الدولية الاعتراف بها و حمايتها كحق الطفل في التربية و التعليم و حقه في الرعاية الصحية و حقه في التعبير عن رأيه و تكوين الجمعيات و غيرها من الحقوق التي احتوتها مواد و بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

و لقد جاءت المادة الأولى لهذه الاتفاقية لتحديد الفئة العمرية التي يندرج تحتها الأطفال و التي تشمل كل فرد يقل عمره عن 18 سنة . أما المادة 32 من الاتفاقية فجاءت للحديث عن عمل الأطفال و حمايتهم من الاستغلال

الاقتصادي و التي احتوت بنودها على ما يلي (UNICEF, 1999) :

1- تعترف الدول المشاركة بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي و أن يجبر على أداء عمل يحمل خطورة و من شأنه أن يتعارض مع تعليمه أو أن يضر بصحته أو نموه الجسمي و العقلي و الديني و الأخلاقي أو الاجتماعي.

2 - على كل الدول المشاركة أن تتخذ الإجراءات القانونية و الإدارية و الاجتماعية و التربوية لضمان تطبيق هذه المادة و من أجل ذلك و جب عليها:

أ- تحديد العمر الأدنى أو الأعمار الدنيا للقبول في العمل.

ب- أن تضع تشريعات خاصة بساعات العمل و ظروفه.

ت- تحديد العقوبات و الإجراءات الإقصائية الخاصة لضمان التطبيق الفعلي لهذه المادة.

لم تنطرق المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي فحسب و لكن تطرقت أيضا إلى حمايته من الأخطار الناتجة عن العمل و لم تكتف بالاشارة إلى ذلك بل ذهبت إلى حد مطالبة الدول المصادقة عليها بضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية و العقابية ضد كل من يخرق بنود هذه المادة بمعنى أن تتبنى كل دولة سياسة حقيقية خاصة بالأطفال في ميدان العمل و إشراكها بسياسة تعليمية و صحية.

تتمتع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بإجماع دولي شبه كلي و لم تعرف اعتراض و عدم مصادقة سوى دولتين و هما الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترضت على محتوى المادة الأولى التي تعترف بحق الطفل منذ الميلاد بينما نوهت الولايات المتحدة بضرورة الإشارة إلى مرحلة ما قبل الميلاد و حق الطفل في معرفة والديه و نسبه. و الدولة الثانية هي الصومال.

كما عرفت بعض التحفظات من قبل بعض الدول كإلهند مثلا التي بعثت بعريضة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تشرح فيها تحفظها فيما يخص المادة 32 من الاتفاقية و عدم قدرتها على تطبيقها في الوقت الحالي نظرا لظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تعهدت بمحاولة التدرج في ذلك بمساعدة الهيآت الدولية (

UNICEF, 1999

كما اعترضت على هذه المادة المملكة المتحدة و هذا بالرجوع إلى قوانينها الخاصة التي كانت تعتبر الأفراد الذين تجاوزوا السن القانونية لنهاية إجبارية التعليم شبابا و ليسوا أطفالا.

تعتبر الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة انتصارا باهرا للطفولة عبر العالم في حالة ما التزمت الدول المصادقة عليها بتطبيق كل موادها.

و فيما يخص عمل الأطفال جاءت المادة 32 من الاتفاقية واضحة و صريحة بشأن تنظيم عمل الأطفال و منع الخطير منه و إن كانت قد طالبت بتحديد السن القانونية للعمل إلا أنها لم تحدد لها لأنها تترك هذا العمل لمنظمات أخرى لتعمل على تحديد الإجراءات الملموسة من أجل تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

إن مجمل القوانين التي نبعث من منظمة الأمم المتحدة و التي اختصت بمسألة عمل الأطفال كانت قوانين عامة تفتقر إلى الدقة و التمييز فهي مثلا إن تحدثت عن سن يمنع معها العمل لا تحدد هذه السن، لذا عادة ما يلجأ في هذه المجال إلى القوانين التي وضعتها المنظمة العالمية للعمل لأنها أكثر تخصص و أكثر تفصيل فما يخص مشكل عمل الأطفال.

IV-1- منظمة العالمية للعمل و التشريعات الخاصة بعمل الأطفال:

لقد كان الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للعمل منذ تأسيسها- في مجال عمل الأطفال- و وضع لاتفاقيات و العمل على تحسينها و تطويرها بشكل دوري من أجل وضع سن قانونية للعمل و تحسين ظروف عمل الأطفال و يؤكد Bonnet (1998) أحد الخبراء القلائل في هذه المنظمة و المختص بعمل الأطفال على هذا الهدف أن هذه الاتفاقيات بدأت في الظهور مباشرة بعد تأسيس المنظمة و لا تكاد تمر سنة حتى تعرف الاتفاقيات و التوصيات المرافقة لها تعديلات و تحسينات من خلال الأصدقاء التي تأتي من محاولات التطبيقات الميدانية و على العموم فقد وصل عدد النصوص الخاصة بالسن القانونية للعمل منذ تأسيس المنظمة 16 نصا و 9 نصوص خاصة بالأعمال الخطيرة و 05 نصوص خاصة بالعمل في الليل و 05 نصوص خاصة بالمراقبة الصحية.

1 - الاتفاقية رقم 05:

لقد عكف المكتب العالمي للعمل منذ إنشائه على إيجاد السبل الكفيلة التي تساعد على وضع حد لاستغلال الأطفال و راح العاملون فيه يكتفون من جهودهم فكانت الانطلاقة منذ الوهلة الأولى لميلاده، لقد تبين المؤتمر العالمي للعمل في دورته الأولى سنة 1919 الاتفاقية رقم 05 و التي جاءت لتمنع تشغيل الأطفال الأقل من 14 سنة في القطاع الصناعي و تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف 72 دولة (UNICIF, 1997)

لقد كانت هذه الاتفاقية اتفاقية متخصصة لتركيزها على العمل في المصانع دون غيره من القطاعات لأن العاملين في المكتب العالمي للعمل آنذاك كانوا يرون أن هذا القطاع من أكثر القطاعات التي تتطلب تدخلا سريعا و عاجلا، و توالى فيما بعد الاتفاقيات الخاصة بالقطاعات الأخرى كاتفاقية القطاع الفلاحي (1921)، و اتفاقية قطاع الأعمال غير الصناعية (1932) و التي تمت مراجعتها سنة 1937 و اتفاقية قطاع الصيد (1959) و اتفاقية الأعمال التي تتم تحت الأرض (1965). ان توالي الاتفاقيات بهذا الشكل و بهذا العدد و التي بلغ عددها عشر اتفاقيات ما بين 1919-1965 تدل على نية و عزم المنظمة الدولية على القضاء على عمل الأطفال.

2- الاتفاقية رقم 29 :

لقد جاءت هذه الاتفاقية من أجل منع العمل الإجباري و تنص على الآتي: "القضاء على العمل الذي يتم تحت الغصب أو العمل الإجباري و محاربة كافة أشكاله" (BIT, 1981) و يقصد بها كل عمل أو خدمة التي تفرض عن طريق التهديد على أفراد لا يرغبون في أدائها بمحض إرادتهم. و تمت التصويت على هذه الاتفاقية 147 صوتا.

3- الاتفاقية رقم 138 :

قام المكتب العالمي للعمل في ملتقى " سنة 1937 بتبني الاتفاقية رقم 138 حول السن القانونية للعمل و اللائحة رقم 146 المرافقة لها " (BIT, 1981).

و قد عرفت هذه الاتفاقية بالاتفاقية الخاصة بالسن القانونية للعمل و سنحاول التوقف عندها قليلا لأهميتها و لكونها تشكل المرجع الأساسي عند الحديث عن موقف المكتب العالمي للعمل من عمل الأطفال.

و تنص هذه الاتفاقية على تحديد السن الدنيا للعمل التي لا يجب أن تكون أقل من سن نهاية إجبارية التعليم أي أن لا تكون أقل من 15 سنة مهما كانت الأحوال و ترفع هذه السن إلى 18 سنة عندما يحمل العمل خطورة على الطفل و تنص المادة الأولى من الاتفاقية على الآتي: " على كل دولة عضو أخذت على عاتقها تطبيق هذه الاتفاقية أن تتبنى سياسة وطنية تضمن إلغاء عمل الأطفال و رفع السن الدنيا للعمل بشكل تدريجي أو العمل في مستوى يمكن المراهقين من النمو الجسدي و الأخلاقي الكامل. " (Bonnet, 1998, p.120)

عند طرح الاتفاقية رقم 138 سنة 1937 للنقاش تعرضت للكثير من النقد و للكثير من التحفظات فلقد رأى الملاحظون أنه من غير المنطقي معاملة كل الدول بنفس المكيال، فتحديد السن الدنيا ب 15 سنة لم يكن لينماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية على وجه الخصوص و يخشى عدم قدرتها على تطبيق بنود الاتفاقية التي ستبقى مجرد حبر على ورق، حيث لم تقم معظم هذه الدول بسن إجبارية التعليم وبالتالي يقع الطفل ضحية للاستغلال و يضطر للعمل في الخفاء ذا ما أريد تطبيق هذه الاتفاقية.

من أجل حل هذا الإشكال طالب الملاحظون بضرورة التدرج في تحديد هذه السن- من خلال مراعاة ظروف كل دولة- من أجل الوصول إلى هذا المبتغى. إن الحلول المتوصل إليها تميزت بالمرونة و الحذر و وضعت هدف القضاء على عمل الأطفال ضمن الأهداف المستقبلية، فقبل المرور إلى تطبيق الاتفاقية و جب فرض إجبارية التعليم في الدول النامية ورفع هذه السن تدريجيا، وعلى الدول التي تتميز بضعف

هياكلها التعليمية تحديد 14 سنة كنهاية إجبارية التعليم على أن تتعهد برفع هذه السن وعليها أن تعلم المكتب العالمي للعمل عندما تقوم برفعها.

وعلى الدول التي تعاني من تأخر في الخدمات الإدارية، أن تضمن على الأقل تطبيق هذه اللائحة في بعض القطاعات، كالقطاع الصناعي، البناء، النقل، المجال الصحي... الخ

وتسمح الاتفاقية للأطفال ما بين 13-15 سنة بممارسة بعض الأنشطة التي لا تضر بصحتهم، أو نموهم، ولا بتعليمهم أو تكوينهم.

و من أجل تسهيل التطبيق الفعلي للاتفاقية جاءت التوصية رقم 146 بعض التسهيلات وهي تشمل التوجيهات التالية (BIT, 1981):

Ø تطبيق سياسة وطنية للعمل: إن أهم مشكل يواجهه الدول النامية ويشكل خطراً على بنائها الاجتماعي هو ظاهرة الفقر، لذا فهي مطالبة بتبني إجراءات اجتماعية، واقتصادية من أجل الحد من هذه الظاهرة، حتى لا تضطر العائلات إلى دفع أبنائها إلى العمل من أجل الاستعانة بدخل إضافي يساعدها على توفير أدنى الضروريات. ومن بين هذه الاستراتيجيات مساندة العائلات كتبني سياسة خاصة بالضمان الاجتماعي: كالمنح العائلية الخاصة بالأطفال، مصاريف العلاج... الخ

Ø خلق الوسائل الكافية الخاصة بالتربية والتوجيه المهني والتكوين، ببناء المدارس والمراكز الخاصة بالتكوين المهني، بالإضافة إلى الاهتمام بفئة الأطفال والمراهقين بدون عائلات، أو أولئك الذين يعيشون أوضاعاً صعبة في عائلاتهم.

إن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تحد من مخلفات ظاهرة الفقر التي تمس العائلات وتنعكس بشكل مباشر على الطفل الذي يصبح فريسة لمختلف الأخطار: كالمرض، الجهل، الانحراف... الخ مما يؤثر على مستقبله، فاهتمام الدول بالعائلة ووضع برامج خاصة بالتكفل بها يضمن نمو الطفل في وسط متوازن.

وتتص التوصيات أيضاً على ضرورة تعهد الدول المصادقة على الاتفاقية أن ترفع بالتدريج من السن الدنيا للعمل إلى أن تصل بها إلى 16 سنة.

لقد مكنت هذه الاستثناءات من فتح المجال واسعا أمام إمكانية تطبيق الاتفاقية و دفع الدول على المضي قدما في طريق القضاء على عمل الأطفال و لا يمكن لأي دولة أن تجد حجة تمنعها من إبداء نيتها و إرادتها في حماية الأطفال من الاستغلال. لقد طالب المجلس الإداري للمكتب العالمي للعمل في دورته 204 التي انعقدت سنة 1977، بضرورة بذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي و العالمي من أجل تشجيع تطبيق الاتفاقية 138 و التوصيات التي شملتها اللائحة رقم 146 و ذلك في برنامج السنة الدولية للطفل.

لقد قام بمطالبة حكومات الدول الأعضاء إلى تبني الإجراءات الضرورية لدفع اللائحتين: 146 و 138 ودراسة إمكانية المصادقة على اللائحة رقم 138، وإعلام المدير العام للمكتب العالمي للعمل بذلك، و كذا إعلامه بالصعوبات التي تقف كعوائق أمام المصادقة على هذه الاتفاقية، وكذا تطبيقها، و ذلك قبل جويلية 1978. لقد ركزت المنظمة العالمية للعمل، بمناسبة السنة العالمية للطفل على مضاعفة الجهود من أجل حمل الدول و دفعها إلى حماية الطفل والعمل على التقليل التدريجي من عمل الأطفال، بفضل الإجراءات التشريعية، الاقتصادية، الاجتماعية و التربوية .

4- الاتفاقية رقم 182 :

بعد الاتفاقية 138 و اللائحة المرافقة لها تبني المكتب العالمي للعمل سنة 1997 اتفاقية جديدة عرفت بالاتفاقية الخاصة بمنع أسوأ أعمال الأطفال. إن هذه الاتفاقية هي نتيجة لجهود تواصلت على مدى سنوات متعددة و أعمال تحضيرية قامت بها أمانة سر المكتب العالمي للعمل و اجتماعات سياسية في أمستردام، أوسلو، قرطا جنة، كمبالا و في العشرات من الدول الأخرى، هذا ما أشارت إلي J. Somavia مديرة المكتب العالمي للعمل في المؤتمر العالمي الذي تمت فيه المصادقة على هذه الاتفاقية.

و لم تنشأ هذه الاتفاقية من الفراغ بل جاءت نتيجة للملاحظات الميدانية التي أفضت إلى ميلاد فكرة تبني اتفاقية جديدة ثم بلورتها على شكل قانون.

1.4- ميلاد فكرة تبني اتفاقية جديدة:

لقد جاء ميلاد الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال نتيجة لجهود سنوات عديدة قامت بها المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، ففي سنة 1996 (OIT, 1998) قام المؤتمر العالمي للعمل بدعم القرار الذي اتخذه المجلس الإداري للمكتب العالمي للعمل و القاضي بتسجيل نقطة جديدة في جدول أعماله تنص على وضع شرط أساسي في سياق القضاء التدريجي على عمل الأطفال و المتمثل في القضاء و بشكل سريع و لا يحتمل التأجيل على أسوأ أشكال أعمال الأطفال كالخدمة و الاستعباد و الأعمال الخطيرة و الاستغلال الجنسي لأهداف تجارية.

لقد أعربت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للعمل عن رغبتها في تبني قوانين جديدة من خلال إجاباتها عن الاستمارات التي وزعت عليها، إن هذا الإجماع الدولي جاء ليبيّن النقص الذي تتميز به القوانين الموجودة و عدم قدرتها على حماية الأطفال بما فيها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تبنتها الأمم المتحدة و الاتفاقية 138 حول السن القانونية للعمل التي تبنتها المنظمة العالمية للعمل سنة 1973 و الاتفاقية 29 حول العمل الإجباري لسنة 1920 التي تمنع عمل الأطفال الإجباري و الممارسات الشبيهة بالاستعباد.

لقد كانت هذه القوانين قوانين متفرقة لذا طالب المجتمعون بضرورة تبني لائحة قانونية تجمع بين مختلف الأعمال الخطيرة و ضرورة المباشرة السريعة من أجل القضاء عليها و جعلها من الأولويات على الصعيد العالمي و على الصعيد الدولي. و من هنا قرر المكتب العالمي للعمل و بإجماع كل أعضائه ضرورة العمل من أجل وضع اتفاقية جديدة تكون محددة و موجهة من أجل القضاء على أسوأ أشكال أعمال

الأطفال على أن يتميز نصها بالوضوح و على أن تكون على درجة كافية من المرونة.

2.4- أسباب المطالبة بتبني اتفاقية جديدة:

بالرغم من أن المكتب العالمي للعمل قد عكف منذ إنشائه على وضع الاتفاقيات و اللوائح من أجل تنظيم ظاهرة عمل الأطفال لمدة استمرت ما بين سنة 1919- 1973 تاريخ تبني آخر اتفاقية خاصة بعمل الأطفال التي لعبت دورا كبيرا و أساسيا في التأثير على الدول من أجل حملها على وضع سن قانونية تنظم قبول الأطفال في العمل و تعرف هذه الاتفاقية ازديادا في الدول المصادقة عليها الذي أخذ في الارتفاع سنة بعد الأخرى.

لكن هذه الاتفاقيات التي جاءت على مر هذه السنين جعلت في مجملها هدف القضاء على عمل الأطفال من الاستراتيجيات بعيدة المدى بالاعتماد على انتهاج التدرج من أجل الوصول للهدف و ذلك مراعاة للظروف الاقتصادية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للدول التي تعرف انتشارا واسعا استعمال عمالة الأطفال.

إن هذه الإستراتيجية التي تعتمد التدرج في عملها أثبتت ضعفها و عدم قدرتها على حماية الأطفال العاملين، لأننا نستطيع الحديث عن التدرج أو التنظيم في حالة الأطفال الذين يعملون في ظروف لا تكون على درجة كبيرة من الخطورة و لكن ماذا عن الأطفال الذين يجعلهم عملهم يتعرضون إلى الأذى و الاعتداء و الإصابة بالأمراض الخطيرة و إلى الموت؟ هل يصلح معهم التدرج في وضع القوانين؟ الاعتماد على عامل الوقت ليس في صالح هؤلاء الأطفال الذين يموت منهم الآلاف و يصاب مثلهم بالعجز في كل سنة.

إن هذه الأوضاع تتطلب تدخلا سريعا و طارئا و لا تحتمل أي تأجيل، المطلوب إذن كان وضع اتفاقية جديدة قادرة على التمييز بين الأعمال الخطيرة و تطالب بمنعها الفوري و بين تلك التي لا تشكل خطورة كبيرة و نستطيع تنظيمها.

إن المطالبة بتبني لائحة جديدة لا ينقص من أهمية اللوائح السابقة و لا يقصدها بل جاء لتعزيزها و لفسح المجال أمام إمكانية تطبيقها.

3.4- المصادقة على الاتفاقية رقم 182:

إن أحدث قانون تم سنه من طرف المكتب العالمي للعمل فيما يخص عمل الأطفال هو الاتفاقية 182 التي تمت المصادقة عليها في جوان 1999 وقد عرفت باتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال. ففي الدورة الـ 87 للمكتب العالمي للعمل من نفس السنة تم طرح هذه الاتفاقية على الدول الأعضاء من أجل البث فيها و المصادقة عليها. لقد عرفت هذه الاتفاقية إجماعاً دولياً، حيث تمت المصادقة عليها بـ 415 صوتاً و لم تعرف لا رفضاً و لا إجماعاً عن التصويت.

تشمل هذه الاتفاقية كل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة و تطالب بأخذ الإجراءات السريعة و الفعالة لضمان منع أسوأ أشكال عمل الأطفال.

أما فيما يخص التوصية التي جاءت مرافقة لها فقد طالبت الدول المصادقة عليها باتخاذ التدابير القانونية الرادعة إزاء كل من تسول له نفسه بمخالفة نص الاتفاقية و بدورها لم تعرف معارضة و لا إجماعاً عن التصويت بل صوت عليها بالإجماع.

لقد ركزت الكلمة التي تدخلت بها J. Somavia حول ضرورة تكثيف الجهود و تجنيد القوى الفاعلة من أجل القضاء على هذه الظاهرة و ضرورة العمل من أجل تجسيد الاتفاقية 182 و حتى لا تبقى مجرد كلمات: "يجب أن يتجسد الأمر أفعالاً و قوانين و سياسات و لا خطباً أو كلمات، حتى نتمكن من القول - لكل من يلجأ إلى استغلال الأطفال و استعبادهم فيستعملهم للدعارة، البورنوغرافيا أو في الحروب - كفى!" (J. Somavia, 1999).

4.4- محتوى الاتفاقية رقم 182:

لقد نصت الاتفاقية الخاصة بأسوأ أنواع أعمال الأطفال على الآتي (OIT, 1999) **المادة الأولى:** على كل دولة مصادقة على هذه الاتفاقية أن تتخذ الإجراءات السريعة و الفعالة من أجل منع و القضاء على أسوأ أشكال أعمال الأطفال و هذا بشكل استعجالي.

لقد احتوت هذه المادة على كلمات "المنع" و "القضاء" و "الاستعجال" الذي يجب أن تعامل به الدول مختلف الأشكال الخطيرة لأعمال الأطفال التي جاء تحديدها و تعريفها في مادة أخرى.

و فيما يخص مفهوم الطفل فلقد جاء تحديده في المادة الثانية من الاتفاقية التي حافظت على نفس المفهوم الذي ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل: "يستعمل مصطلح الطفل مع كل فرد يقل عمره عن 18 سنة"

و قد حددت المادة الثالثة من الاتفاقية مجموع الأعمال التي تعتبر من أسوأ أشكال أعمال الأطفال حيث جاء في البند:

أ- مختلف أشكال الاستعباد و الممارسات المشابهة كبيع الأطفال و الخدمة من أجل تسديد الديون و الخدمة وكذا العمل الإجباري و المفروض بما فيه إجبار الأطفال على الانخراط في الجيوش من أجل المشاركة في النزاعات المسلحة.

ب- استعمال أو توظيف أو إهداء الطفل من أجل الدعارة، إنتاج المواد البورنوغرافية أو المشاهد البورنوغرافية.

ث- استعمال أو توظيف أو إهداء الطفل من أجل القيام بالأعمال غير المشرعة- و خاصة من أجل إنتاج و ترويج المخدرات- مثلما تعرفه القوانين الدولية.

ج- الأعمال التي تؤدي طبيعتها و الظروف التي تؤدي بها إلى إلحاق الأذى بصحة الطفل و أمنه و أخلاقه.

إن هذه الاتفاقية طرحت نقطة نقاش أساسية و التي تتمثل في كيف يتم وضع الحدود بين العمل المسموح و العمل غير المسموح، و الذي يجب أن يحارب بشكل دولي فمن غير المعقول بيع الأطفال و استعبادهم و استعمالهم في الدعارة وغيرها لسبب واحد فقط لأنهم فقراء، هذا الفقر الذي يجعل استغلالهم مستباحا حتى و إن الحق الضرر بهم.

أما إذا كان العمل يتم في ظروف جيدة لا تضر بالأطفال و تساعدهم على تعلم المهن بعيدا عن الاستغلال الاقتصادي يمكن أن يسمح به في شروط محددة و في الدول النامية التي تسودها ظروف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية تصعب من تطبيق القوانين، بينما يصبح غير مسموحا في الدول المتقدمة التي تتوفر على الشروط التعليمية التي تمكنها من التكفل الجيد بالطفل.

إن الساحة القانونية الدولية و العالمية تزخر بالعديد من القوانين التي بذل من أجل وضعها المختصون الكثير من الجهود و خاضوا لأجلها الكثير من الصعاب على أمل أن يزيلوا من العالم الصورة المخزية التي تعكس بشاعة الإنسانية التي تستغل أضعف حلقة فيها و هم الأطفال الفقراء، و لكن رغم هذه الجهود التي استمرت لعشرات السنين فإن الأطفال لازالوا يعانون و لازال استغلالهم موجودا و يأخذ أشكالا متعددة لأن القانون عادة ما يصطدم بالواقع الميداني الذي يعيق تطبيقه و يجعل منه في الكثير من الأحيان ضربا من ضروب الخيال.

V - عوائق تطبيق قوانين عمل الأطفال:

إن الحركة العالمية للنضال ضد عمل الأطفال لا تتوقف عند سن القوانين إذ يبقى عليها خوض معارك أكثر شراسة من المعارك التي خاضتها من أجل إيجاد القوانين لتنظيم الظاهرة، لأنه دون النضال من أجل تطبيق هذه القوانين سوف تبقى مجرد حبر على ورق و لا تتمكن من أن تجد لهل أذان صاغية و لا إرادات تعمل على تطبيقها تطبيقا فعليا.

لقد واجهت القوانين الدولية الخاصة بعمل الأطفال الكثير من المشاكل الميدانية و يكاد أن يكون تطبيقها منعدما بالنظر إلى الأعداد الهائلة من الأطفال الذين يعملون في العالم و خاصة أولئك الذين تتميز ظروف عملهم بالصعوبة و بالخطورة و هذا بالرغم من انتمائهم إلى دول قد شجعت و صادقت على كل هذه القوانين. يرجع عدم تطبيق القوانين و عدم احترامها إلى العديد من العوامل منها ما هو راجع إلى القانون في حد ذاته و إلى الثغرات أو الغموض الذي يحتوي عليه و آخر يخص عجز و ضعف مفتشيات العمل التي تأخذ على عاتقها مراقبة تطبيق هذه القوانين و من جهة أخرى إلى صعوبة التعامل مع ظاهرة عمل الأطفال لكونها ظاهرة معقدة و شائكة.

1- مشكل تطبيق القوانين:

إن الحديث عن القوانين الدولية لعمل الأطفال يدفعنا للحديث عن المادة 138 المحددة للسن القانونية للعمل و التوصية المرافقة لها و التي تترك المجال مفتوحا أمام الدول المصادقة عليها لتحديد هذه السن بالنظر إلى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لكل دولة، كما أنها تتحدث عن ضرورة مراعاة قدرات الطفل و عدم تركه يقوم بمهام تفوق استطاعته و بنيته الجسدية و هي في الواقع و في مظهرها الخارجي عوامل جيدة أريد من ورائها تمهيد الطريق أمام تطبيق القوانين و حماية الطفل من الاستغلال في حالة ما وجدت الإرادات الحقيقية و النيات الحسنة لفعل ذلك، لكن الشيء الذي يحدث في معظم الأحيان و يتسبب في استمرار عمل الأطفال و توسعه هو هذه القوانين في حد ذاتها عندما يعمد المدافعون عن المصالح الخاصة إلى تشويهها و تطبيقها بشكل يخدم هذه المصالح و لا يخدم الطفل. لأن من بين نقاط ضعف هذه القوانين عدم قدرتها على التحديد و الدقة و لم تستطع وضع الحدود و لا الخطوط الحمراء فأصبحت هذه النقطة تستغل للتأويلات و تتماشى مع الأهواء.

إن المادة 138 حاولت أن تفتح المجال أمام الدول الفقيرة بان تسمح للأطفال بالعمل - و هذا كإجراء مؤقت - ابتداء من 12 سنة متى كان العمل "بسيطاً" و "خفيفاً" و

يبقى الإشكال في تحديد طبيعة العمل البسيط و الخفيف و ما هي الحدود الفاصلة بين الأعمال المسموحة و الأعمال الممنوعة، في الواقع و في الميدان يبدو من الصعب وضع الحدود، التي راح كل واحد يضعها بما يخدم مصالحه فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير منظمة اليونيسيف (1997) أن بوركينافاسو تسمح للأطفال الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة بمباشرة العمل في الخدمة بالبيوت على اعتبار أن هذا النمط من الأنشطة يدرج تحت الأعمال البسيطة و الخفيفة مع العلم أن الواقع يثبت عكس ذلك حيث تشير الدراسات و الإحصاءات على أنه من الأعمال التي تعرض الطفل إلى الكثير من الأخطار و أنه من أكثر الأعمال التي يتم فيها استغلال الطفل و الاعتداء عليه بالرغم من كل هذا فإن هناك من يعتبره من الأعمال التي لا تحمل أي ضرر على الطفل و لا ضير في أن يمارسها.

إن القوانين الموجودة أظهرت عجزها في وضع الحدود التي تفرض على الدول و يمنع عليها تخطيها و تكاد أن تكون لكل دولة قوانينها الخاصة المشتقة من القوانين العالمية تتماشى مع ظروفها و التي عادة ما تخضع للمغالاة بادعاء الفقر و عدم القدرة و التدهور الاقتصادي و غيرها من الحجج الواهية التي تؤدي إلى استباحة استغلال الأطفال.

إن الدول المتطورة و الغنية عملت على الرفع من السن الدنيا للعمل حتى وصلت في معظم هذه الدول إلى السن المحددة من طرف المنظمة العالمية للعمل فيما يخص الأعمال العادية و عندما يحمل العمل مخاطر على الطفل، لكن هذه السن تصل إلى أدنى مستوياتها و في بعض الأحيان تبقى بعيدة جدا عن الأرقام الدولية مثلما هو الحال في لبنان إذ وصلت السن الدنيا للعمل حسب المكتب العالمي للعمل (1996) إلى 08 سنوات و تتراوح ما بين 12-14 سنة في الكثير من الدول الإفريقية.

و تسمح الكثير من الدول كمصر و باكستان و بنغلادش و غيرها للأطفال بمباشرة الأعمال الخطيرة و الأعمال التي تتم بالليل ابتداء من 15 سنة (UNICIF, 1997).

و في بعض الأحيان يكون هناك غموض في القانون يترك العديد من الثغرات تستغل لاستغلال الأطفال كما هو الحال مثلا في تركيا (Manier, 1999) التي تحدد

سن 12 كسن نهاية إجبارية التعليم بينما تحدد السن الدنيا للعمل بـ 13 سنة مع العلم أنه من المفروض أن تكون السنان متطابقتين، إذ ماذا عسى الأطفال الذين أنهوا دراستهم أن يفعلوا فإجبارية التعليم انتهت و العمل ممنوع بقوة القانون بالطبع سيضطرون للعمل في الخفاء و بعيدا عن أعين القانون الذي لم ينتبه من وضعه إلى هذه الثغرة !

إن القوانين الموجودة على الصعيد العالمي و الدولي مازالت بعيدة عن الوصول إلى الأهداف التي وضعت من أجلها و هذا بالرغم من الحماس الذي يظهره المصادقون عليها في التجمعات و المحافل الدولية و يساهمون فيما بعد في خرقها و التغاضي عن المتلاعبين بها.

2- عجز مفتشيات العمل:

لقد تم إنشاء مفتشيات العمل مباشرة بعد وضع القوانين المنظمة له، و يتمثل دورها في مراقبة الظروف التي يتم فيها العمل، و العلاقات داخل العمل و محاولة مطابقتها مع القوانين و تقوم على اثر ذلك بتسجيل أي تجاوز يحدث أو مخالفة للقانون و تحدد العقوبة الملائمة لذلك.

إن عملها هو السهر على تطبيق المعايير العالمية و الدولية الموضوعة من أجل تنظيم العمل و حماية العامل من الاستغلال و من كل ما يعرضه للأخطار لذا فإننا نستطيع أن نشبهها بالجهاز التنفيذي للقوانين.

تعتبر مفتشيات العمل عسبا حساسا في مجال تحسين ظروف العمل و محاربة عمل الأطفال التي لن تصل إلى المستوى المطلوب و لا إلى الأهداف المرجوة إذا لم يتسن لهذه المفتشيات القيام بالعمل المنوط بها على أكمل وجه أو كانت تعاني من العجز و ضعف نظامها.

يعود إنشاء مفتشيات العمل الأولى في الدول المتطورة إلى قرون مضت، ففي فرنسا ملا تم إنشاء أول مفتشية عمل سنة 1892 بعد وضع أول قانون يحدد السن الدنيا للعمل في المصانع و يعود لفضل في ذلك إلى Villermé، و بالرغم من عراقة هذه

المفتشيات و خبرتها الطويلة في ميدان تنظيم العمل إلا أنها تشكو العديد من المشاكل و تعاني في الكثير من الأحيان من عدم الفعالية و عدم القدرة على أداء مهامها نظرا لنقص عدد المفتشين تارة و ثقل الأعباء الإدارية تارة أخرى و في هذا الصدد يقول Filoche: " لماذا هذه الأعداد السخيفة من المفتشين المخصصة لمفتشيات العمل، لماذا لا تأخذ القوى العمومية على نفسها عناء توفير الوسائل اللازمة ليس فقط لوضع القوانين التي تحمي حق العمل و إنما لتطبيقها أيضا، إن مفتشية العمل تم إنشاؤها منذ أكثر من مئة سنة و لم تكن حينها تتكون إلا من بضعة عشرات من المفتشين و لم يتغير هذا العدد حتى مع مطلع القرن 21 " (G. Filoche, 1997, p.304)

حاول Filoche أن يعطي لمحة عن مفتشيات لعمل في فرنسا و لتي تعاني من نقص فادح في عدد العاملين بها رغم عراققتها و قدم تكوينها إذ كان من المفروض أنها استفادت من هذه العوامل من أجل التطور و تحسين الأداء و لكن الذي حدث هو بقاءها على حالها منذ نشأتها فكيف يمكن لمفتشية لم تعرف التطور و التعديل أن تواجه عالم شغل لا يعرف الثبات و لا الاستقرار.

إذا كانت هذه حال مفتشيات العمل في العالم المتطور فكيف تراه يكون حالها في الدول النامية التي تعرف عجزا و ضعفا في كل هياكلها الإدارية و التنظيمية، يقول Bonnet (1998) أن معظم هذه الدول تعاني الكثير من المشاكل فيما يخص إنشاء مفتشيات العمل التي حتى و إن أنشأت تبقى ضعيفة و غير قادرة على الممارسة و يتطلب إنشاءها الكثير من الوقت و خاصة إلى الكثير من المال الذي تفنقر إليه هذه الدول التي تخضع أعدادا منها إلى إعادة هيكلة اقتصادها حيث لا يسمح لها تسييرها المالي بمثل هذه النفقات، لذا فإن مفتشي العمل في حال وجودهم يعيشون ظروفًا اقتصادية مزرية تعوقهم أو تمنعهم من القيام بالأعمال المسندة إليهم، فقد يضطرون تحت وطأة الحاجة إلى قبول الرشوة أو قد يقعون تحت الضغوط و التهديدات، و لقد وصف Bonnet على سبيل المثال الحالة التي يعمل فيها مفتشوا العمل بدار السلام بتنزانيا الذين يؤدون أعمالهم في ظروف صعبة للغاية دون أن

تتكلف الدولة عناء توفير بعض الوسائل الأساسية للقيام بالعمل و على رأسها وسائل النقل فيضطر هؤلاء المفتشون لقطع مئات الكيلومترات بالاعتماد على وسائلهم الخاصة و التي عادة ما تكون الدراجات الهوائية و القلة المحظوظة منهم تملك دراجات نارية. كما يعطي مثال مفتش عمل اضطره تعطل دراجته النارية و عدم امتلاكه المال الكافي لتصليحها إلى التوقف عن العمل لمدة ستة أشهر.

إن مثل هذه الأوضاع التي تخص مفتشي و مفتشيات العمل في الدول لنامية تجعلنا نتساءل كيف يمكن لهؤلاء القيام بعملهم في مثل هذه الظروف حتى مع توفر النيات الحسنة لدى القوى الفاعلة من أجل تطبيق القوانين و القضاء على عمل الأطفال؟

و في حالة ما تمكنت هذه المفتشيات من القيام بعملها رغم كل المصاعب فإنه في العادة ما تذهب جهودها أدراج الرياح إما لكون العقوبات المطبقة غير رادعة بما فيه الكفاية الأمر الذي يعمل على استمرارية خرق القوانين و اللوائح الدولية فتبقى حبرا على ورق و إما أن لا تأخذ هذه العقوبات بعين الاعتبار و لا تطبق البتة عندما يتدخل النفوذ و السلطة عن طريق الوساطة فلا يستطيع القانون النيل من أصحابها.

و بالرغم من وجود مفتشيات العمل بدول العالم الثالث تبقى أعداد هائلة من الأطفال يمارسون أنشطة محظورة في كل القطاعات مثلما هو الحال في باكستان، الفلبين، تركيا و غيرها من الدول، و تبقى أعداد هذه المفتشيات - بالرغم من المساعدات التي يقدمها المكتب العالمي للعمل - غير كافية و الأعداد الموجودة غير فعالة. ففي حالة ما تعرض صاحب ورشة ما للعقاب و أفلت ورشته على إثر ذلك فإن الأطفال المسرحين سيلجأون للعمل في ورشات أخرى و ربما مقابل أجر أقل لأنهم لا يملكون خيارات أخرى.

إن غياب الممارسات الرادعية الحقيقية و الفعالة تشجع عدم احترام القانون و تعبر عن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإيقاف زحف عمل الأطفال، إذ بماذا يمكن تفسير تواصل تدفق سيل القوانين و مباركتها من خلال المصادقة عليها دون الحصول على نتائج ميدانية تتماشى مع الكم الكبير من هذه القوانين، فكثيرا ما نجد المصادقين على القوانين هم أول من يعمل على خرقها، ففي لهند مثلا تبقى هذه

القوانين حبرا على ورق و خاصة و أن الكثير من نواب الأمة يشغلون أطفالا في منازلهم مع أنهم أول من قام بالمصادقة على القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال و الترحيب بها (Manier, 1999) فكيف يمكن لمفتش العمل أن يقوم بتسجيل المخالفة و المطالبة بتطبيق القانون على من يضع هذا القانون و يعمل على حمايته لأنه ببساطة شديدة يمثل النفوذ و السلطة و لا يملك أحدا حق مطالبته بأي كان.

و تتهم الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية الأعضاء العاملون في حكومات الدول بتواطئهم في عدم تطبيق القوانين و استمرار عمل الأطفال، و خاصة أن معظم من تصدر في حقهم العقوبات لتعديهم على القوانين في دول العالم الثالث لا يتعرضون للحبس و تبقى قضاياهم تجول بين المحاكم لوقت غير معلوم و دون الوصول إلى أية نتيجة لصلتهم الوثيقة بأصحاب النفوذ في الدولة. (UNICIF, 1997) إن الضعف و العجز الذي تعرفه مفتشيات العمل الناتج عن ضعف جهازها و سوء الظروف المعيشية للعاملين فيها و مواجهتهم المستمرة لأباطرة المال و النفوذ الذين عادة ما يكونون فوق كل القوانين كلها عوامل تساهم في عرقلة تطبيق القوانين التي تتعارض مع المصالح الاقتصادية التي تعتبر عمالة الأطفال من أهم دعائمها.

3- أهمية عمالة الأطفال في الاقتصاد العالمي:

يلعب الاقتصاد العالمي دورا مهما في انتشار عمالة الأطفال كما رأينا ذلك في فصل سابق و الذي يعتمد على عولمة السوق من خلال توسيعها و تحريرها و هي من أهم العوامل التي تقف عائقا منيعا يحول دون تطبيق القوانين الخاصة بتنظيم عمالة الأطفال.

إن أهم المبادئ التي يرتكز عليه اقتصاد السوق تحرير الأسعار و العمل على تشجيع المنافسة من خلال خفض الأسعار الذي يعتمد على خفض سعر المواد الأولية و خفض سعر العمالة من أجل خفض تكلفة الإنتاج، و حتى تستطيع الدول النامية أن تجد لها مكانة في السوق لعالمية تضطر إلى تقديم منتج جيد بسعر أقل و تنتهج من أجل ذلك كل السبل و تستعمل كل الطرق الممكنة حتى و إن كان الاعتماد على

عمالة الأطفال واحدة من هذه الطرق، لأن الاعتماد على هذه العمالة يعني توفير الكثير من المال فهي عمالة رخيصة، أرخص من عمالة الراشد التي تعتبر في حد ذاتها رخيصة في دول العالم الثالث بالمقارنة مع العمالة في الدول المتقدمة، و حين يتم عرض منتج يمتاز بالجودة و بانخفاض السعر فإنه في العادة ما يكون من صنع أنامل صغيرة و غيرها من العمالة الرخيصة.

تشير منظمة اليونيسيف (1997) أن هناك دعم مباشر أو غير مباشر لعمالة الأطفال من طرف العديد من المشغلين و أصحاب المصالح و الاقتصاديين الذين يرغبون في تحرير السوق مهما كانت الوسيلة و مهما كان الثمن.

و قد أصبحت الدول الآسيوية الوجة التي تتحول نحوها الاستثمارات الأجنبية لأنها توفر أرخص عمالة على المستوى العالمي، و تسجل هذه الدول ارتفاعا مذهلا للعمالة منذ أن أصبحت قبلة الاستثمار الأجنبي فحسب المكتب العالمي للعمل فإن هذه العمالة ارتفعت (+600% بماليزيا ما بين 1970-1990 ، و +400% في بنغلادش و +330% في إندونيسيا) (Manier, 1999, p.84)

و تشير المنظمات غير الحكومية إلى كون انخفاض سعر المنتج يرجع بالضرورة إلى العمالة الرخيصة فمثلا سعر زوج من الأحذية الرياضية من النوع الجيد يكلف 10 فرنك فرنسي في تايلاند و الفلبين بينما لا يكلف سوى 4 فرنك فرنسي في الصين و أن أجر العمالة لا يتجاوز في الغالب 2% من ثمن البيع.

إن هذا التنافس المحموم نحو خفض سعر الإنتاج إلى أدنى درجاته يجعل من استغلال عمالة الأطفال من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها و من الأمور التي لا يمكن تفاديها بل يصبح واقعا لا مناص منه تعجز القوانين عن مواجهته إلا برسم خطط قوية و إجرائية تساهم في تطبيقها مختلف القوى التي تناضل من أجل حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي.

VI - الاستراتيجيات الميدانية من أجل القضاء على عمل الأطفال:

إن القضاء على عمل الأطفال ليس بالأمر الهين و لا بالأمر الممكن إذا لم تعد له العدة و إذا لم توضع له خطة مدروسة تشرك فيها كل القوى الفاعلة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، لأن الظاهرة متأصلة و صلبة تعمل على تغذيتها و تقويتها العديد من العوامل المحلية و العالمية تسيرها المصالح الخاصة، و حتى تتزعزع هذه الظاهرة و يمكن التأثير فيها و يجب تجنيد أرمادة من المختصين في كل المجالات يعملون وفقا لبرنامج موحد و عبر محطات مختلفة، فإذا كان المختصون قد توصلوا لوضع لقوانين التي تنظم عمل الأطفال و تمنعه حيناً آخر لا زال أمامهم مواجهة الميدان بمعنى الوقوف وجها لوجه أمام العوامل التي تعمل على استمرار تواجد الظاهرة و انتشاره.

و تتواجد في الوقت الحالي استراتيجيات بأهداف و وسائل تعمل في الميدان من طرف العديد من المنظمات لعالمية الحكومية و غير الحكومية.

1- الأهداف الميدانية:

تتمثل الأهداف الميدانية في القضاء على عمل الأطفال و هو هدف تسعى إلى تحقيقه مختلف المنظمات التي تنشط في الميدان و لكن هناك من تريد أن تجعل منه قضاء جذريا و سريعا و هناك من تتادي بالتدرج و التروي من أجل الوصول إلى هذا الهدف.

إن الكمفيديرالية الدولية للنقابات الحرة (CISL) منظمة من المنظمات النشطة في مجال محاربة عمل الأطفال و هي تنتمي إلى أنصار التيار الراديكالي و هدفها الأساسي هو التغيير الجذري و القضاء على عمل الأطفال لأن مكان الأطفال في المدرسة و ليس في العمل مهما كانت طبيعة هذا العمل أو الظروف التي يحدث فيها و هي تطالب حكومات الدول بالضغط على المشغلين من أجل سحب الأطفال من العمل و بالتكفل بمصاريفهم الدراسية كما تطالب الحكومات و الدول بوضع السياسات التربوية الفعالة التي تتمكن من تشجيع التعليم و دحر مختلف أشكال العمل

بما في ذلك العمل في العائلة . تتميز وجهة النظر هذه بالتشدد و المغالاة و هي تصعب من عملية القضاء على عمل الأطفال لأن منع الأطفال من العمل بشكل مفاجئ و دون التحضير للعملية سيكون مصيره الفشل و لا يتمكن من القضاء على ظاهرة تعود إلى أزمنة غابرة بانتهاج مثل هذه الطرق.

و إلى جانب هذا التيار الراديكالي في محاربة عمل الأطفال يوجد التيار المعتدل الذي تمثله المنظمات غير الحكومية (ONG) و هي من المنظمات التي تعترف بها المنظمة العالمية للعمل و تعطيها نفس النفوذ الذي تعطيه للمنظمات الحكومية و تقوم بمقارنة نتائج دراساتها بتلك التي تقدمها الحكومات.

إن المنظمات غير الحكومية تحاول أن تكون واقعية في الطرق و الوسائل المنتهجة من أجل الوصول إلى الهدف الأساسي و هو القضاء على عمل الأطفال الذي ترى أنه يتطلب الكثير من الوقت و الجهد، لأن ظاهرة يمثل هذا التعقيد و التأصل لا يمكن القضاء عليها دفعة واحدة أو بكبسة زر مادامت العوامل التي تعمل على تعزيزها

لا تزال قائمة و عملية، لذا فإنها قسمت عملها إلى أهداف قريبة المدى و أهداف بعيدة المدى، أما الأهداف قريبة المدى فتتمثل في التدخل العاجل لصالح الأطفال الذين يمارسون أعمالاً خطيرة و شاقة و محاولة الوقف المستعجل لاستنزافهم و أما الأهداف بعيدة المدى فتتمثل في القضاء التدريجي على الأشكال المتبقية من عمل الأطفال بدءاً بتنظيمها، فالطفل الذي يعتبر مورد رزق لعائلته لا يمكن مطالبته بالتوقف عن العمل دون تقديم البديل و خاصة إذا كان العمل الذي يقوم به لا يلحق الأذى به و يسمح له بإتباع تعليم و لو جزئي و هي بذلك تشترك في الأهداف مع المنظمة العالمية للعمل.

و تبقى أهداف المنظمات غير الحكومية و كل المنظمات التي تنتهج نهجها الأقرب للواقع و الأكثر تلاؤماً معه و الأكثر تماشياً مع الوسائل المطروحة و التي تعمل على القضاء على العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الظاهرة من خلال إحداث التغيير على مستويات متعددة.

2- الوسائل:

تعمل الوسائل على الوصول إلى الأهداف المرسومة في محاولة إضعاف العوامل التي تعمل على انتشار عمل الأطفال و الحد منها قدر المستطاع و يتطلب الأمر وضع سياسات عالمية و دولية كفيلة بتحسين أوضاع الدول و العائلات التي تضطر إلى إلقاء أبنائها في أحضان الاستغلال و التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1.2- الحد من ظاهرة الفقر:

يعتبر الفقر المتهم الأول الذي يتسبب في انتشار ظاهرة عمل الأطفال و في تفاقمها و هذا ما أثبتته الدراسات و الأبحاث، لذا يبدو من الطبيعي أن يكون أول العوامل المستهدفة من طرف البرامج الدولية و العالمية من خلال محاولة التحكم في أهم العوامل التي تؤدي إلى افتقار الدول الذي يؤثر بشكل مباشر و سريع على المستوى المعيشي للأسر.

و لعل أهم عامل ينغص على اقتصاد الدول الفقيرة يتمثل في ثقل كاهله بمديونية لا متناهية تمتص كل الإمكانيات الاقتصادية و أي دخل إضافي تتمكن الدولة من تأمينه يوجه نحو تسديد هذه المديونية ويشبهه Bonnet (1998) مديونية دول العلم الثالث لدول العالم المتقدم بالخدمة من أجل تسديد الديون المنتشرة في الدول الآسيوية، إن هذه المديونية تجعل الدول تعيش في وضعية شبيهة بالاستعباد مكبله اليدين و القدمين و غير قادرة على فعل شيء من أجل الإنعاش الاجتماعي و الاقتصادي ، فكان محور المديونية من أهم المطالب لكي تستطيع هذه لدول النهوض باقتصادها و التحرر من فوائدها التي تنخر الاقتصاد و لا تترك له فرصة التقاط الأنفاس، إلى جانب مشكل المديونية فإن هذه الدول تعاني من التدخل الأجنبي في اقتصادها الذي تقوم به المنظمات المالية العالمية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي اللذان يفرضان عليها إعادة هيكلة اقتصادها على النحو الذي يضمن لها الحفاظ على مصالحها، و أول القطاعات التي تتأثر بمثل هذه الإجراءات هي قطاعات الخدمة الاجتماعية و

الصحية و التربوية التي تستفيد منها في الغالب أكثر الطبقات الاجتماعية فقرا و عوزا.

و لقد حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تجد حولا لهذه الوضعية الخطيرة التي أصبحت تهدد المليون من سكان العالم الذين أصبحوا ينظمون بشكل يومي إلى قائمة الفقراء.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة من أجل النمو (PNUD) من بين الإجراءات التي اتخذتها هذه لهيأة من أجل لقضاء على الفقر في العالم من خلال نظرية « 20-20 » و التي تنص على أن تذهب نسبة 20% من المساعدات التي تقدمها لهذه الدول إلى قطاع الخدمات و بنفس الشكل تخصص 20% من المساعدات للبرامج التنموية.

و من جهتها فإن الدول مطالبة بالتحرك و تبني السياسات الاقتصادية التي تساعد على التنمية و تأخذ بعين الاعتبار الفئات الأكثر فقرا من خلال تنمية الاقتصاد العائلي عن طريق تخصيص القروض و المساعدات لتشجيع مختلف المشاريع الصغيرة التي من شأنها أن تضمن للعائلات دخلا يبعدها عن البحث اليومي عن الطعام و لا يجعلها تعتمد على الاستعانة بأبنائها و إبعادهم عن الدراسة. و توفر لهم نوعا من الحماية الاجتماعية و ربما عليها أن تفكر في طريقة يتم من خلالها التفكير في طريقة لتوزيع الثروات بين الفئات الاجتماعية.

إن ترقية المستوى المعيشي للأفراد من خلال تبني خطا اقتصادية تعمل على القضاء على البطالة و تعطي الأولوية لقطاع الخدمات الاجتماعية و الصحية و التربوية ليس بالأمر المستحيل مع المساعدات الدولية و السياسة الاقتصادية الرشيدة التي تضع الأولوية للتنمية الفردية فلا تسرف في الإنفاق على قطاع على حساب قطاعات أخرى أكثر حيوية و تمثل مستقبلها و خاصة إذا تعلق الأمر بالأطفال الذين يعتبرون الثروة الحقيقية و التي إن ضاعت لا يمكن تعويضها.

2.2- البرنامج العالمي للقضاء على عمل الأطفال:

إن أهم العوائق التي تقف أمام محاولات القضاء على عمل الأطفال هو عدم وجود الحلول البديلة بمعنى عندما يطلب من الطفل التوقف عن العمل و عندما يكون هو و أسرته بأمس الحاجة لما يجنيه من عمله هذا دون أن يقدم له تعويضا يغنيه عن عمله سيبدو الأمر و كأنه طلب لترك الطعام أو التوقف عن الحياة لأن عمل الطفل في كثير من الأحيان يشكل عاملا حيويا مهما للبقاء و ليس بوسعه و لا بوسع أسرته التحلي عنه و تصبح محاولات القضاء على عمل الأطفال ضربا من ضروب الخيال فتذهب كل الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى ذلك أدراج الرياح.

فكانت النتيجة التي توصلت إليها الجهود الميدانية في القضاء على عمل الأطفال عدم إمكانية التطبيق الفوري و المباشر للقوانين الخاصة بعمل الأطفال لأنها بدت غير مناسبة للظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها الأطفال و أسرهم. و قد أظهرت التجربة أيضا أن مشكلة عمل الأطفال مشكلة لا يمكن القضاء عليها بالاعتماد على الجهود الفردية و المتفرقة بل يتطلب الأمر تضافر مختلف القوى الفاعلة ليس على مستوى كل دولة فحسب بل على المستوى العالمي و يتكلم المكتب العالمي للعمل عن " اتحاد عالمي عريض" يتم فيه و من خلاله توحيد جهود المنظمات العالمية و الحكومات و المنظمات غير الحكومية و النقابات من أجل محاربة عمل الأطفال.

و لقد استطاع المكتب العالمي للعمل أن يوحد الجهود الدولية و يجمعها حول برنامج عالمي يهدف إلى القضاء التدريجي على عمل الأطفال

International Programme for Eradication of Child labour (IPEC)

الذي تم إنشاؤه سنة 1991 بفضل تبرعات ألمانيا (UNICEF, 1997) و يعمل هذا البرنامج على تمويل الدول و مساعدتها من أجل إنشاء برامج ميدانية لمواجهة مشكل عمل الأطفال، لقد تم تبني هذا البرنامج من طرف المكتب العالمي للعمل و دخل حيز التنفيذ سنة 1992 و قام بتطوير أكثر من 900 برنامج في خمسين دولة من

دول لعالم الثالث من بينها بنغلادش، بوليفيا، البرازيل، شيلي، مصر، سلفادور تركيا و غيرها" (Bonnet, 1998, p.123)

و تقوم في الوقت الحالي الدول العظمى بتمويل هذا البرنامج ماليا كألمانيا، كندا، الدول الإسكندنافية ، أسبانيا، سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية.

يهدف هذا البرنامج إلى القضاء التدريجي على عمل الأطفال و بشكل خاص الفتيات و الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة و الأطفال المستعبدين و أولئك الذين يقومون بالأعمال الخطيرة و ضحايا شبكات الدعارة.

يبدأ العمل بهذا البرنامج بعد أن يتم الإمضاء على بروتوكول تعاون مع الحكومة المعنية و المكتب العالمي للعمل و تحدد فيه ميادين التعاون المشترك بينهما، تعتمد خطة العمل على الدراسات و التحقيقات الميدانية حول طبيعة و سعة مشكل عمل الأطفال، و بعد وضع البرنامج يتوجب حينها على المؤسسات الحكومية و منظمات المشغلين و العمال و المنظمات غير الحكومية و الجامعات و وسائل الإعلام تطبيقه من خلل مد يد العون من أجل تطبيق الإجراءات التي تهدف إلى التحذير من عمل الأطفال و منع الأعمال الخطيرة من خال تقديم الحلول التعويضية و في انتظار القضاء النهائي على عمل الأطفال يتم تحسين الظروف التي يعملون بها.

و تقوم الدولة بإنشاء لجنة تنسيقية بين مختلف المجموعات المشاركة لمراقبة تسيير البرنامج و مدى التقدم الذي يحرزه.

و يعمل البرنامج أيضا على تحسيس الرأي العام لمدى خطورة العمل على الأطفال و يعتمد على وسائل مختلفة تتماشى و مدى وعي المجتمع و انتشار التعليم فيه سوا عن طريق منشورات كتابية أو تصويرية عن طريق الإذاعة أو التلفزيون تبين كلها مختلف الأخطار التي يتعرض لها الأطفال في العمل و تطلب منهم المساعدة من أجل حماية الأطفال.

و يعمل البرنامج العالمي من أجل القضاء على عمل الأطفال أيضا مساعدة الدولة من أجل تعزيز اجراءتها التشريعية الخاصة بعمل الأطفال و تتمثل هذه المساعدة في تمويل تكوين مفتشي العمل الذين يراقبون الميدان و يستطيعون الوصول إلى

القطاعات التي تعمل على تشغيل لأطفال في الخفاء. و في هذا المجال وضع دليل خاص بالتفتيش في العمل تم اختباره ميدانيا و متوفرا بلغات عديدة . و يقوم البرنامج أيضا بتمويل التحقيقات و الدراسات الميدانية(UNICEF, 1997) (UNICEF, 1997) لقد استطاع هذا البرنامج منذ إنشائه أن يمد يد العون للكثير من الأطفال العاملين عبر العالم و أن ينقذهم من ظروف العمل القاسية حيث استطاع في البرازيل مثلا أن ينقذ الكثير من الأطفال العاملين في مزارع قصب السكر(Manier, 1999, p.104) و بفضل الحركات التحسيسية التي يقوم بها استطاع يخرج ما يقارب من 4500 من صناعة السجاد(UNICEF, 1997) (UNICEF, 1997)

إن البرنامج العالمي من أجل القضاء على عمل الأطفال يدل على مستوى النضج الذي وصلت إليه المنظمات العالمية في مجال محاربة عمل الأطفال و إدراكها بعدم جدوى القوانين لوحدها من أجل القيام بهذه المهمة الدقيقة و الشائكة و حاجتها الماسة إلى إيجاد طرق و وسائل أخرى تعمل بالموازاة مع القوانين أو تسبقها لتعبد الطريق أمامها و هذه الطرق تعمل في مجملها على محاربة و التصدي إلى العوامل التي تعزز من تفاقم الظاهرة و انتشارها.

3.2- تطوير المدرسة:

لطالما كانت المدرسة من بين أهم العوامل التي ساعدت على محاربة عمل الأطفال و هذا ما يثبتته تاريخ الحركة النضالية الغربية في هذا المجال التي لم تستطع وضع حد للظاهرة إلا حينما تبنت سياسات تربية رشيدة و قوية و مدروسة استطاعت أن تنافس قطاع العمل و تسرق منه الأضواء، و لا تكفي السياسات التربوية لوحدها إذا لم يعتمد فيها على تقديم المساعدات للأطفال من خلال مجانية التعليم و تقديم منح للعائلات تغنيها عن العائدات التي كانت تجنيها من عمل الطفل.

تسجل دول العالم الثالث أكبر عدد من الأطفال العاملين في مقابل عجز كبير لمؤسساتها التربوية و التعليمية و عدم تكيفها مع المحيط و هي من بين أهم الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى هجر مقاعد الدراسة أو إلى عدم التسجيل فيها الأمر الذي

أدى إلى ارتفاع مذهل في نسبة الأمية بين الشرائح الاجتماعية و انخفاض الوعي الذي يسهل الاستغلال.

و من بين الخطط التي يعتمدها المكتب العالمي للعمل هي التعديل الكلي للسياسات التعليمية في هذه الدول (BIT, 1981) من أجل أن تصل إلى أهدافها الرئيسية و هي بناء الأفراد و العمل على تفتحهم، و للوصول إلى ذلك عمد إلى إعادة بعث المدارس في دول العالم الثالث و محاولة تعليم الأطفال و لو تعليما جزئيا حتى يتمكن إنقاذهم من دوامة اضطرروا الدخول فيها لترمي بهم إلى المجهول.

و من أجل إعادة الاعتبار للمدرسة نشأت الآلاف من المشاريع التعليمية للأطفال العاملين و تم تشغيل ما يقارب تسعة ملايين معلم، تنتقل المدرسة إلى مكان عمل الطفل و تقوم بتعليمه مبادئ القراءة و الكتابة كم يحدث في المغرب و باكستان و تذكرنا هذه الطريقة بالأقسام التي أنشأت في المصانع في نهاية القرن 19 كحركة نضالية ضد عمل الأطفال.

لقد انصبت الجهود حول تكييف المدرسة مع الوسط و مع ظروف عمل الأطفال و لهذا الغرض خرجت المدرسة عن شكلها الكلاسيكي و أخذت أشكالا أخرى أكثر تماثيا مع الوسط و متطلباته كشكل القسم الواحد بالمعلم الواحد و الذي يشمل مستويات تعليمية مختلفة ببرامج مختلفة تدور في مجملها حول المواد التي يحتاجها الطفل في حياته اليومية كتعليمه بعض القواعد الصحية و بعض المبادئ الزراعية و غيرها من المواد ذات الصلة بنشاط الطفل. و تحاول هذه المدارس أن تتوافق إلى أكبر قدر ممكن مع عادات و تقاليد المنطقة التي تتواجد بها، و لقد استطاعت كولومبيا مثل أن تنشأ عشرة آلاف مدرسة من هذا النوع و التي تقوم بتعليم أكثر من مليون طفل (UNICEF, 1997) و قد سجلت هذه المناطق ارتفاعا محسوسا في مستوى الوعي الفردي و انخفاضا ملحوظا في الاستغلال.

إن تطوير المدارس و تحسين مستوى المعلمين و التكفل بالمصاريف الدراسية سواء أكان ذلك على شكل منح أو ثياب أو أدوات أو غيره، و جعلها مركز جذب للأطفال و أوليائهم من شأنها أن تشكل أكبر مقاومة لعمل الأطفال و خاصة للأشكال الأكثر

خطورة لذا أصبحت المدرسة من أهم الوسائل الميدانية المتبناة للقضاء على عمل الأطفال.

تترجم الاستراتيجيات الميدانية عزم المنظمات العالمية و الدولية على القضاء على عمل الأطفال الذي لم توفر أي جهد في سبيل تجسيده و جربت كل الطرق التي تسهل الأمر و تجعله ممكنا.

و إلى جانب القوانين و الاستراتيجيات الميدانية للمنظمات الدولية و العالمية لا يمكن إغفال الدور الكبير و الجبار الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية التي تبقى سيدة الميدان و محركة الرأي العام العالمي في هذا المجال.

VII - دور المنظمات و النقابات في محاربة عمل الأطفال:

لقد أصبح للمنظمات و النقابات مكانة معتبرة في المجتمعات الحديثة لأنها تعتبر الناطق الرسمي باسم مختلف الفئات الاجتماعية من عمال و طلبة و غيره و المدافع الأول عن حقوقهم و تستمد قوتها من اتصالها المباشر بهذه الفئات و تصل قوتها إلى حد الاعتراض على القوانين و التدخل في تعديلها و تغييرها، و المقصود بالمنظمات هنا هي المنظمات غير الحكومية التي تلعب أدوارا جبارة إن على المستوى الدولي أو المستوى العالمي و قد تصل إلى حد النيابة عن حكوماتها في أوقات الكوارث و الحروب و تمتلك نفوذا كبيرا قد يفوق النفوذ السياسي للدول بقدرتها الكبيرة على تحريك الرأي العام المحلي و الدولي.

وتقوم هذه المنظمات في مجال محاربة عمل الأطفال بالأدوار التالية:

1- تحسيس الرأي العام:

يلعب الرأي العام دورا هاما في تحريك القضايا الساخنة محليا و عالميا و يتحكم في مسارها من خلال الضغط على القوى السياسية و دفعها إلى اتخاذ القرارات و يشهد العالم في الوقت الحالي تزايد الوعي المدني العالمي حول ظاهرة عمل الأطفال و

مشاركته في مقاومتها و القضاء عليها و هذا بفضل الجهود التي بذلتها و تبذلها المنظمات غير الحكومية.

تكونت في منتصف الثمانينيات و بداية التسعينيات شبكات ضمت المنظمات غير الحكومية و النقابات و جمعيات المستهلكين عملت على تحسيس الرأي العام بخطورة الوضع بفضل الدراسات و التحقيقات الميدانية لتي كنت تقوم بها عبر مختلف المناطق من العالم حيث يتم استغلال الأطفال التي أثرت في الكثير من القرارات السياسية و دفعت بالكثير من المؤسسات الاقتصادية إلى توقيع موثيق و عقود تتعهد فيها باحترام القوانين العالمية للعمل و تمنع تشغيل الأطفال. و قد قامت المنظمات التالية:

Amnesty International, Human Rights Watch, ECPAT

بحملات توعية واسعة النطاق ضد استغلال الأطفال في أكثر الدول التي تعرف مثل هذه الظواهر كالسودان و الهند و تايلاند و غيرها، و استطاعت بفضل هذه لحملة تحرير الآلاف من الأطفال من العبودية و الاستغلال و جعلهم يدلون بشهاداتهم أمام وسائل الإعلام التي استطاعت أن تنقل صوراً حية و حقيقية عن استمرار الاستعباد و الاستغلال مع التقدم الذي تدعيه البشرية.

لقد أصبحت هذه الشبكات تعمل على المستوى العالمي و يعرف عمله تنسيقاً و تواصلًا عبر العالم وفقاً لخطط موحدة الأمر الذي أكسبها قوة و فعالية التي مكنتها من إنجاح أكبر حركة عالمية و التي تجسدت في المظاهرة العالمية ضد عمل الأطفال التي تم تنظيمها سنة 1998 . لقد نشأت فكرة هذه المسيرة سنة 1996 من رغبة المنظمات في القيام بعمل موحد على المستوى العالمي يثبت قدرتها على تحريك الرأي العام العالمي و يمكنها من إيصال صوتها إلى كل أركان الكرة الأرضية و الضغط على الحكومات و الدول و دفعها إلى تبني قوانين رديعة ضد من يقوم بتشغيل الأطفال فكانت المسيرة سنة 1998 في الوقت الذي كان فيه المكتب العالمي للعمل يناقش فكرة مشروع تبني اتفاقية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، حيث توافد على جنيف المتظاهرون من كل أصقاع العالم.

لقد قام المتظاهرون و هم أطفال و عمال و مدافعين عن حقوق الطفل و حقوق الإنسان بعبور 98 دولة، انطلق الفوج الأول من المتظاهرين من مانيليا قاطعا آسيا: الفيليبين، الهند، باكستان، إيران، تركيا و غيرها من الدول الآسيوية، في حين انطلق الفوج الثاني من ريو ليقطع أمريكا اللاتينية: شيلي، بوليفيا، بيرو، هندوراس، غواتيمالا و غيرها من دول أمريكا اللاتينية، أما فوج الأخير فقد عبر المغرب إلى أسبانيا ففرنسا ليلتقي الجميع في الأخير في جنيف بسويسرا حيث مقر المكتب العالمي للعمل أين يعقد مؤتمره العالمي.

لقد دعا للمسيرة تحالف آسيا الجنوبية ضد خدمة الأطفال

South Asian Coalition on Child Servitude(SACC

الذي استطاع أن يجمع الآلاف من المنظمات غير الحكومية عبر العالم من نقابات عمالية و نقابات أساتذة و جمعيات الدفاع عن حقوق الطفل و الإنسان و غيرها، و قد كانت الوفود الممثلة لهذه النقابات و المنظمات المشاركة في المسيرة تستقبل في كل دولة من طرف وفود رسمية تعرض عليها أهدافها و مطالبها.

استطاعت هذه المسيرة الضخمة أن تسلط الأضواء على واقع عمل الأطفال و تؤثر في الرأي العام العالمي و ساهمت في تبني المكتب العالمي للعمل للاتفاقية العالمية ضد أسوأ أشكال عمل الأطفال من جهة و من جهة أخرى أثبتت قوتها على الصعيد العالمي لأنه ما كانت لتتجح هذه المسيرة لولا انتشارها الواسع و اتحاد كل جهودها.

2- قانون سير المؤسسات:

من الأعمال التي قامت بها المنظمات غير الحكومية أيضا دفع أصحاب المؤسسات الاقتصادية على توقيع ميثاقا تتعهد فيه باحترام القواعد العالمية للعمل التي وضعها المكتب العالمي للعمل و الذي يشمل مجموعة من القواعد الواجب تطبيقها على تسيير العمالة في المصانع و في أماكن العمل التي تتواجد بها فروعها.

تقوم المنظمات غير الحكومية بالضغط على هذه المؤسسات و تجبرها على الدخول في المعاهدات العالمية للعمل و إلا فإنها ستلجأ للتشهير بها و تقديمها للرأي العام في

صورة المناهض للدفاع عن حقوق الطفل و حمايته من الاستغلال مثل هذه الصورة بإمكانها القضاء و بصفة نهائية على سمعة هذه المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى إفلاسها و تدميرها.

يتم تحرير بنود الميثاق من طرف المنظمات غير الحكومية و التي يجب أن تشمل على القواعد و الشروط العالمية للعمل لتصادق عليها المؤسسة الاقتصادية أو تتولى المؤسسة الاقتصادية بنفسها تحرير هذا الميثاق وفقا لنفس الشروط السابقة الذكر على أن تتطلع عليها المنظمات غير الحكومية و تحظى بموافقتها.

إن إمضاء المؤسسات على مثل هذه العقود لا يعني أبدا التزامها بم جاء فيها و عملها على تطبيق بنودها لذا فإن المنظمات تعمل على المراقبة الميدانية للتطبيق الفعلي لها و تسجل المخالفات و التعديت التي تحصل.

و بالرغم من كل هذا تبقى هناك العديد من التجاوزات و التحايلات على القوانين التي يتطلب القضاء عليها الكثير من الوقت و الكثير من الجهد.

3- الدعوة لمقاطعة منتجات الأطفال:

إن مقاطعة المنتجات التي يساهم في إنتاجها الأطفال من بين الطرق التي تعتمد عليها المنظمات من أجل محاربة عمل الأطفال، حيث قامت بشن حملة واسعة النطاق جذت لها كل القوى من أجل توعية المستهلكين و حملهم على عدم شراء كل منتج تستغل فيه عمالة الأطفال.

لقد عرفت حركة المقاطعة هذه بديتها الأولى ما بين سنتي 1992-1993 بالولايات المتحدة الأمريكية (Manier, 1999, p.100) و قد أثرت تأثيرا بالغا في مردود الكثير من المصانع لتي تشغل الأطفال ففي باكستان على سبيل المثال و خاصة بعد الشهادة التي أدلى بها إقبال مسيح أزيح الستار عن البشاعة التي يستغل بها الأطفال التي كانت تختفي وراء التحف من السجاد التي يتهافت عليها الناس في كل العالم و يدفعون لأجل اقتنائها ثروات حقيقية، بعد هذه الشهادة كثفت لمنظمات من تحركاتها التي وصلت إلى

مقاطعة عالمية لهذا النوع من السجاد [الأمر الذي تسبب في إفلاس الكثير من المصانع و الورشات و انتهى الأمر بها إلى الإغلاق.

لقد أثبتت حركة المقاطعة على قدرتها بإلحاق الأذى بمن يشغلون الأطفال و يستغلونهم و لكنها تبقى حركة تتسم بنوع من الخطورة على الأطفال و تنتهي إلى نتائج عكسية، فتضر بالطفل أكثر مما تساعد إذا لم تدرس عواقبها بشكل جيد، حيث لا يجب اعتبارها هدفا في حد ذاتها و تتوقف الجهود عنها و لم تضع خططا للتكفل بالأطفال الذين يتم تسريحهم من العمل، أين سيذهب هؤلاء الطفل و ما نوع لنشاطات التي سيقومون بها بعد فقدانهم لمناصب عملهم؟ سؤال وجب على هذه الحركة التفكير فيه مليا. لأن الأمر الذي حدث في باكستان ونظر لخوف باقي أصحاب المصانع من الإفلاس و إقدامهم على تسريح الأطفال جعلهم يلجأون للعمل في أعمال أكثر خطورة أو يمتهنون الدعارة، الأمر الذي دفع بالمكتب العالمي للعمل من أجل إنقاذ الموقف إضفاء عقود مع أصحاب المصانع يتعهدون فيها بالتعويض التدريجي للأطفال العاملين الأقل من 14 سنة بعمال راشدين. لأن التسريح المفاجئ و لأعداد كبيرة من الأطفال كان بمثابة الصدمة الاجتماعية التي حاول المكتب العالمي للعمل أن يمتصها.

و قد فكرت المنظمات العالمية في طريقة أخرى تتخذها كشكل من أشكال المقاطعة التي ل تضر بالأطفال و اهدت على فكرة إيجاد علامات تجارية جديدة منافسة للعلامات الموجودة لكنها تسجل ملاحظة احترام القوانين العالمية للعمل التي من بينها منع عمل الأطفال على منتجاتها.

تخضع هذه العلامات لمراقبة المنظمات و متابعتها الميدانية و تحث الناس على شرائها و تحذرهم من الاغترار بالمنتج الأقل سعرا لأنه عادة ما يخفي وراءه الكثير من المخالفات و عدم احترام القوانين، و تساهم هذه العلامات في التكفل بالأطفال الذين يتركون العمل بأن تضمن لهم الرعاية الصحية و المدرسية.

تعتبر علامة Rug mark للسجاد الهندي من بين هذه العلامات التي أنشأت سنة 1994 تحت مساندة الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية و منظمة اليونيسيف و كذلك هناك علامة Step لإنتاج السجاد التي أسست سنة 1995 كذلك.

إن علامتي Rug mark و Step يتم إنتاجهما في الهند و باكستان و نيبال و هي تتنافس ماركات السجاد الأخرى بهذه الدول، يتم تسويق إنتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا و ألمانيا و يبقى توزيعها محدودا لأثمانها، و قد عملت المنظمة العالمية ضد الاستعباد على وضع قائمة بأسماء كل المتاجر التي ترفض بيع هذه العلامات و وضعها في قائمة المناهضين لحقوق الطفل كوسيلة ضغط عليها.

إن حركة المقاطعة التي تعتمد على إنشاء ماركات عالمية منافسة للماركات التي تستغل الأطفال تعتبر من الحركات الفعالة في محاربة عمل الأطفال ولكن مع الأسف تبقى محدودة و غير منتشرة لأنها تحتاج إلى الدعم و التمويل.

تعتبر الأعمال التي تقوم بها المنظمات و النقابات ذات أهمية بالغة تضاهي أهمية القانون و تجدر الإشارة في ختام الحديث عنها إلى ميلاد حركات نقابية للأطفال العاملين التي أخذت في التزايد مع مرور الأيام و هي تنتهج نهجا آخر في النضال و تعتبر من الحركات التي تطالب بتنظيم العمل لا بالقضاء عليه باعتباره أحد مقومات الحياة ي ظل الظروف التي تحيط بهم.

و قد نضمت هذه الحركات النقابية أول مؤتمر عالمي لها و الذي انعقد بالهند سنة 1996 بمشاركة 33 نقابة أطفال طالبت بالاعتراف بها و بالأطفال العاملين و وضع قوانين عمل خاصة بهم و محاربة استغلالهم في العمل، لكنها مازالت حركات فتيية لما تصل بعد إلى النضج الكافي.

يلخص القضاء على عمل الأطفال تاريخا طويلا من النضال و المقاومة نتجت عنه سلسلة طويلة من القوانين و التشريعات الدولية و العالمية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه إلى أين وصل المسار بهذه الحركة النضالية، و ماهي النتائج المتوصل إليها؟ سؤال تدفع الإجابة النظرية عنه في الانغماس في تعداد القوانين و المنظمات التي عرفت النور و أخذت على عاتقها الدفاع عن الأطفال العاملين و غيرها و لكن ماذا بعد كل هذا؟ ماذا استفاد الأطفال العاملين و هل استطاعت أرمادة القوانين و المنظمات إنقاذه و توفير حياة أفضل له و جعله يفكر و يخطط للمستقبل و لا يجعل همه كسب قوته اليومي؟

في الواقع لسنا بصدد تقييم هذه الحركات و إنما نحاول فقط استقراء الواقع و محاولة التساؤل عن موطن الخلل الذي يبدو واضحا و الذي تعبر عنه جيوش الأطفال التي تقدر بالملايين في ميادين العمل بالرغم من تواجد القوانين و المنظمات العالمية التي تعمل من أجل تطبيقها يواصل هؤلاء الأطفال العمل و في ظروف أشبه بالأساطير يثير مجرد ذكرها و وصفها القشعريرة و الشعور بالغثيان.

إن هذه القوانين و مختلف المنظمات الرابضة خلفها و التي تحولت إلى شبه آلة لإنتاج القوانين و التكتيف من أعدادها و مختلف المنظمات الرابضة أمام هذه القوانين من أجل تعبيد الطريق أمام تطبيقها لما تستطع فعل شيء (ربما يكون ذلك مبالغة و عدم اعتراف بالجهود التي تبذلها) و لكن الواقع يقول ذلك من خلال الأعداد الهائلة من الأطفال الذين يعملون و يواصلون العمل أمام الأعداد الضئيلة من الأطفال التي استطاعت هذه القوانين إنقاذها من برائن العمل و هي لا تكاد أن تذكر أمام الأعداد التي يلتهمها الاستغلال على مدار الساعة.

لقد برهنت التجربة الميدانية أن مشكل عمل الأطفال ليس مشكل غياب القوانين أو نقصها لأنها أصبحت متوفرة و مختلفة فمن القوانين المانعة لعمل الأطفال إلى المطالبة بتنظيمه إلى القوانين الأكثر تخصصا إذ يكاد ان يكون لكل عمل أو نشاط قانونا خاصا به، و قد تعبر هذه الأعداد الهائلة من القوانين إلى تخبط الهيآت المعنية أمام تعقد و تشابك معضلة عمل الأطفال و عجز القوانين أمامها.

فلمشكلة إذن ليست مشكلة قوانين لأن عمل الأطفال يعكس صورة المنطق الذي يسود و يسير العالم الحديث بخيوط خفية و هو الاستغلال و خدمة الصالح الخاص الذي يحجب الرؤيا و يصم الأذان عن سماع أصوات المعاناة و الفقر و الجوع الذي يفتك بالغالبية العظمى من سكان المعمورة.

لقد تكتل العالم الحديث في كتلتين كتلة تتمتع بالنفوذ و القوة و الثراء و تسير العالم بما يخدم مصالحها و كتلة تمثل الأغلبية تعاني الفقر و التخلف و تربط الكتلتين علاقة العبد بسيده. تتسبب الأولى في افتقار الثانية ثم تتدخل بحجة المساعدة و العطف فتأخذ باليمنى أضعاف أضعاف ما تعطيه باليمنى، تتبنى القوانين الاقتصادية التي تشجع الاستغلال ثم تبكي حال الأطفال الضحية الأولى لهذا الاستغلال عبر العالم.

إن استمر هذا المنطق في تسيير العلاقات بين الدول في العالم يجعل من القوانين الموجودة محاولات دونكيشوتية أو ضربا من ضروب الخيال أو المستحيل و مثار للسخرية و الاستهزاء لدى الشعوب الفقيرة لأنها صادرة ممن يتمتعون بالبطون الملىء.

لا يمكن لأي دولة تريد أن تحمي الأطفال من الاستغلال أن تنتصر المن و العطف و المنح التي تفضل بها عليها الدول الغنية بل يجب عليها تحمل مسؤوليته الكاملة بأن تتبنى مشاريع وطنية و ثابتة تضع في مقدمة اهتماماتها التربية و القضاء على الفقر بنشر العدالة الاجتماعية و خير دليل على ذلك تمكن حكومة Kerela من القضاء النهائي على عمل الأطفال و الرفع من نسبة الأطفال المتمدرسين إلى أعلى النسب بالرغم من كونها أفقر المناطق بالعالم.

الفصل الرابع: عمل الأطفال في الجزائر

تمهيد.

أولاً: عمل الأطفال إبان الحقبة الاستعمارية.

ثانياً: عمل الأطفال بعد لاستقلال.

I- عوامل عمل الأطفال في الجزائر.

1 - الواقع الاقتصادي الجزائري.

1.1- انتشار البطالة.

2.1- عودة الفقر.

3.1-الاقتصاد الموازي.

1.3.1- الأشكال البرزة للاقتصاد الموازي.

2.3.1- الأشكال الأقل بروزا للاقتصاد الموازي.

4.1- دور العامل الاقتصادي في انتشار عمل الأطفال في الجزائر.

2- الواقع التربوي الجزائري.

1.2- راهن المدرسة الجزائرية.

2.2- مشاكل المدرسة الجزائرية.

1.2.2- ضعف البنى التحتية.

2.2.2- الفشل المدرسي.

3.2- دور العوامل التربوية في انتشار عمل الأطفال في الجزائر.

3- الواقع الصحي.

4- الواقع الاجتماعي الجزائري.

1.4- تغير البناء الاجتماعي.

2.4- تغير البناء العائلي.

3.4- دور العوامل الاجتماعية في انتشار عمل الأطفال في الجزائر.

II- كم يقدر عدد الأطفال العاملين في الجزائر.

1- العوائق التي تقف أمام اعطاء رقم يقترب من الواقع.

2- الأرقام الرسمية.

3- الأرقام غير الرسمية.

III -مجالات عمل الأطفال في الجزائر.

IV - لتشريعات الجزائرية الخاصة بالطفل و بعمل الطفل.

الفصل الرابع: عمل الأطفال في الجزائر

تمهيد:

منذ استقلال الجزائر عكفت الحكومة على تطوير حياة الأفراد و تسهيل سبل العيش أمامهم، و لقد حضي الطفل بقسط وفير من هذا الاهتمام، فتم التكفل برعايته الصحية و المدرسية و الأسرية...و بالرغم من التقدم الملحوظ التي تشهده الطفولة في الجزائر إلا أنه يوجد وجه آخر لطفولة المعاناة و الحرمان، و يلاحظ الدارسون للطفولة في الجزائر زحف الكثير من الظواهر الخطيرة على هذه الفئة بشكل أصبح يهدد مستقبلها و مصيرها ، و لعل عمل الأطفال و الظروف الذي يتم فيها و تأثيره على الطفل من حيث نموه و تدرسه و علاقاته مع المحيط من أهم هذه الظواهر و هي قبل أن تكون ظاهرة محلية فإنها عالمية تخضع للظروف نفسها مع بعض التفاوت من بلد إلى آخر نظرا للطابع الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي له، و فيما يلي محاولة لمعرفة المناخ الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي الذي يشجع الظاهرة و يغذيها في الجزائر.

أولا: عمل الأطفال إبان الحقبة الاستعمارية:

لا يمكن اعتبار عمل الأطفال ظاهرة وليدة الحاضر في المجتمع الجزائري، بل هي ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ المجتمع و تعود إلى أزمنة غابرة كحال باقي الدول التي تعاني من الظاهرة و تحاول محاربتها و يكاد يكون تاريخ عمل الأطفال في الجزائر مماثلا لما حدث في باقي المجتمعات.

رغم كون الظاهرة نفسها أي نفس الصورة تتكرر صورة طفل يمارس نشاطا اقتصاديا معيناً على مر العصور إلا أن الدوافع التي تولدها و تدفع إلى استمرارها و تفاقمها عادة ما ترتبط براهن المجتمعات و طريقة بنائها و الصورة التي تضعها للفرد الذي يحمل على عاتقه استمراريتها و بقائها بمعنى أن الظاهرة

تخضع لعامل الجتمعة - الخاضع بدوره للعوامل الثقافية و الاجتماعية- الذي يهياً الأفراد لخدمة أهداف معينة ترتبط بفلسفة المجتمع.

لقد تميز المجتمع الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي ببنية خاصة، بنية جاءت كرد فعل لظروف معيشية فرضها التواجد الاستعماري، فقد جرد الشعب من أراضيها تبعاً لقانون Senatus Consulte سنة 1863 و عاش محاولة كبيرة لتجريده من ثقافته و أصالته يقول Bourdieu: "لقد تم ممارسة صدمة الحضارات بشكل قوي في الجزائر بين الثقافة المحلية و الثقافة الأوربية" (Bourdieu, 1961, P.5) حيث واجه الشعب مشاكل متعددة ابتداء من التجويع إلى التشريد إلى التجهيل و لكن رغم ذلك حاول بكل ما في وسعه أن يحافظ على ثقافته كسبيل وحيد للبقاء و المقاومة، و ساعد البناء التقليدي للمجتمع كثيراً في ذلك و الذي يعتمد على الثقافة التقليدية المستمدة في مجملها من تعاليم الدين الإسلامي و العادات و التقاليد و التي تنص على التآزر و التأخي و الانقياد لروح الجماعة من أجل التغلب على مختلف الصعاب التي فرضها الاستعمار و ما انجر عنها من قساوة في العيش.

لقد احتلت الأسرة مكانة مهمة وفقاً لهذا النسيج الاجتماعي و كانت تمارس تأثيراً كبيراً على الأفراد.

و تميزت الأسر بالطابع الموسع بمعنى أن مجموعة من الأسر تقتسم نفس المسكن و تخضع لتسيير أكبر ذكر و الذي عادة ما يكون الجد أو العم... يسود فيه الرجال على النساء.

شغل الطفل مكانة مهمة ضمن هذا النسيج فميلاده يعتبر حدثاً مهماً يقول بوتفنوشت (1984) أن الطفل قد احتل مكانة أساسية في العائلة التقليدية و كان الاهتمام منصباً على تربيته تربية تجعل منه ركيزة اجتماعية للبنية العائلية و الاقتصادية ، و المقصود هنا هو ميلاد الطفل الذكر الذي كان حدثاً كبيراً يستحق الاحتفال به لأنه هو الذي سيعمل على استمرارية اسم العائلة بينما لا يحضى ميلاد البنت بنفس القدر بل يصل إلى حد اعتباره مصيبة حلت بالعائلة تقول نفيسة زردومي: "عند

ميلاد الطفل الذكر تقوم القابلة بإطلاق ثلاث زغرودات إعلان عن قدوم الذكر بينما تكتفي بقول لفتة (نبات) عند ميلاد البنت ازدراء لها" (Zerdoumi, 1970, PP.78 79).

و يرى بوسبسي (1975) أن استثمار الطفل الذكر يكون كبيرا لأنه يعزز من مكانة العائلة و يعزز من مكانة المرأة المنجبة للذكور.

إن إنجاب ذكر يعني بالإضافة إلى كل ما سبق يد عاملة إضافية تؤمن دخلا إضافيا لأنه و بمجرد أن يشتد عوده يشارك في الأنشطة الاقتصادية للعائلة، و يؤكد مظهر (1997) أن الطفل في العائلة التقليدية سرعان ما يفصل عن أمه و عن المجتمع النسائي عندما تسمح قدراته الجسدية ليندمج في المجتمع الرجالي و يمارس الأنشطة الخاصة بهم.

تقوم التربية على تحديد مسبق لمهنة المستقبل و التي في العادة ما تكون مهنة الأب، و تعلم هذه المهنة منذ سن مبكرة اعتبر وسيلة لضمان المستقبل و الاندماج في المجتمع.

لقد اختلفت الأنشطة التي كان يقوم بها الأطفال بين الريف و المدينة تبعا لاختلاف طرق العيش و الكسب، و المعروف أن الاقتصاد الريفي هو اقتصاد ذو طابع زراعي لذا كان أطفال الريف يمارسون هذا النشاط من خلال رعاية الماشية و المساعدة في الأعمال الزراعية كالجني و السقي و خلفه، و عادة ما كانت تمارس هذه الأنشطة لصالح المعمرين لاملاكهم للأرض، أما البنات فكن يعتنين بالإخوة و الحيوانات المنزلية و يشاركن في أعمال البيت كجلب الماء و تحضير الطعام.

أما في المناطق الحضرية فقد سادت الصناعة العائلية المتمثلة في الحرف التي تمارس في ورشات صغيرة يتعلم فيها الأطفال حرفا من قبل الكبار، أما البنات فقد كان تعليمهن يتم في البيوت من أجل تحضيرهن لدور الزوجات.

أخذ العمل سواء كان في الريف أو الحضر شكل الجمعة و لم ينظر له على أنه تعدي على الطفل، فغياب التعليم الذي إن وجد كان يقتصر على بعض الكتاب أو

الزوايا التي تعلم القرآن الكريم، جعل من الأسر تتجه نحو تعليم أبنائها حرفا و أنشطة تمكنها من مساعدة العائلة و تقيهم الموت جوعا.

لقد كان الأطفال يعيشون أوضاعا صعبة نظرا لتبعات الاستعمار، و لقد نقل لنا الكثير من الكتاب الجزائريين هذه الصورة كمحمد ذيب و مولود فرعون و غيرهما صورة أطفال يجوبون شوارع المدن نحيلي الأجسام جياعا يبيعون الجرائد أو يمسحون الأحذية أو يحملون المتاع.

نستطيع أن نخلص للقول أن عمل الأطفال أثناء الحقبة الاستعمارية فرضته ظروف معيشية من فقر جعلت الأسر في حاجة إلى كل يد يمكنها المساعدة، و فرضته أيضا ظروفًا ثقافية في غياب التربية و التعليم جعلت من العمل وسيلة من وسائل الاندماج و الوصول إلى مكانة اجتماعية.

و مع الاستقلال و تغير الظروف المعيشية أخذ عمل الأطفال في الجزائر منحًا آخر و حركته عوامل أخرى.

ثانيا: عمل الأطفال بعد الاستقلال:

كما رأينا أن ظاهرة عمل الأطفال ظاهرة عالمية لما تسلم منها حتى الدول المتقدمة لكن بدرجة أقل من الدول المتخلفة و الفقيرة، و جمع الدارسون للظاهرة أنها تسجل ضمن سياق اجتماعي، ثقافي و اقتصادي خاص بكل مجتمع، و في محاولتنا لرصد الظاهرة في الجزائر لاحظنا نقصا كبيرا و عدم إلمام بها بالمقارنة مع حجمها، لأن الاعتقاد السائد أن الجزائر لا تزال في منأى عن المشكل و أنه لما يصل إلى مستوى الظاهرة بعد و أن أطفال الجزائر غير معنيين بالمشكل و رغم الاستفاقة و الإلتفاتة للظاهرة المسجلة مؤخرا إلا أنها تبقى محتشمة و لا تتماشى مع الأبعاد الذي أخذها المشكل و الذي راح ينتشر انتشار النار في الهشيم.

إن عمل الأطفال أضحى واقعا في الجزائر لا يمكن غض الطرف عنه، أفرزته مختلف التغيرات السريعة المتسارعة التي يعرفها المجتمع و ما انجر عنها من تغيرات عميقة في النسيج الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي.

I- عوامل عمل الأطفال في الجزائر:

في الواقع ليس من السهل بما كان أن نحدد العوامل التي تفرز الظاهرة و مدى مساهمة كل عامل بدقة لأن الأمر يبدو معقداً متشابكاً يساهم كل عامل بشكل مباشر تارة و بشكل غير مباشر تارة أخرى، و استخراج بعض هذه العوامل تتطلب اجتهاداً من خلال رصد مختلف التغيرات التي عرفها و يعرفها المجتمع الجزائري و ما ينتج عنها من افرازات إن على المستوى الاقتصادي أو العائلي أو التعليمي، التي تؤدي بدورها إلى تغيير في الذهنيات و في التصورات و في طرق المعيشة محددة معالم فرد المستقبل و قواعد التنشئة الاجتماعية التي تخدم هذه الأهداف و تستمد منها مصداقيتها.

1-الواقع الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد عصب حساس في المجتمعات و هو مؤشر على مدى تطورها و نموها و يرتبط الاقتصاد بشكل مباشر بالأهداف الاجتماعية و الثقافية المحددة من طرف المجتمع، و لا يمكن وضع مفهوم للنمو الاقتصادي إذا لم نغط هذه الأهداف، و السياسة الاقتصادية الناجحة هي التي تجعل من الفرد مركز اهتمامها من خلال توفير سبل الحياة الكريمة من رعاية صحية، تعليم، توفير وسائل النقل....

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال هزات عنيفة على غرار اقتصاد الكثير من الدول النامية التي لم تكتسب الصلابة و القوة بعد و هو اقتصاد لا يزال يبحث عن هويته" كما أشار إليه بوتفوشة (2002) فمن مرحلة إلى أخرى و من سياسة اقتصادية إلى أخرى فمن الاقتصاد الاشتراكي المعتمد على السياسة الصناعية في السبعينيات إلى اقتصاد السوق و العولمة الاقتصادية جارا كل المجتمع إلى تغييرات لا متناهية و غامضة.

إن السياسة الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال كانت سياسة جريئة اعتمدت على النسيج الصناعي في مجتمع فلاحى من خلال بناء المنشآت الصناعية الكبرى، و قد

غطت عيوب هذه السياسة و جراتها ارتفاع أسعار البترول الذي كاد يكون الممول الأوحد لهذا الاقتصاد الذي قال عنه شيخي (1994) أنه اقتصاد براق لكنه اقتصاد هش ظهرت عيوبه بمجرد انهيار أسعار البترول بين سنتي 1985-1986 حيث انخفض سعر برميل النفط إلى 14 دولار للبرميل و حجم المبادلات بحوالي 50% واضعا بذلك الاقتصاد في مأزق حقيقي، و تواصل هذا الانهيار ليصل إلى حوالي أقل من 7 دولار للبرميل سنة 1989، فتراجعت على اثر ذلك المداخيل من العملة الصعبة و تضاعف حجم المديونية الخارجية و أصبح مستقبل الأمة على شفير الهاوية و بدت الدولة عاجزة عن احتواء الوضع.

و في مطلع التسعينيات (1994) تمت المصادقة على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي فرضت بموجبها برامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية و ترشيد النفقات من خلال فرض الخصخصة و تسريح العمال و تحرير الأسعار و رفع الدعم عن الكثير من المواد الاستهلاكية ذات الانتشار الواسع و هي السياسة الاقتصادية التي فرضها اقتصاد السوق الذي كان لزاما على الدولة تبنيه لأنه أصبح واقعا عالميا.

إن الزلزال الاقتصادي الذي عرفته الجزائر ما انفكت تظهر آثاره بشكل سريع على الأفراد باعتبار العلاقة الوطيدة التي تجمع بينهما، فبدا المجتمع و كأنه مصاب بالحمى، حمى أفقدته كل معالمه و راح الأفراد يتخبطون في مناخ دون معرفة أو قدرة على تحديد الاتجاه أو الملجأ و راحت تطفو إلى السطح مظاهر لم تعرف من قبل لعل أهمها و أكثرها وضوحا الطوابير اللامتناهية و التي قد تستمر للأيام أمام الأسواق من أجل الحصول على بعض المواد الغذائية الضرورية التي أصبحت نادرة، و من المعلوم أنه في مثل هذه الظروف تنتشر الإشاعات و تعمل على زرع البلبلة و تزيد من الأوضاع سوء فمنهم من كان يتكلم عن بيع مؤسسات الدولة و منهم من كان يتكلم عن خصخصة التعليم و القطاع الصحي و منهم من كان يتكلم عن لهيب الأسعار و غيرها و ما كان يحدث على الصعيد الاقتصادي و السياسي كان يعزز صدق هذه الإشاعات فساد شعور الفرد باللامن و ألالاستقرار و الخوف مما هو آت.

و حتى و إن عرفت الأوضاع الاقتصادية بعض الاستقرار إلا أن آثار الزلزال لازالت مستمرة إلى أيامنا هذه و يمكن رصدها من خلال ما يلي:

1.1- انتشار البطالة:

تعتبر البطالة من أكبر المشاكل التي يمكن للمجتمع أن يعاني منها، فهي تمثل قنبلة موقوتة تهدد أمنه و استقراره في أي لحظة، و تبقى سوق العمل و توفير مناصب للشغل مرهونة بالسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة و هي تتأثر بالتذبذبات التي تحدث على مستوى السياسة، و لقد كانت الطبقة الشغيلة في الجزائر أول الطبقات تأثر بما حدث.

عرفت سوق العمل تراجعاً ملحوظاً إذ بلغت " 1.8% بعد أن كانت 3% في مطلع الثمانينيات، و ما بين 1985-2000 قدر حجم سوق العمل بـ 140 ألف منصب شغل في السنة بينما الواقع كان أقل من ذلك بكثير حيث لم يتجاوز الرقم 30 ألف منصب شغل " (Chrifati, 2004,P31)

لقد مست البطالة أكثر من 27% من اليد العاملة سنة 1994 بالإضافة إلى تضخم في عدد الموظفين تروح ما بين 8% و 42% حسب القطاعات و هذا حسب التقرير الذي نشرته وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة من نفس السنة.

و قد قدر التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء بعنوان " تحقيق حول التشغيل لدى الأسر الجزائرية لسنة 2004 " اليد العاملة النشيطة بـ 30% من إجمالي عدد السكان و يوضح التقرير أن 9.47 مليون عامل تعني أن نسبة السكان القادرين على العمل تصل إلى 42.1% أي أقل من نصف نسبة السكان مشيراً إلى أن النساء لا يشكلن سوى 17.5% من إجمالي اليد العاملة النشيطة، أيما يقدر بـ 1.66 مليون منهم 69% في المناطق الحضرية و 31% في المناطق الريفية.

و يشير التقرير إلى أن نسبة النشاط بالنسبة للمرأة يبقى متواضعا على الرغم من التطور المسجل خلال السنوات الماضية و هو لا يتجاوز 14.9% من النساء اللواتي بلغن السن القانونية للعمل بينما تصل النسبة عند الرجال 69.1%.

أما تقسيم العمل و الوظائف حسب القطاعات فإن التقرير يشير إلى أن القطاع الفلاحي يمثل 20.7% من اليد العاملة أي ما يعادل 1.67 مليون شخص منهم 1.59 مليون شخص في القطاع العام و 25 ألف في القطاع العام، و يمثل القطاع الصناعي 13.6% من اليد العاملة ما يعادل 1.6 مليون شخص منهم 715 ألف في القطاع الخاص و 345 ألف في القطاع العام بالمقابل يمثل قطاع البناء و الأشغال العمومية 12.4% أي ما يعادل 968 ألف منهم 868 ألف للقطاع الخاص و 100 ألف للقطاع العام، و في الأخير أكبر نسبة للقطاع التجاري و الخدماتي بنسبة 53.3% أيما يعادل 4.15 مليون منهم 1.94 مليون لقطاع الخاص و 2.2 مليون في القطاع العام.

و يشير ذات التقرير أن حوالي 522 ألف شخص فقدوا مناصب شغلهم ليلتحقوا بطوابير البطالين مرجعا ذلك إلى انتهاء آجال عقود العمل الخاصة بهم بالإضافة إلى انتهاء المشاريع التي كانوا يعملون على إنجازها، في حين يمثل معدل تسريح العمال و طردهم بنسبة 11.2%.

و يخلص التقرير إلى القول بأن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي حيث تصل إلى 19.3% بالنسبة لذوي الشهادات العليا في حين تسجل نسبة ضعيفة جدا في أوساط الأميين بحوالي 6.6%.

إن تضاعف فرص العمل و انتشار البطالة ساهم في انتشار الفقر و يأس الأفراد و غير من نظرتهم للحياة و المستقبل التي أصبح يصبغها التشاؤم و خاصة بين من لديهم شهادات عليا التي أصبحت مرادفا للبطالة و هذا من شأنه أن يفسر عن عزوف الشباب عن التعليم و تفضيلهم للعمل.

2.1- عودة الفقر:

تتوالى التقارير العالمية و المحلية بشأن تقييم الوضع العام في الجزائر و تبقى هذه التقارير حرجة واصفة الوضع بالمأساوي و الخطر، فقد جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة في إطار التعاون و النمو (UNDAF) الخاص بالفترة ما بين 2006-2002 أنه وفقا للمعلومات المستقاة من مختلف القطاعات : الصحة، العمل، وضعية المرأة و الطفل، يكشف عن أزمة متعددة الجوانب، كان من نتائجها عودة الفقر بقوة بعد أن سجل تراجعا ملحوظا خلال العشرينين التي تبعت الاستقلال، و يشير التقرير أن الدخل الفردي تراجع بنسبة 1 إلى 10 مما أدى إلى سحق الطبقة المتوسطة التي بدأت في التكون بعد الاستقلال، و نشأ عن هذه الوضعية تضاعفا للفقر و خاصة في المناطق الريفية.

تشير الملاحظة أن الدولة لم تعد قادرة على التحكم في ظاهرة الفقر التي راحت تلتهم شرائح عريضة من المجتمع كل سنة، و لم تظهر أي بادرة من بوادر الفرج بالرغم من البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر مؤخرا من الارتفاع الكبير الذي سجلته السوق النفطية، و حسب دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات التطبيقية و التخطيط (CNEAP) لسنة 2000 فإن 35% من الجزائريين يعيشون تحت مستوى الفقر، بمعنى أن 11 مليون يعيشون بدخل سنوي قدره 18000 دج و هذا ما يعادله 250 دولار أمريكي، أي ما يقارب 50 دج لليوم أي 0.69 دولار أمريكي.

كما نلاحظ عودة الأمراض المرتبطة بالفقر لتضرب بقوة و تتسبب في العديد من الوفيات كالسل، التيفوئيد، الجرب، و الديدان وغيرها من الأمراض التي ترتبط في العادة بسوء التغذية، أو افتقار المنازل إلى القواعد و الشروط الصحية و خاصة و أن ذات التقرير يشير إلى كون 60% من الجزائريين يعيشون في مساكن تفتقر إلى الشروط الصحية.

3.1- الاقتصاد الموازي:

يتعلق الأمر باقتصاد غير مهيكّل نشأ في الظل عقب الهزات الاقتصادية و سوء تبني السياسات الاقتصادية فوجود هذا النوع من النشاط يدل على ضعف هذه السياسات و عدم قدرتها على احتواء الأوضاع و خاصة أنها أدت إلى تهميش القوى العاملة، وإقصاء أصحاب الشهادات و خاصة و كما رأينا أن نسبة البطالة الكبرى تسجل بين حاملي الشهادات العليا.

أمام هذه الأوضاع و تخلي الدولة عن الفرد من خلال تقليص المساعدات الاجتماعية ، نشأت قيم جديدة تصب في بوتقة الاعتماد على النفس و البحث عن مصادر العيش بعيدا عن الدولة و هي قيم مافتىء ينشأ عليها الصغار قبل الكبار، فلا الشهادة تنفع و لا الوظيفة بإمكانها أن تضمن العيش الكريم.

إن ديناميكية الحركة الموازية للإنتاج و التوزيع تغلت من الضرائب، من التحكم و من المراقبة و هي بذلك تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني من جهة و من جهة أخرى فإن الاقتصاد الموازي يلتهم اليد العاملة و خاصة الشابة منها التي لفظها الاقتصاد النظامي، فعادة ما يشغل الاقتصاد الموازي المراهقين و الأطفال الذين يتهافتون على أي فرصة تتاح لهم بغض النظر عن الدخل الذي توفره أو الخطر الذي تشكله. فالشباب يحلم بتحقيق مكانة اجتماعية عجزت الدولة عن ضمانها يقول بوتفوشة " إن السباق نحو المكانة الاجتماعية ليس اعتباطيا و إنما يستجيب لإحباط و حرمان عميقين " (boutefnouchet, 2004, P45) .

و تجدر الإشارة إلى كون هذا النوع من الاقتصاد يجري بعيدا عن القوانين فلا قاعدة له و لا قانون سوى قانون الربح و لا يخضع لأي سلطة سوى سلطة القدرة على الحركة و "الشطارة".

و ترى شريفاتي مرابطين (2004) أن تبني الشباب لهذا النوع من الاقتصاد لا ينم عن رفض الوظيفة و إنما لما آلت إليه، و يتطلب منهم هذا النشاط الكثير من العناء و التعب من أجل تنمية قدراتهم التي تسمح لهم بالاستمرار من جهة و تعزز من ذواتهم من جهة أخرى لأنها تقضي على الإحساس بعدم الجدوى

و عدم النفع الاجتماعي .
و يتميز الاقتصادي الموازي بتنوع أشكاله و تعددها و لكن رغم هذا التعدد
و التنوع يمكن أن نجملها فما يلي :

1.3.1- الأشكال البارزة للاقتصاد الموازي :

هي الأشكال الأكثر ظهورا و التي لا نجد صعوبة في ملاحظتها و يمكن اعتبارها
الأكثر حداثة، و تجد من الأماكن العامة حيث يكثر تردد الناس ظالتها و يتعلق
الأمر بالأسواق، محطات الحافلات، الساحات العامة و في بعض الأحياء و هي
تنمو بشكل سريع إذ تكفي فترة قصيرة حتى تتكون سوقا بيائعيها و سلعها و
زبائنها، و لقد أدى انتشار هذه الأسواق و خاصة في المدن إلى خلق
الكثير من المشاكل كخفق حركة المرور و انتشار الاعتداء على الأشخاص و
خاصة و أنها لا تخضع للرقابة .

و الملاحظ على الباعة الذين ينتشرون في هذه الأسواق أن نسبة معتبرة منهم
أطفال و مراهقون يقومون بعرض مختلف السلع و المنتجات و أصبحت مشاهدتهم
من الأمور المألوفة و المعهودة، بمعنى أن هناك نوع من القبول الاجتماعي لهذه
الظاهرة التي فرضت نفسها من خلال انتشارها السريع و الكبير الذي لم يترك
مجالا و لا وقتا للمسؤولين و الباحثين لمناقشتها و وضعها في خانة الممنوع أو
غير المقبول .

و يلجأ الكثير من الخواص إلى توظيف الأطفال و المراهقين و خاصة أولئك الذين
يعملون بطرق غير قانونية فنجدهم في المطاعم و المقاهي و الورشات الصناعية
الصغيرة دون حماية و لا تأمين صحي و يتقاضون أجورا زهيدة .

إن هذا الشكل من الاقتصاد يوفر مجالا واسعا من الأنشطة يصعب حصرها و
تصنيفها تتراوح من العمل كبائع في الشارع إلى حارس للسيارات إلى فرز
للنفايات إلى العمل في الخدمة و غيرها، كما يتميز هذا النوع من النشاط بإفلاته
من محاولة الدراسة و الإحصاء، و باعتبار أنه يقوم بتشغيل عدد معتبر من

الأطفال و المراهقين فإنهم سيقفون بعيدا عن الدراسة و الحماية و تبقى بذلك الإحصاءات الرسمية عن الأطفال العاملين بعيدة كل البعد عن الواقع.

2.3.1- الأشكال الأقل بروزا:

هو شكل من أشكال الاقتصاد الموازي بعكس الشكل الأول الذي كما رأينا يمكن ملاحظته و عادة ما يمارس في العلن، أما هذا النوع فإنه يمارس بعيدا عن الأضواء متعسرا بذلك على الملاحظة و الدراسة، و حتى نتمكن من دراسته و تسليط الضوء عليه يتطلب منا ذلك تتبعه بين الأزقة الضيقة و في الشوارع و داخل البيوت، و هو في العادة ما يرتبط بالحرف القديمة التي أخذت في العودة إن بشكلها القديم أو الحديث، و من مميزاته اعتماده على تشغيل اليد العاملة الصغيرة لأنه مرتبط بمفهوم التعلم و يمتد في جذوره إلى المجتمعات القديمة، و هو يشبه في شكله ما هو موجود لدينا من وصف للعمل التقليدي الذي كان متواجدا في الجزائر المستعمرة إذ يقول R. Lespés نجد في الجزائر القديمة انتشار الورشات الصغيرة في الأزقة الضيقة حيث تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية و يعمل الكثير من المستخدمين من الأطفال و النساء لصالح هذه الورشات في البيوت من أجل التجارة المحلية.

قد يأخذ تشغيل الأطفال في هذا النوع من الاقتصاد شكل الاستغلال بآتم معنى الكلمة، ففي الأحياء القديمة و الأحياء الشعبية و الفوضوية تنتشر بعض الورشات التي تزاول مختلف أنواع الحرف من حدادة و خراطة و صناعة نحاسية و خياطة و طرز تقليدي التي تمارس حتى في البيوت و في هذا النوع الأخير من الأنشطة تعهد إلى الفتيات - من طرف أصحاب المحلات المختصة في بيع الملابس و خاصة ملابس الأعراس للنساء - بالمواد الأولية ليقيم بتحضير هذه الملابس في البيوت من خلال تطريزها في مقابل الحصول على أجور زهيدة جدا و لا تكاد تذكر، و لقد عرفت هذه الحرف انتعاشا كبيرا في الأوقات الأخيرة و هي تستغل

عددا كبيرا من الفتيات الذين يستفدن مما يحصلن عليه من مال لتجهيز أنفسهن أو شراء بعض المجوهرات.

و ما تأكده الملاحظة في غياب الإحصاءات الرسمية و هذا لتعذرنا كما أسلفنا الذكر، و الملاحظ أيضا أن هذه الحرف و أصحابها يكونون الكثير من الشبان و الفتيات حتى أنهم أخذوا ينافسون مراكز التكوين المهني الذي تراجع دورها بشكل كبير، فالمتخرج من مركز التكوين عادة ما يكون منعدم الخبرة و لا يجد من يوظفه بعكس من تعلم في الورشات.

إن التغيير الاجتماعي الذي عرفته الجزائر و لازالت تعرفه و تبوء المرأة فيه لمناصب جديدة و اضطرارها للعمل في الخارج جعلها غير قادرة على التوفيق بين العمل في الخارج و العمل في البيت الأمر الذي أدى إلى ازدهار نوع جديد من الأنشطة الاقتصادية داخل البيوت و خاصة تحضير بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع و التي يتميز بها المجتمع الجزائري كالكسكسي مثلا و تخصصت بالتالي أسر بكاملها في تحضير هذه المواد و حتى المرأة الماكثة في البيت أصبحت تعتمد على هذه الأسر في تحضير هذه المواد و يزداد الطلب عليها في المواسم و الأعراس، بالإضافة إلى هذه المواد هناك مواد استهلاكية يتم تحضيرها في البيوت ليتم عرضها في الأسواق من طرف الأطفال في العادة و تكون أكثر انتشارا في شهر رمضان، و أخذنا نلاحظ في الآونة الأخيرة ظهور صناعة جديدة و هي صناعة الحلويات المنزلية للأعراس و المناسبات.

يمتص هذا النوع من الاقتصاد أعدادا كبيرة من الأطفال و المراهقين من الجنسين و نسجل تفوقا للجنس الأنثوي كلما تعلق الأمر بمهن تمارس في البيت و تعتبر امتدادا طبيعيا لوظيفة المرأة، و يصبح هذا الشكل من الاقتصاد أكثر الأشكال صعوبة على الدراسة و هذا لكونه يمارس في البيت أو داخل الورشة العائلية ومعلوم أن الأسرة الجزائرية لازالت أكثر المؤسسات الاجتماعية مقاومة للدراسة من جهة و من جهة أخرى أن هذا الشكل من الاقتصاد يلقي مباركة من طرف

أفراد المجتمع و خاصة أنه يفضي في الأخير إلى تعلم حرفة تنفع في المستقبل رغم أنه يتسم في كثير من الأحيان بالاستغلال.

4.1- دور العامل الاقتصادي في انتشار عمل الأطفال في الجزائر:

بعد تعرضنا إلى بعض المظاهر الاقتصادية في الجزائر يتبادر إلى أذهاننا سؤال يفرض نفسه بقوة: كيف يساهم العامل الاقتصادي في الجزائر في تغذية ظاهرة عمل الأطفال؟

إن تحميل مسؤولية الظاهرة للاقتصاد لوحده يعتبر مخاطرة من شأنها أن توقع في الكثير من اللبس، كما أن إعفاءه من المسؤولية يؤدي إلى نفس النتيجة، لأن الحديث عن الاقتصاد يجعلنا في كل مرة نتصل بتشعبات أخرى تارة تخص الجانب الاجتماعي و تارة أخرى تخص الجانب الفردي.

ففي الواقع يساهم الاقتصاد بشكل كبير في تغيير وجه المجتمع و يتحكم في العادات و التقاليد و طرق التفكير و هذا بإجماع الكثير من الكتاب و الباحثين و النقاد، لأن الاقتصاد يتحكم في طرق العيش و يسيرها و يحدد موارد الرزق للأفراد الذين يستمر لديهم الإحساس بالأمن النفسي و الاستقرار الاجتماعي طالما كان مصدر الرزق مؤمنا ثابتا و يضمن المستقبل.

و تقوم المجتمعات بتربية النشء و تهيأته لخوض غمار المستقبل وفقا لما يضمن العيش الكريم، فإن ضمانته الوظيفة كانت هدفا لهذه التنشئة، و إن ضمانته الشهادة العالية كان الأمر كذلك، و هكذا كانت سياسة المجتمعات منذ القدم في الجتمعة.

إن التغييرات الاقتصادية التي عرفتها نشأ عنها " تطورات على مستويات المجتمع أدت إلى هزات عنيفة على مستوى بنائه و علاقة الأفراد فيما بينهم و علاقة الأفراد بالعمل" (Medhar,1997,P.122)

إن انهيار الطبقة العمالية، و تهميش الإطارات الجامعية جعل المستقبل يكتنفه الغموض و عمق من الشعور بالخوف عند الأفراد فلا الوظيفة تضمن العيش و لا الشهادة تفعل ذلك و هي حقيقة يقف عندها العام و الخاص و تدفعهم إلى

تحريك آلياتهم الخاصة بعيدا عن الدولة و اقتصادها و يخوضون غمار العمل منذ سن مبكر و خاصة و أن الاقتصاد الموازي لا يراعي سن الفرد و لا مستواه التعليمي و إنما مقدرته على البقاء و التحمل و هما سمتان تكتسبان مع مرور الوقت.

إن فكرة الاعتماد على النفس أصبحت من الأفكار الاستحواذية في المجتمع يحملها الواقع في خطابه للأفراد يستدخلها الأطفال و يلمسون صدقها بشكل يومي و تعمل على استمراريتها عوامل اجتماعية أخرى كالواقع التعليمي و الأسري.

و منه نستطيع القول أن الاقتصاد الجزائري و ما آل إليه عمل على تغيير الذهنيات محولا المجتمع إلى مجتمع استهلاكي تقاس فيه قيمة الفرد بما يستهلكه لا مكانة فيه للإطار و لا للموظف و إنما لصاحب المهنة الحرة الذي استطاع أن يسبر أغوار الواقع و يفهم القوانين التي تسيره و جبل نفسه عليها!

2- الواقع التربوي:

و نخص بالذكر هنا النظام التعليمي و نقصد بالنظام التعليمي: الحديث عن المدرسة كمؤسسة اجتماعية تساهم في الجماعة و تحضر الأفراد للمستقبل، و الدارس لظاهرة عمل الأطفال في أي مجتمع كان لا يستطيع إغفال الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه المؤسسة الاجتماعية في ميلاد و تطور الظاهرة.

و لقد أثبتت الدراسات و البحوث أن هناك تناسبا طرديا بين انتشار ظاهرة عمل الأطفال و مدى فعالية النظام التربوي، فتزايد عدد الأطفال العاملين في مجتمع ما يدل على وجود عجز في نظامه التربوي، فكيف تساهم المدرسة الجزائرية في تزايد عدد الأطفال العاملين؟

1.2- راهن المدرسة الجزائرية:

لقد كانت المدرسة الجزائرية و لازلت في قلب الأحداث منذ مطلع الاستقلال، حيث اعتبرت من أعمدة التغيير و التطور، و خاصة و أن الجزائر ورثت ميراثا ثقيلًا من الأمية خلفها الاستعمار الفرنسي و التي ضربت أطناها بين أفراد المجتمع، و حسب تقرير منظمة اليونسكو(1997) فقد وصلت نسبة الأمية في الجزائر عقب الاستقلال 96.4% من مجموع السكان، 86% بين الرجال و 95% بين النساء.

مثل القضاء على الأمية أهم التحديات التي رفعتها الدولة الفتية و الذي لم يكن ليتأتى لها إلا ببناء مدرسة قوية تحتضن كل أبناء الأمة، و تعتبر مجانية التعليم من أهم مكتسبات المدرسة الجزائرية و مفاخرها، و قد قفز عدد المتعلمين و الحاصلين على الشهادات الجامعية إلى أعداد كبيرة خلال وقت قصير" فما بين 1980-1981 بلغ عدد الأطفال المتمدرسين 4.5 مليون طفل في التعليم الابتدائي و المتوسط و بلغ عدد الطلبة الجامعيين 800 ألف طالب جامعي"

(Balta, 1981,P.174)

و حسب الديوان الوطني للإحصاء قفز عدد التلاميذ المتمدرسين من 960 ألف طفل سنة 1962 ليصل إلى 7 مليون طفل سنة 1994 .

و من بين الإنجازات الكبرى التي حققتها المدرسة الجزائرية كذلك من خلال إجبارية التعليم أنها حققت أعلى النسب فيما يخص التحاق الأطفال بها عند بلوغ السن القانونية للتعليم، و حسب الديوان الوطني للإحصاء(2004) بلغت هذه النسبة 86.5% بين سنتي (1999-2000) في حين بلغت في المغرب مثلا 65.65% من نفس السنة و هذا حسب مركز الدراسات و البحوث الديمغرافية المغربي(2000)

لذا اعتبرت الجزائر من الدول الرائدة في هذا المجال بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول و جيرانها.

كما تفتخر الجزائر بكونها من الدول التي تخصص جزء معتبرا من ميزانية الدولة للتعليم، و قد بلغت هذه الميزانية المخصصة للتعليم في سنة 1993 مثلا 4% و هذا حسب الإحصاءات التي أعطتها منظمة اليونسيف، و تخصص هذه الميزانية لتطوير التعليم و بناء المؤسسات التعليمية التي عرفت تطورا و تزايدا ملحوظين منذ الاستقلال، فلقد ارتفع عدد المؤسسات التعليمية من 4 065 مؤسسة تعليمية بين سنتي 1964-1965 إلى 11 843 سنة 1987-1988 ليصل إلى 20 710 سنتي 1997-1998 (UNICEF, 1999)

و فيما يلي جدول يبين توزيع هذه المؤسسات التعليمية حسب أطوار التدريس

الطور التعليمي	الطور 1-2	الطور 3	الثانوي	المجموع
عدد المؤسسات	16 428	3 146	1 136	20 710

الجدول 01 - المؤسسات التعليمية حسب أطوار التدريس (UNICEF, 1999)

2.2- مشاكل المدرسة الجزائرية:

بالرغم من الإنجازات التي حققتها المدرسة الجزائرية منذ مطلع الاستقلال و بالرغم من تخريجها لآلاف من الكوادر الذين تركوا بصماتهم على الساحة الوطنية و العالمية، هناك حقيقة أخرى للمدرسة الجزائرية و وجها آخر يحمل الكثير من المعاناة و الصعوبات نتجت عن تدهور عام للبلد ككل. إن هذه الحقيقة أقل ما يقال عنها أنها حقيقة مرة لوضع مأساوي لهذه المؤسسة الاجتماعية التي تعرضت بدورها إلى هزات عنيفة على غرار باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، انعكست سلبا على مصداقيتها و أدائها. لقد أصبحت المدرسة الجزائرية تتعت بالفشل و عدم التكيف و عدم مواكبة متطلبات العصر إلى غير ذلك من النعوت و هي في الواقع نعوت لها ما يبررها بالنظر إلى واقع المدرسة و النتائج التي تسفر عنها كل سنة.

و في الواقع فإن مشاكل المدرسة الجزائرية لا تعد و لا تحصى ابتداء من الإطار الماد و وصولا إلى الإطار البشري و سنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض المشاكل التي ساهمت في التراجع الملحوظ لمردوديتها.

1.2.2- ضعف البنى التحتية:

لقد سبق و أن أشرنا إلى كون الجزائر من بين الدول التي تخصص ميزانية معتبرة من ميزانية الدولة للتعليم و قدرت هذه النسبة بـ 4% و هذا حسب الإحصاءات التي أعطتها منظمة اليونيسيف في سنة 1993 ، و هذا يجعلنا نظن أن المدارس الجزائرية قد لا تعاني من مشاكل فيما يخص البناء و التجهيز، لكن الواقع يدل على كون المدرسة الجزائرية تعاني مآزق حقيقية في الهياكل و في التجهيز، و خاصة إذا علمنا أن 95% من الميزانية المخصصة للتعليم تذهب لتغطية أجور المستخدمين (Kali,2002,P.103) فماذا يتبقى بعد ذلك للتجهيز و باقي النفقات؟

إن عددا غير صغير من المدارس الجزائرية يعاني فقرا حقيقيا و لا يزال يستعمل الوسائل التقليدية في التدريس، و يشكل التمدن مشكلا حقيقيا و خاصة في المناطق النائية حيث يواجه الأطفال الكثير من الصعوبات في الوصول إلى المدارس و خاصة في فصل الشتاء.

و في ملتقى حول الفقر في الجزائر نظم في أبريل 2002 أشير إلى وجود أكثر من 339 بلدية في الجزائر تعني من فقر حقيقي و صعوبات في التعليم و هي موزعة كالتالي: 45% في المناطق الشمالية و 44% في الهضاب العليا، و قد يصل مستوى تمدن الأطفال في هذه البلديات إلى أقل من 20% ، يضطر فيها أكثر من 65% من الأطفال إلى قطع أكثر من 3 كلم من أجل الوصول إلى المؤسسة التعليمية(شرفة، 2003 ، ص. 56).

و يشير قالي إلى أنه تم من بين 15 729 مؤسسة تعليمية عاملة بين سنتي 1999-2000، إحصاء 3 523 مؤسسة تفتقر على الماء، و 1 445 بدون مرابيض

و 1031 بدون كهرباء و 3 575 بدون تدفئة.

و بطبيعة الحال فإن معظم البلديات الجزائرية التي تعاني من الديون و من الصعوبات المالية ستكون عاجزة عن توفر الأجواء الملائمة للتدريس و منه لا يمكن أن نطلب من الطفل الذي يعاني من البرد داخل القسم أو من التعب جراء المسافة الطويلة التي قطعها حتى يصل إلى المدرسة أو من الجوع لأن والديه لم يستطيعا أن يوفرا له وجبة الإفطار لا يمكن أن نطلب منه أن ينتبه للدرس أو أن يحصل على نتائج مدرسية جيدة.

2.2.2- الفشل المدرسي:

إن الفشل المدرسي ظاهرة قديمة عانت منها المدرسة و لا زالت تعاني منها لحج الآن سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، و ترى بلهندوز (2004) أن تقييم أسباب الفشل المدرسي يجب أن يكون داخل كل مدرسة لأنه يبقى يحتفظ بخصائصها.

و المقيم لوضعية المدرسة الجزائرية بالنظر إلى مستوى نجاح و فشل تلاميذها يدرك أنها أصبحت في وضعية أقل ما يقال عنها أنها كارثية و تتطلب تظافر الجهود و تدخل المختصين بقوة و الابتعاد عن الحلول الترفيعية و الارتجالية التي كانت من بين الأسباب التي أوصلت المدرسة الجزائرية لهذه الحالة.

يعتبر التسرب المدرسي من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المدرسة الجزائرية و الأرقام الموجودة تصيب بالذعر، فقد جاء عن تقرير للأمم المتحدة في إطار التعاون و النمو UNDAF الخاص بسنتي 2002-2006 أن ما يقارب 500 ألف طفل جزائري يغادرون المدارس كل سنة، و تشير الإحصاءات إلى أن 1.6 مليون طفل ما بين 6 إلى 16 يتواجدون خارج النظام التربوي سنة 1999 .

و هذا الرقم في تزايد مستمر إذ كان 200 ألف سنة 1980 و ارتفع هذا العدد ليصل إلى 276 872 سنة 1987 و ظل العدد في ارتفاع إلى وصل عتبة 500 ألف

منذ مطلع التسعينيات و هذا حسب ما أشارت إليه إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء (1992) .

و الجدول الموالي بين نسبة التمدرس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 15 سنة

00-99	99-98	98-97	97-96	
%89.02	%90.46	%91.12	%91.98	نكر
%83.87	%84.31	%84.12	%83.48	أنثى
%56.5	%87.45	%87.69	%87.69	المجموع

جدول 02- مستوى التمدرس ما بين 6 إلى 15 سنة (وزارة التربية الوطنية 2004)

نلاحظ من خلال الجدول تراجع ملحوظا في نسبة الأطفال المتدرسين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 15 سنة، و في السنة الدراسية 1999-2000، فبعد أن كان يقارب 87.45%، أصبح 56.5%.

و تشير السيدة عائشة مباركي رئيس الجمعية الجزائرية لمحو الأمية " إقرأ " أن الإحصاءات أظهرت أن نحو 10% من مجموع أطفال الجزائر غير مسجلين في المدارس أي ما يعادل 200 ألف طفل لا يتم تسجيلهم في المدارس كل سنة رغم بلوغهم السن القانونية لذلك. (ع. المالك حداد، 2005).

تبلغ نسبة التسرب المدرسي حوالي الثلث الطور الأول و الثاني أساسيين، فمن 600 ألف طفل مسجلين في السنة الأولى أساسي يصل 400 ألف طفل فقط إلى السنة التاسعة أساسي.

و يزداد الوضع خطورة كما ارتفعنا في المستويات التعليمية حيث يصل الفشل إلي النصف، فمن 400 ألف طفل مسجل في السنة التاسعة أساسي يصل 200 ألف إلى السنة الأولى ثانوي.

و 1 على 5 يستطيعون الحصول على البكالوريا، أي من 200 ألف تلميذ مسجل في السنة الأولى ثانوي 40 ألف يستطيع النجاح في شهادة البكالوريا. و بعملة حسابية بسيطة يتبين لنا أن نسبة أقل من 6 % من الأطفال الذين يدخلون السنة الأولى أساسي يستطيع الحصول على شهادة البكالوريا، و أين تذهب البقية؟ و هذا ما دفع بـ (Boualia-Greffou, 2002) أن الدولة الجزائرية تنفق على الفشل!

إن هذه النتائج الخطيرة جعلت من المدرسة الجزائرية تعيش في وضعة خطر حقيقي، لذا قيل عنها أنها "منكوبة"، ترهن مستقبل المجتمع برمته و تهدد بعودة الجهل و تفاقم الأمية.

إن الأزمة التي تعيشها المدرسة الجزائرية أزمة متعددة الجوانب، و هي تعك واقعا اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا مريرا لأن كل تربوي يحمل بصمات المجتمع الذي أنتجه حيث يتم بناءه وفقا لمفهوم الحياة الاجتماعية و النمو الاقتصادي و الثقافي.

3.2- دور العوامل التربوية في انتشار عمل الأطفال في الجزائر:

بعد أن تعرضنا إلى وصف يسير لواقع المدرسة الجزائرية، نحاول فيما يلي أن نشير إلى الدور الذي تلعبه في انتشار ظاهرة عمل الأطفال.

إن المدرسة الجزائرية تعيش تحديات حقيقة مع نفسها و مع محيطها، مع نفسها فيما يخص إطارها البشري و المادي من حيث تكوين الأساتذة و من حيث الهياكل التي تستقبل فيها التلاميذ، و مع المحيط من حيث بقاؤها غير مندمجة من خلال ما تقدمه من برامج و من خلال ما تنتجه من إشارات تبقى دون استثمار و لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي جعلها تكتسي صورة لا يحبذها الكثيرون، يقول Charcot et Al " الأمل في الحصول على عمل جد و مستقبل زاهر و حياة مستقرة هو الذي يحرك الأطفال نحو التعلم، و خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية" (Coslin, 2002,P.97) .

فالدراسة في أذهان الكثير من الجزائريين أصبحت مرادفا للبطالة و لا تستجيب لحاجة الفرد في الحصول على حياة مستقرة ، و هي صورة يأكدها الواقع و قد رأينا أن البطالة تنتشر بشكل أكبر كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد، و يشير الديوان الوطني للإحصاء (2004) بأن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي حيث تصل إلى 19.3% بالنسبة لذوي الشهادات العليا في حين تسجل نسبة ضعيفة جدا في أوساط الأميين بحوالي 6.6%.

احتكاك الطفل الدائم بهذه الحقيقة تسبب له شعورا عميقا بالإحباط و تدفعه للبحث عن إشباعات بعيدا عن الوسط المدرسي، ويقول Abraca: ان الطفل لا يتعلم إلا ما يمليه عليه وسطه الثقافي و الاجتماعي، و ما دامت المدرسة بعيدة عن القيم التي مليها الوسط قلت الدافعية عند المتعلمين و جعلتهم يبتعدون عنها.

إن راهن الجزائر راهن التغيرات المتعددة الجوانب، يتطلب من الفرد تحريك كل كموناته من أجل التكيف و التوازن معتمدا في ذلك على ما يوفره له الوسط من عوامل مختلفة لم تستطع المدرسة أن تكون أحدها. و كانت النتيجة أعداد هائلة من الأطفال دون 16 سنة تخرج من المدرسة لترتمي في أحضان الشارع دون مؤهل علمي و لا مؤهل تكويني، و قد يستطيع العمل أن يمتص جحافل الأطفال و ستهلك وقتهم و يوفر لهم المزيد من الإشباع على المستوى المادي و على مستوى الهوية و صورة الذات و هذا ما ذهب إليه Lucchini (1996) عندما اعتبر أن العمل و خاصة في الشارع يأتي استجابة للعديد من الإحباطات التي يتعرض لها الطفل و خاصة الإحباطات الناتجة من عدم تكيف النظام التعليمي.

3-الواقع الصحي:

لقد أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها منذ الاستقلال الرعاية الصحية لأطفال و خاصة و أنها صادقت على اتفاقية حقوق الطفل التي تنص أحد بنودها على ضرورة تكفل الدولة المصادقة على الاتفاقية بضمان و تأمين الرعاية الصحية الضرورية للطفل. و قد قطعت الجزائر أشواطاً كبيرة في هذا المجال، و تدل النتائج على تراجع ملحوظ لنسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة و أطفال الصغار و يبين الجدول الموالي هذه النسب:

الفئة العمرية		الجنس
من سنة إلى 5 سنوات	أقل من سنة	
68.6	49.6	الذكور
50.9	35.4	الإناث
60.1	42.4	المجموع

الجدول 03 - معدل الوفيات لكل ألف ولادة حية لسنة 1992 (UNICEF,1999)

و حسب منظمة اليونيسيف (UNICEF,1999) فقد كان عدد الوفيات المسجلة عند الأطفال حديثي الولادة بعد الاستقلال يقارب 140 حالة وفاة لكل ألف ولادة حية و انخفض هذا العدد ليقارب 42 وفاة سنة 1992.

و بالتالي احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عالمياً و الأولى في إفريقيا و الشرق الأوسط من حيث خفض عدد الوفيات في صفوف الأطفال حديثي الولادة و ذلك خلال الفترة الممتدة بين 1980-1990 و هذا حسب التقرير الذي نشرته منظمة اليونيسيف عن الجزائر (UNICEF,1993).

إن الانخفاض في مستوى الوفيات عند الأطفال يدل على تحسن الوضع الصحي و الرعاية الصحية للأطفال و لكن و رغم الأرقام المسجلة و التي تبدو مشجعة إلا ان

هذا التكفل الصحي يبقى دون المستوى بالنظر إلى أعداد الأطفال الذين يعانون من الأمراض و الإعاقات نتيجة لسوء الرعاية و المتابعة الصحية.

فبرامج التلقيح مثلا لا زالت لا تشمل كل الأطفال الجزائريين و قد تلقى المسؤولية في هذا المجال على عاتق الأسر، و توافينا الأرقام عن فئات معتبرة من الأطفال لم يتلقوا تلقيحا ضد الأمراض الخطيرة و التي قد تقضي إلى الوفاة أو الإصابة بالإعاقة الجسدية أو الذهنية، هناك حوالي 10% من الأطفال لم يتلقوا التلقيح ضد الكزاز، و 35% من الأطفال لم يلقوا ضد الحصبة، و الأرقام التي تدل بشكل أكبر عن تدهور الحالة الصحية لعدد معتبر من الأطفال هو عن سوء التغذية حيث أن 30% من الأطفال يعانون من سوء التغذية نتج عنها معاناة 15% من نقص الوزن و تأخرا في النمو لدى 25% .

أما فيما يخص فئة الأطفال المعاقين فقد وصلت إلى نسبة 2.5% من مجموع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، أيما يعادل 800 ألف طفل، منهم 40% يعانون من إعاقة سمعة (الصمم) و 20% يعانون من الإعاقة البصرية.

(ع.المالك حداد، 2005)

4- الواقع الاجتماعي و عمل الأطفال:

سنحاول التطرق بالحديث إلى الواقع الاجتماعي للطفل الجزائري بوجهه الآخر أي لغير الوجه الذي تطالعنا به كل يوم وسائل الإعلام و الذي يعرض علينا في المناسبات و في المحافل الوطنية و الدولة، سنحاول التطرق إلى الوجه المظلم من الواقع الاجتماعي للطفولة الجزائرية، الذي كان نتيجة لتطور في البناء الاجتماعي لم تم التحم فيه، فنما و زحف كالأعشاب الضارة مغيرا وجه المجتمع و حياة الأفراد برمتهم.

1.4-تغير البناء الاجتماعي

اكتسب البناء الاجتماعي الجزائري عقب الاستقلال مجموعة من الخصائص و المميزات جعلته يتغير تغيرا جذريا و عميقا في وقت قصير جدا، لقد أصبح المجتمع حضري بعد أن كان ريفيا، و تغير تبعاً لذلك النظام الاقتصادي للأسر و أصبح يعتمد على الراتب و الوظيفة و من أهم الخصائص التي اكتسبها المجتمع أيضا تعميم التعليم الذي كان له دورا كبيرا في تغيير معالمه.

يعتبر التغير من الطابع الريفي إلى الطابع المدني من أهم لعوامل التي سرعت في التغيير الذي كان له أثرا بالغا في حياة الأفراد و بناء الأسر، فانتهاج السياسة التصنيعية في مجتمع كان في وقت غير بعيد يعتمد في عيشه على الزراعة و نظم حياته على طريقة العيش هذه لمدة قرون خلت، أحدث زلزالا اجتماعيا، اهتزت له كل القواعد، فعرفت المدن على غرار ذلك نزوحا ريفيا لم تعرف له مثيلا من قبل نظرا لتشييد المصانع الكبرى فيها، فضاقت هذه المدن بالوافدين إليها فلفظت بهم إلى الضواحي التي عرفت أحياء بل مدنا فوضوية ما فتئت تكبر حتى خرجت عن السيطرة.

يرى بوتفنوشت (Boutefnouchet, 1984) أن البناء الاجتماعي الجديد فتح الأبواب على مصرعيها أمام التنافس نحو المكانة الاجتماعية و البرستيج و نحو الثراء كمؤشر للنجاح في مجتمع أصبح يتحول إلى مجتمع استهلاكي حتى و إن كان ذلك على حساب الآخرين و على حساب ممتلكاتهم.

2.4-تغير البناء العائلي:

إن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية كان لها الأثر المباشر على العائلة التي عرفت بدورها تغيرات كبيرة وجذرية في بنائها و علاقة الأفراد بداخلها. فلقد كانت العائلة عائلة موسعة تضم عددا من الأسر يشرف عليها أكبر ذكر، تمتلك أرضا يعمل فيها الجميع لتغطية احتياجات الكل.

لقد اختف هذا النوع من البناء العائلي في وقت قصير أو أصبح نادر الوجود، فالعائلة الجزائرية الحالة عائلة صغيرة تحوي زوجا أو زوجين على الأكثر و في العادة ما يكون ذلك تحت تأثير أزمة السكن، لقد أصبح لكل أسرة بيتا خاصا و منفصلا عن بيت العائلة كما لها مصدر رزق منفصل و في العادة ما كون راتب الأب أو راتب الأم أو راتب كليهما.

لقد اختفى التضامن العائلي و الذي كان يعمل كحافضة حمائية للعائلة أمام كل التغيرات و الهزات التي تحدث في الخارج، يحضى الطفل بداخلها بالرعاية و الحماية من طرف كل أفراد العائلة.

لكن التغيرات التي حدثت جعلت الأسرة لوحدها في مواجهة مختلف التغيرات و الأزمات فراحت تعاني مشاكل مادية و معنوية.

فعلى صعيد السكن الذي يشكل لحد الآن أكبر التحديات أمام الدولة الجزائرية، يسجل تدنيا كبيرا في هذا المجال، حيث تشير الإحصاءات أن أكثر من 60% من الأسر الجزائرية تعيش في مساكن تفتقر إلى شروط الصحة و السلامة، (CNEAP, 2000).

لقد ضاقت المنازل بالأفراد، و ضاقت بهم الشوارع في غياب سياسات حقيقية للتكفل الفعلي و خاصة بشريحة الشباب و الأطفال التي أصبح الشارع المتنافس الوحيد لها.

و باعتبار أن الطفل هو الحلقة الأضعف في السلسلة الاجتماعية فإنه سيكون الأكثر تأثرا بما يحدث داخل الأسرة من صراع بين الوالدين الذي نشأ من مشاكل السكن أو الفقر و عدم قدرة الأولياء على مواجهة التحديات التي تواجهها بشكل يومي، و

يشير الواقع الاجتماعي للطفل الجزائري إلى تعرضه إلى الكثير من الآفات التي راحت تترصد له في كل زاوية و في كل ركن و حتى داخل الأسرة، إذ يتعرض الأطفال إلى العنف الوالدي، و يقع على عاتقهم مختلف الصراعات لت تحدث بين الأولياء، و في الشارع الذي لم ييح آمنا يتعرض الطفل لمختلف الأخطار ابتداء من الاعتداء إلى الانحراف.

3.4- دور العوامل الاجتماعية في عمل الأطفال في الجزائر:

لا شك أن علاقة الطفل بالمحيط الاجتماعي علاقة وطيدة، فمنه يستقي نماذج سلوكه و منه ينهل طرق عيشه و على وحيه يبني خطى مستقبله. و يعمل المجتمع على جتمعة النشء و يغرس فيهم قيمه و عاداته و قوانينه، و في مجتمع مثل المجتمع الجزائري الذي أصبح يتميز بعدم التجانس و القواعد فيه تتسم فيه بالغموض فإن الأفراد يعيشون في نوع من اللإستقرار و اللاتوازن الذي يدفع بهم إلى البحث عن مخارج تعويضية بما تخوله لهم قدراتهم النفسية و الدفاعية. يرى بوتفوشست (2004) أن المجتمع الجزائري أصبح مجتمعا غير متجانس عرف تشكيل العديد من الطبقات و القضاء على طبقات بدأت في التشكل عقب الاستقلال و يشير إلى أهم هذه الطبقات، الطبقة الأولى تنتمي إلى المستوى الاجتماعي الأول و هي تتكون من الفئة الأكثر فقرا في المجتمع تتواجد في المدن و صغار الفلاحين في القرى، يجد الشباب و الأطفال أنفسهم في هذه الطبقة محاصرين بالفقر و هي تطمح بالتخلص من هذا القيد، المستوى الثاني تحتله الطبقة الشغيلة و هي طبقة تم انتشالها حديثا من الفقر تطمح في تحسين معيشتها و لا يختلف حال الشباب و الأطفال فيها عن حال الطبقة الأولى رغم أنهم أكثر استقرارا من الناحية المادية و الأسرية إلا أن هذا الاستقرار يبقى استقرارا نسبيا، يعيش الشباب بشكل أكثر استقرار لكنه استقرار لا يمكن أن يستمر، بدخولهم عالم الشغل لانتشار البطالة بين صفوف المتعلمين و بحكم المستوى التعليمي للوالدين الذي يبقى متدنيا، إن مشكل شباب هذه الطبقة و سابقتها عدم قدرته على الاستقلالية المادية، إذن فهذا النوع من الوسط يكبح أحلام

الشباب و لا يفتح أمامهم أفقا لتحقيقها فتحاصره أفكارا تدفعه دفعا إلى إيجاد مخارج لتحقيق أحلامه و نظرا لضعف سوق العمل يجد الشاب نفسه مجبرا على القيام بأنشطة مخالفة لوالديه.

أما المستوى الثالث فهو مستوى الطبقة المتوسطة و التي تتكون من الأفراد ذوي المستوى التعليمي المرتفع و الإطارات تتميز بثبات اقتصادي و ثقافي و اجتماعي يتطلع الشباب فيها إلى التحضر لأنه يملك وسائله التي توفرها العائلة و له وسائل التفتح الاجتماعي.

و المستوى الرابع وتنتمي إليه الطبقة الغنية و لا يتعلق الأمر بالطبقة البرجوازية لأنه في الدول المتخلفة لا وجود لهذه الطبقة، و إنما يتعلق الأمر ببرجوازية الأعمال، و لا تتميز هذه الطبقة بثقافة معينة أو بمستوى تعليمي معين و إنما بشجاعة على المغامرة في مجال الأعمال، و منه تصبح هذه الطبقة طبقة جديدة يعمل الشباب فيها على إعادة إنتاج طبقته.

إن احتكاك الطفل بهذه النماذج الطبقية الموجودة في المجتمع ينبهر بالطبقة اللماعة و التي تعتمد على الأعمال بعيد عن العلم و الشهادة العلمية و خاصة إذا كان ينتمي إلى الطبقة الأولى و الثانية و التي يشعر فيها الأفراد بالحرمان و بالإحباط و يدركون أنهم لن يجدوا مخارج باعتمادهم على ما يقدمه الوسط فيبحثون عن وسائل أخرى من أجل إيجاد مكانة تأمن الإشباع و تضمن الوسط و لعل العمل منذ الصغر و دخول مغامرة الحركة الاقتصادية قد تفتح له مخارج.

و قد لعب الأولياء كذلك دورا مهما في دفع أطفالهم للعمل و تشجيعهم على ذلك منذ الصغر و قد دلت العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت على الأطفال العاملين في الجزائر ان الأولياء يساهمون في ظاهرة عمل الأطفال من خلال دفع أبنائهم لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، نذكر منها الدراسة التي ذكرتها نسيمة أولبصير (N.Oulebsir, 2004) و هي دراسة أشرفت عليها وزارة العمل و التضامن الاجتماعي أجريت على عينة قوامها 1000 طفل عامل بين 10 و 15 سنة

أرجعت نتائجها أسباب عمل الأطفال بالإضافة إلى التسرب المدرسي ضعف مدخول الوالدين و تشجيعهم لعمل أبنائهم.

إن التغيير الاجتماعي و تأثيره على بناء الأسرة و علاقة الأفراد بعضهم ببعض، و احتكاك الطفل بنماذج اجتماعية جديدة تجمد و تشجع الكسب و العمل الفردي بعيدا عن الدراسة تجعل الأطفال يستدخلون هذه الحقيقة إن بإدراكهم الفردي أو باحتكاكهم ببعضهم البعض، فقد تكون تجربة العمل الأولى مجرد فضول و محاولة تقليد لكنها قد ترتبط بحاجات نفسية و اجتماعية و تستثمر من طرفها فيصبح العمل واقعا لا يمكن الفرار منه.

II- كم يقدر عدد الأطفال العاملين بالجزائر؟

لا يوجد في الوقت الحالي أرقاما حقيقية تحدد حجم ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر، لأن الأمر يتطلب الاعتماد على مصادر متعددة و المقارنة بين مختلف معطياتها، و كل رقم يعتمد على مصدر واحد يكون بعيدا عن الواقع و لا مثله لا من قريب و لا من بعيد.

و الأرقام التي بحوزتنا الآن تتراوح بين المهمشة للظاهرة و التي تعتبرها قضية هينة لما ترق بعد إلى مرتبة تشكيل خطر و بين المبالغة التي تعتبرها قد أفلتت من زمام التحكم و أصبحت مشكلا حقيقي يهدد الطفل الجزائري، و بين هذا و ذاك يغيب الرقم الحقيقي و يغيب معه تحديد المشكل و محاربتة.

1- العوائق التي تقف أمام إعطاء رقم عن الأطفال العاملين يقترب من الواقع:

إن الواقع الذي تعكسه الملاحظة و مختلف الأرقام الخاصة بمختلف المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية تؤكد أن ظاهرة عمل الأطفال موجودة في الجزائر و هي ما تنفك تتطور و تتوسع.

فإذا اعتمدنا على الفرضية التي تعمل بها الجهات الدولية المختصة بتحديد عدد الأطفال العاملين عبر العالم و القائلة بأن: " كل طفل يوجد خارج أسوار المدرسة

يفترض أن يمارس نشاطا ما إن لصالح أسرته أو لصالح غيرها" و الرقم الذي يجب أن يعطى عن الأطفال العاملين في أي دولة لا يجب أن يكون بعيدا عن رقم الأطفال الذين يوجدون خارج المدرسة قبل السن القانونية لمغادرتها.

ففي حالة اعتمادنا على هذا الافتراض لتحديد عدد الأطفال العاملين بالجزائر أي بمقارنته مع عدد الأطفال الذين يتسربون كل سنة من المدرسة فإننا حتما سنصاب بالصدمة أمام الرقم الذي سنحصل عليه من هذه العملية.

إن محاولتنا للبحث في عدد الأطفال العاملين في الجزائر وضعنا أمام أرقام متضاربة مما جعلنا نقف موقف المتردد في تبين أقرب الأرقام للواقع، و لكن يبقى الشيء الأكيد أن الأرقام الرسمية لا تمثل الواقع نظرا لعوائق التي تقف أمامها نذكر منها و أهمها:

Ø العائق الذي يرجع إلى مصدر المعطيات و المنهجية المستعمل في الحصول عليها، فمشكل الأرقام الرسمية التي تعطيها الجهات الرسمية و المختصة يرجع إلى مشكل المفهوم، فالنتائج المعطاة عادة ما تعبر عن أرقام خاصة تم الحصول عليها من الإحصاء العام المرتبط بالنشاط أو العمل و هو في العادة مفهوم مرتبط بالراشدين دون سواهم، فالأرقام التي تعطى حول اليد العاملة النشيطة الموظفة أو التي تبحث عن وظيفة لا تهتم إلا بالراشدين أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 17 سنة و الذين يتواجدون خارج المدرسة فلا تشملهم هذه الأرقام و هم في العادة ما يوصفون بالشباب و لا يتم وصف أوضاعهم الاقتصادية من حيث النشاط أو عدمه لأنه درج الأمر على اعتبارهم تابعين اقتصاديا لأولياءهم.

Ø يمكن إرجاع مشكل عدم قدرة الجهات الرسمية على تقديم عدد حقيقي عن الأطفال العاملين أيضا إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يقومون به، فالأطفال العاملين في الجزائر لا يعملون في القطاع النظامي الذي يخضع للمراقبة و التنقيش الدوري و خاصة و أن الجزائر تعتبر من الدول المصادقة على المادة التي تحدد السن القانونية للعمل و الرقم الذي يقدم في هذا المجال لا يكاد يذكر.

و لكن انتشار الاقتصاد الموازي و بشكل كبير في الجزائر جعل منه وجهة لأعداد كبيرة من الأطفال حيث لا مكانة للنظام و لا للقانون، و بالتالي فأية محاولة لإحصاء هؤلاء الأطفال ستبوء بالفشل، يصح هذا القول على شكل الاقتصاد الموازي البارز فما بالك بالأشكال غر البارزة و التي تعرضنا لوصفها سابقا و قلنا أنها تستخدم أعداد غير صغيرة من الأطفال و خاصة الفتيات اللواتي يبقين بعيدا عن الأضواء و التي لا يمكن للملاحظة أن تصل إليهن.

2-الأرقام الرسمية:

نقصد بالأرقام الرسمية تلك الأرقام التي تدلي بها الجهات الرسمية للدولة و على رأسها الوزارة الوصية و هي وزارة العمل و التضامن الاجتماعي، و هي أرقام تحصل عليها من خلال الدورات التفتيشية التي تقوم بها مفتشيات العمل، و من بعض التحقيقات الميدانية.

و اعتمادا على التقارير التي تصلها من المفتشيات أو من التحقيقات الميدانية، فإن هذه الهيئة لا تعتبر أن الجزائر تعاني من مشكل عمل الأطفال، فالأرقام التي بحوزتها ضئيلة جدا بالمقارنة مع بعض الدول الجارة مثلا، و أن الجزائر حريصة على تطبيق النصوص الدولية التي صادقت عليها في هذا المجال.

و في تصريح لهذه الهيئة نشر في الصحافة الوطنية و أدلى به وزير العمل و التضامن الاجتماعي السيد طيب لوح (Lejeune indépendant, 2004) لم يتطرق السيد الوزير في هذا التصريح إلى عدد الأطفال العاملين في الجزائر و قال إن الوضعية الحالية لا يمكن اعتبارها بالمساوية و لا بالمقلقة، و يضيف قائلا أن حجم الظاهرة يبقى محتشما بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث أن مفتشية العمل رصدت سنة 2002, 95 عاملا قاصرا على رأس 5847 مؤسسة اقتصادية قامت بتفتيشها و قدر عدد عمالها بـ 16 895 عاملا أي أن نسبة الأطفال العاملين تقدر بـ 0.56% وهو فعلا رقم ضئيل جدا و لا يشكل مصدرا للقلق و لكن ماذا عن القطاع غير المهيكل، و قد أشار الوزير إلى ذلك قائلا أن القضاء على عمل الأطفال في الجزائر

يتطلب القضاء على الاقتصاد الموازي، و هذا يجعلنا ننتيقن أن البحث عن العدد الحقيقي للأطفال العاملين لا يتم في المؤسسات المهيكلة التي تخضع للقانون و تخضع للتفتيش الدوري و إنما يجب البحث عنه بعيدا عنها، و هذا من شأنه أن يعطي منا آخر للمشكل عكس المنحى المطمئن الذي تتبناه الجهات الرسمية.

3-الأرقام غير الرسمية:

نقصد بالأرقام غير الرسمية ، الأرقام التي نحصل عليها من الجهات غير الحكومة أي التي لا تنتمي إلى الدولة، سواء كانت منظمات غير حكومة أو تابعة للمنظمات الدولية التي تتكفل بحماية الطفل عبر العالم و التي تستقي معلوماتها من الدراسات و الملاحظات الميدانية التي يقوم بها باحثون و مختصون تابعون لها و من الوضع العام للبلد(اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا، تربويا...).

و الأرقام المتحصل عليها من طرف الجهات غير الرسمية عن عدد الأطفال العاملين بالجزائر أرقام مرعبة و بعيدة كل البعد عن الأرقام التي تعطيها الجهات الرسمية.

فمثلا توقع المكتب العالمي للعمل سنة 1995 أن يصل عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم من 10 إلى 14 سنة بالجزائر ما نسبته 1.6% و هي نسبة مهمة لكن تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بغيرها من النسب في بعض الدول الأخرى سواء في المغرب العربي أو في بعض الدول الإفريقية فمثلا تقدر هذه النسبة في المغرب بـ 5.6% و في مصر 11.2% و في غينيا 34% و في مالي 51.5% .

ورغم أن عدد الأطفال العاملين في الجزائر يبقى ضئيلا بالمقارنة مع باقي الدول إلا أن هذا يعتبر مؤشرا غير مطمئن نظرا لاستمرار وتزايد العوامل التي تعمل على تغذية الظاهرة.

و من خلال دراسة ميدانية قامت بها منظمة اليونيسيف (1999) بمجموعة من الولايات الجزائرية، أشارت نتائجها إلى وجود 500 ألف قاصر يعملون بالجزائر، أي حوالي 5% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 18 سنة ، 60%

منهم في يعملون في المدن، و يتوزعون كالتالي: 40% في الشمال و 50% في الهضاب العليا و 10% في الجنوب.

و ذهب الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى أبعد من ذلك بكثير و توقع أن يقارب عدد الأطفال العاملين بالجزائر 1 300 000 طفل أقل من 18 سنة، من بينهم 700 000 فتاة .

إن هذه الأرقام تبدو خيالية و لكننا يمكن أن نقبلها إلى حد ما إذا ما قمنا بتبني الفرض القائل: " كل طفل يوجد خارج أسوار المدرسة يفترض أن يمارس نشاطا ما، إن لصالح أسرته أو لصالح غيرها" بمعنى أن نربط عدد الأطفال العاملين بعدد الأطفال المتسربين سنويا من المدارس سواء بسبب الفشل المدرسي أو الطرد أو التخلي التلقائي عن الدراسة.

تشكل نسب التسرب المدرسي في الجزائر نسبة كبيرة جدا فعن الديوان الوطني للإحصاء سنة 1998 قدرت النسبة بـ 16.95% بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 14 سنة أما يعادل 1 320 000 طفل يتواجدون خارج أسوار المدارس و هو رقم مقارب للقم الذي أعطاه الاتحاد العام للعمال الجزائريين. و بين أرقام رسمية مهمشة و مطمئنة و أرقام غير رسمية مضخمة و مهولة تنيه الظاهرة و يتيه معها عدد غير قليل من الأطفال الذي تأكده الملاحظة البسيطة و التي تكاد تكون كافية لوصف حقيقة الوضع.

III-مجالات عمل الأطفال في الجزائر:

إن عملية حصر المجالات الاقتصادية التي ينشط فيها ومن خلالها الأطفال في الجزائر لا تقل صعوبة عن حصر أعدادهم لأنها تشكل جزء من ظاهرة لما يتم حصرها بعد.

رغم هذه الصعوبات سنحاول حصر هذه المجالات قدر الإمكان بالاعتماد على بعض الدراسات و التحقيقات الميدانية و بالاعتماد على ملاحظتنا الخاصة. إن المجالات التي يعمل فيها الأطفال في الجزائر لا تكاد تختلف عن المجالات التي يشتغل فيها الأطفال في كافة أنحاء العالم، و العموم وكما هو معلوم فإن طبيعة العمل الذي يقوم به الطفل يتأثر بطبيعة المنطقة التي يقيم فيها من حيث الطبيعة الجغرافية، الثقافية و نوع الاقتصاد السائد، إذ تشير التحقيقات أن الأطفال الذين يقيمون في الأرياف يميلون إلى القيام بالأنشطة الفلاحية و الرعوية، و بعض الصناعات الحرفية التي تنتشر في الأرياف كصناعة الفخار و غيرها، أما في المدن فيميل الأطفال إلى القيام بالعمل في الشوارع الذي يوفر الكثير من فرص العمل التي تتراوح من بيع بعض الأشياء البسيطة إلى الخطيرة كبيع المخدرات إلى امتهان الدعارة.

و قد جاء في نتائج تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال في الجزائر (عبد المالك حداد، 2005) أجراه مرصد حقوق الطفل، الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث، لقد شملها التحقيق بالدراسة 08 ولايات من الوسط الجزائري و هي: العاصمة، تيزي وزو، بجاية، بومرداس، عين الدفلى، تيبازة، البليدة، البويرة.

و قد كشف التحقيق عن وجود 2979 طفل عامل تتراوح أعمارهم من 04 إلى 17 سنة يعملون في مجالات بيع السائر و الري و أخطرها المتاجرة بالمخدرات و الدعارة. و بينت معطيات التحقيق أن 06% من الأطفال نقل أعمارهم عن 10 سنوات، في حين تراوحت أعمار 23% من الأطفال بين 13 إلى 16 سنة.

و عن المجالات التي ينشط فيها هؤلاء الأطفال فقد بينت النتائج أنه ثبت ممارسة أكثر من 60 حرفة مع تفاوت بين الحرف باختلاف المناطق فقد ظهر تقوفا للنشاط الزراعي في كل من عين الدفلى و تيزي وزو و تيبازة، حيث در عدد الأطفال الممارسون للنشاط الفلاحي في هذه المناطق 57 طفلا، و 197 طفلا في حرفة الرعي، و يشير التحقيق أن هناك إقبالا واضحا على تشغيل الأطفال في الرعي، و 48 طفلا في مجال تربية الماشية.

و لوحظ الأطفال الذين يبيعون الديك الرومي في مدينة القليعة لأنها مشهورة بتربية هذا النوع من الدواجن، في حين يتم استغلال الأطفال في نشاط صيد الأسماك في المناطق الساحلية، إلى جانب أعمال أخرى مثل العمل في مجال الكهرباء و الميكانيكا و البناء و في جمع القمامة و فرزها،

كما يشير التحقق إلى وجود بعض الأنشطة و التي كان يظن الجميع أنها حكرا على الكبار فقط بل و على فئة معينة منهم فقط لكن النتائج دلت أنها تطورت لتطول الأطفال، إذ ثبت تورط الأطفال في نشاطات خطيرة مثل الدعارة حيث رصد التحقيق 08 حالات في بجاية لوحدها و قد يفوق الواقع هذا الرقم بكثير، و 03 للمتاجرة بالمخدرات في البلدية.

وتشير الملاحظة الميدانية إلى انتشار مجال آخر يتم فيه استغلال الأطفال و هو التسول حيث يتم استعمال أطفالا رضعا و أكبر منهم في التسول من أجل استدرار عطف المارة.

و يبقى العمل في الشارع أو بيع التبغ أكبر مجال لتشغيل الأطفال حيث سجل التحقيق 369 طفلا يبيعون التبغ.

و من خلال دراسة أجراها الطبيب بوعلام أوزريات (2004) عن نشاط بيع التبغ في مدينة بومرداس، و قد استطاع أن يرصد 994 طفلا يعمل كبائع للتبغ تتراوح أعمارهم من 06 إلى 17 سنة و أكبر نسبة سجلت في الفئة العمرية المحصورة بين 09 إلى 13 سنة و التي قدرت بـ 56%، و يرجع السبب إلى سهولة هذا العمل من جهة و من جهة أخرى أنه يحقق دخلا معتبرا يفوق بكثير أدنى دخل قاعدي

بمرتين و نصف لشريحة واسعة من العمال الجزائريين حتى أنه يفوق دخل طبيب مختص في بداية عمله و يقدر معدل هذا الدخل 18.000.00 دج.

و من خلال تقرير لوزارة العمل و الضمان الاجتماعي بالتعاون مع المكتب العالمي للعمل (2005)، عن نتائج دراسة أجريت على عينة أطفال عاملين قوامها 2146 في 12 ولاية، أظهرت أن 44% من الأطفال يعملون كبائعين، و أن 39% من الإناث يعملن في الصناعة الحرفية.

يبدو أن مجالات عمل الأطفال في الجزائر واسعة، و مغرية في آن واحد و بإمكان أي طفل أن يجرب أي مجال يريده و يتمشى مع قدراته الجسدية و مع طبيعة المنطقة التي يقيم فيها، و يبقى القطاع غير المهيكل أكثر القطاعات التي تستقطب أعدادا غير قليلة من الأطفال، و يشجع الاقتصاد الوطني و عدم تحكم الدولة في الاقتصاد الموازي تضاعف عدد الأطفال العاملين كل سنة به و خاصة و أن كل التحقيقات الميدانية و النتائج التي أسفرت عنها تبين تفضيل الأطفال للعمل في هذا النوع من الاقتصاد.

IV-التشريعات الجزائرية الخاصة بالأطفال و بعمل الأطفال:

قبل الحديث عن القوانين التي تمنع عمل الأطفال في الجزائر و يجب أن نخرج على بعض القوانين التي تعمل على رعاية حقوق الطفل في الجزائر لأنه و في الواقع لا يمكن فصل الأمرين عن بعضيهما، فعمل الأطفال كما رأينا هو محصلة للعديد من العوامل، و من أجل الإحاطة التشريعية بهذه الظاهرة و يجب التعامل القانوني مع كل عامل.

تعتبر الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل من أكثر الاتفاقيات شمولاً لأنها حاولت الإلمام بكل حقوق الطفل، و لقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 ديسمبر 1992 و لقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من ماي 1993 .

لقد عكفت الجزائر منذ الاستقلال على تبني سلسلة من الإجراءات التشريعية و الإدارية و الاجتماعية من أجل الدفاع عن حقوق الطفل. و قد ظهر ذلك من خلال

الجهود المبذولة على مستوى التعليم و الحماية القانونية للطفل و بصفة عامة التكفل المباشر من طرف مؤسسات الدولة بالفئات الأكثر ضعفا و لقد جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة (1995) بالاعتماد على التقارير المقدمة من طرف الدولة الجزائرية بخصوص مدى التطور الحاصل فيما يخص تطبيق مختلف بنود الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل و هو تقرير إلزامي على كل الدول المصادقة على الاتفاقية. و سنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض ما جاء في التقرير و استخراج أهم القوانين التي تحمي الطفل و تجعله بعيدا عن الاستغلال:

أولا- تعريف الطفل:

تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تعريف الطفل بكل فرد لم يتجاوز سنه 18 سنة ، و تعتبر الجزائر من الدول التي تحترم هذه السن، حيث يحدد القانون الجزائري سن الرشد بـ 19 سنة و تحدد سن المسؤولية الجنائية بـ 18 سنة و نهاية اجبارية التعليم بـ 16 سنة.

ثانيا- المبادئ العامة (المادة 02) :

1- **عدم التمييز:** و ينص هذا البند من الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل على احترام الطفل و عدم التمييز أمام القانون مهما كانت أصول ا لطفل أو الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، و تضمن الجزائر هذا الحق للطفل في الإطار العام الذي يحمي حقوق المواطن بشكل عام في إطار الدستور الذي يعتبر " فوق الجميع" و هو "القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية" و ذلك من خلال المادة 28,30,33 و خصصت المادة 60 من الدستور للحديث عن حماية حقوق الأسرة و الطفل و الشباب.

2- المصلحة العليا للطفل (المادة 03):

يضمن الدستور الجزائري حماية حق الطفل، حيث تنص المادة 60 من الدستور على حماية الأسرة و الطفل و الشاب، و تضيف المادة 62 إجبار الوالدين على حماية و تعليم أولادهم.

و تنص المادة 43,42 من القانون المدني الجزائري على حماية الحقوق المدنية للطفل لعدم قدرته على ذلك.

كما يحوي قانون الأسرة لجزائري العديد من المواد التي تنص على حماية مصلحة الطفل كالمادة 82 التي تنص على عدم مسؤولية أي فرد لم يصل سن التمييز، و المادة 88 التي تنص على حماية ممتلكات الطفل من طرف الكفيل.

3- الحق في الحياة:

لقد أقر القانون الجزائري حق الطفل في الحياة و حرم قتله قبل مولده أو بعده، فقد جاء في المادة 259 من القانون الجنائي الجزائري معاقبة كل من يعمد إلى قتل الوليد حديث الولادة و كل من يساعد في ذلك، كما يملك الطفل الحق في الحياة و النمو في كل مراحل عمره، و هذا ما تنص عليه المادة 304 من القانون الجنائي الذي يمنع الإجهاض، و تنص المادة 306 على معاقبة المشاركين في جريمة الإجهاض و ذلك سواء تعلق الأمر بالطبيب أو القابلة أو الجراح أو غيرهم.

ثالثا - الحريات و الحقوق المدنية:**1 - الاسم و الجنسية (المادة 07):**

تنص المادة 29 من الدستور على كون الجنسية الجزائرية تمنح من طرف القانون و من حق الطفل الحصول على هذه الجنسية في حالة انتمائه إلى أب جزائري و أم جزائرية و أب مجهول، أو أم جزائرية و أب غير جزائري.

2- الحفاظ على الهوية:

يضمن الدستور حق الطفل في معرفة هويته القانونية، التي تبدأ مع الميلاد و تنتهي بالموت و ذلك في المادة 25 و بالتالي يتمكن من التمتع بكل حقوقه المدنية بشرط أن يولد حيا. في حين يعرض القانون الجنائي للعقوبة كل من يمنع التعريف بالطفل أو لا يصرح بميلاده و ذلك في المادة 321.

3- حرية التعبير:

تنص المواد 35,36,39 من الدستور على حرية الرأي و التعبير و حرية الإبداع الفكري و الفني و العلمي، و يشترط في ممارسة الطفل لهذه الحرية إعلام الكفيل و موافقته و ذلك بمراعاة ما ينص عليه قانون الأسرة في ها الخصوص.

4- الوصول إلى المعلومة:

و يقصد بها الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالمجتمع و تسييره و الحق في المشاركة في هذه المعلومة، و تضمن ها الحق مختلف الوسائل الإعلامية المكتوبة، المرئية و المسموعة.

و تنص المادة 05 من المرسوم رقم 01-91 المؤرخ في 20 أفريل 1991 على ضرورة إنتاج برامج و حصص تربوية و بيداغوجية متلفزة و مذاعة موجهة للأطفال و المراهقين.

5- حرية المشاركة في الحركات الجمعوية :

و يتضمن هذا البند حق إنشاء جمعيات تأخذ على عاتقها الدفاع عن حقوق الطفل و إيصال صوته، و توجد على مستوى الوطن أكثر من 11 جمعية وطنية من أجل الدفاع عن حقوق الطفل، نذكر منها: الجمعية الوطنية لحقوق الطفل، الجمعية الوطنية « SOS Villages- enfants » ، الجمعية الوطنية لمساعدة الطفولة و الشباب، الجمعية الوطنية للحماية الصحية للطفل.

6- الحق في عدم التعذيب أو التعرض للمعاملات الوحشية و اللانسانية:

تعتبر الجزائر من الدول الإفريقية التي صادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب لسنة 1966 و الاتفاقية العالمية للقضاء على أشكال الميز العنصري و كذلك الاتفاقية ضد التعذيب و الممارسات الوحشية و اللانسانية المؤرخة في 18 ديسمبر 1984 و لم تبد أي تحظ بشأن هذه الاتفاقية، و قدمت تقرير بشأن كيفية تطبيقها سنة 1991 و قدمت أول تقرير بشأنها سنة 1995 (ONU, 1995) . و هذا فإننا نجد أن القانون الجنائي الجزائري يحتوي على مواد تعمل على تطبيق محتوى هذه الاتفاقيات ، فمثلا المادة 293 منه تنص على إلحاق عقوبة الإعدام لممارسات التعذيب.

و يشدد القانون الجنائي الجزائري على أعمال العنف و التعذيب ضد القصر أو منعهم من الطعام أو العلاج في المواد من 269 إلى 272 و تتراوح العقوبات من 03 إلى 20 سنة سجنًا تبعًا لدرجة المعاملة و الحرمان و تصل العقوبة إلى درجة الإعدام إذا كانت النية من وراء سوء المعاملة القتل.

رابعاً- الحقوق داخل الوسط العائلي و الوسط البديل:

تتمتع العائلة بحماية الدولة الجزائرية و المجتمع و ذلك في المادة 55 من الدستور، و تعرف الأسرة في المادة 02 من قانون الأسرة " الخلية القاعدية للمجتمع، تتكون من أفراد تجمعهم الرابطة الزوجية أو صلة القرابة" ، و يتمتع الأطفال دخل الأسرة بالحماية و الرعاية بنصوص قانونية، فالمادة 62 من الدستور تشدد على " واجب الوالدين في تربية و حماية أطفالهم"، أما الخطاء المرتكبة من طرف الوالدين في حقوق أبنائهم من هجر أو عدم تكفل جيد أو إهمال أو إلحاق الأذى بهم فقضايا تعالجها المواد من 330 إلى 332 من القانون الجنائي .

خامسا- الحق في التربية و الترفيه و النشاط الثقافي:

تبعاً للمادة 04 من ميثاق 1976 فإن كل جزائري يملك الحق في التربية و التكوين و هذا الحق يضمنه تعميم التعليم، و تنص المادة 05 من نفس الميثاق على "التعليم إجباري على كل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 16 سنة، و تنص المادة 07 على:" التعليم مجاني في كل المستويات التعليمية و باختلاف المؤسسات التعليمية".

كما أن للأطفال الذين تجاوزوا سن إجبارية التعليم الحق في الحصول على تكوين مهني، و حسب تقرير سنة 1995 لمنظمة الأمم المتحدة عن الجزائر فإن قطاع التكوين المهني يستفيد من 389 مؤسسة تكوينية منها: 333 مركز للتكوين المهني و 06 معاهد للتكوين الإداري، و 29 معهد وطني متخصص في التكوين المهني، و 06 معاهد تكوين مهني موجهة لتكوين المكونين، و تصل قدرة استيعاب هذه المعاهد 122 000 منصب، و 45 000 للتكوين المهني عن بعد، و 4500 منصب للتكوين في الدروس المسائية.

و تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة سخرت العديد من النشاطات في مديريات الشباب كالنشاطات الثقافية و العلمية و الفنية المنظمة في دور الشباب و المراكز الثقافية.

إن مختلف المواد و التشريعات التي تم التعرض لها كانت محاولة إسقاط لأهم البنود التي جاءت في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على بعض القوانين و التشريعات الجزائرية و التي تهدف إلى الالتزام بما جاء في الاتفاقية باعتبار أن الجزائر من الدول المصادقة عليها و هذا ما يلزمها بتطبيق مختلف بنودها و تقديم تقارير دورية تبين مدى السير في هذا التطبيق.

في الواقع أن مختلف القوانين التي تم لتطرق إليها تحمي الطفل و ترعى حقوقه، و التزام بها يجعل الطفل بعيدا عن الاستغلال، لأنه يقع تحت وصاية الأسرة و الدولة. و سنتطرق الآن إلى القوانين التي تحمي الطفل من الاستغلال الاقتصادي و تحارب عمل الأطفال.

سادسا - الحماية من الاستغلال الاقتصادي و خاصة عمل الأطفال:
و نظم مختلف القوانين الدولية التي وضعت من أجل تنظيم ظاهرة عمل الأطفال و القضاء عليها و قد صادقت عليها الجزائر كلها.

1- الحماية من الاستغلال الاقتصادي

- و في ما يلي عرض لمختلف القوانين المصادق عليها و التي تخص عمل الطفل حسب المنظمة العالمية للعمل(OIT,2002) :
- المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 06 لسنة 1919 حول العمل الليلي للأطفال بتاريخ 19-10-1962
 - المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 29 حول العمل تحت الإيجار لسنة 1930 بتاريخ 19-10-1962
 - المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 105 للقضاء على العمل الإجباري لسنة 1957 بتاريخ 19-10-1962
 - المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 138 لسنة 1973 حول السن الأدنى للعمل بتاريخ 30-04-1984 و حددت هذه السن في الجزائر بـ16 سنة و التي توافق سن نهاية إجبارية التعليم. و تنص المادة رقم 15 من القانون رقم 90-11 المؤرخ بتاريخ 21-04-1990 و الخاص بالعلاقات داخل العمل على تحدد " السن الدنيا للقبول في العمل و التي يجب أن لا تقل عن سن نهاية إجبارية التعليم، إلا في إطار عقود التعلم المبنية وفقا لما ينص عليه القوانين" ولا يتم توظيف القاصر إلا بوجود تصريح من طرف الوكيل، و أن لا يتم تشغيله في الأعمال الخطيرة، الملوثة و التي تؤثر على أخلاقه و نموه.
 - المصادقة على الاتفاقية العالمية رقم 182 حول القضاء على الأشكال الخطيرة من عمل الأطفال لسنة 1999 بتاريخ 09-02-2001

2- الحماية من الاستغلال الجنسي:

تشدد القوانين الجزائرية على بشاعة الاستغلال الجنسي للأطفال سواء كان ذلك للأهداف التجارية أي الدعارة أو لأهداف شخصية أو الاغتصاب.

و تعتبر الجزائر من الدول المصادقة على الاتفاقية العالمية ضد بيع الأطفال و النساء بغرض التجارة الجنسية لسنة 1971، وقمع الأفراد من أجل استغلالهم في الدعارة لسنة 1949.

و تعاقب المادة 342 من القانون الجنائي الجزائري كل من يحفز أو يسهل انحراف القصر الأقل من 19 سنة بعقوبة السجن لمدة تتراوح بين 10 إلى 20 سنة و بغرامة مالية.

و بالإضافة إلى كل القوانين الموجودة لحماية الطفل وحقوقه، فلقد وضعت الدولة الجزائرية من بين أولى اهتماماتها حماية هذه الفئة حيث أمر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة (عبد المالك حداد، 2005) أمر و ألح على إصدار قانون خاص لحماية هذه الفئة، و قد كلف وزير العدل و حافظ الأختام بإعداد قانون خاص بالطفولة الجزائرية، حيث أنشأ هذا الأخير لجنة وزارية متعددة القطاعات أفضت أشغالها إلى تعديل لتشريع الخاص بالطفل، و الذي يهدف إلى إيجاد الطرق و الوسائل التي تضمن حماة الطفل كما يركز التشريع الجديد على الفئات المحرومة من الأطفال أو المعرضين للخطر المعنوي أو الجسدي، كما تم إقرار يوم وطني للطفل الجزائري على غرار باقي دول العالم.

و ينص التقرير على حماية الطفل من كل ما من شأنه أن يجعله في خطر معنوي أو مادي، و حمايته من مجمل الآفات. و قد خلصت مجمل المواد التي وصل مجموعها إلى 168 مادة إلى رعاية الطفل منذ حادثة سنه، كما أكد على أهمية الرعاية الأسرية.

و السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان بعد لتطرق إلى بعض التشريعات الخاصة بحماية الطفل في الجزائر على كثرتها، هل وجود هذه الترسنة من القوانين و التشريعات ابتداء من الدستور إلى قانون الأسرة إلى القانون المدني و القانون الجنائي و

التشريع الخاص بحماية الطفل، هل وجودها جعل الطفل الجزائري في مأمن من الأخطار و يعيش في هدوء و لو نسبي يسمح له بالتمتع بطفولته و التحضير للرشد؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في واقع الطفل الجزائري الذي يبقى بعيدا كل البعد عن ما جاءت هذه التشريعات لتحفظه و تقيمه، و نظن أن ما سبق و تطرقنا إليه يؤكد أن المشكل ليس مشكل قانون أو إيجاد قانون و لكن المشكل الأساسي الذي يجب أن يطرح هو إلى أي مدى يعتبر هذا القانون فعالا، و هل هناك سهر من طرف الجهات المختصة على تطبيقه؟

خلاصة الجانب النظري:

بعد التعرض إلى مختلف الجوانب المتعلقة بعمل الأطفال على المستوى العالمي و المستوى المحلي يتبين لنا أن عمل الأطفال يأتي نتيجة لتضافر العديد من العوامل ابتداء من الفردية النفسية و مرورا بالاجتماعية.

و نظرا لتطور المجتمعات و المميزات التي تتطلبها من الأفراد فإننا يمكن أن نعتبر عمل الأطفال و الشروط التي يتم فيها من حيث سحب الطفل من المدرسة و إبعاده عن المحيط العائلي، من بين الأخطار التي تترصد بالطفولة لأنها تؤثر على نموها و تحرمها من الكثير من حقوقها التي تنص عليها القوانين التشريعية و القوانين الإنسانية.

و يبدو أن محاربة الظاهرة ليست بالسهولة التي تظهر بها لأنها تتعلق بعوامل متشابكة تتصل ببناء المجتمعات و طريقة تفكير الأفراد، و القضاء عليها لا يتوقف عند سن القوانين و إنما بقطع الطريق أمام العوامل التي تعمل على تغذيتها حتى تتمكن على الأقل من الحد من انتشارها لأن القضاء عليها قد يكون ضربا من ضروب المستحيل.

الفصل الخامس: الجانب التطبيقي.

أولاً: الدراسة الكمية.

I- الدراسة الاستطلاعية.

- 1 - مقابلات الدراسة الاستطلاعية.
- 2- مميزات مجتمع الدراسة الاستطلاعية.
- 3- خلاصة الدراسة الاستطلاعية.

II- مجتمع الدراسة.

- 1- المعاينة.
- 2- حجم مجتمع الدراسة.
- 3- استمارة الدراسة.

III- عرض و تفسير نتائج الدراسة الكمية.

ثانياً: الدراسة الكيفية.

I- مجتمع الدراسة الكيفية.

- 1- طريقة المعاينة.
 - 2 -مميزات مجتمع الدراسة الكيفية.
- #### II- المقابلة نصف الموجهة.
- #### III- طريقة تحليل المحتوى.
- 1- تعريف تحليل المحتوى.
 - 2- مراحل تحليل المحتوى.
- #### IV- عرض و مناقشة و تفسير نتائج تحليل المحتوى.
- ثالثاً: مناقشة و تحليل عام لنتائج الدراسة الكمية و الكيفية.

الدراسة الكمية

إن الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من فروض بحثنا التي انطلقنا منها، من خلال تطبيق وسيلة البحث على عينة كبيرة نسبياً، و اللجوء فيما بعد إلى معالجة النتائج المتحصل عليها معالجة إحصائية.

I- الدراسة الاستطلاعية

لقد كان الهدف الرئيس من مرحلة الدراسة الاستطلاعية هو جمع قدر مناسب من المعلومات يمكننا من بناء وسيلة البحث المختارة التي تتماشى مع طبيعة الموضوع و هي الاستمارة، و من أجل ذلك قمنا بمحاورة مجموعة من الأطفال العاملين محاولين الإطلاع على الخصائص النفسية و الاجتماعية لهذه الفئة و الوصول إلى بعض الأسباب التي تدفع بها إلى العمل.

1- مقابلات الدراسة الاستطلاعية:

لقد تمت الدراسة الاستطلاعية تحت شكل مقابلات نصف موجهة مع الأطفال العاملين، و تم اختيار هذا النوع من المقابلات لأننا وجدنا أنها أفضل وسيلة تمكننا من بلوغ أهداف هذه المرحلة من البحث أي أنها تخدم هدف الدراسة الاستطلاعية الذي يتمثل في جمع المعلومات الكافية عن فئة الأطفال الذين يعملون -إضافة إلى المعلومات التي حصلنا عليها نظرياً- لكي نتمكن من بناء استمارة البحث فالأسئلة المطروحة توجه نحو هذا الهدف، و من جهة أخرى فإنها تعطي نوعاً من الحرية للمسئول للإجابة فيتمكن من إعطاء كمية أكبر من المعلومات. و قد قمنا بالاستعانة بشبكة مقابلة احتوت على المحاور التالية: محور المعلومات العامة: و يخص أسئلة تتعلق بالسن، المدرسة، المستوى الاقتصادي للأسرة ، المستوى التعليمي للأبوين، نوع السكن، عدد الإخوة،....

- Ø محور العمل: و يغطي الأسئلة الخاصة بعمل الطفل: طبيعة العمل الذي قوم به، متى بدأ العمل، عدد ساعات العمل اليومية، الأسباب التي دفعت به إلى العمل...
 Ø محور مناخ العمل: و شمل الظروف التي عمل فيها الطفل و مختلف الأخطار التي يتعرض لها، و نوعية الأشخاص الذين يحتك بهم...

2- مميزات مجتمع الدراسة الاستطلاعية:

احتوى مجتمع الدراسة الاستطلاعية على 30 طفل عامل، توقفنا عند هذا العدد عندما أصبحت المعلومات تتكرر و لم نعد نحصل على معلومات جديدة، و تتراوح أعمار أفراد العينة الاستطلاعية من 6-16 سنة موزعين كالتالي:

1.2- توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية
11-6	8	%26.7
16-12	22	%73.3
المجموع	30	%100

الجدول 04: توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب السن

إن القراءة البسيطة للجدول تبين أن الغالبية العظمى من أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية يتوزعون في الفئة العمرية الثانية بنسبة كبيرة جدا تقدر بـ %73.3 في حين بلغت نسبة الأطفال من الفئة العمرية الأولى %26.7 .

2.2- توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب التمدرس:

التمدرس	التكرار	النسبة المئوية
نعم	2	%6.7
لا	28	%93.3
المجموع	30	%100

الجدول 05: توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب اتمدرس

تبين النتائج المعروضة في الجدول الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية أن نسبة 93.3% من الأطفال العاملين لا يدرسون أي أنهم تركوا مقاعد الدراسة و هي نسبة مرتفعة جدا تكاد لا تذكر أمامها نسبة الأطفال الذين يعملون و يدرسون في أن واحد و هي 6.7% ضئيلة جدا و لا يمكن مقارنتها.

3.2- المستوى التعليمي لأولياء مجتمع الدراسة الاستطلاعية:

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	أمي	
30	00	5	7	6	12	الأب
%100	%0	%16.7	%23.3	%20	%40	
30	00	2	8	5	15	الأم
%100	%0	%6.7	%26.7	%16.7	%50	

الجدول 06: المستوى التعليمي لأولياء مجتمع الدراسة الاستطلاعية

تعطي النتائج صورة عن المستوى التعليمي لآباء الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة الاستطلاعية بالبحث، و حسب النتائج المتحصل عليها فإن نسبة معتبرة من هؤلاء الأولياء لم تتلق أي تعليم، و نجد أن هذه النسبة أكثر ارتفاعا عند الأمهات منها عند الآباء، فلقد بلغت النصف من المجموع عند الأمهات في حين سجلت 40% عند الآباء، و نلاحظ أن هذه النسب المرتفعة تتحصر و تتراجع عند المستويات التعليمية الأخرى ليسجل المستوى الثانوي أدنى نسبة تقدر بـ 6.7% عند الأمهات و 16.7% عند الآباء، و يختفي المستوى الجامعي نهائيا من الملاحظة.

إن النتائج المتحصل عليها من الدراسة الاستطلاعية فيما يخص المستوى التعليمي لأولياء الأطفال العاملين تبين تفوق المستويات التعليمية الدنيا لصالح المستويات التعليمية العليا التي غابت نهائيا عن الظهور، أي أن أطفال العينة الاستطلاعية ينتمون إلى أوساط اجتماعية تتميز بضعف المستوى التعليمي للأبوين.

4.2- توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب المستوى الاقتصادي للأسرة:

النسبة المئوية	التكرار	
30%	9	منخفض
50%	15	متوسط
20%	6	جيد
100%	30	المجموع

الجدول 07: المستوى الاقتصادي لأسر مجتمع الدراسة الاستطلاعية

تدل نتائج المستوى الاقتصادي لأفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية على توزيع الأطفال العاملين على مختلف المستويات الاقتصادية، حيث يرى نصف الأطفال العاملين الذين شملهم البحث الاستطلاعي أن مستواهم الاقتصادي مستوى متوسط بمعنى أن الدخل الأسري يمكنهم من اقتناء الضروريات، في حين تتوزع النسبة المتبقية بين المستويين المنخفض و المرتفع.

إن النتائج التي أسفر عنها البحث الاستطلاعي فيما يخص المستوى الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين لم تظهر دور العامل الاقتصادي، أي أن التباين لم يكن واضحاً، فالمستوى الاقتصادي المنخفض مثلاً كان أقل درجة من المستوى المتوسط، و كانت نسبة المستوى المرتفع نسبة معتبرة و هي 20% لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها. لم تكن نتائج المستوى الاقتصادي بالقوة الكافية التي تسمح لنا بترجيح كفة تدخله المباشر في العوامل التي تدفع بالأطفال للعمل، بل يبدو أن هناك عوامل أخرى تتدخل و بشكل أقوى من تدخل العامل الاقتصادي.

5.2- مهنة الأب و مهنة الأم لأفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية:

المجموع	متقاعد	حرفي	عمل حر	موظف	بدون	
30	2	3	10	10	5	الأب
%100	%6.6	%10	%33.3	%33.3	%16.7	
30	00	3	00	5	22	الأم
%100		%10		%16.7	%73.3	

الجدول 08: مهنة الأب و مهنة الأم لأفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية

من خلال النتائج المعروضة في الجدول و التي تبين مهن آباء و أمهات الأطفال الذين شملهم البحث الاستطلاعي، نلاحظ تنوع في هذه المهن و اختلاف، ففي بالنسبة للآباء تساوت نسبة فئة الموظفين بفئة الذين يقومون بمهن حرة و بلغت نسبة كل فئة منهما 33.3% في حين احتلت فئة البطالين المرتبة الموالية لهما بنسبة 16.7% و تليها فئة الحرفيين بنسبة 10% و أخيرا فئة المتقاعدين بنسبة 6.6% في حين نسجل غيابا كاملا لفئة الإطارات و الإطارات السامية.

أما بالنسبة للأمهات فقد كانت حصة الأسد من نصيب فئة النساء الماكثات بالبيوت، حيث بلغت هذه النسبة 73.3% فمعظم أمهات الأطفال العاملين لعينة الدراسة الاستطلاعية لا يقمن بأي نشاط اقتصادي و يقتصر عملهن على الأعمال المنزلية، تلي هذه الفئة فئة الموظفات البسيطات بنسبة 16.7% ثم تليها فئة الحرفيات بنسبة 10%. و سجلنا هنا أيضا غياب فئة الإطارات و الإطارات السامية إلى جانب غياب فئة الأعمال الحرة و فئة المتقاعدين.

إن نتائج الدراسة الاستطلاعية الخاصة بتوزيع الأطفال العاملين حسب مهن أوليائهم تبرز المؤشرات التالية: انتماء هؤلاء الأطفال إلى فئة الموظفين البسطاء أو إلى فئة الأعمال الحرة أو إلى الحرفيين و غياب كلي لأطفال فئة الإطارات بالنسبة للآباء و الأمهات.

6.2- توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب نوعية المسكن:

النسبة المئوية	التكرار	
63.3%	19	شقة
23.3%	7	بيت قصديري
13.3%	4	بيت تقليدي
100%	30	المجموع

الجدول 09: توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب نوعية المسكن

لقد أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية فيما يخص نوعية المسكن الذي يقطن فيه الأطفال العاملين الذين شملهم البحث الاستطلاعي توزيعهم على ثلاثة أنواع من المساكن و هي الشقق و البيوت القصديرية و البيوت التقليدية، و لقد كانت أعلى نسبة من نصيب الشقق في العمارات بـ 63.3% أي أنها نسبة مرتفعة فاقت النصف، و النسبة الثانية حصلت عليها البيوت القصديرية و قدرت بـ 23.3% و جاءت البيوت التقليدية في المرتبة الأخيرة و حصلت على نسبة 13.3% في حين لاحظنا غيابا كليا للمساكن الراقية كالفيلات و نحوه.

لقد بينت الدراسة الاستطلاعية أن الأطفال العاملين ينحدرون من مساكن عادة ما تكون في التجمعات السكانية سواء كانت نظامية أو فوضوية الأمر الذي جعلنا نظن بتأثير ذلك على دفع الطفل للعمل نظرا للاحتكاك الكبير بين الأفراد الذي توفره هذه الأحياء و تسهل تأثر بعضهم ببعض.

7.2- توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب نمط العمل:

النسبة المئوية	التكرار	
66.7%	20	الشارع
10%	3	فرز النفايات
16.7%	5	حرفي
6.7%	2	الخدمة
100%	30	المجموع

الجدول 10: توزيع أفراد مجتمع الدراسة الاستطلاعية حسب نمط العمل

يبدو من خلال النتائج المعروضة في الجدول الخاص بنوع الأعمال التي يقوم بها أطفال مجتمع الدراسة الاستطلاعية تنوع في الأنشطة الاقتصادية بين عمل في الشارع و عمل في الورشات و في فرز النفايات و في الخدمة، و أما العمل في الشارع فقد تحصل على أعلى نسبة و هي 66.7% و يتمثل هذا العمل في القيام بأنشطة تجارية على وجه الخصوص من خلال بيع العديد من المنتجات الاستهلاكية التقليدية و غير التقليدية و بيع الأكياس البلاستيكية، التبغ، الجرائد و حراسة السيارات و غيرها من الأنشطة العديدة و المتنوعة التي يوفرها الشارع و التي لا يخلو منها لذا نجد أن الطفل ينتقل بين هذا النشاط و ذلك، و يغير من عمله بتغير المواسم التي يكر فيها الطلب على نوع خاص من السلع.

و أما العمل الحرفي فقد تحصل على النسبة الثانية و المقدرة بـ 16.7% و يتمثل هذا النشاط في العمل في ورشات الصناعات الحرفية المختلفة كالخياطة، النحاس... و يعمل فيها الأطفال كأجراء عند الخواص.

يأتي في المرتبة الثالثة العمل في فرز النفايات بنسبة 10% و يتمثل عمل الطفل هنا في جمع النفايات القابلة للاسترجاع و بيعها للورشات الخاصة، و عادة ما تكون هذه المواد مشكلة من المواد البلاستيكية و بعض المواد المعدنية كالنحاس و التي تحصل عليها الطفل من خلال البحث المتواصل في القمامات العمومية.

و في المرتبة الأخيرة نجد العمل في الخدمة و الذي يتمثل عادة في العمل كنادل في المقاهي أو المطاعم و العمل أيضا في نفس الأماكن في غسل الأواني و مسح الأرضية.

3- خلاصة الدراسة الاستطلاعية

إن المقابلات التي قمنا بإجرائها مع 30 طفل عامل على سبيل الاستطلاع و تجميع أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالأطفال العاملين أسفرت عن النتائج التالية: غياب الجنس الأنثوي من العينة الاستطلاعية لأن كل الأطفال الذين تعاملنا معهم كانوا ذكورا.

تدخل مجموعة من العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر في التحكم في ظاهرة عمل الأطفال و تنظيمها، يبدو أن العامل المدرسي من العوامل المهمة حيث أن الغالبية القصوى من الأطفال توقفوا عن الدراسة و هجروا مقاعدها و راحوا يزاولون أنشطة مختلفة غير النشاط المدرسي الذي من المفروض أنه النشاط الوحيد الذي يقومون به بحكم سنهم التي تقل في كل الحالات عن 16 سنة و هي السن القانونية لنهاية إجبارية التعليم في الجزائر. و لقد ظهر أن الدور الذي يلعبه المستوى الاقتصادي دور لا يمكن إغفاله و لكنه بدأ أنه ليس دورا رئيسا لأن معظم الأطفال الذين تم سؤالهم لم يروا أن مستواهم المعيشي مستوى منخفض.

أما فيما يخص المستوى التعليمي للأولياء فقد كان على العموم دون المتوسط في غالبية الحالات و بدأ أن المستوى التعليمي للأمهات أكثر انخفاضا من المستوى التعليمي للآباء في حين سجلنا انخفاضا كبيرا في المستوى التعليمي الثانوي للأولياء و غيابا كليا للمستوى التعليمي الجامعي و ما بعد الجامعي، و هذا ما يوحي بإمكانية تدخل هذا العامل في ظاهرة عمل الأطفال.

و لا تختلف حال مهنة الآباء عن مستواهم التعليمي الذي عادة ما يكون هناك ارتباط بينهما، و توزع أولياء الأطفال بين المهن البسيطة و الحرة و غابت الإطارات و الإطارات السامية. أما فيما يخص نوعية مساكن الأطفال فلقد كانت كلها من المساكن

ذات النوع الشعبي أي في الأحياء التي تكثر فيها الكثافة السكانية و الاحتكاك بين الأفراد مما يسهل تأثرهم ببعضهم البعض و لا تختلف في هذه الخاصية نوعية الأحياء سواء كان نظامية أو فوضوية في حين سجلنا غيابا كليا للأحياء الراقية.إن الدراسة الاستطلاعية بينت أن الأطفال العاملين يتوزعون على مهن مختلفة و سجلنا ميلا إلى الأنشطة الحرة و خاصة تلك التي تمارس بالشارع كبيع أشياء مختلفة مثل التبغ و الجرائد و الخضروات و الأكياس البلاستيكية و كل ما يكثر عليه الطلب و تتحكم فيه لمواسم و المناسبات و فرز النفايات.

إن الأنشطة التي تمارس في الشارع لا تتطلب أي تكوين و ممارستها تتسم بالسهولة و هذا ما قد يفسر لجوء الأطفال إليها و ميلهم الكبير إلى تفضيلها، و لكنها في الوقت نفسه قد تعرضه إلى الأخطار نظرا لطبيعة العلاقات بها و إمكانية الانحراف و هذا ما سنحاول الكشف عنه و سيره بالإضافة إلى العوامل التي سبق و أن أشرنا إليها.

II- مجتمع الدراسة:

تعتبر العينة و خصائصها و كيفية اختيارها مراحل مهمة جدا من مراحل البحث، و يتعلق الأمر باختيار عينة بخصائص معينة من أجل اختبار الفروض عليها، و هناك طرق متعددة لاختيار العينات تتماشى مع طبيعة المجتمع الإحصائي أو العينة الأم من جهة و مع أهداف البحث من جهة أخرى.

1- المعينة:

لقد تم اختيار مجتمع بحثنا على أساس قانون الاختيار العرضي، لأنها الطريقة المثلى التي تتماشى مع طبيعة العينة الأم للمجتمع الذي نريد دراسته و هو الأطفال العاملين.

إن مجتمع الأطفال العاملين مجتمع غير معين، لا يمكن حصره أو تحديد خصائصه على الأقل في الفترة التي قمنا فيها بالبحث، فهو غائب عن الدراسة في الجزائر

نظرا لحدائته و تطوره السريع لذا حتى و إن وجدت بعض المعلومات الخاصة به فإنها تصبح غير صالحة في مدة قصيرة نظرا للتطور السريع و التغير الدائم. و في الوقت الذي تمت فيه الدراسة لم نكن نملك تحت أدينا أية معلومة حول الأطفال العاملين في الجزائر، لا بخصوص السن و لا بخصوص الجنس و لا المستوى الاجتماعي و الثقافي لهذه الفئة و أكثر من ذلك ليست هناك أرقام عن أعدادهم و لا عن الأعمال التي يقومون بها. و أمام هذا الغياب شبه الكلي للمعلومات عن هذا المجتمع بدا الاختيار العرضي لعينة الدراسة الطريقة المثلى للمعاينة.

2- حجم مجتمع الدراسة:

نظرا لخصائص مجتمع الأطفال العاملين التي تم التطرق إليها لم يكن في إمكاننا تحديد حجما معيناً من خلال اختيار نسبة مئوية محددة لأنه لست لدينا أرقاماً عن أعداد الأطفال العاملين، و أياً كان حجم العينة المختارة فإننا لن نستطيع الاستدلال على قيمته الحقيقية بالنسبة للمجتمع الأصلي، لذا فإن حجم عينة بحثنا كان خاضعاً هو الآخر للصدفة.

تتكون عينة بحثنا من 222 طفلاً عاملاً تتراوح أعمارهم من 6-16 سنة، أي كل طفل عامل لم يتجاوز 16 سنة، و اختيار هذه السن لم يكن اعتباطاً و إنما لكون القوانين الجزائرية تسن إجبارية التعليم التي تنتهي عند هذه السن، بمعنى أن قبل هذه السن يكون المكان الطبيعي للطفل في المدرسة و يمنع على الطفل القيام بأي نشاط من شأنه أن يعرقل العملية التربوية.

3- استثمارة البحث:

لقد قمنا باستعمال الاستثمارة كوسيلة للبحث في المرحلة الأولى من الدراسة الميدانية لأنها بدت الوسيلة الأكثر تماشياً مع طبيعة موضوع دراستنا و لأنها من أهم الوسائل التي تمكننا من جمع البيانات. من أجل ذلك قمنا ببناء استثمارة و طبقناها على مجتمع الدراسة.

1.3- بناء الاستثمارة:

لقد تم بناء الاستثمارة من خلال المعلومات النظرية التي قمنا بجمعها من جهة و من جهة أخرى من المعلومات التي تم الحصول عليها من نتائج الدراسة الاستطلاعية، و بعد صياغة فروض بحثنا.

و على هذا الأساس قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة التي تخدم هذه الفروض، أن أسئلة الاستثمارة لا تعدو كونها مؤشرات عن المتغيرات التي يراد اختبارها.

لقد احتوت الاستثمارة على مجموعة من المحاور يتكون كل محور من مجموعة من الأسئلة المجتمعة أو المبعثرة، و هي في مجموعها مكونة من 59 بندا من النوع المغلق الذي يقترح مجموعة من الإجابات تم تحدها من الدراسة الاستطلاعية و اختبارها في المرحلة التجريبية للاستثمارة.

Ø المحور الأول من الاستثمارة: احتوى هذا المحور بيانات عامة عن المفحوص: كالجنس و السن و التي تظهر في السؤال 2,1.

Ø المحور الثاني من الاستثمارة: احتوى على أسئلة عن البيانات المدرسية و التي تظهر في الأسئلة: 3,4,5,6.

Ø المحور الثالث من الاستثمارة: احتوى على أسئلة عن البيانات العائلية من مستوى اقتصادي إلى مستوى تعليمي للوالدين و مهنهم و عن الأوضاع العائلية و نوعية السكن و عدد الإخوة و التي تظهر في الأسئلة التالية: 7,8,9,10,11,12,13,14,15,16,17,18,19,20,21.

Ø المحور الرابع من الاستمارة: احتوى على أسئلة عن البيانات الخاصة بعمل الطفل كالسن التي بدأ فيها العمل و نوع العمل الذي يقوم به و عن ساعات العمل و عن أسباب العمل و التي تظهر في الأسئلة التالية:22,23,24,25,26,27.

Ø المحور الخامس من الاستمارة : احتوى على الظروف التي يتم فيها العمل و تأثيره على الطفل و يظهر في الأسئلة التالية: 28,29,30,31,32,33,35,36,37,38,41.

Ø المحور السادس من الاستمارة: و يخص أسئلة عن البيانات الخاصة ببعض السلوكيات المنحرفة عند الأطفال العاملين كالتدخين و تناول المواد المخدرة و ارتكاب المخالفات القانونية و هي مبينة في الأسئلة التالية:42,43,44,45,46,47,48,49,50.

Ø المحور السابع من الاستمارة: كان الهدف منه معرفة رأي الطفل حول عمل الأطفال و تصوره لمستقبله و مختلف الاشباع التي وفرها له عمله و هي مبينة في الأسئلة التالية:34,39,40,51,52,53,54,55,56,57,58,59.

عندما تم الانتهاء من بناء الاستمارة تم عرضها على مجموعة من المحكمين، و هم أساتذة علم النفس من جامعة سطيف و جامعة قسنطينة لتقييمها و تحديد مدى قدرتها على قياس الأهداف التي وضعت من أجلها.

كما تم تمريرها على مجموعة من الأطفال العاملين لمعرفة مدى فهمهم للأسئلة و معرفة الكلمات غير المفهومة أو الغامضة.

2.3-تمرير الاستمارة:

بعد بناء الاستمارة و تقييمها تم تمريرها على أفراد مجتمع البحث بطريقة فردية شفاهية أو كتابية و ذلك مراعاة لكون بعض الأطفال لا يحسنون الكتابة و لا القراءة أو يجدون صعوبة كبيرة في ذلك.

و حاولنا تتبع الأطفال في أماكن عملهم من الشارع إلى القمامات، إلى المقاهي، و عرضنا بحثنا هذا إلى الكثير من الصعوبات و إلى الكثير من المخاطر لأنه تطلب منا

ارتداد بعض الأماكن التي تتميز بالخطورة، كما أننا في الكثير من الأحيان كنا نجد صعوبة كبيرة في التعامل مع الأطفال لأن بعضهم كان عدائياً و البعض الآخر رفض التعاون، و البعض الآخر اعتبر الأمر مضيعة لوقته و طلب المال في مقابل الإجابة عن الاستمارة .

3.3 - المعالجة الإحصائية لنتائج الاستمارة:

استعملنا في المعالجة الإحصائية للنتائج على البرنامج SPSS المستعمل في البحوث الاجتماعية و الإنسانية و قمنا بحساب التكرارات و كا²

III- عرض و تفسير لنتائج الدراسة الكمية:

سنحاول فيما يلي عرض و تفسير مختلف النتائج التي حصلنا عليها من خلال تفرغ و تحليل البيانات التي جاءت بها استمارة البحث.

1- عرض نتائج عامل الجنس:

الجنس	التكرار	%
الذكور	201	90.5%
الإناث	21	9.5%
المجموع	222	100%

الجدول 11: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

Ø التعليق على النتائج:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 11 يتضح لنا الشكل الذي يأخذه توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس، و قد أخذت فئة الذكور نسبة كبيرة فاقت بكثير نسبة الإناث العاملات و التي قدرت بـ 9.5% لصالح الإناث مقابل 90.5% لصالح الذكور و الملاحظة العابرة بإمكانها تأكيد هذا التوزيع، ففي العادة ما نشهد انتشاراً كبيراً لعمل الذكور على حساب الإناث و لكن هذا لا ينفى وجودهن لكن نسبتهن أقل بكثير من نسبة الذكور.

Ø تفسير النتائج:

إن الفرق الكبير و الشاسع الذي أسفرت عنه نتائج توزيع أفراد العينة على متغير الجنس لا يمكن إرجاعه إلى عامل أو عاملين أو مجموعة من العوامل المنفصلة، إذ أننا نعتقد أن الأمر يعود إلى الكثير من العوامل المعقدة و المتداخلة التي ترجع في مجملها إلى البنية الخاصة بالمجتمع الجزائري بما تحتويه من عوامل ثقافية و

اجتماعية و اقتصادية و المتعلقة في جلها بعامل توزيع الأدوار بين الجنسين و الذي تسند فيه المهام التي تتم داخل البيت إلى المرأة و تبقى هذه المهام و المهن غير مرئية و تمارس بعيدا عن الملاحظة و غالبا ما تغيب عن الأرقام الرسمية إن و جدت، فالأعمال التي تقوم بها الفتيات في البيوت و المتمثلة في الغالب في أعمال الخياطة، التطريز، و صناعة بعض العجائن و غيرها لا يعتبره الكثيرون عملا بل امتدادا لوظيفتها الطبيعية و توصف الفتاة بكونها عاطلة عن العمل، و حتى و إن قامت الفتاة بعمل تتلقى عليه أجرا فإنه غالبا ما يكون داخل البيت و يصعب دراسته و بهذا الشكل تغيب الأعداد الكبيرة للبنات العاملات عن الملاحظة و الدراسة التي تعتمد على ملاحظة الظاهرة في الخارج كما هو الحال لدراستنا.

كما أن ممارسة الفتاة لأعمال خارج البيت قد يشكل خطرا عليها و يبدو البيت أكثر أمنا لذا تسعى الأسر إلى حماية بناتهن و تشجيعهن على أداء المهام التي تمارس في البيت.

و تشير الإحصاءات الرسمية إلى تفوق نسبة اليد العاملة الرجالية على النسائية، ففي التقرير الذي نشره الديوان الوطني للإحصاء و الذي يحمل عنوان " تحقيق حول التشغيل لدى الأسر لسنة 2004 " بين أن نسبة اليد العاملة النسائية بلغت 17.5% من إجمالي اليد العاملة النشيطة، أي ما يقدر بـ 1.66 مليون منهم 69% في المناطق الحضرية و 31% في المناطق الريفية.

و يخلص التقرير إلى أن نسبة النشاط بالنسبة للمرأة يبقى متواضعا على الرغم من التطور المسجل خلال السنوات الماضية، إذ أن النسبة بالنسبة للنساء لا تتجاوز 14.9% من إجمالي النساء اللواتي بلغن سن الدخول لعالم الشغل، بنما تصل هذه النسبة بالنسبة للرجال 69.1% .

و بالتالي تبقى اليد العاملة النشيطة النسائية تشكل سببا ضئيلة بالمقارنة مع التطور الذي سجلته الجزائر منذ الاستقلال على كل الأصعدة.

2- عرض نتائج عامل السن:

الجنس	التكرار	%
من 6 إلى 11	63	28.4%
من 12 إلى 16	159	71.6%
المجموع	222	100%

الجدول 12: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن

Ø التعليق على النتائج:

تظهر النتائج المقدمة في الجدول 12 من خلال التكرارات و النسب المئوية أن الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 11 سنة يمثلون نسبة 28.4% من إجمالي الأطفال الذين شملتهم عينة الدراسة في حين سجلت فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 12 إلى 16 سنة نسبة قدرت بـ 71.6%.

Ø تفسير النتائج:

إن هذا التفوق العددي الذي أظهرته عينة الدراسة لصالح الأطفال من الفئة الثانية قد يكون مرده إلى الخصائص النفسية و الجسدية و الاجتماعية للفئة العمرية الأولى لا تسمح لها بالعمل و من النادر أن يفكر طفل هذه الفئة في العمل لكن الرغبة في العمل تزداد مع التقدم في العمر و الذي تبينه الفئة العمرية التي يزداد فيها احتكاك الأطفال بعضهم ببعض و التي تتصادف مع فترة البلوغ و المراهقة أين تتزايد الضغوط النفسية على الفرد التي تنحوبه نحو البحث عن الاستقلالية النفسية التي قد تشبعها الاستقلالية المادية التي يوفرها العمل و الحصول على المال، هذا المال الذي يمثل أحد الأبواب التي تجعله يلج عالم الكبار، فيبرهن لنفسه و لغيره أنه أصبح قادراً، مستقلاً و مسؤولاً و خاصة إن ساعد غيره أي إن أصبح يساهم في

المصاريف العائلية فيصبح بالتالي الأولياء في حاجة إليه بعد أن كان في حاجة إليهما.

قد يضمن العمل للطفل فيه هذه السن اختبار قدراته الفردية التي تسمح له بإيجاد مكانة في عالم بعيدا عن الأولياء أين يتطلب منه الأمر استعمال كل الوسائل النفسية و الجسدية و الاجتماعية حتى يتمكن من البقاء و الاستمرار في وسط يتطلب الكثير من المهارات و القدرات.

لكن في المقابل لا يمكننا إهمال النسبة المتبقية و التي حصل عليها أطفال الفئة العمرية الثانية و التي تتراوح ما بين 6 إلى 11 سنة ، و هي سن متدنية قد توحى أن الأطفال قد يبدأون العمل في سن مبكرة جدا و قد يعود الأمر إلى انتشار ظاهرة عمل الأطفال و تأثر الأطفال بها و قد يصل الأمر حتى إلى الأطفال الأدنى عمرا مقلدين باقي الأطفال بقيامهم ببعض الأعمال البسيطة و التي تتمثل في العادة في بيع بعض الأشياء، و قد يحمل العمل الكثير من الأخطار التي تهدد صحتهم و نموهم كما أنه سيأثر على تعليمهم و تكوينهم.

3- عرض نتائج العوامل المدرسية:

نحاول فيما يلي عرض نتائج متغير التعليم و الذي يشمل المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة و السن التي تركوا فيها المدرسة و الأسباب التي دفعتهم لترك المدرسة ثم نفسرها مجتمعة.

1.3- التمدرس:

التمدرس	التكرار	%
متدرس	10	4.5%
غير متدرس	212	95.5%
المجموع	222	100%

الجدول 13: تدرس أفراد مجتمع الدراسة.

Ø التعليق على النتائج:

تدل القراءة البسيطة للنتائج المعروضة في الجدول رقم 13 و الخاصة بأحد المميزات التعليمية لأفراد العينة و هي متابعة الدراسة أو الانقطاع عنها و يبدو أن الأغلبية الساحقة من الأطفال الذين شملتهم الدراسة قد تركوا مقاعد التعليم بنسبة قدرت بـ 95.5% بمعنى أن الغالبية القصوى من الأطفال الذين شملهم البحث لا يزاولون الدراسة.

2.3-سن ترك المدرسة

السن	التكرار	%
من 6 إلى 11	183	86.3%
من 12 إلى 16	29	13.7%
المجموع	212	100%

الجدول رقم 14 :النتائج الخاصة بسن ترك المدرسة للأطفال غير المتمدرسين.

Ø التعليق على النتائج:

يبين الجدول رقم 14 السن التي ترك فيها أفراد العينة الذين تركوا المدرسة الدراسة، و لقد أظهرت النتائج المعروضة فيه أن نسبة كبيرة جدا من أطفال البحث قد تركوا المدرسة في سن تتحصر ما بين 6-11 سنة و قد قدرت هذه النسبة بـ 86.3% ، و تتوافق هذه السن مع الطورين الدراسيين الأول و الثاني أساسين، في حين سجلت الفئة الثانية المحددة ما بين 12-16 سنة نسبة 13.7% و هي التي تتصادف مع الطور الثالث أساسي.

3.3- عرض نتائج التفضيل بين العمل و الدراسة لضمان المستقبل:

الضمان المستقبل	التكرار	%
العمل	163	73.4%
الدراسة	59	26.6%
المجموع	222	100%

الجدول رقم 15: نتائج التفضيل بين العمل و الدراسة لضمان المستقبل.

Ø التعليق على النتائج:

تعطي النتائج المبينة في الجدول رقم 15 موقف الأطفال الذين شملتهم الدراسة بين العمل و التمدرس و أيهما يضمن المستقبل و لقد تبين أن غالبية الأطفال و المتمثلة في نسبة 73.4% ترى في العمل ضمان للمستقبل و هي نسبة مرتفعة جداً، في حين أن النسبة المتبقية و المقدرة بـ 26.6% ترى في الدراسة ضمان للمستقبل و هي و إن كانت نسبة معتبرة فإنها تبقى ضئيلة بالمقارنة مع النسبة الأولى.

Ø تفسير النتائج:

يعكس التفضيل المرتفع لأفراد الدراسة للعمل على الدراسة التصور الذي يمتلكونه حول الضمانات المستقبلية.

يعتبر العمل من أهم هذه الضمانات و أن المدرسة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من هذه الضمانات، إن اندفاع هؤلاء الأطفال بشكل كبير نحو العمل قد يرجع إلى تراجع مكانة المدرسة على الأقل في المحيط الذي يعيشون فيه، فالمدرسة لم تعد تلك المؤسسة الاجتماعية التي تحضر الفرد للمستقبل لتضمن له حياة كريمة، وربما احتكاك الطفل بواقع تنتشر فيه البطالة بين المتعلمين جعله يحاول البحث عن مخارج أخرى تجعله يخطط بشكل مغاير لمستقبله و بعيداً عن المدرسة.

4.3-المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	%
ابتدائي	130	58.6%
متوسط	90	40.5%
ثانوي	02	0.9%
المجموع	222	100%

الجدول 16: المستوى التعليمي لأفراد مجتمع الدراسة.

Ø التعليق على النتائج:

يقدم الجدول رقم 16 وصفا لأفراد العينة من حيث المستوى التعليمي، و قد دلت النتائج على التوزيعات التالية:

حصل المستوى الابتدائي و الذي يضم الطورين الأساسيين الأول و الثاني على أعلى نسبة قدرت بـ 58.6% أي أن أكثر من نصف أفراد العينة لا يتعدى مستواهم الدراسي المستوى الابتدائي، و يأتي المستوى المتوسط في المرتبة الثانية بنسبة 40.5% في حين حصل المستوى الثانوي على نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر قدرت بـ 0.9%، إن النتائج تدل على أن المستوى التعليمي لأفراد العينة ينحصر بين المستوى الابتدائي و المستوى المتوسط أو الأطوار الأساسية الثلاث.

5.3 - أسباب ترك أفراد مجتمع الدراسة غير المتمدرسين المدرسة:

سبب ترك المدرسة	التكرار	%
الطرد	33	15.5%
لعدم الرغبة في الدراسة	89	42%
من أجل العمل	90	42.5%
المجموع	212	100%

الجدول 17: نتائج أسباب ترك الأطفال غير المتمدرسين للمدرسة.

Ø التعليق على النتائج:

إن الأسباب التي دفعت بأفراد العينة غير المتمدرسين لترك المدرسة موضحة في الجدول رقم 17 و قد حضي سبب الطرد بأقل نسبة و المقدرة بـ 15.5% في حين تحصل نسبة عدم الرغبة في المدرسة 42% و هي نسبة متساوية مع النسبة التي تحصل عليها سبب العمل.

Ø تفسير نتائج العوامل المدرسية:

تعطينا القراءة البسيطة للنتائج الخاصة بمتغير التعليم لأفراد العينة لمحة عن الخصائص و الميزات التعليمية للأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة، و قد دلت النتائج أن الأغلبية الساحقة للأطفال تركوا المدرسة و هذا الذي من شأنه أن يوحي بالعلاقة الموجودة بين المدرسة و العمل و يبدو ان العمل يصبح نشاطا بديلا عن النشاط التعليمي فالطفل الذي يترك المدرسة بغض النظر عن السبب الذي يدفعه لفعل ذلك يضطر لشغل الوقت الفارغ الناتج عن المدرسة على الأقل بالنسبة لأفراد

مجتمع البحث و هذا ما من شأنه أن يفسر و لو بشكل جزئي العدد الكبير للأطفال العاملين الذين لا يزاولون النشاط التعليمي و الذي عوض هنا بالعمل.

أما فيما يخص الأسباب التي دفعت بالأطفال إلى ترك المدرسة فإنها تعود حسب أفراد العينة إلى إما للطرد بأقل نسبة نظرا إلى كون القانون الجزائري في النظام التربوي يحدد سن 16 كسن نهاية إجبارية التعليم، أي أن التعليم قبل هذه السن يكون إجباريا لذا بدا أن النسبة التي تحصل عليها هذا البند كانت الأضعف بالمقارنة مع البندين الآخرين الذين كانا متساويين من حيث النسبة.

يترك الأطفال المدرسة إما لعدم رغبتهم في الدراسة بمعنى أن المدرسة لم تعد تثير اهتمامهم و لم تعد تشكل قوة جذب لهؤلاء الأطفال و إما من أجل العمل أي حتى و إن توفرت الرغبة في التعليم لدى الطفل فإن العمل سيسحبه تدريجيا من المدرسة لشغله كامل وقته و تحمليه بأعباء إضافية فيعجز عن التوفيق بين الاثنين و قد نرجع ذلك إما إلى الخلل في النظام التعليمي أو للأسباب أخرى ترجع إلى الصورة التي أصبحت تتميز بها المدرسة في المجتمع الجزائري إذ لم تبقى تلك الصورة البراقة التي اكتستها في سنوات السبعينيات.

و في الحقيقة أن البنود الثلاثة تصب في نفس الفكرة لأن الطرد من المدرسة أو عدم الرغبة في الدراسة أو الرغبة في العمل كلها تدل على عدم قدرة المدرسة على استقطاب اهتمام الطفل.

و يبدو أن من بين الأسباب الرئيسة التي تدفع بالأطفال إلى ترك المدرسة هو خلل النظام التربوي الذي أثبت عجزه و عدم قدرته على التكيف مع الواقع الاجتماعي لغالبية الشعب الجزائري و الدليل على ذلك نسب التسرب المدرسي التي تتزايد مع مختلف الأطوار التعليمية.

يتميز المستوى التعليمي لأفراد العينة بالانخفاض إذ توزعوا ما بين المستوى الابتدائي و المتوسط، أي أن الأطفال يتركون المدرسة في سن مبكرة إما من أجل العمل أو لعدم رغبتهم في الدراسة.

و مهما كانت الأسباب التي تجعل الطفل يترك المدرسة، سواء كانت من أجل العمل أو عدم القدرة أو عدم الرغبة في مواصلة الدراسة، فإن النتيجة على العموم تكون واحدة و هي البحث عن نشاط بديل عن النشاط التعليمي و الذي هو العمل بالنسبة لعينة الدراسة.

4 - النتائج الخاصة بالعامل الاقتصادي الأسري:

سنعرض و نعلق و نفسر فيما يلي النتائج الخاصة بالعامل الاقتصادي للأسرة و التي تظهر من خلال بعض المؤشرات التي تدل عليه و هي تشمل المستوى الاقتصادي للأسرة من خلال تقييم الطفل له، المهن التي يزاولها آباء أفراد عينة الدراسة، نوع السكن، الحي الذي يتواجد به السكن، عدد الإخوة، عمل الإخوة و نمط عمل الإخوة حتى نتمكن من تقييم المستوى الاقتصادي لأفراد عينة الدراسة.

1.4- عرض النتائج الخاصة بالمستوى الاقتصادي للأسرة:

المستوى الاقتصادي	التكرار	%
ضعيف	68	30.6%
متوسط	101	45.5%
مرتفع	53	23.9%
المجموع	222	100%

الجدول 18: المستوى الاقتصادي للأسرة لأفراد مجتمع البحث.

Ø التعليق على النتائج:

تدل نتائج المستوى الاقتصادي على توزيع لأفراد العينة على 3 فئات: تحصلت فئة المستوى الاقتصادي الضعيف على نسبة 30.6% و هي نسبة تتقارب مع النسب التي تحصل عليها المستوى الاقتصادي المرتفع و التي قدرت بـ 23.9% في حين تحصل المستوى الاقتصادي المتوسط على أعلى نسبة و التي تساوي 45.5%

Ø تفسير النتائج:

لقد تم تصنيف المستوى الاقتصادي في البداية إلى 5 تدرجات من ضعيف جدا إلى مرتفع جدا، لكن لم نحصل على استجابات في التدرجة الأولى و التدرجة الخامسة فتخلينا عنها عند التفريغ.

يدل المستوى الاقتصادي الضعيف على الافتقار لأدنى الضروريات و لا يكفي دخل الأسرة في معظم الحالات على تلبية الحاجات الضرورة كالأكل و العلاج. أما المستوى المتوسط فيعني إشباع الضروريات و لا مجال للكماليات، و أما المرتفع فهو التمكن من اقتناء الكماليات و إمكانية توفير ما يزيد عن الحاجة، يسأل الطفل ثم تدون النتيجة حسب إجابته.

و لقد جاءت النتائج لصالح المستوى الاقتصادي المتوسط بأعلى نسبة و هذا يدل على أن الطفل يعمل من أجل توفير الكماليات التي يفتقر إليها و يرغب في اقتنائها و يبدو حسب النتائج أن العامل الاقتصادي لا يلعب دورا كبيرا في عمل الأطفال و خاصة و إن نسبة الأطفال الذين يتميزون بمستوى اقتصادي منخفض لم تكن مرتفعة بالمقارنة مع نتائج المستوى المتوسط و أن الحاجة الاقتصادية الملحة مهمة و لكن ليست رئيسية في خروج الأطفال إلى العمل و إنما البحث عن الكماليات .

2.4- عرض نتائج مهنة الأبوين:

المجموع	حرفي	متقاعد	موظف	أعمال حرة	بطل	
222	11	32	51	89	39	الأب
%100	%5	%14.4	%23.0	%40.1	%17.6	
222	53	00	25	00	144	الأم
%100	%23.9		%11.3		%64.4	

الجدول 19: مهن أولياء الأطفال الذين يعملون.

Ø التعليق على النتائج:

إن النظرة العامة لنتائج الجدول رقم 19 تبين أن أبناء الذين يمارسون مهنا حرة هم الأكثر توجهًا نحو العمل بنسبة 40.1%، ثم تليها نسبة أبناء الموظفين 23.0%، ثم أبناء المتقاعدين، فأبناء البطالين بنسبة 17.6% و أخيرا الحرفيين بنسبة 5% و هي أدنى نسبة مسجلة.

بينما بينت النتائج الخاصة بمهنة الأم ارتفاعا كبيرا في الأمهات الماكثات بالبيت بنسبة 64.4%، و نسبة 23.9% للحرفيات و في الأخير نسبة 11.3% للموظفات.

Ø تفسير النتائج:

إن أهم ملاحظة يمكن الإشارة إليها فيما يخص مهن آباء الأطفال الذين يعملون هو الغياب الكلي للإطارات إذ لم نسجل أي حالة، و هذا قد يكون له أكثر من دلالة قد تتعلق بالمستوى التعليمي لهؤلاء و تأثيره في اختيار الطفل للدراسة بدلا من العمل و قد يرتبط أيضا بمستوى الوعي للوالدين و تأثيره في اختيار الطفل كذلك، و أمام الغياب الكلي للإطارات سجلنا ارتفاعا محسوسا في نسبة الممارسين للأعمال الحرة و قد يعود السبب إما لتشجيع الآباء لأبنائهم على ممارسة أنشطة اقتصادية منذ الصغر أو لتأثر الأطفال بمهن آباءهم و محاولة منهم لتقليدهم .

إن النتائج المعروضة تجعلنا نعتقد في تأثير مهن الأولياء في اتخاذ الطفل لقرار العمل و قد تنطوي المهنة علي قيم ثقافية تتعلق بالمستوى التعليمي و بمستوى

الوعي و هذا الذي قد أدى إلى غياب الإطارات أو لقيم نفسية تتعلق بالتقليد التي تدل عليها الأولى و المهن الحرة، و إما لعوامل اقتصادية و التي ظهرت في نسب الأطفال الذي يعمل آباءهم كموظفين أو متقاعدين و بالنظر إلى تدني المستوى الاقتصادي لهذه الفئة يجعلنا الأمر نميل أكثر للتفسير الاقتصادي دون إهمال غيره. و قد بدت مهن الأمهات أقل دلالة نظرا لكون نسبة النساء العاملات أقل من نسبة الرجال العاملين و لكون الغالبية العظمى لأمهات أفراد العينة بطالات إلى جانب من تمارس أنشطة حرفية في البيت.

3.4- عرض نتائج نوعية السكن:

نوعية المسكن	التكرار	%
فيلا	3	1.4%
بيت قصديري	49	22.1%
بيت تقليدي	42	18.9%
شقة	128	57.7%
المجموع	222	100%

الجدول 20: نوعية السكن

Ø التعليق على النتائج:

يوضح الجدول رقم 20 نوعية السكن الذي يعيش فيه أفراد العينة و هذا بإمكانه أن يوحى و لو بشكل تقريبي عن المستوى الاقتصادي لهم، و لقد جاءت النتائج دالة على أن 57.7% من الأطفال يقطنون بشقق في عمارات و تقع معظم هذه العمارات في التجمعات الشعبية حيث المستوى الاقتصادي للأغلبية متوسط أو يقترب من المتوسط أو يفوقه، كما أن النسب الأخرى جاءت أيضا لصالح التجمعات السكانية سواء كانت فوضوية في حالة البيوت القصديرية بنسبة 22.1% أو التقليدية في الأحياء الشعبية بنسبة 18.9%.

4.4- عرض نتائج مكان الإقامة:

الحي	التكرار	%
قصديري	54	24.3%
ثري	4	1.8%
التجمعات الكبرى	101	45.5%
شعبي	63	28.4%
المجموع	222	100%

الجدول 21: نوعية الحي

Ø التعليق على النتائج:

إن النتائج المعروضة في الجدول رقم 21 تبين توزيع أفراد الدراسة وفقاً للأحياء التي يقيمون فيها و قد لا حظنا أن أكبر نسبة كانت من نصيب التجمعات لسكانية الكبرى بنسبة 45.5% أي ما يقارب نصف أفراد عينة الدراسة يقيمون في التجمعات السكانية الكبرى، في تتوزع النسبة الباقية بين الأحياء الشعبة بنسبة 28.4% و تتقارب معها الأحياء القصديرية بنسبة 24.3% و حصلت الأحياء الثرة على أضعف نسبة و المقدرة بـ 1.8%.

Ø تفسير النتائج:

إن الميزة التي تجمع هذه المساكن ليست تدني القدرة المعيشية بقدر ما أنها تحفز احتكاك الناس ببعضهم البعض، فتشكل بذلك تربة خصبة للانتشار الظواهر الاجتماعية و تطورها بشكل كبير، فيتأثر الأفراد ببعضهم البعض و يقلد بعضهم البعض، فينشأ عن ذلك نوع من السلوك الاجتماعي الذي يقترب من النمطي المميز

لهذه الأحياء، و من المعروف أن الفرد يتأثر بمحيطه الاجتماعي و يأخذ منه الكثير من سلوكياته و ينتشع بالكثير من الأفكار السائدة فيه. لذا يبدو أن معظم الأطفال العاملين ينحدرون من هذه الأحياء، و عادة ما يقلد الأطفال بعضهم البعض و خاصة و أن معظمهم يبدأون العمل في سن مبكرة حيث يعتبر التقليد من أهم خصائص التعلم و الاكتساب، و يمثل العمل منذ الصغر لديهم نوعاً من " الشطارة" و الذكاء الاجتماعي، و "الرجل" هو الذي يستطيع تدبر معيشته و مصروف جيبه منذ نعومة أظافره و بالتالي يأخذ العمل شكلاً من أشكال الجمعة و شيئاً فشيئاً يصبح الطفل غير قادر على مواصلة الدراسة فيضطر للانقطاع عنها و يعمل النظام التعليمي في الجزائر على التسهيل من العملية .

5.4- عرض نتائج عدد الإخوة:

عدد الإخوة	التكرار	%
من 0 إلى 5	197	88.7%
من 6 إلى 10	25	11.3%
المجموع	222	100%

الجدول 22: عدد الإخوة.

Ø التعليق على النتائج:

إن النتائج المبينة في الجدول رقم 22 تدل أن الأغلبية الكبرى من الأطفال ينتمون إلى أسر لا يتجاوز فيها عدد الأبناء خمسة أطفال بنسبة تقدر بـ 88.7% و هي نسبة مرتفعة جداً، في حين تحصلت الفئة الثانية التي ينحصر فيها عدد الإخوة بين 6 إلى 10 على نسبة 11.3%.

Ø تفسير النتائج:

نستطيع تفسير النتائج المتحصل عليها و التي كانت لصالح الأسر التي تحتوي على عدد متوسط من الأفراد بتراجع الولادات التي يشهدها المجتمع الجزائري عاما بعد الآخر فلم يعد تعداد الأطفال في الأسرة الواحدة مثلما كان في سنوات السبعينيات و الثمانينيات و ذلك بعد سياسة تنظيم النسل التي انتهجتها البلاد بعد الانفجار الديمغرافي الذي عرفته بعد الاستقلال.

على الرغم من أن الأطفال ينتمون إلى أسر متوسطة الحجم و على الرغم من المستوى الاقتصادي المقبول (بمعنى أن الحاجة الماسة للعمل من أجل العيش أين يصبح دخل الطفل من الضروريات و إلاماتت الأسرة جوعا غير متوفرة) نجد أن الطفل يعمل و ينقطع عن الدراسة نهائيا، فالظروف المعيشية و الاقتصادية كانت من الممكن أن تدفع بالطفل للعمل في أوقات فراغه أو عطلة الأسبوعية أو الفصلية أو السنوية لتوفير بعض الحاجات، لكن أن ينقطع نهائيا عن الدراسة فهذا الذي لا يمكن تفسيره بإرجاعه فقط للعامل الاقتصادي الذي نراه غير كاف البتة من أجل خروج الطفل للعمل في سن مبكرة و تركه للمدرسة و نبذه للتعلم الذي يعتبر أحد ركائز الحياة و بناء المجتمعات الحديثة.

6.4- عرض نتائج عمل الإخوة:

عمل الإخوة	التكرار	%
بدون عمل	130	58.6%
أخ واحد	30	13.50%
أكثر من أخ	62	27.90%
المجموع	222	100%

الجدول 23: عمل الإخوة

Ø التعليق على النتائج:

يبين الجدول 23 إذا ما كان للطفل العامل الذي شملته الدراسة إخوة يعملون أم أنه الوحيد العامل في البيت، و قد أظهرت النتائج أن نسبة 58.6% من الأطفال أ ما يقارب النصف ليس لديهم إخوة يعملون و النسبة المتبقية أي 41.4% لديهم إخوة يعملون و هي نسبة تقارب النصف كذلك، و تحصل الأطفال الذين لديهم أخ عامل واحد على نسبة 13.50% من المجموع الكلي و من لديهم أكثر من أخ عامل على نسبة 27.90% من المجموع الكلي، أي أن نسبة معتبرة من أطفال الدراسة يملكون أكثر من أخ عامل.

Ø تفسير النتائج:

إن النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 13 تسفر عن مؤشر آخر من مؤشرات العامل الاقتصادي للأسرة، و قد بدا أن نسبة معتبرة من الأطفال العاملين لا يعملون لوحدهم في الأسرة بمعنى أن الأسرة تمتلك أكثر من معيل، و أن نسبة معتبرة من الأطفال قالوا بأنهم يملكون أكثر من أخ عامل الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى مساهمة العامل الاقتصادي للأسرة في خروج الطفل للعمل، لأنه و حسب النتائج المتحصل عليها تجعلنا نبحث عن عوامل أخرى غير هذا الأخير، لأن الطفل يخرج للعمل رغم كون أسرته تمتلك معيلاً أو أكثر.

7.4- عرض نتائج نمط عمل الإخوة:

نمط عمل الإخوة	التكرار	%
موظفون	8	8.69%
الصناعة الحرفية	9	9.78%
أعمال حرة	75	81.52%
المجموع	92	100%

الجدول 24: نمط عمل الإخوة

Ø التعليق على النتائج:

يوضح لنا الجدول رقم 24 مختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارسها إخوة الأطفال العاملين و لقد كانت أكبر نسبة لصالح الأعمال الحرة و التي تحصلت على حصة الأسد و المقدرة بـ 81.52% و هي نسبة مرتفعة جدا أي أن الأغلبية الساحقة من إخوة الأطفال العاملين يمارسون أنشطة حرة، تليها الصناعة الحرفية بنسبة 9.78% و في القطاع الوظيفي بنسبة 8.69% و هي نسب ضئيلة جدا و لا تكاد تذكر إذ ما قارناها بالنسبة الأولى.

Ø تفسير النتائج:

يظهر أن ممارسة الأعمال الحرة هي السمة الغالبة على نتائج الجدول رقم 14 الذي يوضح نمط النشاط الاقتصادي الذي يمارسه إخوة الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة، و يبدو هذا منطقيا إذا ما أرجعناه إلى السياق الاقتصادي و الاجتماعي الذي أخذ المجتمع الجزائري يتوجه صوبه. إن المهن الحرة و المتمثلة في ممارسة التجارة بمختلف أنواعها أصبحت أكثر الأنشطة استقطابا للأفراد، فبعد انفتاح السوق أصبح يوفر الكثير من فرص العمل التي قد تكون سهلة و لا تتطلب أي مؤهل علمي أو تكويني فضلا عن إمكانية توفيرها لدخل لا يوفره منصب علمي و منه نلاحظ أن نسبة معتبرة من الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة ينتمون إلى أسر يتوجه فيها الإخوة وجهة النشاط الاقتصادي الحر و هذا من شأنه أن يجعلنا نتخلى عن افتراض تدخل تدني المستوى المعيشي للأسر في عمل الأطفال لصالح افتراض آخر و الذي هو التعلم الاجتماعي من خلال الاحتكاك و التأثير بالنماذج الاجتماعية المتوفرة و التي توصف بكونها الأكثر تماشيا مع المتطلبات التي يفرضها مجتمع في أوج تحولاته الاقتصادية و الاجتماعية.

5- عرض نتائج المستوى التعليمي للوالدين:

المجموع	ثانوي	متوسط	ابتدائي	بدون مستوى	
222	18	57	74	73	الأب
	%08.1	%25.7	%33.3	%32.9	
222	00	55	56	111	الأم
		%27.8	%25.2	%50.0	

الجدول 25: المستوى التعليمي للوالدين.

Ø التعليق على النتائج:

إن الجدول رقم 25 يعرض النتائج التي حصلنا عليها و التي تخص المستوى التعليمي للآباء و أمهات أطفال عينة البحث، و مجرد القراءة البسيطة تعطي انطباعاً أولياً حول المستوى التعليمي للآباء الذي لا يفوق في الحالتين المستوى المتوسط. نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء بنسبة 32.9%، لتضاعف لدى الأمهات و تصل إلى 50.0% أي أنها أكثر من النصف، و سجل المستوى الابتدائي نسبة مرتفعة أيضاً و هو مستوى دون الوسط و قد يقترب من المستوى الأول بنسب 33.3% للآباء و 25.2% للأمهات. و لقد أخذت هذه النسب في التضاؤل و التراجع مع المستوى المتوسط لتصل إلى 25.7% للآباء و نسبة 27.8% فقط للأمهات، و تستمر هذه النسب في التراجع مع المستوى الثانوي لتسجل أدنى قيمة تقدر بـ 08.1% للآباء في حين غابت كلية عند الأمهات.

Ø تفسير النتائج:

توضح النتائج أن الغالبية القصوى للآباء و أمهات الأطفال العاملين لعينة البحث يتمركزون في مستوى تعليمي دون الوسط، أي بمستوى تعليمي متدن، في حين لم نلاحظ أي حالة من التعليم العالي، و هذا مرتبط بمستوى وعي الوالدين وتقديرهم للأمور، و قد يعود ذلك أيضاً إلى عدم قدرة الآباء على تتبع التطور التعليمي

لأبنائهم و إعطائهم صورة جيدة عن الدراسة و التعلم و الحصول على الشهادات رغم فقدانها للكثير من المصداقية و القيمة الاقتصادية، و هذا يدل على تأثر الطفل بما يحدث داخل الأسرة و بالأفكار التي يتشبع بها من والديه، الذين قد يعززون بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدى أبنائهم عقم العملية التعليمية و عدم جدواها و عدم مسابرتها للواقع الاجتماعي الراهن.

6- عرض نتائج الوضعية العائلية:

%	التكرار	
26.57%	59	دون مشاكل
52.7%	117	شجار دائم بين الوالدين
13.96%	31	الطلاق
6.75%	15	الموت
100%	222	المجموع

الجدول 26: الحالة داخل العائلة

Ø التعليق على النتائج:

يقدم الجدول رقم 26 وصفا للحالة العائلية لأفراد عينة البحث، و تختلف الوضعيات من الطبيعية إلى تلك التي تتميز بالصراع بين الوالدين أو التي يكون فيها الوالد متوفى أو التي تتميز بطلاق الوالدين. إن النتائج المعروضة في الجدول تدل على أن غالبية الأوضاع العائلية للأفراد العينة هي أوضاع غير طبيعية سواء تعلق الأمر بالصراع أو الموت أو الطلاق و قد دلت النتائج أن نسبة كبيرة من الأطفال العاملين قوامها 52.7% يرون أن العلاقات داخل أسرهم تتميز بالصراع و 13.96% من الأطفال أشاروا إلى كون أبوهم مطلقون في حين 6.75% من الحالات الأب متوفى.

Ø تفسير النتائج:

إن النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول رقم 26 تجعلنا نحمل جزء من مسؤولية خروج الأطفال للعمل لأوضاع داخل الأسرة، فالأوضاع الأسرية المتوترة أو التي تتميز بالصراع أو التي يتم فيها انفصال الوالدين بالطلاق أو الموت تجعل الطفل يعيش في جو من عدم الاستقرار فيفتقر للشعور بالأمان الذي من المفروض أن يوفره الجو العائلي المستقر و يشبع حاجات الطفل العاطفية و يجعله في مأمن من الشعور بالخوف و القلق. إن التوتر الدائم الذي تعيشه الأسر غالباً ما يجد مخرجاً تفرغياً في الأطفال بحيث تسقط العدوانية الموجهة للزوج نحو على الأطفال، أو بالعكس من ذلك قد يعيش الأطفال في وضعية من الإهمال شبه التام نظراً لانشغال الوالدين بصراعهما و مشاكلهما مما قد يؤدي بالطفل إلى نبذ المحيط العائلي ليهرب عن منافذ تعويضية خارجة قد يكون العمل أحدها، فالعمل يبعد الطفل عن جو المشاحنات العائلية و يوفر له دخلاً يعوضه الحرمان العاطفي العائلي و يفتح أمامه المجال لاقتناء الكثير من الأشياء التي فتعزز نرجسيته التي تتلقى الضربات في الوسط العائلي.

و سواء كان السبب هو الهروب من وسط عائلي مشحون و متوتر أو كان البحث عن الإشباع و التعزيز النرجسي فإن النتيجة ستكون واحدة وهي خرج الطفل للعمل الذي يفتح أمامه أفقاً جديدة تجعله يلتقي أطفالاً من نفس سنه و قد يكون لهم نفس الظروف فيكونون جماعات تدعم أفرادها و تشعرهم بأمن و حماية ما وجدوها في عائلاتهم.

7- عرض نتائج عامل عمل الطفل:

يندرج تحت هذا العامل السن التي بدأ فيها أفراد عينة الدراسة العمل، الوقت الذي يقضونه في العمل الذي يمارسونه، نمط العمل الذي يقومون به، القطاع الذي ينتمي إليه العمل الذي يقومون به، الأسباب التي دفعت بهم إلى العمل المجالات التي يصرفون فيها المال الذي يتحصلون عليه من العمل الذي يمارسونه، إحساسهم عندما يلتقون بأحد زملاء الدراسة و بأحد المدرسين، معاملة الناس للأطفال العاملين، أخطار العمل ، الرضاء عن العمل الممارس.

1.7- سن بداية العمل:

النسبة المئوية	التكرار	سن بداية العمل
%44.14	98	من 6 إلى 11
%55.85	124	12 إلى 16
%100	222	المجموع

الجدول 27: توزيع أفراد مجتمع البحث حسب سن بداية العمل.

Ø التعليق على النتائج:

يبدو من خلال النتائج التي يظهرها الجدول رقم 27 توزيعاً غير متساوي لأفراد العينة تبعاً للسن التي بدأ فيها الأطفال العمل، و تشير النسب المتحصل عليها أن الفئة العمرية الأولى و التي تنحصر بين 6 إلى 11 سنة شملت نسبة معتبرة قوامها %44.14 ولكن كانت بنسبة %55.85 لصالح الأطفال الذين يبدأون العمل بين 12 إلى 16 سنة.

Ø تفسير النتائج:

يبدو أن أكبر نسبة من الأطفال تبدأ العمل في الفئة العمرية الثانية و هذا لما يميز هذه السن من خصائص نفسية و جسدية و اجتماعية و لا يمكننا أيضا إغفال النسبة التي حصلت عليها الفئة الثانية و التي كانت معتبرة كذلك بالرغم من أنها كانت أقل من الثانية، إن إقبال الأطفال على العمل يتزايد مع تقدمهم في العمر أي تطورهم و نموهم بحيث تمكنهم قواهم الجسدية من تحمل أكبر لأعباء العمل من جهة و من جهة ثانية تزداد حاجات الطفل النفسية و المادية كالحاجة إلى الاستقلال و التقرد و تأكيد الذات اللذين قد يوفرهما المال الذي يحصل عليه الطفل من العمل، و قد يعود السبب أيضا إلى تزايد الاستهلاك للطفل مع تقدمه في العمر و الذي يشجعه الاحتكاك بالغير فتنشأ لديه الرغبة في التقليد و المحاكاة من أجل الوصول إلى نموذج اجتماعي يتنافس الأطفال في تحقيقه، كما أن التقليد قد يكون من بين العوامل المفسرة إذا سلمنا بتزايد هذه الظاهرة بين الأطفال مع السن، ومنه لا يمكن تفسير سن خروج الطفل للعمل بعامل أو عاملين بل يبدو أن السبب يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة و المتشابكة و التي تتعلق في مجملها بطبيعة هذه السن و تأثرها بالعوامل الاجتماعية و الثقافية للمحيط و انعكاساتها على الطفل.

2.7- عرض نتائج أوقات العمل:

النسبة المئوية	التكرار	ساعات العمل/اليوم
46.9%	82	أقل من 8 ساعات
63.1%	140	أكثر من 8 ساعات
100%	222	المجموع

الجدول 28: عدد ساعات العمل اليومية للأطفال.

Ø التعليق على النتائج:

يبدو من خلال النتائج التي عرضها الجدول رقم 28 أن نسبة كبيرة و معتبرة من الأطفال تقدر بـ 63.1% يعملون كامل لوقت أي أكثر من 8 ساعات، أي أن العمل يمتص كامل وقت غالبية الأطفال الذين يعملون.

Ø تفسير النتائج:

إن معظم أفراد العينة يعملون كامل الوقت، إن هذه الوضعية لا تتماشى لا مع القوانين الدولية و لا مع القوانين الطبيعية التكوينية لمرحلة الطفولة.

فالقوانين الدولية و الجزائرية تحرم كل الأعمال و الأنشطة التي يقوم بها الأطفال و التي تتطلب منهم تسخير كل وقتهم لها لأنها تتنافى مع إجبارية التعليم و لأن النشاط الوحيد المشروع في الطفولة هو التعلم و التحضير للمستقبل و إن استدعى الأمر من الطفل القيام ببعض الأنشطة فيجب أن لا تتنافى بأي حال من الأحوال مع تدرسه، و أن لا تجعل التوفيق بين الدراسة و العمل أمرا صعبا، كما يجب أن لا تأثر على أوقات راحته اليومية و الأسبوعية.

أما القوانين الطبيعية و التكوينية فهي تتعلق بخصوصية مرحلة الطفولة باعتبارها مرحلة نمو و اكتساب يتميز فيها الفرد بعدم القدرة إن الجسمية أو النفسية أو العقلية، و العمل كامل الوقت يحرم الطفل من النمو السليم و المتوازن، و عادة ما يكون هذا العمل على حساب أوقات اللعب و أوقات الغذاء و النوم و الدراسة.

3.7- عرض نتائج نمط العمل:

نمط العمل الجنس	فسي الشارع	فرز النفايات	الصناعة	الخدمة	المجموع
نكر	102 %50.7	29 %14.4	37 %18.4	33 %16.4	201 %100
أنثى	2 %9.5	3 %14.3	7 %33.3	9 %42.9	21 %100
المجموع	104 %46.8	32 %14.4	44 %19.8	42 %18.9	222 %100

الجدول 29: توزيع أفراد مجتمع البحث حسب نمط العمل.

Ø التعليق على النتائج:

تظهر النتائج أن أكبر عدد من الأطفال يفضلون العمل في الشوارع حيث بلغت نسبتهم 46.8% من إجمالي العدد، تليها نسبتي العمل في الصناعة و الخدمة بقيم متقاربة قدرت بـ 19.8% و 18.9% على التوالي ثم نسبة العمل في فرز النفايات بقيمة 14.4%.

Ø تفسير النتائج:

يتمثل نشاط العمل في الشارع الذي تحصل على أكبر نسبة في مختلف الأعمال التجارة البسيطة و التي تشمل بيع الكثير من الأشياء: كالأكياس البلاستيكية، التبغ و الكبريت، الجرائد، بيع بعض المواد الاستهلاكية المصنعة في البيت أو تلك الصناعية، و ينتشر هؤلاء الأطفال بالقرب من الأسواق الشعبية أو محطات المسافرين و في كل مكان تكثر فيه الحركة بحيث يقومون بتلبية متطلبات الناس. تزداد أعداد هؤلاء الأطفال بشكل كبير و ملحوظ في المناسبات و الأعياد، عندما تعرف السوق انتعاشا تحت ازدياد الطلبات المتماشية مع طبيعة الموسم التي تعرف

تضاعفا و توفر الكثير من فرص العمل و الربح الوفير، و من بين هذه المواسم نذكر على سبيل المثال شهر رمضان المعظم حيث نلاحظ فيه أعدادا كبيرة من الأطفال من الجنسين يبيعون أشياء كثيرة (مواد صنع الحلويات التقليدية، الحشائش التعطيرية، الأواني المنزلية، الحلويات.....) مما يكثر عليها الطلب في هذا الشهر، و قد يلجأ الطفل حتى عن التغيب عن المدرسة من أجل توفير الكثير من المال.

الدخول المدرسي أيضا مناسبة توفر الكثير من فرص العمل للأطفال إذ يلجأون إلى بيع بعض الأدوات المدرسية التي يفتنونها من عند تجار الجملة و يبيعونها أو يأخذونها من عند أصحاب المكتبات لبيعها ثم يأخذون حصتهم من الربح و لكن في العادة فإنهم يشترونها بأنفسهم بالجملة من الأسواق الأسبوعية أو من تجار الجملة و خاصة أن التجارة تعرف الكثير من الخروقات للقانون كالبيع دون فواتير و دون سجلات تجارية الأمر الذي يشجع السوق الموازية غير القانونية و التي تعرف انتشارا كبيرا في الجزائر و أصبحت ظاهرة صعبة التحكم و التنظيم، و يجد الأطفال ظلتهم في هذه السوق خاصة و أنها لا تتطلب تكويننا و لا شروطا على الطفل فقط اقتناء البضاعة ثم بيعها و كثيرا ما تدر عليه هذه التجارة ربحا وفيرا.

يصنف العمل في فرز النفايات من الأنشطة التي تمارس في الشارع و هذا يدل على أن معظم الأطفال العاملين يعملون في الشارع و هذا راجع إلى الخصائص التي تميز بها هذا العمل من توفيره للكثير من فرص العمل و سهولة الحصول على العمل فيه. و رغم أن معظم الأطفال العاملين في الشارع هم من الجنس الذكري إلا أننا أصبحنا نلاحظ في الآونة الأخيرة فتيات يقومون به و رغم كونها نسبة ضئيلة إلا أننا نرى أنها نسبة معتبرة توحى بحصول التغيير الذي قد يعرف الكثير من التطور في المستقبل. و عن سبب فصلنا لهذا العمل عن العمل في الشارع لأننا لاحظنا أن له خصائص مختلفة، فهو يتم في ظروف صعبة تعرض حياة الطفل للخطر لتعامله مع المواد المتحللة و لقضائه ساعات طويلة وسط المواد السامة التي تؤثر على صحته و نموه. لقد عرف هذا النوع من النشاط انتشارا كبيرا في الجزائر مؤخرا و خاصة بعد ظهور الصناعة الاسترجاعية و تقدمها و تطورها، فازداد

الطلب على المواد القابلة للاسترجاع كالمواد البلاستيكية، و المواد المعدنية كالححاس مثلا و غيرها.

يقوم الطفل في هذا القطاع بالتجوال عبر أماكن تفريغ النفايات داخل المدينة أو المزابل العمومية و يجمع كل ما يقع تحت يديه يكون قابلا للاسترجاع و من خصائص هذا العمل إمكانية القيام به في الليل و قبل مرور الشاحنات الخاصة بجمع النفايات، و عادة ما يعمل الأطفال في مجموعات صغيرة، و يبيعون ما يقومون بجمعه للورشات الخاصة بالاسترجاع و إذا حالفهم الحظ و استطاعوا جمع كمية معتبرة من المواد القابلة للاسترجاع فإن نصيبهم من العملية قد يفوق الأجر اليومي لموظف بسيط.

يمثل في الصناعة قطاعا آخر يستقطب عمالة الأطفال لكن بدرجة أقل من العمل في الشارع، يتضمن هذا النشاط في الصناعة الحرفية بمختلف أشكالها و الصناعة الحديثة، و قد شكلت الفتيات أكبر نسبة قدرت ، يعود ذلك إلى ميل الفتيات إلى القيام بالأعمال الصناعية الحرفية كالتطريز و الخياطة و الحياكة و غيرها من المهن التي تعتبر حكرا على المرأة و التي عادة ما تمارس في البيوت و هذا يضمن الحماية للفتاة و يبقيا بعيدا عن خطر الشارع.

و أخيرا يأتي العمل في الخدمة مساويا للعمل في القطاع الصناعي بنسبة و يشمل هذا العمل بالنسب للذكور العمل في المقاهي و العمل في المطاعم بنسبة 16.4% من العدد الإجمالي للذكور، و نسبة 42.9% من العدد الإجمالي للبنات و الذي يتمثل لديهن في العمل في الخدمة في المنازل و القيام بأعمال التنظيف و تقديم خدماتهن لكل بيت يحتاج لها. هناك نوع من التشابه بين النشاطين عند الإناث و عند الذكور إذ يتمثل في الغالب في أعمال خدمة الغير و القيام بأعمال التنظيف المتمثلة في الكنس و غسل الأواني و تنظيف الأرضية و تقديم الطلبات.

4.7- عرض نتائج قطاعات عمل الأطفال:

قطاع عمل الطفل	التكرار	%
لصالحه الخاص	128	57.70%
لصالح الخواص	94	42.30%
المجموع	222	100%

الجدول رقم 30: قطاعات عمل أفراد مجتمع الدراسة.

Ø التعليق على النتائج:

تبين النتائج المعروضة في الجدول رقم 30 التي يشغلها الأطفال العاملون الذين شملتهم الدراسة و تبين أن 57.70% يقومون بالعمل لصالح الخواص و هي نسبة تتأخر النصف، في حين عبرت البقية المقدرة بـ 42.30% على أنها تقوم بالعمل لصالحها الخاص و هي نسبة و إن كانت مرتفعة إلا أنها تبقى أقل من النسبة الأولى.

Ø تفسير النتائج:

بدو من خلال النتائج أن الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة إما أن يعملوا لصالحهم الخاص و إما أن يعملوا لصالح الخواص و لم نسجل العمل في القطاع الحكومي لأن القوانين الجزائرية تمنع عمل الأطفال الأقل من 16 سنة باعتبار أن الجزائر تعتبر من الدول المصادقة على اتفاقية منع عمل الأطفال، و حيثما وجد أطفال يعملون يسجل ذلك ضمن خرق القوانين، و قد سجلنا أكبر نسبة من الأطفال تعمل لدى الخواص إما في مؤسسات صغيرة أو يستغلون لبيع بعض الأغراض و غيرها من الأنشطة و هذا يدخل ضمن مفهوم الاستغلال لأنه عادة ما تسلم رواتب للأطفال أقل بكثير من الجهد الذي يقومون به.

أما البقية فإنها تقوم بأنشطة لصالحها الخاص و التي تتمثل في العادة في العمل بالشارع من خلال بيع بعض المنتجات، و يعتبر هذا النشاط من أسهل الأنشطة المتوفرة للطفل وهو يوفر الكثير من مناصب الشغل للأطفال.

5.7-سبب العمل حسب الطفل:

سبب العمل	التكرار	%
رغبة شخصية	52	23.4%
مدفوعا من العائلة	32	14.4%
تقليد أحد المعارف	80	36%
من أجل المال	58	26.1%
المجموع	222	100%

الجدول 31: سبب الخروج إلى العمل حسب الطفل.

Ø التعليق على نتائج:

تعرض نتائج الجدول رقم 31 الأسباب التي يعلل بها الأطفال خروجهم للعمل و يتضح أن نسبة 36% من الأطفال خرجوا للعمل بدافع التقليد أي تقليد أحد المعارف و تأثرهم به و ترى نسبة 23.4% أن العمل كان بدافع شخصي أو برغبة شخصية بعيدا عن الضغوط، في حين جاءت الرغبة في الحصول على المال في المرتبة الثالثة بنسبة 26.1 أي أن هذه من النسبة من الأطفال تعلل عملها بالرغبة في الحصول على المال، أما آخر نسبة فكانت لصالح الضغط العائلي فقد عبر 14.4 من الأطفال أن عائلاتهم كانت وراء خروجهم للعمل.

Ø تفسير النتائج:

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها ومن خلال الأسباب التي أعطاها الأطفال لعملهم أنها إما أن تكون أسبابا فردية أي أنها متعلقة بالطفل لوحده أو أسبابا يراها خارجة عنه بإرجاعها إلى العائلة و ما تمارسه من ضغط على الطفل.

و يبدو أن العمل حسب ما أسفرت عليه النتائج متعلق بأسباب فردية كثر منها عائلية فكان التقليد أول هذه الأسباب أي أن الطفل هنا عبر عن رغبته في تقليد أحد معارفه و لا يخفى على الجميع دور التقليد الذي يعتبر من أهم الأنشطة النفسية التي تتدخل في الاكتساب و التعلم و بناء الذات في مرحلة الطفولة، إذ يلجأ الطفل إلى إعادة إنتاج النماذج التي يتأثر بها لذا ظهر هذا السبب في المقام الأول.

و في نفس سياق العوامل الفردية جاءت الرغبة في العمل و الرغبة في جمع المال بمراتب متقاربة وقد يتعلق الأمر هنا بمختلف الاشباع التي يتحصل عليها الطفل من العمل إن على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

و في المقام الأخير يأتي الضغط العائلي الذي قد يتعلق بالعديد من العوامل كتصور الأسرة لعمل الطفل أو اعتباره تحضيراً للمستقبل، ولكن الملاحظ و رغم النسبة التي تحصل عليها هذا السبب و التي لا يمكن إغفالها لكنها تبقى نسبة قد نقول عنها أنها نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بباقي النسب، بمعنى أن الدوافع الفردية للطفل كانت أقوى من الدوافع العائلية في الظاهر و المباشر و لكن هل يمكن التغاضي عنها ونحن نعلم أن الأسرة أول وسط يساعد الطفل على تكوين تصورات و اتجاهاته للأمور.

6.7-مجالات صرف المال المتحصل عليه:

مجال صرف المال	التكرار	%
يسلمه للعائلة	46	20.6%
على نفسه	115	51.8%
الاثنين معا	61	27.4%
المجموع	222	100%

الجدول 32: مجال صرف الطفل للمال المتحصل عليه.

Ø التعليق على النتائج:

يبدو من خلال النتائج التي يوضحها الجدول رقم 32 و الخاصة بمصارف المال الذي يجنيه الطفل من عمله، فإما أن يسلمه للعائلة و إما أن يصرفه على نفسه و إما الاثنين معا.

و قد أعربت نسبة 51.8% أنها تقوم بصرف ما تتحصل عليه من مال على نفسها و هي نسبة مرتفعة جدا تجاوزت نصف أفراد الدراسة في حين توزع باقي الأفراد بين تسليم الدخل للعائلة و اقتسامه بين العائلة و الطفل بنسب متقاربة بـ 27.4% للمصرف الثاني أي الاقتسام مع العائلة و 20.6% لصالح مصرف تسليمه كلية للعائلة.

Ø تفسير النتائج:

إن الملاحظ من النتائج المبينة من خلال الجدول رقم 32 أن نصف الأطفال العاملين ينفقون أموالهم على أنفسهم أي من أجل إشباع حاجاتهم الفردية و هذا من شأنه أن يفسر كون الدافع للعمل كان دافعا فرديا أكثر منه دافعا عائليا قد يرتبط بتصورات الطفل و اتجاهاته نحو المال و ما يمثله من إشباع مادي يؤد إلى الإشباع العاطفي، و في الواقع إن تفسير هذه النتائج معزولة عن السياق النفسي و الاجتماعي العام للطفل قد يؤول بنا إلى مخارج مسدودة، فعلى السياق النفسي قد يأخذ المال شكلا من أشكال التعويض في الحالة التي يشعر بها الطفل بالحرمان داخل العائلة سواء كان الحرمان عاطفيا أو ماديا المهم أن النتيجة تكون واحدة على الصعيد النفسي و هو الشعور بالحرمان والنقص.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد تعلق الأمر بالرغبة في الوصول إلى النماذج الاجتماعية التي تقاس فيها القيمة الفردية بكمية الإنفاق و اقتناء أعلى المواد.

و فبإمكان هذين السببين معا أو كل واحد على حدا أن يفسر ارتفاع نسبة الأطفال الذين يصرفون كل المال الذي يحصلون عليه على أنفسهم.

و في مقابل ارتفاع عدد الأطفال الذين يصرفون المال على أنفسهم نجد هناك من يصرفه على العائلة و قد يرجع ذلك ربما إلى الدوافع التي كانت وراء العمل في أن النسبة الثالثة كانت مقاربة للثانية يلجأ فيها الطفل إلى إشباع حاجاته الخاصة و المساهمة في مصاريف العائلة.

7.7-إحساس الطفل العامل عند رؤية أحد زملائه في الدراسة:

الإحساس	التكرار	%
الحسرة	60	27.02%
الخجل	60	27.02%
اللامبالاة	102	45.94%
المجموع	222	100%

الجدول 33: إحساس الطفل العامل عند رؤية أحد زملائه في الدراسة.

Ø التعليق على النتائج:

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم 33 توزع أفراد عينة البحث وفقا للشعور الذي ينتابهم عند رؤيتهم لأحد الزملاء الذين كانوا يدرسون معهم، و لقد تحصل الإحساس بالخجل و الحسرة على نسب متساوية مقدرة بـ 27.02% في أن أكبر نسبة من الأطفال و المقدرة بـ 45.94% أعربوا عن إحساسهم باللامبالاة.

Ø تفسير النتائج:

لقد أظهر عدد كبير من الأطفال يقارب النصف لامبالاتهم عند التقائهم بأحد زملاء الدراسة و هو يمارس في عمله و قد يعود السبب إلى أن معظم الأطفال اختاروا بأنفسهم ترك مقاعد الدراسة من أجل العمل و ربما وجدوا في العمل الاشباع التي كانوا يبحثون عنها، و ربما كانت الدراسة لا تسترعي اهتمامتهم و عدم مواصلتهم للدراسة رغم كون زملائهم آخرين يفعلون ذلك لا يشكل لهم أي عائق بالنسبة لتقييمهم لذواتهم.

و في المقابل ظهر الإحساس بالخجل و الحسرة بنسب متساوية أصغر من النسبة الأولى لكن لا يمكن إغفالها فالإحساسين معا يشكلان أكثر من النصف أي أن أكثر من نصف الأطفال الذين شملتهم الدراسة يشعرون عندما يلتقون بأحد زملاء الدراسة الذين يواصلون دراستهم إما بالخجل من العمل الذي يقومون به أو بالحسرة لأنهم انقطعوا عن الدراسة ، و الإحساس بالخجل أو الحسرة يتعلق بتقييم الفرد لذاته فرغم أن اختيار الطفل للعمل في معظم الحالات كان بإرادته على الأقل ظاهريا تبقى المدرسة من الناحية النفسية الاجتماعية من أحد المركبات التي تعمل على بناء هوية مقبولة، و قد تعمل هذه النتائج على إظهار نوع من التناقض الذي يعيشه الطفل العامل.

8.7- الإحساس عند الالتقاء بأحد المعلمين :

الإحساس	التكرار	%
الخجل	122	54.95%
اللامبالاة	100	45.04%
المجموع	200	100%

الجدول 34: الإحساس عند رؤية أحد المعلمين.

Ø التعليق على النتائج:

أسفرت النتائج الظاهرة في الجدول رقم 34 على توزيع يكاد يكون متساويا بين الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة فيما يخص إحساسهم عند رؤيتهم لأحد معلمهم و هم يقومون بعملهم، فلقد عبر 54.95% من الأطفال عن شعورهم بالخجل في حين عبرت البقية و التي تقدر نسبتها بـ 45.04% عن شعورها باللامبالاة .

Ø تفسير النتائج:

إن محاولة تفسير النتائج التي جاء بها الجدول رقم 34 تفسيراً أولياً تضعنا أمام احتمالات متعددة، لأن التوزيع الذي حصلنا عليه كان توزيعاً متساوياً و إن سجل الإحساس بالخجل ارتفاعاً نسبياً، بمعنى أن الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة إما أن يشعرون بالخجل أو باللامبالاة عندما يلتقون بأحد المعلمين الذين درسوهم، فالمعلم يمثل المدرسة من الناحية الاجتماعية و يمثل صورة الأنا الأعلى من الناحية النفسية، أننا نستطيع أن نرجع موقف الطفل من المعلم إلى موقفه من المدرسة، فتخلي الطفل عن المدرسة يضعه أمام موقف تقييمي لذاته من الناحية النفسية و من الناحية الاجتماعية، و قد يعود شعور الطفل بالخجل إلى شعوره بالتدني و نقصان القيمة في حضور المعلم الذي يمثل أحد الصور الاجتماعية التي يستند إليها الطفل حين يقيم ذاته، و الشعور باللامبالاة حتى و إن كان يعبر عن عدم اكتراث الطفل ظاهرياً و لكن قد نرجعه إلى النكران و الهروب من تأنيب الأنا الأعلى لأن النسبة التي حصلنا عليها لا يمكننا إرجاعها فقط لعدم الاكتراث و هذا الذي تظهره باقي النتائج الأخرى.

9.7-معاملة الناس للأطفال العاملين:

المعاملة	التكرار	%
الاحترام	85	38.28%
الشفقة	45	20.27%
الاحترام	46	20.72%
الاعتداء	46	20.72%
المجموع	222	100%

الجدول 35: معاملة الناس للأطفال العاملين.

Ø التعليق على النتائج:

تعطي النتائج المعروضة في الجدول رقم 35 تقييم الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة لمعاملة الناس لهم من خلال تجاربهم اليومية أي أثناء قيامهم بمختلف الأنشطة، و قد ظهر أن الأطفال يقيمون هذه المعاملة على أنها بالاحترام بنسبة 38.28% و هي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي النسب التي جاءت متساوية تقارب 20% في مجملها و هي المعاملة بالاحترام بالاعتداء وبالشفقة.

Ø تفسير النتائج:

تعكس النتائج المتحصل عليها في هذا البند تقييم الأطفال العاملين لمعاملة الناس لهم، و نلاحظ أن أعلى نسبة من الأطفال تشعر باحتقار الناس لهم و هذا قد يكون انعكاسا لتقييم الطفل لذاته أو لطبيعة العمل الذي يقوم به لأنه و في العادة ما يتقمص الأفراد الأنشطة التي يقومون بها كما يرى الأطفال في مقابل المعاملة بالاحترام أن الناس يعتدون عليهم لأن عادة ما يكون الطفل بلا حماية و هو يشعر باللامن و بالخطر

الراجعين لصغر سنه من جهة و للعمل الذي يجعله في عرضة دائمة للخطر، و في مقابل الاحتقار و الاعتداء نجد الشعور باحترام الناس أو بالشفقة عليهم و هي نسب متساوية، و يبدو أنه ل يمكننا الوقوف على تفسير منطقي لتقييم الطفل العامل لمعاملة الناس له دون الأخذ بعن الاعتبار لعوامل أخرى كطبيعة عمل الذي يقوم به الطفل و مدى رضاؤه عن هذا العمل و الذي سنحاول التأكد منه من خلال بنود أخرى.

10.7- عرض نتائج المشاكل التي تواجه الطفل أثناء العمل:

نوع المشكل	التكرار	%
الاعتداء	78	35.1%
ملاحقة الشرطة	66	29.7%
الخطر الصحي	78	35.1%
المجموع	222	100%

الجدول 36: مشاكل العمل.

Ø التعليق على النتائج:

يعرض الجدول رقم 36 مختلف الأخطار التي يتعرض لها الأطفال العاملين، و هي إما أن تكون خطرا صحيا أو خطرا ملاحقة الشرطة أو خطر التعرض للاعتداء ، و قد حصل الخطر الصحي على نسبة قدرت بـ 35.1% ، و تحصل مشكل التعرض للاعتداء على نسبة 35.1% ، و حصل مشكل ملاحقة الشرطة على نسبة 29.7% ، و نلاحظ أن النسب تكاد تكون متقاربة.

Ø تفسير النتائج:

إن خروج الطفل للعمل يعني أنه سيواجه مجمل الأخطار و المشاكل بمفرده و خاصة إذا كان يضطر للعمل و لوقت طويل بعيدا عن حماية العائلة و قد بينت النتائج مختلف الأخطار التي يتعرض لها الأطفال بشكل يومي، جاء الخطر الصحي في مقدمتها، و هذا له علاقة بقدرات الطفل و مستوى نضجه الجسد من جهة، و ساعات العمل الطويلة من جهة أخرى أضف إلى ذلك أن الأطفال عادة ما يقومون بأعمال يرفض الكبار القيام به لأن قلة خبرتهم و عدم اكتمال نموهم يجعلهم لا يقدرّون الأخطار و يقبلون بأي عمل يدر عليهم المال حتى و إن كان هذا العمل يعرضهم للخطر الصحي، وقد ظهر أن خطر ملاحقة الشرطة ثاني خطر يتعرض له الأطفال باعتبار أنهم يمارسون أنشطة عدة تكون ممنوعة كالببيع غير المرخص في الطرقات العامة و عرقلة حركة السير أو نبش المزابل و غيرها لذا فهم يتعرضون لمطاردة يومية من أفراد الشرطة الأمر الذي يجعل الطفل في خوف دائم من مدهامة عناصر الأمن و احتجازه أو على الأقل مصادرة سلعته.

يعتبر التعرض للاعتداء من بين الأخطار التي تهدد الطفل بشكل دائم و هو يقوم بعمله و قد حصلت على نسبة معتبرة، و لحظنا من خلال نتائج سابقة أن معظم الأطفال يقومون بأنشطة في الشارع و لقيام بهذا النشاط يعرض الراشد قبل الطفل للاعتداء فما بالك إن تعلق الأمر بطفل لا يستطيع الدفاع عن نفسه.

11.7- عرض نتائج الرضاء عن العمل:

الرضاء	التكرار	%
نعم	72	32.43%
لا	150	67.56%
المجموع	222	100%

الجدول 37: رضاء الأطفال عن عملهم

Ø التعليق على النتائج:

إن النتائج المقدمة في الجدول رقم 37 تبين توزع أفراد الدراسة حسب رضائهم أو عدم رضائهم عن العمل الذي يقومون به، و قد عبرت أكبر نسبة من الأطفال مقدره بـ 67.56% عن عدم رضائها عن العمل الذي تقوم به في حين عبرت النسبة الثانية و المقدره بـ 32.43% عن رضائها بالعمل الذي تقوم به.

Ø تفسير النتائج:

يبدو من خلال نتائج التي يعرضها الجدول رقم 37 أن النسبة الكبرى و التي تفوق النصف من الأطفال العاملين التي شملتهم الدراسة عبروا عن عدم رضائهم عن العمل الذي يقومون به، لأنه و كما يبدو أن تصور الطفل عن عالم الشغل لا تماشى في الواقع مع حقيقة هذا العالم، فالعمل لا يوفر المال فقط و إنما يمكن أن يحتوي على الكثير من المشاكل الأخرى و هذا ما يبينه نتائج العامل الموالي

12.7- عرض نتائج سبب عدم الرضاء عن العمل:

السبب	التكرار	%
الشعور بالتعب	55	24.77%
لأنه لا يتماشى مع السن	49	22.07%
البحث عن آخر	118	53.15%
المجموع	222	100%

الجدول 38: سبب عدم رضاء الأطفال عن عملهم

Ø التعليق على النتائج:

من خلال نتائج الجدول رقم 38 عبر الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة عن الأسباب التي جعلتهم غير راضيين عن العمل الذي يقومون به و التي كانت كالتالي: سجل البحث عن عمل آخر أكبر نسبة من الأسباب أي أنه بدا سببا رئيسا 53.15% أي أن نصف الأطفال الذين عبروا عن عدم رضائهم عن عملهم يرغبون في الحصول على عمل آخر، و عبر 24.77% من الأطفال أن عملهم يجعلهم يشعرون بالتعب في حين أن النسبة المتبقية و المتمثلة في 22.07% قالت أن العمل الذي تقوم به غير متناسب مع السن بمعنى أن سن هؤلاء الأطفال لا يسمح لها بالقيام بهذا النوع من العمل.

Ø تفسير النتائج:

يبدو من خلال النتائج التي حصلنا عليها من خلال بند الرضاء عن العمل أن النسبة الكبرى من الأطفال أعربت عن عدم رضائها عن العمل الذي تقوم به و الأسباب جاءت موضحة في الشق الثاني من البند، و شكل البحث عن عمل آخر أهم الأسباب، بمعنى أن الطفل العامل يكون في بحث دائم عن عمل مناسب و هذا ما قد يفسر تعدد الأنشطة التي يقوم بها و انتقاله من نشاط إلى آخر و الذي قد يكون في وقت قصير و هو يعمد إلى القيام بأي نشاط يجده و تعتبر جل هذه الأنشطة أنشطة مؤقتة غير دائمة تخضع للظروف و المناسبات من جهة و من جهة أخرى فالطفل لا يملك أي مؤهل أو تكوين يسمح له بالاستقرار في نشاط معين الأمر الذي يجعله يختبر بشكل دائم كل ما يجده أملا في أن يستقر في الأخير عند نشاط يتناسب و قدراته و امكاناته و هذا من شأنه أن جعله يعيش في حالة من اللااستقرار يطبعها بحث دائم عن نشاط جديد.

و قد جاء الشعور بالتعب في المرتبة الثانية من حيث أسباب عدم الرضاء عن العمل، إن العمل يجعل الطفل يشعر بالتعب و خاصة و أننا لاحظنا أن نسبة معتبرة من الأطفال يعملون كامل الوقت و في كثير من الأحيان أكثر من 08 ساعات يوميا و هي مدة تجعل حتى الراشدين يسعرون بالتعب و نحن نعلم أن القوانين الدولية و المحلية تحدد ساعات الدوام اليومي بـ 08 يوميا، فبالإضافة إلى كون عمل الطفل فعل لا قانوني فإنه يتجاوز النظم الإنسانية و قدرة الأفراد على التحمل.

و السبب الأخير و الذي يتقارب مع الثاني و يكون دالا عليه فإنه يتعلق بعدم تماش العمل مع سن الطفل و قدرته على التحمل فمن غير المعقول أن يزاول أطفال لما يتجاوزوا السادسة عشر من عمرهم أنشطة تتراوح من المرهقة إلى الخطيرة كامل اليوم .

إن شعور الأطفال بالتعب أو إدراكهم لكون العمل لا يتماشى مع سنهم يولد لديهم رغبة ملحة ف البحث عن نشاط آخر و الذي قد لا يصلون إليه، فأى نشاط هذا الذي بإمكانه أن يتناسب مع طفل لم تكتمل قدراته الجسمية و النفسية و العقلية و لا يملك

أي مؤهل و قوم به كامل الوقت دون أن يجعله عرضة للأخطار و لا يجعله يشعر بالتعب.

13.7- عرض نتائج الرغبة في مواصلة العمل:

التوقف	التكرار	%
نعم	108	48.60%
لا	114	51.40%
المجموع	222	100%

الجدول 39: رغبة الأطفال في مواصلة العمل.

Ø التعليق على النتائج:

إن الجدول رقم 39 يقدم النتائج الخاصة برغبة الأطفال في مواصلة العمل أو التوقف عنه، و قد بدا أن الغالبية من الأطفال لا يتمنون التوقف عن العمل بنسبة 51.40% و تبقى نسبة من يتمنون التوقف كبيرة أيضا و هي تقدر بـ 48.60% و نلاحظ أن النسبتين متقاربتين و تكاد أن تكون متساويتين، أي أن الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة يتوزعون مناصفة بين الرغبة في المواصلة و الرغبة في التوقف.

Ø تفسير النتائج:

لقد أظهرت نتائج التعبير عن رغبة الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة في التوقف عن العمل انقسامهم إلى فئتين تكاد أن تكون متقاربتين، أي أن ما يقارب نصف هؤلاء الأطفال العاملين عبروا عن رغبتهم في مواصلة العمل في حين أن ما يقارب النصف الآخر عبر عن رغبته في التوقف.

بالغم من أن الأطفال الذين شملتهم الدراسة عبروا في البداية عن أسباب شخصية فردية في الخروج إلى العمل إلا أنهم بعد مزاولتهم له نجد أنهم ينقسمون بين راغب في المواصلة و راغب في التوقف، و من الصعب أن نحصر تفسير ذلك في سبب أو سببين لكن و حسب الدراسة يبدو أن الطفل قبل خروجه للعمل يحمل تصورا لا يتماشى مع الواقع، فربما كان الهدف من وراء العمل في البداية إشباع بعض الرغبات أو الهروب من بعض الأوضاع العائلية أو النفسية أو الاجتماعية و كان يبدو للطفل أنه من بين المخارج التي تحقق له الاستقرار لكن بعد اختبار الواقع و ممارسة الأنشطة يجد الطفل نفسه أمام وضع جديد مماثل للأوضاع التي هرب منها أو ربما في بعض الأحيان أوضاعا أكثر سوء فيصاب الطفل بالإحباط ويفقد العمل من بريقه و يصبح حملا جديدا يتقل كاهل الطفل و خاصة و أن هناك نسبة معتبرة من الأطفال عبرت عن استيائها من العمل الذي تقوم به كشعورها بالتعب أو أن العمل يهدد صحتها و يعرضها لمختلف الأخطار أو لا تناسب مع سنها.

14.7- عرض نتائج العلاقات في العمل:

نوع العلاقة	التكرار	%
علاقة عمل	71	32%
علاقة صداقة	19	8.6%
علاقة صراع	101	45.5%
غير محددة	31	14%
المجموع	222	100%

الجدول 40: نمط العلاقة في العمل.

Ø التعليق على النتائج:

يعرض الجدول رقم 40 نمط العلاقة التي تربط بين الطفل العامل وغيره من الأطفال العاملين، و هي إما أن تكون علاقة عمل أو علاقة صداقة أو علاقة يميزها الصراع، و قد حصلت العلاقات المتسمة بالصراع على أعلى نسبة مقدرة بـ 45.5% نسبة تقارب النصف أي أن نصف الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة تربطهم علاقات متصارعة مع باقي الأطفال و النسبة لثانية و المقدرة بـ 32% كانت لصالح علاقات العمل ولم تحصل علاقات الصداقة إلا على نسبة ضئيلة بالمقارنة مع باقي النسب و التي تقدر بـ 8.6% في حين أن البقية من الأطفال و الذين يقدر بـ 14% لم يحددوا نوع هذه العلاقة.

Ø تفسير النتائج:

إن خروج الطفل للعمل يعني أنه يدخل عالماً جديداً يتقاسمه مع غيره ممن يتواجدون فيه و من المعلوم أن هذا العالم تحكمه قوانين و قواعد تظمن سيره و توازنه و تتحكم في العلاقة بين من يتقاسمونه، و دخول الطفل لهذا العالم يجعله مجبراً على الخضوع لهذه النظم و القوانين، و تعتبر العلاقة التي تربط بينه و بين من يعملون مؤشراً من مؤشرات هذه القوانين، و يبدو أن الصراع سمة غالبية على نمط العلاقات بين الطفل و غيره من الأطفال، يضطر الطفل إلى التنافس مع غيره و انتهاج كل الوسائل لامتلاك مكانة و الحفاظ عليها و قد يضطر من أجل ذلك إلى الدخول في مشاحنات و مشادات مع غيره لأن عالم الشغل و خاصة في جانبه الذي يمارس بعيداً عن القوانين يجعل الأفراد يتحملون مسؤولية الدفاع عن أنفسهم و خاصة إذا كان الأطفال يمارسون نفس النشاط الأمر الذي يصعد من وتيرة التنافس فيما بينهم و يصبح الأمر بالنسبة للطفل مسألة تواجد و فرض هذا التواجد.

أما علاقات العمل فقد حلت في المرتبة الثانية بعد العلاقات المتصارعة، و يبدو أن نمط العمل الذي يقوم به الطفل من أهم العوامل التي تحدد هذه العلاقة، فهناك بعض الأنشطة التي تفرض تعاوناً مع الآخرين من أجل القيام بها، و يبدو أنه لا مكان

للصداقة في مجال العمل حسب ما أعرب عنه الأطفال نظرا للنسبة الضئيلة التي تحصل هذا النوع من العلاقات، و كأن الطفل العامل كتب مفهوما يمكنه من البقاء و هو إما أن تكون منافسي و إما أن أتعاون معك و لكن لا يمكن أن تكون صديقي .

15.7- عرض نتائج ضمانات العمل للطفل:

الضمان	التكرار	%
حياة مستقرة	64	28.8%
بلا مستقبل	158	71.2%
المجموع	222	100%

الجدول 41: الضمانات التي يقدمها العمل للطفل.

Ø التعليق على النتائج:

يقدم الجدول رقم 41 موقف الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة من العمل الذي يقومون به، حيث أعربت غالبيتهم و المقدره بـ 71.2% أن العمل الذي يقومون به لا يمكن أن يحقق لهم حياة مستقرة و لا يمكن أن ضمن لهم المستقبل، في حين عبرت النسبة المتبقية و المقدره بـ 28.8% أن العمل الذي تقوم به بإمكانه أن يضمن لهم حياة مستقرة.

Ø تفسير النتائج:

عبر الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة و بشكل كبير عن كون العمل الذي يقومون به لا يقدم لهم ضمانات مستقبلية أي نه يتركهم بلا مستقبل و قد يعود الأمر إلى إحساس الطفل بالإحباط نتيجة للعمل الذي يقوم به و الذي يبدو أنه لا يتماشى و انتظاراته و آماله التي كان يعلقها على العمل و خاصة و أن غالبية الأطفال الذين

يعملون لا يثبتون على نمط واحد من العمل بل ينتقلون من نشاط إلى آخر و هذا ربما يولد لديهم الإحساس بعدم الاستقرار الذي قد يولد لديهم الخوف من المستقبل، و قد يعود الأمر إلى الدخل الذي يحققونه من عمل طول و شاق و الذي يرون فيه غير كاف لضمان حياة مستقرة.

16.7- عرض نتائج السماح للأبناء بالعمل:

السماح بالعمل	للأبناء	التكرار	%
نعم		21	09.5%
لا		201	90.5%
المجموع		222	100%

الجدول 42: عرض نتائج السماح للأبناء بالعمل.

Ø التعليق على النتائج:

إن النتائج المعروضة ف الجدول رقم 42 و الخاصة بالإجابة عن السؤال المتعلق بما إذا كان الطفل يسمح لأبنائه بالعمل في المستقبل أم لا، و لقد جاءت الإجابات في نسب شديدة التباين إذ قال 90.5% من الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة أنهم لن يسمحوا لأبنائهم بالعمل و هي نسبة ساحقة و عبرت البقية و المقدره بـ 09.5% أنه بإمكانها أن تسمح لأبنائها بالعمل و هي نسبة ضئيلة جدا و لا تكاد تذكر إذ ما قارناها بالنسبة الأولى.

17.7- عرض نتائج السبب في عدم السماح للأبناء بالعمل:

السبب	التكرار	%
الخوف من الانحراف	64	28.8%
الخطر الصحي	54	24.3%
التعرض للاعتداء	40	18%
متابعة الدراسة	43	19.4%
المجموع	201	100%

الجدول 43: سبب عدم السماح للأبناء بالعمل.

Ø التعليق على النتائج:

يشمل الجدول رقم 43 على نتائج الشق الثاني من السؤال حول السماح للأبناء بالعمل في المستقبل من خلال إعطاء السبب في عدم السماح الذي تحصل على نسبة ساحقة وقد كانت الأسباب كالتالي: تحصل سبب الخوف عليهم من الانحراف على نسبة 28.8% ، يليها سبب التعرض للأخطار التي تهدد الصحة بنسبة 24.3% و هي نسب متقاربة، و حصل سبب متابعة الدراسة على نسبة 19.4% و هي نسبة مقارنة للنسبة التي تحصل عليها سبب التعرض للاعتداء و المقدرة بـ 18%.

Ø تفسير النتائج:

تعكس نتائج بند السماح أو عدم السماح للأبناء بالعمل في المستقبل موقف الطفل من عمل الأطفال و الذي كونه من خلال اختباره لعالم العمل، و تبني غالبية الأطفال لموقف الرفض إنما يعبر عن رفضهم للظروف التي تتم فيها الظاهرة بعد تجربتها، فالرفض كان لأسباب متعلقة بالعمل في حد ذاته لما يشكله من أخطار على الطفل كأن يعرضه للانحراف أو للأخطار الصحية أو للاعتداء أكثر من تعلقه بالدراسة و التعليم، لأننا لو قمنا بضم الأسباب المتعلقة بالأخطار التي يتعرض لها الطفل أثناء

القيام بالعمل لوجدنا أنها تفوق بكثير سبب متابعة الدراسة، بمعنى أن الأطفال يرفضون العمل ليس من أجل الدراسة و إنما من أجل الأخطار التي يتعرضون لها، و هذا يعكس بدوره موقف الأطفال الراض للمدرسة نظرا للصورة الاجتماعية التي أصبحت تعكسها هذه الأخيرة.

8- عرض نتائج العمل و الانحراف:

يتكون هذا العامل من المؤشرات التي تدل على تعرض الطفل العامل لعوامل الانحراف و التي اخترنا منها: مؤشر التدخين و تناول المواد المخدرة، مؤشر المخالفات القانونية، و مؤشر نوع الأصدقاء و تناولهم للمواد المخدرة و ارتكابهم للمخالفات القانونية

1.8- عرض نتائج التدخين و تناول المواد المخدرة :

%	التكرار	
65.31%	145	التدخين
36.5%	81	المخدرات

الجدول 44: نتائج التدخين و تناول المواد المخدرة

2.8- عرض نتائج بداية التدخين و تناول المواد المخدرة:

بعد الخروج للعمل	قبل الخروج للعمل	
127 87.58%	18 12.41%	التدخين
139 97.3%	2 2.46%	المخدرات

الجدول 45: بداية التدخين و تناول المواد المخدرة

Ø التعليق على النتائج:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم 44 و الجدول 45 نلاحظ ما يلي:
نسبة كبيرة من الأطفال الذين يعملون تدخن و قد وصلت هذه النسبة إلى 65.31% و أن 87.58% من هذه النسبة المدخنة ابتدأوا التدخين بعد خروجهم للعمل، في حين نجد أن 36.5% منهم تتناول موادا مخدرة و رغم كون هذه النسبة تبدو منخفضة بالمقارنة مع نسبة المدخنين إلا أنها تبقى نسبة مخيفة و تنذر بالخطر و أقر 97.3% من هؤلاء الأطفال أنهم بدأوا في تعاطي المواد المخدرة بعد خروجهم للعمل.

Ø تفسير النتائج:

إن استقراء هذه النتائج يجعلنا نتحدث عن وجود علاقة بين عمل الطفل و تعرضه للانحراف، أي أن العمل يصبح عاملا من عوامل الخطر التي تجعل الطفل عرضة للانحراف و الذي يعتبر التدخين و تناول المواد المخدرة من أحد مؤشرات، لأن الطفل يجد نفسه لوحده بعيدا عن مراقبة العائلة يحتك بالفئات المنحرفة و يدفعه كسب المال إلى تجريب كل الممنوعات و التي يتفنن الشارع في عرضها و إغرائه بها، و مع نقص خبرة الطفل و قصر نظره و اندفاعه نخرط في تجريب كل الممنوعات، و خاصة أنه يقضي وقتا غير قصير في الشارع يتجاوز في أحيان كثيرة 08 ساعات يوميا يحتك فيها بالنماذج التي يعرضها الشارع و تعوض النماذج الأسرية تصبح معها العائلة أو البيت مكانا للنوم لا غير.

3.8- عرض نتائج ارتكاب المخالفات القانونية:

%	التكرار	
%27	60	نعم
%73	162	لا
%100	222	المجموع

الجدول 46: نتائج ارتكاب المخالفات القانونية لأطفال عينة الدراسة.

Ø التعليق على النتائج:

إن النتائج الموضحة في الجدول رقم 46 تبين الإجابات عن السؤال الذي يستفسر عن ارتكاب الطفل العامل الذي شملته الدراسة للمخالفات القانونية، و لقد أجابت نسبة 27% من هؤلاء الأطفال أنهم قاموا بارتكاب مخالفات قانونية و النسبة تعتبر كبيرة حتى و إن بدت أقل من النسبة التي قالت بعدم ارتكابها للمخالفات القانونية.

4.8- عرض نتائج نوعية المخالفة القانونية المرتكبة:

%	التكرار	
%25	15	السرقه
%33.3	20	الاعتداء
%41.6	25	الاتنين معا
%100	60	المجموع

الجدول 47: نوع المخالفة المرتكبة.

Ø التعليق على النتائج:

يوضح الجدول رقم 47 نوع المخالفة التي ارتكبتها الأطفال العاملون الذين شملتهم الدراسة و الذين عبروا عن ارتكابهم للمخالفات القانونية، و لقد أجاب 41.6% من هؤلاء الأطفال أنهم ارتكبوا مخالفتي السرقة و الاعتداء على الآخرين معا في حين أجاب 33.3% أنهم قاموا بالاعتداء على الآخرين و تحصلت نسبة مخالفة السرقة على المرتبة الأخيرة بـ 25.0% .

Ø تفسير نتائج ارتكاب المخالفات القانونية و نوعيتها بالنسبة للطفل العامل:

إن النتائج المتحصل عليها فيما يخص بند المخالفات لقانونية و نوعيتها تعرض الطفل العامل الذي شملته الدراسة إلى الانحراف، لأنه و حسب النتائج نسبة معتبرة منهم قاموا بارتكاب مخالفات قانونية، فالطفل هنا يمضي وقتا طويلا خارج البيت و بعيدا عن مراقبة العائلة الأمر الذي يسهل عليه الوقوع في الخطأ في غياب من يرشده و يردعه، و قد سجل الاعتداء على الأشخاص نسبة مرتفعة ذلك أن الطفل و باحتكاكه الدائم مع الخطر يجعله يطور أساليبه الدفاعية من أجل حماية نفسه و قد يعطي لنفسه كامل الحق في ذلك ويلجأ للعنف كلما أحس بالخطر، تعتبر السرقة و الاعتداء على الأشخاص من الأمور التي يتعلمها الطفل العامل و خاصة إذا ربطناها بتعلم التدخين و تناول المواد المخدرة فقد لا يكفي الطفل الدخل الذي يحصل عليه من عمله و يضطر إلى السرقة من أجل تلبية حاجاته المتزايدة.

5.8- عرض نتائج ارتكاب الزملاء للمخالفات القانونية:

التردد	النسبة %	
142	64.0%	نعم
110	36.0%	لا
222	100%	المجموع

الجدول 48: ارتكاب الزملاء للمخالفات القانونية.

Ø التعليق على النتائج:

يوضح الجدول رقم 48 ارتكاب زملاء الطفل العامل الذي شملته الدراسة للمخالفات القانونية و قد تبين أن نسبة 64.0% من هؤلاء الأطفال أن زملاءهم قاموا بارتكاب مخالفات قانونية و هي نسبة مرتفعة جدا فاقت النصف.

6.8- عرض نتائج نوعية المخالفات المرتكبة من طرف الزملاء:

%	التكرار	
35.2%	50	السرقه
24.6%	35	الاعتداء
40.1%	57	الاثنين معا
100%	142	المجموع

الجدول 49: نوعية المخالفة المرتكبة من طرف الزملاء.

Ø التعليق على النتائج:

توضح النتائج المعروضة في الجدول رقم 49 نوع المخالفة التي قام بارتكابها زملاء الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة، و يبدو أن 40.1% قاموا بارتكاب مخالفتي السرقة و الاعتداء معا و هي أكبر نسبة مسجلة، تليه النسبة التي سجلتها مخالفة السرقة المقدره بـ 35.2% و في الأخير تأتي مخالفة الاعتداء و التي قدرت النسبة التي تحصلت عليها بـ 24.6%.

Ø تفسير النتائج الخاصة بارتكاب زملاء للمخالفات القانونية:

من خلال استقراء النتائج الخاصة بهذا البند يبدو أن نسبة معتبرة من زملاء الأطفال قاموا بارتكاب مخالفات قانونية و في الواقع كان الهدف من هذا البند معرفة الفئة التي يحتك بها الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة. و تبين أن معظمهم من الأطفال الذين ظهرت عليهم مؤشرات الانحراف الأمر الذي يضع أطفال عينة البحث في موضع الخطر إن لم يكونوا قد وقعوا فيه و يتعلق الأمر بالفئة التي ارتكبت المخالفات القانونية و راحت تتعاطى المواد المخدرة، إن صغر سن الطفل و تعرضه لخطر الاعتداء و احتكاكه بالفئات المنحرفة التي يعرضها له العمل قد يجعله يكتسب سلوكا جديدا يتماشى مع طبيعة الحياة في الشارع سواء تحت تأثير التقليد أو تحت تأثير الضرورة، إذ حتم الوضع الجديد على الطفل تبني استراتيجيات تمكنه من لبقاء في العمل و الدفاع عن نفسه.

9- ملخص لأهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة الكمية:

بعد عرضنا لأهم النتائج التي جاءت بها الدراسة الكمية يتكون لدينا لمحا عن خصائص و مميزات الأفراد الذين خضعوا للبحث، يتعلق الأمر بأطفال عاملين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 12 سنة و قد لاحظنا إمكانية بداية الطفل للعمل في سن مبكرة جدا بمعنى أن الطفل يكون في عرضة للكثير من الأخطار و المشاكل منذ هذه السن المبكرة.

لقد شكلت فئة الذكور نسبة ساحقة بالمقارنة مع نسبة فئة الإناث و أرجعنا السبب إلى العوامل الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري و إلى أنماط الأنشطة التي حصلنا عليها من خلال الدراسة.

يتميز المستوى الدراسي لأفراد العينة بالتدني و ينحصر بين المستوى الابتدائي و المستوى المتوسط و قد شكل المستوى الابتدائي أعلى نسبة، و الغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد لا يزاولون نشاطهم المدرسي، و يعود سبب تركهم للمدرسة إما لعدم

رغبتهم في الدراسة أو من أجل العمل أو لأنهم طردوا من المدرسة في المقام الأخير، أما بالنسبة للمستوى التعليمي للوالدين فقد انحصر بدوره في المستويات المنخفضة إذ سجلنا ارتفاعا في نسبة الأمية بين الوالدين و على وجه الخصوص بين الأمهات و سجلنا غيابا كليا للمستويات الجامعية في صفوف الوالدين و الثانوية في صفوف الأمهات.

و فيما يخص العامل الاقتصادي فلقد توزع أفراد عينة الدراسة بين المستوى الضعيف و المستوى المتوسط و المستوى المرتفع و سجل المستوى المتوسط أعلى نسبة، و لاحظنا أن أطفال الدراسة ينتمون إلى عائلات لا يمكن وصفها بالكبيرة و يقطنون بالأحياء التي تكثر فيها الكثافة السكانية، و يعمل آباءهم إما كموظفين و في المهن الحرة أو حرفيين أو متقاعدين أو بطالين و لاحظنا ارتفاعا في المهن الحرة لديهم، كما لاحظنا أن نسبة معتبرة من الأطفال قالوا أن لديهم أكثر من أخ يعمل.

إن الأطفال الذين شملتهم الدراسة يقومون بأنشطة متنوعة شكل العمل في الشارع النسبة الكبرى يليها العمل في القطاع الصناعي و العمل في مجال الخدمة و في الأخير العمل في فرز النفايات، يعمل أغلب أطفال الدراسة لأكثر من 08 ساعات يوميا، يشعرون بالتعب و يتعرضون لأخطار مختلفة كالاكتداء و مطاردة الشرطة و الأخطار الصحية. و أكبر خطر يهددهم خطر الانحراف الذي يعتبر التدخين و تناول المخدرات من بين مؤشراتته لذا أعربت نسبة معتبرة منهم بعدم السماح لأبنائها بالعمل مستقبلا.

IV - دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج التي حصلنا عليها و التعليق عليها و تفسيرها نحاول فيما يلي اختبار العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة معتمدين في ذلك على حساب كا² لمعرفة ما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية أم أنها تستند للصدفة.

1-دراسة علاقة سن بداية الطفل للعمل مع العوامل الاقتصادية للأسرة:

قمنا بالتطرق إلى بعض المؤشرات التي تدل على المستوى الاقتصادي للأسرة

1.1 - علاقة سن بداية الطفل للعمل بالمستوى الاقتصادي للأسرة:

سنحاول من خلال الجدول الموالي أن ندرس إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سن بداية الطفل للعمل و المستوى الاقتصادي للأسرة.

الفرض الصفري:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن بداية الطفل للعمل و المستوى الاقتصادي للأسرة.

عرض النتائج:

المستوى الاقتصادي للأسرة				
المجموع	مرتفع	متوسط	ضعيف	سن بداية العمل
98	26	46	26	من 6 إلى 11
%100	%26.5	%46.9	%26.5	% مع سن بداية العمل
%14.1	%11.7	%20.7	%11.7	% مع المجموع الكلي
124	27	55	42	من 12 إلى 16
%100	%33.8	%44.4	%33.9	% مع سن بداية العمل
%55.9	%18.9	%24.8	%18.9	% مع المجموع الكلي
222	53	101	68	المجموع
%100	%23.9	%45.5	%30.6	% مع سن بداية العمل
%100	%23.9	%45.5	%30.6	% مع المجموع الكلي

الجدول 50: علاقة سن بداية العمل مع المستوى الاقتصادي للأسرة

حساب كا²

01.6	كا ² المحسوبة
05.99	كا ² الجدولية
0.05	مستوى الدلالة
02	درجة الحرية

من نتائج حساب كا² يتبين لنا أن كا² المحسوبة أصغر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05، درجة الحرية=03 و هذا يعني أننا سنقبل فرض البحث و نرفض الفرض الصفري.

Ø التعليق على النتائج:

تبين النتائج المعروضة في الجدول رقم 50 توزع أفراد عينة الدراسة وفق لمتغيري سن بداية العمل و المستوى الاقتصادي للأسرة، و قد كانت النتائج كالتالي:

بالنسبة للمستوى الاقتصادي الضعيف حصل على 26.5% من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 6 إلى 11 سنة مقابل 33.9% لصالح الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 12 إلى 16 سنة، و تحصل المستوى الاقتصادي المتوسط على نسبة 46.9% من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 6 إلى 11 سنة في مقابل 45.5% لصالح الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 12 إلى 16 سنة، في حين تحصل المستوى الاقتصادي المرتفع على نسبة 26.5% من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 6 إلى 11 سنة مقابل 33.8% لصالح الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 12 إلى 16 سنة.

لم تظهر النتائج اختلافات كبيرة بين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيري سن بداية العمل لأطفال لدراسة و مستواهم المستوى الاقتصادي لأسرهم إذ لاحظنا تقاربا بين مختلف الفئات التي حصلنا عليها.

Ø تفسير النتائج:

إن النتائج التي حصلنا عليها فيما يخص العلاقة بين سن بداية الطفل للعمل و المستوى الاقتصادي للأسرة و بعد حساب كا² تجعلنا نرفض الفرض الصفري و نقبل فرض البحث الذي انطلق من فكرة عدم وجود علاقة بين سن بداية الطفل للعمل و المستوى الاقتصادي للأسرة، بمعنى أن المستوى الاقتصادي للأسرة لا يعتبر من العوامل التي تتحكم في خروج الأطفال للعمل بالنسبة لعينة دراستنا، و قد لاحظنا أن الأطفال توزع بشكل تساوى فيه المستوى الضعيف مع المستوى المرتفع وكان المستوى المتوسط أعلى من الاثنين، لكنه لا يمكننا قول شيء حيال هذا التوزيع لأنه غير دال إحصائيا، إن النتائج المتحصل عليها تثبت أن الحاجة الاقتصادية الملحة ليست وراء خروج الأطفال إلى العمل، بمعنى أن الطفل لا يعمل لأنه في حاجة ماسة للعمل أو أن أسرته لا تستطيع الاستغناء عن دخله، فدخله ليس حيويا بالنسبة للأسرة و هذا يدفعنا للقول أن الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة

ينتمون إلى مختلف الفئات الاقتصادية و لم تظهر النتائج تفوقا لمستوى اقتصادي على الآخر، فظاهرة عمل الأطفال تتحكم فيها الكثير من العوامل التي تتشابهك و تتطافر و تأخذ الصبغة الاجتماعية الثقافية للدول و المجتمعات التي تحدث فيها، فتارة تتحكم فيها الظروف الاقتصادية و تارة أخرى تتحكم فيها الظروف الاجتماعية و أحيانا أخرى تكون نتيجة للظروف الثقافية و أحيانا تكون نتيجة لكل هذه الظروف دون أن تخفى علينا تأثير الظروف النفسية الفردية .
فإن كانت الظاهرة في دول أخرى تنتج عن الفقر بالدرجة الأولى فهذا لا يعني أبدا أنها تخضع لنفس القواعد و لنفس القوانين في مجتمعنا، إذ يبدو مع النتائج التي حصلنا عليها تراجع العامل الاقتصادي في التأثير في الظاهرة.

2.1- علاقة سن خروج الطفل للعمل بالحي السكني:

سنحاول دراسة سن خروج الطفل للعمل و الحي السكني الذي يقطن به.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن خروج الطفل للعمل و الحي الذي يقطن به.

Ø عرض النتائج:

حي الإقامة					
المجموع	الأحياء الشعبية	الأحياء الثرية	التجمعات الجديدة	الأحياء القصديرية	سن بداية العمل
98 %100 %44.1	36 %36.73 %16.2	1 %1.02 %0.4	39 %39.77 %17.5	22 %22.44 %9.9	من 6 إلى 11 % مع سن بداية العمل % مع المجموع الكلي
124 %100 %55.9	27 %21.77 %12.1	3 %2.41 %1.4	62 %50 %27.9	32 %25.80 %14.4	من 12 إلى 16 % مع سن بداية العمل % مع المجموع الكلي
222 %100 %100	63 %28.4 %28.4	4 %1.8 %1.8	101 %45.5 %45.5	54 %24.3 %24.3	المجموع % مع سن بداية العمل % مع المجموع الكلي

الجدول 51: سن خروج الطفل للعمل و الحي الذي يقيم به.

حساب كا²:

5.82	كا ² المحسوبة
7.81	كا ² الجدولية
0.05	مستوى الدلالة
03	درجة الحرية

من خلال نتائج كا² المحسوبة و كا² الجدولية نلاحظ أن كا² المحسوبة أصغر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 03 و هذا يعني أننا سنرفض فرض البحث و نقبل الفرض الصفري.

Ø تفسير النتائج:

إن النتائج المتحصل تدل على عدم وجود علاقة بين سن خروج الطفل للعمل و الحي الذي يقطن به، و هذا معناه عدم صدق الافتراض الذي انطلقنا منه و قد يعود السبب إلى طبيعة الأحياء التي تحصلنا عليها من خلال العينة فكلها أحياء تتميز بارتفاع الكثافة السكانية بها و اقتراب النمط المعيشي لأفرادها و تسهيلها للاحتكاك بين سكانها، أضف إلى ذلك أن معظم السكان الذين يقطنون مختلف المناطق الحضرية الجديدة هم في الأصل سكان تم ترحيلهم من الأحياء الشعبية المهددة بالانهيار أو من الأحياء القصديرية في إطار سياسة الدولة للقضاء عليها، و منه نستطيع القول بتجانس أفراد العينة من حيث الأحياء التي يقطنون بها رغم اختلاف تصنيفاتها، الأمر الذي قد يكون سببا أدى إلى غياب الفروق ذات الدلالة الإحصائية في النتائج المتحصل عليها.

يمكن اعتبار الحي الذي يقيم فيه الطفل مؤشرا على المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، و على العموم فإننا حصلنا على مختلف أنماط الأحياء التي تعكس مستويات متقاربة و مختلفة في آن واحد فالتجمعات السكانية الكبرى مثلا بإمكانها أن تحوي مختلف المستويات الاجتماعية و الاقتصادية من الضعيف إلى المرتفع.

2- دراسة العوامل الاجتماعية الثقافية للأسرة:

تحت هذا المحور نحاول التأكد من تدخل العوامل الثقافية الاجتماعية لأسرة الطفل في خروجه للعمل، و حددنا من أجل ذلك المستوى التعليمي لكل من الأب و مهنهما.

1.2- سن بداية الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأم:

سنحاول من خلال النتائج التي سنعرضها دراسة الفروق الموجودة بين المستوى التعليمي للأم و سن خروج الأطفال للعمل.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن بداية الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأُم.

Ø عرض النتائج:

المستوى التعليمي للأُم				
سن بداية العمل	بدون	ابتدائي	متوسط	المجموع
من 6 إلى 11	59	33	6	98
% مع سن بداية العمل	%60.2	%33.7	%6.1	%100
% مع المجموع الكلي	%26.6	%14.9	%2.7	%44.2
من 12 إلى 16	52	23	49	124
% مع سن بداية العمل	%41.93	%18.54	%39.51	%100
% مع المجموع الكلي	%23.4	%10.4	%22.0	%55.8
المجموع	111	56	55	222
% مع سن بداية العمل	%50	%25.3	%24.7	%100
% مع المجموع الكلي	%50	%25.3	%24.7	%100

الجدول 52: سن خروج الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأُم .

حساب كا²:

33.22	كا ² المحسوبة
5.99	كا ² الجدولية
0.05	مستوى الدلالة
02	درجة الحرية

من خلال نتائج كا² المحسوبة و كا² الجدولية نلاحظ أن كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 02 و هذا يعني أننا سنرفض الفرض الصفري و نقبل فرض البحث.

Ø التعليق على النتائج

تظهر النتائج المعروضة في الجدول رقم 52 تباينا في النتائج الخاصة بعلاقة المستوى التعليمي للأُم بسن خروج الطفل للعمل. يبدو أن أمهات الأطفال العاملين على العموم يتميزن بمستوى تعليمي منخفض، حيث سجلنا ارتفاعا كبيرا في مستوى الأمية لديهن، و تنخفض هذه النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي في حين غابت المستويات التعليمية الثانوية و الجامعية غيابا كليا. سجل الأطفال الذين يخرجون إلى العمل في سن مبكرة ارتفاعا في نسبة الأمية بين أمهاتهم و لقد قدرت هذه النسبة بـ 60.20%، و نلاحظ أن هذه النسبة المرتفعة تأخذ في التقلص كلما ارتفعنا في المستوى التعليمي إذ بلغت 41.93% لصالح المستوى الابتدائي و واصلت تراجعها لتسجل نسبة 39.51% لتختفي النسب فيما بعد. و تبقى نسبة الأمية مرتفعة أيضا عند الأطفال الذين يبدأون العمل بين 12 إلى 16 سنة لكنها تبقى أقل من النسبة التي سجلتها الفئة العمرية الأولى إذ لاحظنا تراجعا ملحوظا و محسوسا حيث انخفضت إلى 41.93%، كما لاحظنا انخفاض المستوى التعليمي الابتدائي للأمهات بالمقارنة مع الفئة الأولى و الذي قدر بـ 18.54%، أما المستوى التعليمي المتوسط فقد عرف ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع الفئة الأولى مسجلا نسبة 39.51% .

Ø تفسير النتائج:

إن الفرق بين نسبة الأمية و أعلى مستوى تعليمي مسجل و هو المستوى المتوسط بدت واضحة و كبيرة الأمر الذي يجعلنا نعتقد بتدخل عامل المستوى التعليمي للأم في سن بداية الطفل للعمل، و من جهة أخرى إذا لاحظنا النتائج التي حصلنا عليها من خلال النتائج المعروضة و من خلال المعالجة الإحصائية لها يصبح في إمكاننا الإقرار بوجود علاقة بين المستوى ألتعلمي للأم و سن بداية الطفل للعمل أي أن المستوى ألتعلمي للأم يؤثر في السن التي يبدأ الطفل العمل معها، فكلما كان هذا المستوى منخفضا كلما زاد احتمال خروج الطفل للعمل بشكل مبكر.

و قد يعود السبب إلى تأثير الطفل بأمه، فقد لا تستطيع الأم التي يتميز مستواها التعليمي بالانخفاض من نقل صورة جيدة عن المدرسة لابنها أو قد لا تستطيع متابعة دراسته و مساعدته في أداء واجباته المدرسية أو على العكس من ذلك قد تشجعه على القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية منذ الصغر ، و قد يعود السبب لتأثير الأبناء بالأمهات و تأثير مستوى وعي الأمهات في اتجاهات أبنائهن هذا إذا ما ربطنا بين المستوى التعليمي للأمهات و درجة وعيهن.

2.2- سن بداية الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأب:

سنحاول من خلال النتائج التي سنعرضها محاولة دراسة الفروق الموجودة بين المستوى التعليمي للأب و سن خروج الأطفال للعمل.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن خروج الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأب.

Ø عرض النتائج:

المستوى التعليمي للأب					
المجموع	ثانوي	متوسط	ابتدائي	بدون مستوى	سن بداية العمل
98	5	25	40	28	من 6 إلى 11
%100	%5.1	%25.5	%40.8	%28.57	% مع سن بداية العمل
%44.2	%02.3	%11.3	%18.0	%12.6	% مع المجموع الكلي
124	13	32	34	45	من 12 إلى 16
%100	%10.48	%25.8	%27.4	%36.2	% مع سن بداية العمل
%55.8	%05.9	%14.4	%15.3	%20.3	% مع المجموع الكلي
222	18	57	74	73	المجموع
%100	%08.1	%25.7	%33.3	%32.9	% مع سن بداية العمل
%100	%08.1	%25.7	%33.3	%32.9	% مع المجموع الكلي

الجدول 53: سن بداية الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأب.

Ø حساب كا²:

9.32	كا ² المحسوبة
7.81	كا ² الجدولية
0.05	مستوى الدلالة
03	درجة الحرية

من خلال نتائج كا² المحسوبة و كا² الجدولية نلاحظ أن كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 03 و هذا يعني أننا سنقبل فرض البحث و نرفض الفرض الصفري.

Ø التعليق على النتائج:

من خلال دراسة الفروق بين المستوى التعليمي للأب و سن بداية الطفل للعمل تبين أن الفروق الموجودة ذات دلالة إحصائية، أي هناك علاقة بين المستوى التعليمي للأب و بداية العمل عند الطفل.

لقد بينت النتائج المتحصل عليها فيما يخص علاقة المستوى التعليمي للأب بالسن التي يخرج فيها الطفل للعمل صدق الافتراض المتعلق بتأثير المستوى التعليمي للأم و المستوى التعليمي.

Ø تفسير النتائج:

تدل النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة بين المستوى التعليمي المنخفض للأب و خروج الطفل للعمل في سن مبكرة و هذا قد يدل على تأثر اتجاهات الطفل نحو التعليم بالمستوى التعليمي للأب باعتبار أن العمل يشكل نشاطا بديلا عن التعليم بالنسبة لأفراد العينة فالطفل هنا يفضل العمل على الدراسة ربما لأنه لم يستطع استدخال صورة عن المدرسة تمكنه من استثمار جهوده و رسم منظورا مستقبليا له.

معظم آباء الأطفال العاملين متوسطي التعليم أو منعدميه، و هذا من شأنه أن يعط صورة عن الوسط الاجتماعي و الثقافي الذي ينتمي إليه هؤلاء الأطفال.

نستخلص في الأخير أن الوالدين بمستواهم التعليمي المنخفض قد يعجزون عن نقل صورة جيدة عن التعليم أو على العكس من ذلك قد ينقلون صورة مشوهة عنه لأطفالهم، فيساعدون بشكل مباشر أو غير مباشر في دفع أبنائهم إلى ترك المدرسة و يقومون بتشجيعهم على القيام بأنشطة اقتصادية التي تبدو أكثر فائدة و ذات مردود فوري.

3.2- علاقة سن بداية الطفل للعمل بمهنة الأب:

سنحاول من خلال النتائج التي سنعرضها محاولة دراسة الفروق الموجودة بين المستوى و سن بداية الأطفال للعمل و مهنة الأب.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن خروج الطفل للعمل و المستوى التعليمي للأب.

Ø عرض النتائج:

مهنة الأب						سن بداية العمل
المجموع	حرفي	متقاعد	حر	موظف	بطل	
98	3	8	50	24	13	من 6 إلى 11
%100	%3.1	%08.2	%51.0	%24.5	%13.3	% مع سن بداية العمل
%44.2	%01.4	%03.6	%22.5	%10.8	%5.9	% مع المجموع الكلي
124	8	24	39	27	26	من 12 إلى 16
%100	%06.5	%19.4	%31.5	%21.8	%21.0	% مع سن بداية العمل
%55.8	%03.6	%10.8	%17.6	%12.2	%11.7	% مع المجموع الكلي
222	11	32	89	51	39	المجموع
%100	%05.0	%14.4	%40.1	%23.0	%17.6	% مع سن بداية العمل
%100	%05.0	%14.4	%40.1	%23.0	%17.6	% مع المجموع الكلي

الجدول 54: سن بداية الطفل للعمل و مهنة الأب.

Ø حساب كا²:

13.27	كا ² المحسوبة
7.81	كا ² الجدولية
0.05	مستوى الدلالة
03	درجة الحرية

من خلال نتائج كا² المحسوبة و كا² الجدولية نلاحظ أن كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 و درجة الحرية 03 و هذا يعني أننا سنقبل فرض البحث و نرفض الفرض الصفري.

Ø التعليق على النتائج:

إن الملاحظة الأولية للنتائج التي جاءت في الجدول رقم 54 و الخاصة بتبيان العلاقة بين سن بداية الطفل للعمل و مهنة الأب تسفر عما يلي:

ارتفاع ملحوظ في النشاط الحر عند آباء الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة إذ بلغت نسبته 40.1% ، من المجموع الكلي، كانت أكبر حصة منه لصالح الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 6 إلى 11 سنة و قد قدرت نسبتهم بـ 51.0% من المجموع الكلي لنفس الفئة العمرية أي أن أكثر من نصف الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 6 إلى 11 سنة يشغل آباءهم مهنا حرة و التي تعتمد في مجملها على النشاط التجاري، في حين سجلت الفئة العمرية الثانية و التي تتراوح بين 12 إلى 16 سنة نسبة قدرت بـ 31.5% من المجموع الكلي لنفس الفئة و هي نسبة مرتفعة أيضا و لكن يبقى الفرق بينها و بين النسبة التي سجلتها الفئة الأولى فرقا معتبرا.

أما النسبة الثانية فقد كانت لصالح الآباء الموظفين بـ 23.0% لكن توزع الفئتين العمريتين وفقا لهذه المهنة كان متقاربا، و الاختلاف الواضح الآخر سجل في فئة الآباء المتقاعدين، حيث تحصلت هذه الفئة على نسبة 14.4% من المجموع الكلي، سجلت فيها فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 11 سنة نسبة 08.2% من

المجموع الكلي لنفس الفئة العمرية مقابل 19.4% من المجموع الكلي للفئة العمرية التي تتراوح ما بين 12 إلى 16 سنة و الفرق الموجود تجاوز الضعف. و قد سجلت باقي المهن تقارب من حيث توزع الفئات العمرية عليها.

Ø تفسير النتائج:

إن النتائج التي حصلنا عليها تجعلنا نرفض الفرض الصفري و نقبل فرض البحث الذي انطلق من فكرة وجود علاقة بين سن بداية الطفل للعمل و مهنة والده، فالفروق بين توزع الفئتين العمريتين وفقا لمهنة الأب كانت فروقا ذات دلالة إحصائية بمعنى أنها لا تستند للصدفة.

لقد ظهر الفرق واضحا و جليا بين أطفال من الآباء الذين يمارسون مهنا حرة و أطفال الآباء المتقاعدين، فأطفال الآباء الذين يمارسون مهنا حرة يبدأون العمل في سن مبكرة، و أطفال آباء المتقاعدين يبدأون العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع السن الأولى. و هذا لا يعنى أن أبناء الفئات المهنية الأخرى لا يعملون و لكن النتائج المتحصل عليها كانت متقاربة بين الفئتين العمريتين.

إن هذه النتائج يمكن إرجاعها إلى عامل التأثير، أي تأثير الطفل بالمهنة التي يقوم بها والده، و ربما يعود الأمر أيضا لتشجيع الآباء أبناءهم لانتهاج نفس اتجاههم المهني و قد يرجع الأمر أيضا لعامل التعلم، فقد يطلب الآباء الذين يمارسون مهنا حرة من أبنائهم مساعدتهم بين الفينة و الأخرى و قد يحصل الطفل في المقابل على بعض المال الذي يكون بمثابة تعزيز للفعل الذي قام به و مع تكرار العملية قد تظهر ميولات للطفل من أجل ممارسة أنشطة مختلفة ليحافظ على التعزيزات التي يحصل عليها و يقويها، كما قد نرجها إلى عامل التقمص، و خاصة أن صورة من يقوم بالأنشطة الاقتصادية الحرة أو ما يعرف بممارسة التجارة أصبحت صورة معززة في مجتمعنا إذا ما قورنت بغيرها من المهن، فهي التي تفتح المجالات أمام توسيع الاستهلاك.

و قد لاحظنا أن الأطفال من الفئة العمرية الثانية يتفوقون على الفئة العمرية الأولى ضمن فئة الآباء المتقاعدين، فقد يرجع الأمر إلى إحساس الطفل بالمسؤولية عند

تقاعد الأب الذي يشكل حدثا قد يؤثر على الإشكالية العائلية بأكملها، فيندفع الطفل في محاولة للمساعدة و خاصة أن طفل هذه المرحلة وهي مرحلة المراهقة يصبح أكثر وعيا و تزداد رغبته في الانفصال، وربما عمله يجعله يشعر بأنه أصبح راشدا و بإمكانه أن يتحمل المسؤولية.

3-سن بداية الطفل للعمل والأوضاع داخل العائلة:

سنحاول من خلال الجدول الموالي أن ندرس إذا ما كانت هناك فروق بين سن بداية الطفل للعمل و الأوضاع داخل العائلة .

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سن بداية الطفل للعمل والأوضاع داخل العائلة.

Ø عرض النتائج:

الأوضاع داخل الأسرة					
المجموع	طلاق	موت	شجار دائم بين الوالدين	طبيعية	سن بداية العمل
98 %100	12 %12.24	7 %7.14	63 %64.28	16 %16.32	من 6 إلى 11 % مع سن بداية العمل % مع المجموع الكلي
124 %100	19 %15.32	8 %6.45	54 %43.4	43 %34.67	من 12 إلى 16 % مع سن بداية العمل % مع المجموع الكلي
222	31 %13.96	15 %6.75	117 %52.70	59 %26.57	المجموع % مع سن بداية العمل % مع المجموع الكلي

الجدول 55 : سن بداية الطفل للعمل و الأوضاع داخل العائلة.

Ø حساب كا²

11.78	كا ² المحسوبة
7.81	كا ² الجدولية
0.05	مستوى الدلالة
03	درجة الحرية

من نتائج حساب كا² يتبين لنا أن كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05،

درجة الحرية=03 و هذا يعني أننا سنرفض الفرض الصفري و نقبل فرض البحث

Ø التعليق على النتائج:

إن الأطفال الذين يخرجون للعمل في سن مبكرة تعاني أسرهم من المشاكل و هذا ما تبرهن عليه النتائج الجدولية فقد تحصلت فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6-11 سنة على نسب مرتفعة فيما يخص المشاكل العائلية كان الصراع داخل الأسرة أعلاها بنسبة 64.28% و هي نسبة مرتفعة يليها الطلاق بنسبة 12.24% ثم موت الوالد بنسبة 7.14 %

تتراجع نسبة الصراع العائلي عند فئة الأطفال الذين يخرجون للعمل ما بين 12-16 سنة لتصل إلى 43.4% و تقارب في نسبة الوفاة و ارتفاع طفيف في نسبة الطلاق، و يرى 34.67% من الأطفال الذين خرجوا للعمل ضمن هذه الفئة العمرية أن الوضعية العائلية لهم وضعية طبيعية طبيعية.

Ø تفسير النتائج:

إن النتائج المتحصل عليها تجعلنا نرفض الفرض الصفري و نقبل فرض البحث القائل بوجود علاقة بين سن خروج الطفل للعمل و الوضعية العائلية.

إن الأطفال الذين يخرجون للعمل في سن مبكرة تدفعهم المشاكل العائلية، أي أنهم ينحدرون من وسط يسوده التوتر و الاضطراب و يشكل العمل بالنسبة لهم نوعا من البحث عن الهدوء أو هروبا من وسط مكهرب أو تمردا على الوضع.

يبدو من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال دراسة الفروق بين سن بداية الطفل للعمل و المشاكل العائلية أن المشاكل العائلية تتدخل في التبكير بخروج الطفل للعمل في سن مبكرة، و أن هذا التدخل لا يمكن إغفال دوره ضمن مجموع العوامل التي تساهم في تطور ظاهرة عمل الأطفال.

تشير النتائج إلى تحقق فرض البحث الذي يشير إلى وجود علاقة بين المشاكل العائلية و خروج الطفل في سن مبكرة للعمل، أي أن المناخ المتوتر الذي يسود داخل الأسرة يؤثر في الطفل و يشكل عاملا من أهم العوامل التي تكمن وراء تهافت الأطفال على العمل و بالتالي يصبح للعمل في سن مبكرة دلالة نفسية التي تنتج عن العوامل الاجتماعية.

إن الأسرة هي الوسط الحيوي الأول الذي يستقبل الطفل و يفتح له نوافذ و أبواب واسعة نحو المجتمع و نحو المستقبل من أجل تحقيق ذاته و من أجل احتلال مكانة ضمن هذه الأسرة أولا ثم ضمن المجتمع الواسع، و تجمع الدراسات النفسية باختلاف مذاهبها و تياراتها إلى حاجة الطفل الكبيرة إلى محيطه الأسري و خاصة في السنوات الأولى من الحياة و تلك التي تسبق المدرسة، لأن تبعية الطفل فيها تكون شبه كاملة، و حتى بعد تجاوزه لهذه المراحل الحرجة تبقى الأسرة ملاذ الطفل عند تعرضه للأزمات لما توفره من شعور بالأمن و الاستقرار، لذا يشترط أن تتوفر الأسرة على نوع من الاستقرار و الهدوء اللذين يجعلان الطفل يركن إليها و لا يبحث عن الإشباع عند سواها.

أما إذا افترقت الأسرة لعاملي الهدوء و الاستقرار فإن هذا من شأنه أن ينعكس سلبا على الطفل و يجعله يشعر بالقلق و التوتر ويدفعه للبحث عن مصادر أخرى للإشباع لأن الأسرة أصبحت عاجزة عن القيام بدورها، و لعل الخروج إلى العمل و في سن مبكرة جدا يكون الطفل فيها في حاجة ماسة للحماية و الرعاية و العطف، يشكل أحد هذه المصادر.

خلاصة الدراسة الكمية:

بعد عرضنا و تفسيرنا و تحليلنا للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة الكمية، يمكننا القول أننا حصلنا على النتائج التالية:

ظهرت من خلال النتائج مجموعتين من الأطفال العاملين تبعا للسن الذي بدأ فيه الطفل العمل، و يبدو أن هذه السن أي سن بداية العمل تتحكم فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية و الثقافية و التعليمية، التي تشكل الخصائص الاجتماعية و الثقافية و التعليمية لكل من المجموعتين، و عليه فقد كانت خصائص كل مجموعة كما يلي:

الفئة العمرية الأولى:

تتكون من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 06 إلى 11 سنة، و قد أظهرت النتائج أنها تتميز بالخصائص التالية:

تعمل في الشارع من خلال ممارسة أنشطة بيع بعض المنتجات البسيطة (حلويات، لعب أطفال، أدوات مدرسية، تبغ، جرائد...) تتوزع على مختلف المستويات الاقتصادية مع تفوق للمستوى الاقتصادي المتوسط، تنتمي إلى الأحياء السكنية التي تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة، يتميز المستوى التعليمي للوالدين بكونه مستوى منخفض يتراوح من الأمية إلى المستوى الابتدائي و خاصة المستوى التعليمي للأم الذي ظهر انه أكثر انخفاضا من المستوى التعليمي للأب حيث شكلت نسبة الأمية نسبة معتبرة، أما فيما يخص مهنة الأولياء فقد توقفت نسبة الأعمال

الحررة على باقي المهن و سجلت نسبة الموظفين نسبة معتبرة أيضا، و تميزت الأوضاع داخل الأسرة بعدم الاستقرار من خلال الشجار الدائم و المستمر بين الوالدين، و ترى نسبة كبيرة من هذه الفئة أنها بدأت العمل تحت دافع التقليد.

الفئة العمرية الثانية:

تتكون من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 12 إلى 16 سنة، و قد أظهرت النتائج أنها تتميز بالخصائص التالية:

تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى العمل في الشارع ظهرت أنماط عمل أخرى كالعمل في الصناعة و في الخدمة.

تتوزع على مختلف المستويات الاقتصادية مع تفوق بسيط للمستوى المتوسط، ينتمون إلى أحياء سكنية تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة، لاحظنا تراجع لنسبة الأمية في المستوى التعليمي للأُم لصالح المستوى التعليمي المتوسط، مع ظهور المستوى التعليمي الثانوي لدى الآباء، أما فيما يخص مهنة الأب فقد لاحظنا ارتفاع في نسبة البطالين و المتقاعدين بالمقارنة مع الفئة الأولى، أما فيما يخص الأوضاع داخل الأسرة فهي أكثر استقرارا من الأوضاع في الفئة الأولى إذ لاحظنا تراجعا لنسبة الشجار لصالح الأوضاع المستقرة.

أما تحديد سبب العمل بالنسبة للأطفال فقد كان في هذه الفئة بسبب الحصول على المال و برغبة شخصية و تقليدا للآخرين.

إن النتائج المتحصل عليها تعطينا فكرة أولية عن أهم العوامل التي تدفع بالأطفال للعمل و التي بدت أنها عوامل اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى، تتعلق بالمستوى التعليمي للوالدين و بالمهن التي يمارسونها، و بالحي السكني، و بتقليد الأطفال بعضهم ببعض و بالفشل المدرسي، في حين أن المستوى الاقتصادي لم يكن بنفس قوة هذه العوامل، كما أنه لا يمكن إهمال الأوضاع العلائقية داخل الأسرة لأنها تشكل المناخ الذي يبني فيه الطفل تصوراتته عن ذاته و عن العالم الخارجي.

و يبدو أن العوامل المتعلقة بالمستوى التعليمي للأم و مهنة الأب و الأوضاع داخل الأسرة تسرع في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة.

و لكن السؤال الذي يطرح نفسه في نهاية هذه الدراسة الكمية، كيف تعمل هذه العوامل في دفع الطفل للعمل في سن مبكرة؟ كيف يؤثر المستوى التعليمي للأم في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة؟ كيف تؤثر مهنة الأب في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة؟ و كيف تؤثر الأوضاع داخل الأسرة في خروج الطفل في سن مبكرة للعمل؟

الدراسة الكيفية

تمثل هذه الدراسة محاولة لتدقيق بعض النتائج المتحصل عليها من الدراسة الكمية، و محاولة للإجابة عن الأسئلة التي انتهت إليها نتائج الدراسة الكمية.

I- مجتمع الدراسة الكيفية:

إن اختيار مجتمع الدراسة الكمية كان وفقا للنتائج المتحصل عليها من المرحلة الأولى من الدراسة و التي كانت الدراسة الكمية المعتمدة على الاستمارة. و التي أفضت للحصول على فئتين من الأطفال العاملين من حيث سن الخروج للعمل.

- المجموعة الأولى تتكون من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 06 إلى 11 سنة.
- المجموعة الثانية تتكون من الأطفال الذين بدأوا العمل ما بين 12 إلى 16 سنة.
- و لاحظنا أن الاختلافات الأساسية بين المجموعتين كان في ثلاث نقاط:
- من حيث المستوى التعليمي للأب.
- من حيث مهنة الأب.
- من حيث الأوضاع داخل الأسرة.

ومنه يصبح مجتمع الدراسة أفراد يستجيبون في خصائصهم للنتائج المتحصل عليها، أي أن الاختيار للأفراد يجب أن يغطي المميزات التي ظهرت من أجل معرفة كيفية تأثيرها.

و لقد تم اختيار هؤلاء الأطفال من نفس عينة الدراسة الكمية.

1- طريقة المعانية :

إن اختيار مجموعة الدراسة استجاب لهدف الدراسة الكيفية و هي الوصول إلى معرفة كيفية تأثير العوامل المتحصل عليها في الخروج المبكر للطفل للعمل.ومنه كان لزاما علينا انتهاج الطريقة الطبقية. أي التحديد المسبق للعينة التي نريد دراستها، و انطلاقا من هذا تحصلنا على العينة التالية و التي جمعنا خصائصها في الجدولين التاليين:

II- مميزات مجتمع الدراسة الكيفية:

ينقسم مجتمع الدراسة الكيفية إلى مجموعتين وفقا لسن الخروج للعمل، و تنقسم هذه المجموعتين إلى مجموعات تحتية وفقا للمستوى التعليمي للأب و مهنة الأب و الأوضاع داخل الأسرة. و تلخص الجدوال التالية مميزات مجتمع الدراسة:

سن للعمل	الخروج	المستوى للأم	التعليمي	مهنة الأب	الأوضاع داخل الأسرة
1	9	متوسط	حر	متوترة	
2	10	متوسط	حر	مستقرة	
3	11	متوسط	موظف	متوترة	
4	9	متوسط	موظف	مستقرة	
5	6	منخفض	حر	مستقرة	
6	7	منخفض	حر	متوترة	
7	8	منخفض	موظف	متوترة	
8	8	منخفض	موظف	مستقرة	

الجدول 56: خصائص المجموعة الأولى من مجتمع الدراسة.

أما المجموعة الثانية فتمثل الأطفال الذين خرجوا للعمل بعد 11 سنة و هي تتميز بالخصائص التالية:

الحالة	سن للعمل	الخروج	المستوى للأب	التعليمي	مهنة الأب	الأوضاع الأسرة	داخل
الحالة 1	13	متوسط	متوسط	حر	متوترة		
الحالة 2	12	متوسط	متوسط	حر	مستقرة		
الحالة 3	15	متوسط	متوسط	موظف	متوترة		
الحالة 4	14	متوسط	متوسط	موظف	مستقرة		
الحالة 5	14	منخفض	منخفض	حر	مستقرة		
الحالة 6	12	منخفض	منخفض	حر	متوترة		
الحالة 7	12	منخفض	منخفض	موظف	متوترة		
الحالة 8	14	منخفض	منخفض	موظف	مستقرة		

الجدول 57: خصائص المجموعة الثانية من مجتمع الدراسة الكيفية.

III- المقابلة نصف الموجهة:

اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على المقابلة نصف الموجهة مع الأطفال، بهدف الوصول إلى تعميق نتائج الدراسة الكمية، و باعتبار أن المقابلة نصف الموجهة أنسب طريقة لتوجيه المفحوصين نحو هذه الأهداف بالإضافة إلى أنها تعطيهم بعض الحرية في التعبير.

و قد اعتمدنا نفس محاور الاستمارة في المقابلة نصف الموجهة، مع التركيز على محاور التي احتوت على نتائج الدراسة الكمية.

Ø المحور الأول: احتوى هذا المحور بيانات عامة عن المفحوص.

Ø المحور الثاني: احتوى على أسئلة عن البيانات المدرسية.

Ø المحور الثالث: احتوى على أسئلة عن البيانات العائلية من مستوى اقتصادي إلى مستوى تعليمي للوالدين و مهتهم و عن الأوضاع العائلية و نوعية السكن و عدد الإخوة.

Ø المحور الرابع: احتوى على أسئلة عن البيانات الخاصة بعمل الطفل كالسن التي بدأ فيها العمل و نوع العمل الذي يقوم به و عن ساعات العمل و عن أسباب العمل.

Ø المحور الخامس: احتوى على الظروف التي يتم فيها العمل و تأثيره على الطفل.

IV- طريقة تحليل المحتوى:

لقد اعتمدنا على طريقة تحليل المحتوى في التعامل مع المعطيات التي حصلنا عليها من خلال المقابلات التي أجريناها مع مجتمع الدراسة الكيفية.

1- تعريف تحليل المحتوى:

تعتبر طريقة تحليل المحتوى طريقة لتحليل الخطاب المكتوب أو الشفوي و يرى Ghiglione et Blanchet (1991) على أنها طريقة عامة لتحليل المنتج اللغوي، سواء كان كتابيا أو شفويا.

و تعتمد هذه التقنية على تقطيع محتوى النص المكتوب أو الشفوي إلى وحدات تمكننا هذه الوحدات كما قال Muccheilli (1974) من الاستغلال الأمثل و الموضوعي للمعطيات الإعلامية التي يحملها النص، و هي تعتمد في الأساس على البحث عن المدلولات في النص.

2- مراحل تحليل المحتوى:

من أجل الوصول إلى التحليل النهائي للنص تمر تقنية تحليل المحتوى بـ 6 مراحل حسب L Ecuyer (1990) :

Ø المرحلة الأولى: و تتمثل في قراءة أولية للنص و وضع قائمة للنصوص.

Ø المرحلة الثانية: اختيار و تحديد وحدات الترتيب و التصنيف، و تساعد على تخطي

المعنى العام للنص من خلال تقسيمه إلى وحدات تحمل معنى و تسمى

" وحدات النص" أو "وحدات المعنى" أو " الكلمات القاعدية" أو وحدات الترتيب" و

غيرها من المسميات. و تعتمد كوحدة للقياس و المقارنة بين مختلف النصوص و

تسمى في هذه الحالة "وحدة الترقيم"، أو تسمى "الوحدة الحاملة للمعنى" عندما لا

تراعى الحدود التي يقف عندها اللغويون وإنما الحدود التي يفرضها المعنى سواء

تعلق الأمر بالحرف، الكلمة أو الجملة.

Ø المرحلة الثالثة: أو مرحلة التصنيف و تعتمد أساسا على تحديد الفئات التي ستحتوي

الوحدات التي وضعت في المرحلة السابقة، و تعتبر الفئات مجموعة وحدات حاملة

للمعنى التي تم تحديدها و تقسيمها من قبل و التي يتم جمعها في فئات و توزيعها على

معايير التي تأخذ طابع العموم و ذات علاقة بأهداف البحث.

يتم استخراج هذه المحاور من فرضيات البحث، أو مباشرة من النص إن لم تكن لدينا

فرضيات. و قد اعتمدنا في بحثنا على هذه الطريقة من تحليل المحتوى.

Ø المرحلة الرابعة: تعتمد على حساب التكرارات و التحليل الكمي.

Ø المرحلة الخامسة: تحديد الطريقة الإحصائية التي تتم بواسطتها معالجة المعطيات.

Ø المرحلة السادسة: تفسير النتائج المتحصل عليها.

V- عرض و مناقشة و تفسير نتائج المقابلات:

سنحاول في هذه المرحلة من البحث التعرض لما حصلنا عليه من المقابلات النصف موجهة التي أجريناها مع الأطفال العاملين الموزعين وفقا لمجموعتين حسب عامل سن الخروج للعمل للتأكد من مساهمة كل من عوامل المستوى التعليمي للأم و مهنة الأب و الأوضاع العلائقية داخل الأسرة في التسريع في خروج لطفل للعمل في سن مبكرة.

1- عرض نتائج تحليل محتوى المقابلات:

لقد أفضى تحليل محتوى المقابلات العشر التي أجريت مع الأطفال العاملين (تفاصيل المقابلات و تحليل محتواها موجودة في الملاحق) أفضى إلى النتائج التالية والتي لها صلة بالفرضيات:

الفرضيات:

Ø إن موقف الوالدين تجاه المدرسة و العمل يسرع من خروج الطفل للعمل و من موقفه السلبي تجاه المدرسة.

Ø الفرضيات الإجرائية:

Ø الفرضية الإجرائية الأولى:

Ø يظهر أطفال المجموعة الأولى موقفا سلبييا من المدرسة أكثر من أطفال المجموعة الثانية.

نختبر هذه الفرضية من خلال معرفة الموقف الايجابي و السلبي لأطفال المجموعتين حول المدرسة، لأن الاتجاه السلبي نحو المدرسة يكون في العادة وراء الخروج المبكر للعمل و ترك الدراسة.

Ø الفرضية الإجرائية الأولى:

تؤثر مهنة الأب في اتجاهه نحو المدرسة و عمل الطفل.

Ø الفرضية الإجرائية الثانية:

يؤثر المستوى التعليمي للأب في اتجاهها نحو المدرسة و عمل الطفل.

2- نتائج تحليل المحتوى:

بعد جمع المقابلات و تحليل محتواها و المعالجة الإحصائية للنتائج تمكنا من الحصول على مايلي:

1.2- موقف أطفال مجتمع البحث من المدرسة:

تتم المقارنة في هذا الجزء بين أطفال المجموعة الأولى و أطفال المجموعة الثانية فيما يخص موقفهم الإيجابي و السلبي من المدرسة.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أطفال المجموعة الأولى و أطفال المجموعة الثانية فيما يخص موقفهم تجاه المدرسة.

Ø عرض النتائج:

درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا ² الجدولية	كا ² المحسوبة	المجموع	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى	
01	05	3.84	4.71	46	21	25	موقف سلبي
				18	13	5	موقف إيجابي
				64	34	30	المجموع

الجدول 58: توزيع أفراد مجتمع البحث حسب موقفهم تجاه المدرسة.

Ø التعليق على النتائج:

لقد جاءت كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 05 و درجة الحرية 01 و هذا يعني أن الفروق ذات دلالة إحصائية، هذا يعني أيضا أننا نقبل فرض البحث و نرفض الفرض الصفري.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها بدا واضحا أن أفراد المجموعتين يملكون موقفا سلبيا تجاه المدرسة، إذ كانت تكرارات الموقف السلبي أكبر من تكرارات الموقف الإيجابي. حيث سجلت المجموع الأولى 25 لصالح الموقف السلبي، و 5 لصالح الموقف الإيجابي، في حين سجلت المجموعة الثانية 21 لصالح الموقف السلبي و 13 لصالح الموقف الإيجابي، و ظهر الاختلاف بين المجموعتين في الموقف الإيجابي إذ سجلت المجموعة الثانية تفوقا على المجموعة الأولى، و تقاربا فيما يخص الموقف السلبي، بمعنى أن هناك تباعد في المجموعة الأولى بين الموقف الإيجابي و الموقف السلبي و تقارب بين الموقفين في المجموعة الثانية التي أظهرت نوعا من المرونة تجاه المدرسة بعكس المجموعة الأولى.

2.2- موقف أمهات أطفال مجتمع البحث من المدرسة و من عمل الطفل:

تتم المقارنة في هذا الجزء بين أمهات أطفال المجموعة الأولى وأمهات أطفال المجموعة الثانية فيما يخص موقفهم الإيجابي من المدرسة ومن العمل، لنبين دور المستوى التعليمي للأم في موقف الطفل السلبي من المدرسة و بالتالي خروجه في سن مبكرة للعمل.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أمهات المجموعة الأولى و أمهات المجموعة الثانية فيما يخص موقفهم تجاه المدرسة و تجاه عمل الطفل.

Ø عرض النتائج:

درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا ² الجدولية	كا ² المحسوبة	المجموع	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى	
01	05	3.84	7.25	26	6	20	موقف إيجابي من العمل
				21	13	8	موقف إيجابي من المدرسة
				47	19	28	المجموع

الجدول 59: توزع أفراد مجتمع البحث حسب موقف أمهاتهم من المدرسة ومن عمل الطفل.

Ø التعليق على النتائج:

لقد جاءت كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 05 و درجة الحرية 01 و هذا يعني أن الفروق ذات دلالة إحصائية، هذا يعني أيضا أننا نقبل فرض البحث و نرفض الفرض الصفري.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها بدو أن أمهات المجموعة الأولى و اللاتي يتميز مستواهن التعليمي بالانخفاض أبدن موقفا إيجابيا تجاه العمل أكثر من الموقف الإيجابي تجاه المدرسة.

في حين أظهرت أمهات المجموعة الثانية و اللاتي يتميز مستواهن التعليمي بنوع من الارتفاع بالمقارنة مع المستوى التعليمي للأمهات المجموعة الأولى أبدن موقفا إيجابيا تجاه المدرسة أكثر من موقفهن الإيجابي تجاه العمل.

3.2- موقف آباء أفراد مجتمع البحث من المدرسة و من عمل الطفل:

تتم المقارنة في هذا الجزء بين آباء أطفال المجموعة الأولى وآباء أطفال المجموعة الثانية فيما يخص موقفهم الإيجابي من المدرسة ومن العمل، لنبيين دور مهنة الأب في موقف الطفل السلبي من المدرسة و بالتالي خروجه في سن مبكرة للعمل.

Ø الفرض الصفري:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آباء المجموعة الأولى و آباء المجموعة الثانية فيما يخص موقفهم تجاه المدرسة و عمل الطفل.

Ø عرض النتائج:

درجة الحرية	مستوى الدلالة	كا ² الجدولية	كا ² المحسوبة	المجموع	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى	
01	05	3.84	9.55	23	5	18	موقف إيجابي من العمل
				18	12	6	موقف إيجابي من المدرسة
				31	17	24	المجموع

الجدول 60: توزيع أفراد مجتمع البحث حسب موقف آباءهم من المدرسة ومن عمل الطفل.

Ø التعليق على النتائج:

لقد جاءت كا² المحسوبة أكبر من كا² الجدولية عند مستوى الدلالة 05 و درجة الحرية 01 و هذا يعني أن الفروق ذات دلالة إحصائية، هذا يعني أيضا أننا نقبل فرض البحث و نرفض الفرض الصفري.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها يبدو أن آباء المجموعة الأولى و الذين يمتنون مهنا حرة أظهروا موقفا إيجابيا تجاه العمل أكثر من الموقف الإيجابي تجاه المدرسة.

في حين أظهر آباء المجموعة الثانية و الذين يعملون كموظفين مع المستوى التعليم موقفا إيجابيا تجاه المدرسة أكثر من موقفه الإيجابي تجاه العمل.

3- تفسير النتائج:

إن الهدف الأساس الذي كان وراء إجراء المقابلات هو التعمق في النتائج التي توصلت إليها الدراسة الكمية من خلال إعادة بحث بعض العوامل التي بدت أنها تقف خلف خروج الطفل للعمل، من خلال المقارنة بين المجموعتين العمريتين التي أفضت إليها النتائج الكمية، التي أبدت تباينا بينهما فيما يخص العوامل الأسرة من حيث المستوى التعليمي للأم و مهنة الأب و مدى الاستقرار داخل الأسرة.

و قد بينت الدراسة الكيفية و من خلال تحليل محتوى المقابلات أن تصور الطفل السلبي للمدرسة من بين العوامل التي بدت أساسية في خروج الطفل المبكر للعمل، لأن هذا التصور السلبي ينقص من استثمار الطفل لجهوده في المدرسة و يوجه هذا الاستثمار نحو نشاط بديل و الذي كان العمل بالنسبة لمجتمع البحث.

لقد بدا أن المستوى التعليمي المنخفض للأم يؤثر في اتجاهها الإيجابي نحو العمل، إذ أبدت أمهات المجموعة الأولى تفضيلا لعمل الطفل على المدرسة و بدا أن الأطفال وجدوا التشجيع من طرف أمهاتهن للعمل على حساب الدراسة و هذا التشجيع إما أن يكون مباشرا كأن تدفع الأم ابنها للعمل أو بشكل غير مباشر من خلال تعزيز هذا السلوك بمختلف أشكال التعزيز كإظهار الفرحة بعمل الطفل أو

إظهار الإعجاب و الافتخار بالطفل، في مقابل إظهار موقفا سلبيا من المدرسة كالامبالاة بالدراسة من خلال عدم حث الطفل على المراجعة و الاهتمام بالدروس، أو من خلال إظهار الموقف السلبي من المدرسة بشكل علني كالاقرار الصريح بعدم جدوى الدراسة و مواصلتها و هذا ما قد يفسر الموقف السلبي لطفل هذه المجموعة من الدراسة و خروجه في سن مبكرة جدا من المدرسة و بالتالي بداية العمل في سن مبكرة.

في حين أظهرت أمهات المجموعة الثانية موقفا إيجابيا نحو المدرسة و أبدين معارضة لعمل الطفل و حثا له على الدراسة و قد أظهر أطفالهن موقفا مرنا من المدرسة، و خروجهم للعمل جاء متأخرا عن أفراد المجموعة الأولى، و هذا ما يدفعنا للقول أن المستوى التعليمي للأم يؤثر على موقف الطفل من المدرسة و العمل فإما أن يسرع من خروجه للعمل من خلال تبنيه لموقف سلبي من المدرسة و إما أن يأخر من خلال تبنيه موقفا مرنا تجاه المدرسة.

و أظهرت أيضا نتائج الدراسة الكيفية مساهمة عامل مهنة الأب حيث أظهر الآباء الذين يعملون في مهن حرة اتجاها إيجابيا نحو عمل الطفل من خلال عدم ممانعتهم للأمر و من خلال توفير مناخ يساعد الطفل على إستدخال صورة إيجابية عن العمل أكثر من المدرسة، حيث أظهرت المقابلات أن هؤلاء الآباء كانوا يشجعون أبناءهم على العمل و يعملون على جتمعهم على ذلك كأن يصطحبون أبناءهم للعمل معهم، و يعتمدون على مساعدتهم و يلجأون إليهم في وقت الحاجة، و يحصل الطفل على تعزيزات مباشرة على كل مساعدة يقدمها للأب: تعزيز معنوي كالشكر و الثناء أو تعزيز مادي كإعطاء بعض النقود للطفل مثلا.

في حين أبدى آباء أطفال المجموعة الثانية و الذين كانوا في مجملهم موظفين تشجيعا للدراسة و أبدوا نوعا من المعارضة لعمل الطفل و هذا الذي قد يفسر تأخر الطفل في الخروج للعمل نتيجة لهذه المعارضة، إن آباء هذه المجموعة يعملون كموظفين في شركات عمومية و رغم كونهم موظفين بسطاء إلا أن موقفهم كان إيجابيا تجاه المدرسة و قد يعود الأمر لاحتكاكهم بالفئات المتقفة و المتمثلة في

الإطارات و رغبتهم في أن يصل أبناءهم إلى هذه المراتب و أن يتبنوا هذه النماذج الاجتماعية.

خلاصة الدراسة الكيفية:

أظهرت الدراسة الكيفية أن موقف الطفل السلبي من المدرسة و تفضيله للعمل يخضع لمتغيرات عديدة تأتي المتغيرات الأسرية على رأسها من حيث المستوى التعليمي للوالدين و من حيث مهنة الأب و من حيث العلاقات السائدة داخل الأسرة، لأن احتكاك الطفل بالنماذج الاجتماعية و الثقافية السائدة داخل الأسرة تجعله يبني تصورات عن المستقبل و عن ضمان العيش و الطرق التي تضمن ذلك، و يساعد التفكك الأسري و عامل التقليد على تعزيز هذا الاتجاه.

بعد تعرضنا لأهم النتائج التي أتت بها الدراسة الكمية و الدراسة الكيفية نحاول أن نضع تحليلا عاما لمختلف هذه النتائج من خلال محاولة الربط بينها.

التحليل العام للنتائج:

لقد كان الهدف من الدراسة التي قمنا بها معرفة مختلف العوامل التي تقف وراء خروج الأطفال للعمل، من أجل ذلك قمنا بدراسة ميدانية في مدينة قسنطينة على مجموعة من الأطفال العاملين و التي قدرت بـ 222 عامل تتراوح أعمارهم بين 06 إلى 16 سنة و الذين شكلوا مجتمع الدراسة، باستعمال استمارة بحث قمنا ببنائها و كان ذلك الشق الكمي من الدراسة، وبعد الحصول على نتائج من تفرغ و مناقشة و تفسير نتائج الاستمارة لجأنا إلي الشق الكيفي من الدراسة و المتمثل في إجراء مقابلات مع 10 أطفال عاملين و اعتمدنا على تحليل محتوى المقابلات بهدف التعمق في بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الكمية و التي رأينا أنها في حاجة إلى التعمق.

و في نهاية المطاف تمكنا من الوقوف على النتائج التالية:

I - الخصائص الفردية للأطفال العاملين:

و نقصد هنا بالخصائص الفردية للأطفال العاملين سنهم و جنسهم و تدرسهم و طبيعة العمل الذي يقومون به، إذ مكنتنا الدراسة التي قمنا بها من الوقوف على بعض مميزات الأطفال العاملين و التي قمنا بتلخيصها فيما يلي:

1- السن:

يعتبر عامل السن من أهم العوامل التي يعتمد عليها في الحديث عن عمل الأطفال و لأن عمل الأطفال يعرف بالاستناد إلى هذا العامل، فهو كل نشاط يقوم به من لم يتجاوز 18 سنة في أقصى الحالات و عادة ما تربط هذه السن بنهاية إجبارية التعليم.

يتوزع أفراد العينة على المرحلة العمرية الممتدة من 6 إلى 16 سنة، هذا يدل على أن الطفل الجزائري يبدأ العمل في سن مبكرة جدا تقارب الستة سنوات أو أقل إذ أشارت نسبة معتبرة من الأطفال الذين شملتهم الدراسة أنهم بدأوا العمل بين 6 إلى 11 سنة.

و ربما تكون أقل من ذلك لأن دراستنا لم تشمل إلا الأطفال العاملين في المدينة و لم تستطع أن تحصي إلا أنماطا من العمل لا يستطيع الأطفال دون السادسة القيام بها مع العلم أن الأطفال في الأرياف يعملون أيضا و في سن مبكرة جدا و يحتاج الأمر للبحث من أجل الوقوف على خصائص الأطفال العاملين في الأرياف.

إن القانون الجزائري يمنع عمل الطفل في هذه السن باعتبار أن الجزائر تعتبر من الدول المصادقة على القوانين العالمية المنظمة و المانعة لعمل الأطفال و على رأسها المادة رقم 138 لسنة 1973 حول السن الأدنى للعمل التي تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر بتاريخ 30-04-1984 و حددت هذه السن في الجزائر بـ 16 سنة و التي توافق سن نهاية إجبارية التعليم.

و تنص المادة رقم 15 من القانون رقم 90-11 المؤرخ بتاريخ 21-04-1990 و الخاص بالعلاقات داخل العمل في الجزائر على تحديد " السن الدنيا للقبول في العمل و التي يجب أن لا تقل عن سن نهاية إجبارية التعليم، إلا في إطار عقود التعلم المبنية وفقا لما تنص عليه القوانين" و لا يتم توظيف القاصر إلا بوجود تصريح من طرف الوكيل، و أن لا يتم تشغيله في الأعمال الخطيرة، الملوثة و التي تؤثر على أخلاقه و نموه.

و بالرغم من ذلك فإننا نجد أعدادا كبيرة من الأطفال تمارس أنشطة مختلفة و قد تكون خطيرة و في غالبية الأحوال تمارس هذه الأنشطة في أطر غير قانونية و بعيدا عن المراقبة الأمر الذي يصعب على الجهات المعنية محاربتها و القضاء عليها.

تتقارب النتائج التي حصلنا عليها مع الكثير من النتائج العالمية التي تشير إلى تمركز الغالبية العظمى من الأطفال العاملين في الفئة العمرية المحصورة بين: 5-17

سنة و التي قدرت بـ 246 مليون طفل عامل حسب آخر إحصاءات للمكتب العالمي للعمل (BIT, 2002)، و بهذا يمكن أن تنظم الجزائر إلى مصاف الدول التي يبدأ الأطفال العمل فيها في سن مبكرة.

و خاصة و أن نتائج الدراسة دلت على إمكانية خروج الأطفال عندنا في سن مبكرة جدا قد تصل إلى 06 سنوات أو ربما أقل ، و هذا بإمكانه أن يمثل مؤشرا خطيرا يجعل من الجزائر في مصاف الدول التي تجاوزت الخطوط الحمراء فيما يخص عمل الأطفال (في غياب الإحصائيات و الدراسات البعيدة عن التظليل و التشكيك في الظاهرة) وكسرت كل الحواجز كالهند و باكستان و تايلاند و المغرب و غيرها من الدول التي يشكل فيها عمل الأطفال أكبر المشاكل التي تهدد الطفل و تبعده عن المدرسة و تعرضه لمختلف الأخطار التي ينطوي عليها العمل الممارس أو الشارع الذي أثبتت الدراسة أن الطفل العامل يمضي جل يومه في احتكاك مباشر به.

إن النسبة المتحصل عليها تبدو نسبة مخيفة و منذرة بالخطر لأنها تعرض شريحة واسعة من الأطفال لمختلف الأخطار التي تفرضها طبيعة العمل الممارس، أهم هذه الأخطار إبعاد الطفل عن المحيط المدرسي ليكون بعدها فريسة للجهل، فقد بينت النتائج التي تحصلنا عليها أن 86.3% من الأطفال غير متمدرسين و قد تركوا مقاعد الدراسة بين 6-11 سنة و يتوزع مستواهم التعليمي بين الابتدائي و المتوسط بنسب متفاوتة و سجلنا غيابا كليا للمستوى الثانوي.

يبدو أن الأمر هنا لا يتعلق بعدم تدرس هؤلاء الأطفال فحسب بل أكثر من ذلك هو خروجهم في سن مبكرة جدا من المدرسة و هذا مؤشر آخر يتسم بالخطورة، لأن المدرسة تعد من المؤسسات الاجتماعية الحساسة التي يتم فيها إعداد النموذج الفردي الذي يعتمد عليه مستقبل الدول بحسب ما تقتضيه الحاجة و في ظل مختلف التغيرات المحلية و العالمية، فالتطور الذي عرفته و تعرفه المجتمعات يفرض عليها التخطيط لكل شيء و التخطيط الناجح هو الذي يعتمد على الإسقاط في المستقبل و نجاحه يقاس بمدى مطابقته للتغيرات المتوقعة و التي تحدث مع السنوات، و تعتبر تهيئة الأفراد أهم تحدي يمكن الوقوف عليه، فكيف يمكن التخطيط لبناء فرد يتجاوب مع

مختلف التغييرات و يقف أمام مختلف الصعوبات التي تواجهه إن على المستوى الفردي، الاجتماعي أو العالمي، و لعل المدرسة أهم مؤسسة يمكن أن تساهم في هذه التهيئة، لكن أن تنبذ المدرسة من طرف الأطفال و يتركونها لما دون سواها قد يرهن مستقبل الأمة و يضعها أمام مآزق حقيقية، فهل أصبح العمل عندنا معوضا للدراسة؟ هذا ما أثبتته نتائج البحث على الأقل بالنسبة لمجتمع دراستنا، و قد تتوافق هذه النتيجة مع ما تطالعنا به الإحصاءات بشكل دوري عن الأعداد الهائلة من المتسربين منها و الذي يدل على المشاكل الحقيقية و العويصة التي تتخبط فيها المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال، زادت من حدتها مختلف الهزات الاقتصادية السياسية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد، جعلت من المدرسة تقصى من حسابات الكثير من الأفراد أو على الأقل من حسابات الأعداد الكبيرة من الأطفال التي تترك مقاعدها سنويا إن طوعا أو كرها لأنها لم تعد قادرة على الاستجابة لطموحاتهم و انتظرا تهم و لأنها أصبحت بعيدة عن الواقع ففقدت من قدرتها على ممارسة قوة الجذب للأفراد بعد دخولها في منافسة قوية مع مؤسسات اجتماعية أخرى أثبتت قدرتها على إشباع حاجات الأطفال الفورية أو اللاحقة.

إن العمل في سن مبكرة يتقل كاهل الطفل و يشغل كامل وقته و يجعله غير قادر على التوفيق بين المدرسة و الأعباء التي يفرضها عليه النشاط الذي يزاوله و نظرا لصغر سنه و عدم قدرته على تقدير الأمور ينتهي به الأمر إلى ترك المدرسة لصالح العمل و خاصة و أن المدرسة لم تعد ذاك المنافس القوي.

إن النتائج المتحصل عليها فيما يخص البداية المبكرة للعمل بإمكانها أن تحمل العديد من الدلائل و المؤشرات على المجتمع ككل: من حيث بناؤه، سلم القيم و المعايير فيه...، لأن الطفولة و مدى التكفل بها أصبحت من المؤشرات التي تقاس بها مدى تقدم المجتمعات و تطورها ليس على المستوى الاقتصادي فحسب و إنما على المستوى الإنساني، فالمجتمعات المتطورة و المتحضرة هي تلك التي تحضى فيها الفئات الأكثر ضعفا بالحماية و الرعاية و الاهتمام ناهيك إذا تعلق الأمر بالفئة التي

تمثل مستقبل الأمة و ثروتها البشرية التي لا يمكن تعويضها إذا تعرضت للهدر و الإفلاس .

2- الجنس:

بينت النتائج المتحصل عليها من خلال عينة الدراسة التفوق الكبير للجنس الذكري فيما يخص القيام بالأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الخارج، إلى درجة سجلنا معها غيابا شبه كلي للجنس الأنثوي، و تتقارب النتائج التي حصلنا عليها مع النتائج التي تحصلت عليها شرفة(2003) من خلال دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس معنونة " مساهمة في دراسة الأسباب النفسية الاجتماعية لعمل الأطفال" و أجريت الدراسة بمدينة قسنطينة و باتنة، و قد جاءت نتائجها فيما يخص التوزيع الجنسي لأفراد العينة كالتالي: 8.77% لصالح الإناث و 91.33% لصالح الذكور و هي نتائج تبرز بدورها التفوق السابق لصالح الذكور.

و حتى الإحصاءات الرسمية التي تقدم بشكل دوري من طرف الجهات المختصة كالديوان الوطني للإحصاء تسير في نفس منحى النتائج التي حصلنا عليها، إذ تبقى اليد العاملة الأنثوية بعيدة بشكل واضح عن اليد العاملة الرجالية، و هذا بالرغم من التطور الذي عرفته مشاركة المرأة في سوق العمل إلا أنها تبقى مشاركة محتشمة و تسير ببطء شديد فقد كانت هذه النسبة 3.5% سنة 1977 و قفزت إلى الضعف لتسجل 7% سنة 1987 و واصلت ارتفاعها لتصل إلى 11.94% سنة 1996 لتصل حسب آخر تقرير للديوان الوطني للإحصاء إلى 14.9% سنة 2004. (الديوان الوطني للإحصاء، 2004).

و تبقى الجزائر تشكل أقل النسب فيما يخص عمل المرأة بالمقارنة مع بعض الدول الإفريقية و دول المغرب العربي فمثلا في سنة 1990 بلغت نسبة النساء العاملات في الجزائر 8% في حين سجلت كل من ليبيا و المغرب و موريتانيا و تونس نسب 9%، 19%، 24%، 26% على التوالي.

إن هذا الغياب شبه الكلي للجنس الأنثوي من عينات الدراسة لا يعني أبداً عدم قيام الفتيات عندنا بأنشطة و أعمال، و لكنه يعود إلى العديد من الأسباب التي تتدرج في مجملها تحت العوامل النفسية الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية المتحكمة في تنظيم المجتمع الجزائري باعتبار أن عمل الأطفال ظاهرة تفرزها الظروف الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية، لذا فإن تفسير هذا الاختلاف الشاسع يصبح غير ممكن و ضرباً من ضروب المستحيل إذ لم نرجعه إلى سياقها الاجتماعي و الثقافي الذي ينتج فيه.

إن المجتمع الجزائري و رغم التطور الظاهر الذي يبدو عليه و رغم تغير بناه إلا أنه لا يزال مسيراً بالكثير من القوانين الثقافية القديمة و هذا ما تشير إليه الكثير من الدراسات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسات مظهر سليمان (1997) التي تبرهن على استمرارية و بقاء النظم التقليدية و تحكمها في السلوك رغم ما أحرزه من تقدم و تطور على الكثير من الأصعدة، و تبدو هذه النظم أكثر قوة و تأثيراً عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الجنسين و توزيع الأدوار (سوالمية، 1997)، فلا زالت الأدوار الداخلية أو التي تتم داخل البيت توكل إلى المرأة مهما بلغت مرتبتها العلمية أو مكانتها الاجتماعية فبمجرد ولوجها البيت تتحول تحولا كاملا و تقوم بنفس المهام و في بعض الأحيان بنفس الطريقة التي كانت تقوم بها النساء منذ أزمنة غابرة. و لا يزال الداخل حكراً على المرأة و عادة ما تصنف الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة (خياطة، تطريز، صناعة بعض المواد الغذائية،...) ضمن الأعمال المتدنية و من النادر أن تصنف ضمن الأعمال الاقتصادية، فتوصف المرأة التي تعمل بالبيت بالعاطلة أو الماكثة بالبيت و كأن المكوث بالبيت يعني عدم القيام بأي نشاط، لذا فإننا نجد أن الأعمال المنزلية بمختلف أشكالها تغيب عن الإحصاءات و الدراسات و تسجل في الذهنيات كامتداد طبيعي لوظيفة المرأة.

و لعل التغير الذي تعرفه الجزائر و الذي يتسم بعدم الثبات و عدم القدرة على تقديم الضمانات المستقبلية و على رأسها انتشار البطالة عمل على عودة الكثير من الأنشطة الاقتصادية التقليدية و بقوة و عودة الورشات التي تنشط المهن التقليدية و

التي توظف الكثير من الفتيات و حتى إن لم تشغلن في الورشات فإنهن يلجأن إلى إتمام هذه الأعمال في البيوت و يحصلن على الأجر عند انتهائهن من العمل، و عادة ما يزاول هذه الأنشطة أصحاب المحلات يقومون بتزويد الفتيات بالمواد الأولية من أجل إنجاز ما هو مطلوب منهن، وتشمل هذه الأنشطة كل ما ارتبط تاريخا بوظيفة المرأة كالحياطة أو الطرز أو تحضير بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر كالعجائن و الحلويات التقليدية و خلافه.

لذا فإن غياب الفتيات عن الدراسة التي قمنا بها لا يعني أنهن لا يقمن بأي عمل و قد طالعنا السيد مكي عبد الحق مدير الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث عن نتائج دراسة ميدانية أجرتها هيئته في سبع ولايات جزائرية أن الفتيات يشكلن حوالي 23% من الأطفال العاملين و تشير نتائج الدراسة ان استغلال الفتيات ما دون 13 سنة راح يأخذ أبعادا خطيرة، و أن الفئة العمرية الأكثر استغلالا تتوزع بين 13 إلى 15 سنة (جريدة الخبر، 13 جوان، 2006) و لكن طبيعة العمل الذي يقمن به هو الذي جعلهن يغبن، و ربما لو كان اهتمام الدراسة منصبا حول الأعمال التي تقوم بها الفتيات لاستطعنا كشف النقاب عن أعدادهن الكثيرة.

إن هذا الإشكال لا يخص المجتمع الجزائري لوحده و إنما هو إشكال يكاد يكون عالميا، يسجل حضوره بقوة خاصة في المجتمعات التي تعرف انتشارا واسعا لعمل الأطفال و هي في العادة مجتمعات فقيرة متأخرة، حيث ما زالت تسود النظم و القوانين التقليدية.

و لا طالما كانت هذه النظم و القوانين حاجزا أمام الدراسات العلمية و المنظمات التي أخذت على عاتقها الاهتمام بالطفل العامل و الدفاع عنه، حتى أن العمل الأنثوي كان حجر عثرة كبير أمام تحديد مفهوم عمل الطفل فكثيرا ما أقصي العمل المنزلي من هذا المفهوم لسبب واحد هو عدم اعتباره نشاطا اقتصاديا باعتباره لا يؤدي إلى أي مردود مادي. و بقيت بهذا الشكل الملايين من الفتيات العاملات بعيدا عن الإحصاء و الدراسة.

3 - طبيعة العمل:

أظهرت نتائج الدراسة تنوعا في الأعمال التي يقوم بها الأطفال مع طغيان أنماط معينة على أنماط أخرى، و على العموم فإن جل أطفال العينة يعملون في القطاع غير المهيكل مع ميل خاص للأنشطة الحرة التي تمارس في الشارع، بمعنى أن الشارع يشكل نقطة استقطاب قوية لليد العاملة الصغيرة إلى درجة أصبح معها يشكل مصبا يستقبل أعدادا- حتى و إن غابت على الإحصاء- إلا أنها كبيرة جدا و تكفي الملاحظة اليومية و العادية لتأكيد ذلك، فحيثما حلت بالشارع إلا و صادفت عددا غير قليل من الأطفال يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة تتلخص في مجملها في بيع كل ما يصلح للبيع من أشياء بسيطة ابتداء بالمواد الاستهلاكية و مرورا بمختلف المواد الأخرى و التي تتحكم في طبيعتها الموسم و المناسبات و إلى جانب نشاط البيع نجد أنشطة أخرى التي أخذت تنتامي في السنوات الأخيرة كحراسة السيارات و تنظيفها إضافة إلى حمل البضائع و غيرها من الأنشطة.

إن ازدهار السوق الموازية ظاهرة تعيشها الجزائر منذ انفتاحها و منذ تعرض اقتصادها لهزات عنيفة، و تعرف السوق الموازية بأنها سوق غير قانونية يصعب مراقبتها و التحكم فيها يطبعها التنافس الشديد مما يضطر الطفل العامل فيها لمواجهة هذا التنافس و البحث له عن مكان في عالم متصارع، يعمل الأطفال في مجموعات صغيرة تضم طفلين أو أكثر و قد يعملون بشكل انفرادي ، يقتنون المبيعات بأموالهم الخاصة أو يأمنها لهم تجار الجملة ليقومون ببيعها فيما بعد بالتجزئة، يقضي أكثر من 63.1% من الأطفال الذين شملتهم الدراسة أكثر من ثماني ساعات يوميا يجوبون الشوارع و الأسواق و أماكن التجمعات كمحطات الحافلات و الساحات العامة يعرضون سلعهم و خدماتهم على المارة.

إن العمل في الشارع لا يتطلب أي تكوين و لا يتطلب أي مؤهلات من الطفل الأمر الذي يجعله أكثر الأنشطة تفضيلا من طرف الأطفال، و عادة ما ينطلق الأطفال من الشارع قبل المرور إلى أي نشاط آخر، و من النادر أن يثبت الأطفال على نفس النشاط و غالبا ما يغيرونه حسب الظروف فالعمل في الشارع يتميز بالتغير و

التنوع و هذا ما أثبتته الدراسة التي قام بها Lucchini (1996) و التي أنجزها على الأطفال العاملين في الشارع بالأوروغواي و لا يختلف أطفال عينة بحثنا عن أطفال دراسة Lucchini من حيث نوع النشاط و تعدده و تغيره أو ساعات العمل.

و يعتبر العمل في الشارع من أكثر الأنشطة انتشارا في كل أنحاء العالم و يحصي المكتب العالمي للعمل ما يقارب مئة مليون طفل عبر العالم يتمركز نصفهم في أمريكا الجنوبية و يطلق على هؤلاء الأطفال اسم أطفال الشوارع و تعرفهم منظمة اليونيسيف(1999) على أنهم " كل الأطفال الذين يعملون في الشارع بغض النظر عن الأسباب التي دفعتهم ذلك" و هم ينقسمون إلى ثلاث فئات : تعيش الفئة الأولى مع عائلاتهم و هي تشكل 60% من المجموع الكلي، و لا تلتقي الفئة الثانية بعائلاتها إلا بين الفينة و الأخرى و هي تشكل 30% في حين لا تبقي الثالثة على أية علاقة مع العائلة بسبب الهروب أو اليتيم أو التهجير أو النزوح.

يعتبر العمل في فرز النفايات نشاطا آخر من الأنشطة التي تمارس في الشارع لكن يختلف عنه في بعض المواصفات- و خاصة من حيث تأثيره على الطفل و الذي سنتطرق له لاحقا- و يمكننا ضمه إلى نفس الفئة من النشاط و قد بلغت نسبة الأطفال العاملين به في عينة بحثنا 16.4% ، عرف هذا النوع من العمل ازدهارا بعد انتشار الصناعات الاسترجاعية و الانتشار الكبير للمواد القابلة للاسترجاع و تأتي المواد البلاستيكية في مقدمتها، يقوم الطفل في هذا النوع من النشاط بجمع ما يقع تحت يديه من مواد قابلة للاسترجاع ثم يبيعهها إلى التجار أو مباشرة إلى الورشات التي تقوم باسترجاعها، من أجل ذلك يقضي الأطفال أوقاتا طويلة في المزابل يجمعون هذه المواد ، يتميز هذا النوع من العمل بإدراره المال الوفير على الطفل لكنه يبقى عملا خطرا إذ كثيرا ما يضطر الأطفال للعمل ليلا قبل مرور شاحنات جمع النفايات و يعملون أيضا في وسط النفايات و القاذورات الأمر الذي يتسبب لهم في الكثير من الإصابات و الأمراض، كما يجد الأطفال الكثير من الحرج في قيامهم بهذا النوع من النشاط لذا نجد أن الميل إليه يكون أقل و هذا ما توصلت إليه منظمة اليونيسيف(1999) أيضا من خلال الدراسة التي أنجزت على الأطفال

الزباليين في الكثير من مناطق العالم التي بينت تهرب الأطفال من هذا النوع من الأنشطة رغم الدخل الجيد الذي يوفره للطفل و قد يصل هذا التهرب إلى درجة تفضيل الطفل للعمل في الدعارة على العمل في فرز النفايات لما يحمله من أخطار و مشاق .

أظهرت نتائج دراستنا أيضا أنواعا أخرى من الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأطفال و المتمثلة في الصناعة بنسبة 18.4% موزعة بين الحرف التقليدية و الصناعية، و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها بالتقريب شرفة (2003) و التي قاربت 16.66% .

يتمثل النشاط الصناعي في العمل في الورشات و المصانع الصغيرة المختصة في صناعة المواد الغذائية أو المواد الكيميائية و غيرها من المواد و عادة ما يتم تشغل الأطفال بعيدا عن الأعين و في ظروف صعبة للغاية و يتلقون مقابل عملهم أجورا زهيدة.

و الصنف الآخر من الصناعة يتمثل في الصناعة التقليدية التي عرفت انتعاشا في السنوات الأخيرة و يسجل فيها ارتفاعا محسوسا في تشغيل الأطفال و المراهقين و خاصة الإناث منهم، تزدهر هذه الصناعة في مواسم الأعراس و يشكل الطرز التقليدي و الخياطة أهم دعائمها، يتم استغلال الأطفال بشكل كبير في هذا النوع من الصناعة إذ يتم تشغيلهم في ورشات خاصة أو تسلم لهم المواد لإنجازها في بيوتهم مقابل أجور لا تكاد تذكر .

و تمكننا أيضا من تسجيل نوع آخر من الأنشطة و الذي يتمثل في نشاط الخدمة بنسبة 16.4% و تشمل الخدمة في البيوت و عادة ما يتعلق الأمر بالفتيات لأن الأعمال التي يقمن بها من غسل و تنظيف تعتبر امتدادا طبيعيا لعمل المرأة، لذا نجدهن يعملن كخدمات يساعدن ربات البيوت أو يقمن بكل الأعمال بمفردهن ، إن هذا النوع من العمل إما أن يمارس بشكل مستمر و دائم، و إما أن يتم بشكل متقطع في نهاية الأسبوع أو في المواسم و المناسبات حيث تضطر ربات البيوت للاستعانة بإحدى الفتيات لأداء مهام التنظيف ، يدخل هذا النوع من العمل تحت صنف

الاستغلال، لأنه في العادة ما يلجأ لاستغلال الفتاة إلى أقصى حد ممكن دون مراعاة لقدراتها الجسدية و لا لسنها.

و يشمل هذا النوع من النشاط أيضا الخدمة في المقاهي و المطاعم أو المحلات و عادة ما يوظف الأطفال الذكور رغم أننا أصبحنا نلاحظ في السنوات الأخيرة ميلا لتفضيل الجنس الأنثوي، يقوم الطفل تقريبا بنفس العمل الذي تقوم به الفتاة الخادمة في المنازل كالغسل و التنظيف و خدمة الزبائن و هي أعمال تتميز بخطورتها و صعوبتها.

على العموم تعتبر هذه أهم الأنشطة التي أظهرتها نتائج الدراسة التي قمنا بها و لم نسجل الأنشطة الأخرى كالأنشطة الزراعية لأن بحثنا اهتم بعمل الأطفال في المدن

II - عوامل عمل الأطفال:

سنحاول التطرق إلى مختلف العوامل التي بدت من خلال الدراسة أنها تساهم بشكل أو بآخر في خروج أطفال مجتمع البحث إلى العمل .

1- العوامل الاقتصادية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية من بين أهم الأسباب التي يفسر على ضوءها المختصون استفحال ظاهرة عمل الأطفال، فحيثما وجد الفقر وجد الأطفال العاملون. و رغم أهمية العوامل الاقتصادية إلا أنها تبقى نسبية خاضعة للكثير من الظروف الاجتماعية و الثقافية و النفسية الأخرى و قد أظهرت نتائج دراستنا تراجعا نسبيا لدور العامل الاقتصادي في دفع الأطفال للعمل.

1.1- الوضع الاقتصادي العائلي:

لقد أسفرت الإجابات عن السؤال الخاص بتقييم الأطفال لوضعهم الاقتصادي عن توزيع أفراد العينة على مختلف المستويات المقترحة و التي تم الاحتفاظ بها بعد تفرغ النتائج و هي المستوى الضعيف و المتوسط و المرتفع، إذ يدل المستوى الضعيف على الافتقار لأدنى الضروريات و لا يكفي دخل الأسرة في معظم الحالات لتلبية الحاجات الضرورية كالأكل و العلاج، أما المستوى المتوسط فيعني إشباع الضروريات و لا مجال للكفايات و أما المستوى المرتفع فيعني اقتناء الكفايات و إمكانية توفير ما يزيد عن الحاجة.

لقد تمركز أفراد العينة في المستوى المتوسط بنسبة 45.5% و بنسبة 30.6% في المستوى الضعيف و بنسبة 23.9% في المستوى المرتفع.

إن النتائج المتحصل عليها لا تمكننا من الجزم بأهمية العامل الاقتصادي في توليد الظاهرة، بمعنى أن العامل الاقتصادي لا يظهر كعامل محوري في دفع الأطفال للعمل فالحاجة المادية لا تبدو ملحة و هذا ما تعززه نتائج السؤال الخاص بالمجالات التي ينفق فيها الطفل ما يتحصل عليه من مال، إذ تحصلت المصارف الخاصة من شراء للملابس و السجائر و المخدرات على نسبة 51.8% في حين تحصلت المساعدة العائلية على نسبة 20.6% و هذا ما يدل على تدخل عوامل أخرى إلى جانب العامل الاقتصادي و الحاجة المادية لأنه من المفروض أن تتحصل المساعدة العائلية على النسبة الكبرى بما أن انخفاض المستوى المعيشي كان وراء خروج الطفل للعمل، و إنفاق الطفل لما يحصل عليه من مال على أشياء قد تبدو غير ضرورية يعزز من صدق افتراضنا فالطفل يعمل من أجل اقتناء الكفايات بعد تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع استهلاكي تقاس فيه قيمة الأفراد بما يستهلكونه. و ما يعزز صدق افتراضنا أيضا بعض النتائج المتحصل عليها من بعض الدراسات في دول أخرى و التي تؤكد أهمية العامل الاقتصادي في خروج الطفل للعمل من خلال مؤشر صرف المال المتحصل عليه.

يبين المعهد الوطني للإحصاء ببنغلادش (1996) أن 83% من دخل الأطفال الذين يعملون بالمناطق الحضرية يوجه لعائلاتهم، و أشار R.Kanbargi (1988) أن أطفال الهند الذين يعملون في قطاع النسيج يسلمون ما يحصلون عليه من مال إلى أوليائهم و حتى الأطفال المهاجرين الذين يعملون بعيدين عن ذويهم يقومون بإرسال رواتبهم إلى عائلاتهم و لا يحتفظون إلا بالكفاف، فالطفل الذي يخرج إلى العمل تحت وطأة الحاجة الاقتصادية الشديدة عادة ما يكون هدفه الأول مساعدة العائلة و التخفيف من عبء المصاريف عليها لذا يبدو من الطبيعي أن لا يحتفظ لنفسه إلا بالقدر اليسير مما يحصل عليه من مال .

و على العكس من هذه النتائج فإن الأطفال العاملين الذين شملتهم دراستنا يقومون بصرف ما يحصلون عليه من مال في أغراض شخصية و القليل منهم فقط من يساهم في المصاريف العائلية، و تتقارب النتائج التي تحصلنا عليها في هذا المجال مع النتائج التي تحصلت عليها شرفة (2003) إذ أعرب 33.33% من الأطفال فقط عن مساعدتهم في المصاريف العائلية.

و يوضح Couralet (2002) في دراسة أجريت على الأطفال العاملين بالبرازيل أن تحسين المستوى الاقتصادي للعائلة من خلال تحسين دخلها لم يساعد في الحد أو على الأقل على التقليل من عدد الأطفال العاملين.

إن تدخل العامل الاقتصادي في الظاهرة يبدو نسبيا و خاصة إذا علمنا أن الأطفال الذين شملتهم الدراسة ينتمون إلى عائلات تحتوي على أكثر من أخ عامل بنسبة 41.5% تتوزع أعمالهم بين المهن الحرة و الحكومية، إضافة إلى انتمائهم إلى أسر لا يمكن وصفها بالكبيرة فنسبة 88.7% من الأطفال ينتمون إلى أسر يترواح عدد الأفراد بها ما بين 0-5 أفراد الأمر الذي جعلنا نقول أن العامل الاقتصادي لا يبدو عاملا أساسيا: لأن الوضيعة الاقتصادية للعائلة من حيث المستوى المعيشي و عدد الإخوة و مهنة الإخوة لم تكن بالقدر الكافي الذي يجعل الطفل في حاجة ماسة للعمل تاركا المدرسة، فالحاجة المادية لم تبدو حيوية و أولية هنا و خاصة و أن الأسرة لا تستفيد في معظم الحالات من دخل الطفل.

و قد أشار P. Ariès (1997) إلى عدم كفاية العامل الاقتصادي لتفسير ظاهرة عمل الأطفال قائلًا أن الفقر ليس المسئول الأول و لا الوحيد عن عمل الأطفال في الكثير من الدول و قد حذر من اعتبار عمل الأطفال نتيجة حتمية و طبيعية للفقر لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى التسليم بالظاهرة و قبولها، فقد يتواجد الفقر بقوة ضاربا أطنابه مع تسجيل غياب كلي لعمل الأطفال و هو يستشهد بذلك بالمقاطعة الفيدرالية الهندية Kerela إحدى أفقر المقاطعات الهندية على الإطلاق و التي تميزت عن باقي المقاطعات بتحطيمها لأرقام قياسية في عدد الأطفال المتدرسين و غياب كلي للأطفال العاملين رغم أنها تعيش في فقر مدقع الأمر الذي جعله يتساءل عن السبب الرئيس و الذي أرجعه في نهاية المطاف إلى التوزيع العادل لفرص العمل و تفضيل الراشدين على الأطفال في العمل و ذلك من خلال السياسة التي انتهجها المكتب العالمي للعمل في هذه المقاطعة و التي أدت إلى عودة الأطفال إلى أماكنهم الطبيعية و هي المدارس في حين راح الراشدون يعملون بعد أن ترك لهم الأطفال المجال لذلك.

إن P. Ariès و الكثير من الباحثين و المحاربين لعمل الأطفال عبر العالم يحذرون من خطر إرجاع الظاهرة إلى العوامل الاقتصادية لوحدها و تعليقها على شناعة الفقر، إذ أن هذا الاعتقاد يجعل من الظاهرة ظاهرة مستعصية و يدفع إلى التسليم بها و قبول فكرة توأجدها حيث يضرب الفقر أطنابه و يعللون اعتقادهم هذا بتجارب بعض الدول و تمكنه من محاربة الظاهرة رغم فقرها و انتشارها حتى في الدول الغنية التي لم تسلم منها.

إن تجربة المقاطعة الفيدرالية الهندية Kerela و وجهة النظر التي تقر بعدم الإقرار بالتدخل أحادي الطرف للعامل الاقتصادي تعزز من افتراضنا و من النتائج التي حصلنا عليها و تجعلنا نفر بأن ظاهرة عمل الأطفال و خاصة في الجزائر أعقد من أن نوزعها للعامل الاقتصادي لوحده كما لا تسمح لنا بنفي أهمية هذا العامل لكنه يبدو أقل أهمية أمام العوامل الأخرى التي تتحكم في الذهنيات و في طرق العيش و التفكير.

2.1- الوضع الاقتصادي العام :

و يبدو أن ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر تسجل في السياق الاقتصادي العام للبلاد و ليس في السياق الاقتصادي الأسري لأن النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة الكمية و الكيفية لم تمكن من الوقوف على أهمية العامل الاقتصادي الأسري و نقصد بذلك فقر العائلة، إذ لم يتوفر عامل الفقر في معظم أفراد مجتمع البحث، و هذا بطبيعة الحال بالاستناد إلى التعاريف التي تعطى للفقر.

فالفقر كما يعرفه Manier (1999) هو البحث الدائم و المتواصل عن العوامل الأساسية الدنيا للبقاء و ضمان الحياة و هو الطعام، فالفقير هو الذي يسخر كل طاقاته و جهده من أجل الحد الأدنى من التغذية. لم نستطع إسقاط هذا التعريف على الكثير من حالات الدراسة، و لم يبدو أن العمل جاء من أجل ضمان الطعام، و لم تظهر ضرورة عمل الطفل بالنسبة للعائلة و خاصة بالمقارنة مع الدول التي ينتشر فيها عمل الأطفال أين يشكل دخل الطفل مورد الرزق الوحيد و الأساسي الذي لا تستطيع العائلة الاستغناء عنه، و الشيء الملاحظ على عائلات الأطفال أنها شبه ورشة صغيرة و حيث الكل يعمل و الكل ينشط اقتصاديا، و لم نلمس أن عمل الطفل مع صغر سنه كان ضروريا للعائلة، و خاصة و أن الأطفال أعربوا عن صرف المال في أمور لم نر أنها ضرورية من أجل البقاء و إنما ظهرت كمحسنة للاستهلاك، كسراء الثياب، المساعدة في بناء البيت، شراء السجائر...

لا يبدو أن عمل الطفل يشكل عاملا حيويا بالنسبة لعائلة تملك سكنا خاصا، و معظم أفرادها يعملون، و قد يملك الأب سيارة أو شاحنة أو حتى حافلة.

هذا لا يعني ان ننفي تدخل الفقر و غيابه في أفراد مجتمع البحث، لأننا إذا توقفنا على هذا العامل لوحده لكان عدد الأطفال العاملين أقل بكثير.

ومنه بدا لنا أن دور عامل المستوى الاقتصادي الأسري يتراجع لصالح عامل آخر و هو الوضع الاقتصادي العام للبلاد.

لقد اتسم الوضع الاقتصادي العام بعدم الاستقرار و عدم الثبات و التعرض للعديد من الهزات التي تركت منه اقتصادا هشاً ضعيفا و خاصة منذ الثمانينيات، و يعتبر

الثبات الاقتصادي و ازدهاره من أهم مقومات بناء الأمم و شعور الأفراد بالأمن و عدم الخوف من المستقبل، و يعتبر هذا الثبات عاملا أساسيا في الحفاظ على تماسك المجتمع و ثبات و استمرار القواعد و القوانين التي تسيره، لأن النظم و القوانين الاجتماعية التي تتحكم في فكر و سلوك الأفراد عادة ما تنسج من وحي الاقتصاد السائد.

و يبدو أن عمل الأطفال في الجزائر كان نتيجة لاقتصاد ضعيف و هش لم يستطع توفير الشعور بالأمن لأفراد الأمة، و جاء كنتيجة لمحاولة التكيف مع الأوضاع و محاولة التصدي للمجهول الذي يأتي به المستقبل، فالهزات الاقتصادية العنيفة و المتتالية نتج عنها صعوبة في التكهن لما سيحدث في المستقبل البعيد، الأمر الذي يجعل من الفرد في ترقب دائم للأسوأ و يجعل الفرد يعيش في حالة من القلق العائم الذي لا يمكن التحكم فيه، فيضطر بذلك إلى تحريك آليات دفاعية فردية مستندا إلى الظروف المحيطة من أجل مواجهة الخطر.

لقد أصبح الفرد يشعر بتخلي الدولة عنه، ففقد ثقته فيها و راح يبتكر طرق عيش بعيدا عنها، معتمدا على قدراته الخاصة، و ما الاقتصاد الموازي الذي أصبح يهدد الاقتصاد النظامي لأكبر دليل على ذلك، و القول باقتصاد مواز قد يسمح لنا بالقول بمجتمع موازي، مجتمع لا يخضع لقوانين الدولة، مجتمع لا يعلم أبناءه، بل يشجعهم على العمل منذ الصغر، مجتمع نشأ تحت وطأة ظروف دفعت بأفرادها إلى تطوير مهارات و قدرات خاصة.

يرى Manier (1999) أن إجحام الأولياء في إفريقيا عن تعليم أبنائهم لا ينم عن جهل أو عدم وعي و إنما ينتج عن إحساس عميق بالمسؤولية و عن الحكمة التي يتسم بها الرجل الإفريقي، و عن تفكير واقعي أوصلهم إلى كون الحل الأمثل في مثل أوضاعهم هو العمل لأنه الحل الوحيد الذي يتماشى مع ظروف معيشتهم.

و يواصل قائلا أن الكثير من العائلات أصبحت تدرك أنه لا طائل من التعليم، الذي لا يساعد الطفل في تعلم الكثير أو الجديد أو اكتساب معارف جديدة، فهي تدفع مصاريف الدراسة على اللاشيء فلا يرون بعد ذلك ضررا في عمل الطفل الذي

يبدو أكثر نفعاً و يرجع السبب في ذلك إلى المستوى الثقافي للوالدين ومدى وعيهم بأهمية التعليم في بناء الفرد.

و من الإفرازات التي جاءت بها الهزات الاقتصادية التسابق المحموم نحو المكانة الاجتماعية و تحسين الظروف الاستهلاكية كطريقة تعويضية لما يشعر به الأفراد من خوف "إن التسابق نحو المكانة الاجتماعية ليس اعتباطياً و إنما يستجيب لإحباط و حرمان عميقين" (Boutefnouchet, 2004,P.45) ، فالوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة من الناحية المالية تبدو أنها الوحيدة التي تؤمن المستقبل و تقف في وجه التغيرات التي يعرفها المجتمع

III- العوامل التربوية المدرسية:

إن النتائج التي حصلنا عليها من الدراسة الكمية و الكيفية مكنتنا من الوقوف على بعض العوامل التي بدت قوية في مساهمتها في دفع الطفل للعمل وهي العوامل التربوية و نقصد بالعوامل التربوية كل ما يتعلق بالنظام التربوي أو المدرسة، و لا يمكن إغفال الدور البالغ الأهمية الذي تمثله العوامل التربوية في إنتاج ظاهرة عمل الأطفال، و لا تستطيع أي دراسة خاصة بهذه الظاهرة أن تغض الطرف عن هذه العوامل و أن لا تشير إليها، فلقد كانت المدرسة و لا زالت أهم وسيلة حد أو توسع لعمل الأطفال ، فمنذ إنقذات المختصين لعمل الأطفال و وقوفهم على مدى خطورته في تحطيم الثروة البشرية المستقبلية استنجدوا بالمدرسة معتبرين إياها الملاذ الوحيد و المنقذ الأوحى للأطفال من براثن الاستغلال و العمل، يرى Livison (1999) أنه إذا ما أردنا معرفة الأعداد الحقيقية للأطفال العاملين و جب دراسة الظاهرة في علاقتها مع التمدن.

و حيثما وجد الأطفال العاملون دل ذلك على خلل كبير في النظام التربوي للبلاد سواء جاء هذا الخلل نتيجة لضعف هياكله و برامجه أو لعدم قدرته على مواكبة متطلبات العصر.

و لعل أهم نتيجة توصلنا إليها أن العمل ظهر كبديل عن المدرسة ومعوضا لها، إذ ظهر أن عامل التنافس بين المدرسة و العمل من خلال مواقف الأطفال منهما، و بدا أن العمل قد حل محل الدراسة- أو إن صح التعبير أصبح مدرسة أخرى- موازية للمدرسة النظامية بل حتى منافسا لها باعتبار أنه أصبح يستقطب أعدادا كبيرة من الأطفال، و بدا أيضا أن هناك عوامل تعمل على تعزيز هذا التنافس و تغذيه و تحسمه لصالح العمل - فيما يخص مجتمع بحثنا- وظهر ذلك من خلال:

1- الفشل المدرسي:

إن الغالبية العظمى من أفراد مجموعة البحث غير متمدرسين و لقد ترك معظمهم المدرسة ما بين 6 و 11 سنة و يبدو أن معظمهم ترك المدرسة لعدم رغبته في الدراسة أو من أجل العمل أي أن كلا السببين يدرج تحت ظاهرة التسرب المدرسي، و تبدو الظاهرة عادية إذا ما ربطناها بالسياق التربوي السائد في الجزائر ، فالكثير من الإحصاءات تشير إلى معاناة المدرسة الجزائرية من ارتفاع نسبة الفشل المدرسي بين صفوف التلاميذ إلى درجة دفعت قريفو (2002) إلى القول أن الدولة الجزائرية تتفق أموالا باهضة على الفشل المدرسي أي ما مقداره 13 سنة من التمدرس لما يقارب 67% من الأطفال الذين يلتحقون بالشوارع بدون مؤهل ، و تشير إلى كون 1% فقط من الأطفال الذين يدخلون المدرسة يتحصل على شهادة البكالوريا، و تشير الإحصاءات الرسمية حسب الديوان الوطني للإحصاء إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي التي وصلت سنة 1980 إلى 200 ألف تلميذ لترتفع إلى 276872 بين سنتي 1986-1987 و لتقارب 3669892 بين سنتي 1987-1988 و يضاف إليها 500 ألف شاب، و منذ ذلك الحين و الأرقام في تضاعف مستمر و ينتج عن ظاهرة الفشل المدرسي انخفاضا مخيفا في المستوى التعليمي الذي راح يطرق أدنى المستويات و هذا ما لمسناه في أفراد العينة الذين يتركزون بين المستوى الابتدائي و المتوسط في حين سجلنا غيابا كليا للمستوى الثانوي ، و قد أشارت نتائج قالي (2002) التي تحصل عليها من خلال دراسة و تحليل لأسباب الفشل المدرسي

في المدرسة الجزائرية و كيفية محاربته، و لقد أشار في دراسته هذه إلى ارتفاع نسبة الفشل و التسرب المدرسي ما بين المستويين الرابع و السادس الأساسيين، و هو يرجع أسباب هذا الفشل و هذا التسرب إلى عوامل داخلية خاصة بالمدرسة نتيجة لضعف هياكلها و عدم قدرتها على مواكبة الظروف و عجزها عن استقطاب الأطفال الأمر الذي انعكس سلبا على مصداقيتها و تصور الأفراد لها.

و الأرقام الرسمية التي تقدمها وزارة التربية الوطنية أرقام تدل على نسب كبيرة للفشل المدرسي فمثلا كانت الإحصائيات التي أعطتها نفس الوزارة للسنة الدراسية 2000-2001 كالتالي: عدد الأطفال المسجلين في الطورين الأساسيين الأول و الثاني بلغ 4548827 للسنة الدراسية 1994-1995 ليصبح هذا العدد في الطور الثالث أساسي 1895751 للسنة الدراسية 1998-1999 حيث أن الفرق الكبير بين الرقمين يعود إما للتسرب المدرسي أو إعادة السنة أو الطرد النهائي أي أننا نسجل ارتفاعا كبيرا في الفشل المدرسي في الأطوار الأساسية الأولى.

إن أعداد الأطفال المتسربين من المدارس في تزايد مستمر كل سنة بل في تضاعف مخيف فلقد جاء في تقرير لمنظمة اليونسكو (2000) و الذي يتناسب مع النسب التي أعطتها وزارة التربية الوطنية أن ما يعادل 73% من التلاميذ يعانون من الفشل المدرسي ما بين أول سنة و آخر سنة من التعليم تحت شكل إعادة السنة و إعادة التوجيه أو الطرد النهائي، و يشير التقرير أيضا إلى كون 50% من التلاميذ يتركون مقاعد الدراسة بلا أي مؤهل، و تعتبر نسبة التلاميذ التي تصل إلى المستوى النهائي و تتحصل على البكالوريا نسبا ضئيلة جدا لا تتجاوز 27%

تقوم المدرسة الجزائرية كل سنة بلفظ الآلاف من الأطفال دون السن القانونية الأمر الذي جعلنا نتساءل عن المصير الذي يؤول إليه هؤلاء الأطفال و لا خبرة لهم و لا مهارة. و إذا ما سلمنا جدلا بكون العمل أحد الأنشطة التي تنوب عن المدرسة فإننا نتوقع أن تكون أعداد الأطفال العاملين بالجزائر يعد بالآلاف و قد يفوق المليون طفل بكثير بالنظر إلى الأعداد الهائلة التي تتسرب من المدرسة كل سنة ليحتضنها

الشارع و هو رقم قد نصاب أمامه بالصدمة ولكنه يعبر عن بعض المشاكل التي يعاني منها الطفل الجزائري.

و من هذا المنطلق يبدو أن الفشل المدرسي من أهم الأسباب التي تجعل الطفل يقوم بأنشطة اقتصادية و يعزز افتراضنا هذا العديد من الدراسات من بينها دراسة أجريت بمصر حول الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى العمل سنة (1999) تصدرها الفشل المدرسي و أثبتت الدراسة التي قام بها راجي أسعد من مصر سنة(2001) ان ما يقارب 07.1% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 14 سنة يعملون بمصر و هي مقارنة لنسبة الأطفال من نفس الفئة العمرية و التي تتواجد خارج المدرسة.

و في الواقع فإن العمل و الفشل المدرسي عاملان متلازمان يؤدي أحدهما للآخر. و تشير الاحصاءات التي قدمتها وزارة التربية الوطنية في المغرب سنة2000 إلى أهمية الفشل المدرسي حيث أن طفل من بين أربعة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 7 إلى 12 سنوات يوجدون خارج المدارس، و طفل من بين طفلين تتراوح أعمارهم من 15إلى13 يتواجدون خارج المدرسة و هي الفئات التي ترتفع ضمنها أعداد الأطفال العاملين.

فقد دلت دراسة قام بها Heady (2000) أن الأطفال الذين يعملون يحصلون على نتائج أقل من الأطفال الذين لا يعملون و تحصل Psacharopoulos (1999) على نتائج مماثلة في تنزانيا و سواء كان العمل سببا في الفشل المدرسي أو الفشل المدرسي هو سببا في عمل الطفل فإن النتيجة تكون واحدة و هي ظاهرة تفاقم عمل الأطفال و التي يجمع الدارسون على اختلاف نحلهم و مذاهبهم على اعتبارها من أهم الأخطار التي تحدق بالطفولة عبر العالم.

2- عجز النظام التربوي:

نقصد بعجز النظام التربوي عدم تكيفه مع الواقع و عدم قدرته على استقطاب اهتمام الأطفال و هذا من شأنه أن يشكل عاملا من عوامل تفسير الفشل التربوي الكبير الذي تعرفه المدرسة الجزائرية، و قد دلت العديد من الدراسات على المستوى العالمي على أهمية نوعية الدراسة و دورها في تقرير الطفل مواصلة الدراسة أم التوقف عنها و تعزز الدراسات التي أجريت بالمغرب على الأطفال العاملين أيضا من هذا الافتراض إذ بين Lahlou (2000) أن نسبة 34% من الأطفال العاملين لم يدخلوا المدرسة على الإطلاق في حين لم تتجاوز النسبة المتبقية المستوى الابتدائي و يرجع الأمر إلى عجز النظام التربوي في المغرب عن استقطاب أعدادا هائلة من الأطفال و عدم رغبتهم في الدراسة.

و قد بين تقرير لمنظمة اليونيسيف(1997) الذي تضمن وصفا لوضعية الأطفال عبر العالم أن النوعية السيئة للتربية التي يتلقاها الأطفال في المدارس من بين الأسباب التي تؤدي إلى التسرب المدرسي، فالطفل يجد نفسه أمام مواد لا تسترعي اهتمامه أو لا تمت بصلة لواقعه المعيش فيجد نفسه مجبرا بشكل أو بآخر للخروج من المدرسة الذي يحدث بشكل تدريجي من خلال حصوله على نتائج ضعيفة و إعادة السنة و من خلال غياباته المتكررة ثم الانفصال النهائي عن المدرسة، و عادة ما يلجأ إلى ممارسة نشاط بديل عن المدرسة.

أشار Kanbargi (1988) من خلال دراسة أجراها على الأطفال العاملين بقطاع النسيج بالهند و الذين أشاروا إلى محتوى البرامج غير الملائمة الذي كان سببا في تركهم المدرسة و تفضيلهم للعمل في سن مبكرة لأنه بدأ أكثر تلاؤما مع ظروفهم. و قد أشار Bonnet (1993) أيضا إلى الدور الكبير الذي تلعبه نوعية الدراسة و الظروف التي تتم فيها من خلال البرامج غير المتكيفة و ازدحام الأقسام و عدم توفر الوسائل البيداغوجية التي تعمل متحدة على قتل الرغبة في التعلم عند الطفل" كيف للطفل أن يجد طعما و معنى للدراسة إذا كان يدرس في ظروف مماثلة، فمن الأفضل له أن يذهب للعمل"، و يرى كل من Groutare et Kanbur (1995) بأن

المدرسة بضعف هياكلها و عدم تحضيرها للمستقبل تصبح اقل جذبا للأولياء و للطفل و بالتالي فإن العمل في ظل الظروف التي تعرفها المدرسة بمختلف مشاكلها يخطف منها الأضواء و يصبح قادرا على تحقيق اشباعات فورية إن على المستوى الاقتصادي أو النفسي أو الاجتماعي لأن أحدها يجر إلى تحقيق الآخر .

إن المدرسة و خاصة في المراحل الأولى من التعليم حيث ترتفع نسبة الفشل لا تشغل وقت الطفل إلا جزئيا إذ لا تتعدى عدد ساعات الدراسة الأربع ساعات موزعة بالتساوي بين الصباح و ما بعد الظهر الأمر الذي يترك للطفل مجالا زمنيا واسعا لممارسة أنشطة موازية و التي تنوب في معظم الأحيان عن النشاط المدرسي و تصل إلى حد تعويضه بحيث تقوم بسحب الطفل بشكل تدريجي من المدرسة. كما أن البرامج التربوية لا تعلم الطفل كيفية الاستفادة من وقت الفراغ، أضف إلى ذلك غياب المؤسسات الثقافية و الترفيهية التي تحتضن الطفل خارج أوقات المدرسة، يقول نور الدين خالد (1991) لا نعلم أطفالنا في المدارس كيف ينضمون وقت فراغهم، و خارج المدرسة لا يجد الطفل أي نشاط ثقافي، و إذا حدث و تغيب الأستاذ فإن الشارع هو الذي سيتلقى الأطفال، ومنه نلاحظ أن كل المؤسسات التربوية مروراً من الأسرة إلى المدرسة تدفع بالطفل للاحتكاك المستمر بالشارع ليصبح أهم عامل يتدخل في الجماعة.

يبدو من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها و من خلال الدراسات التي أجريت في مناطق مختلفة أن المتغيرات المتعلقة بالمرود الدراسي و التعلم تظهر كمحددات أساسية و مهمة جدا في إفراز ظاهرة عمل الأطفال.

و قد لاحظنا من خلال النتائج التي حصلنا عليها من دراستنا أن موقف الطفل العامل من المدرسة موقفا غير واضح و يعتبره نوع من الغموض، فتارة يرفض الدراسة رفضا كليا و تارة يبدي إزاءها نوعا من اللين و خاصة فيما يخص سؤال التفضيل بين المدرسة و العمل أو ترك الأبناء يعملون أو يكملون دراستهم و قد يعود السبب إلى التناقض الذي يفرضه الواقع و الذي قد يجعل الطفل يقع فريسة للصراع فيما يخص اختياراته المتعلقة بمستقبله، فمن جهة قد تتوفر الرغبة في

مواصلة الدراسة من أجل الوصول إلى نموذج اجتماعي راق و من جهة أخرى الخوف من قطع مسار تعليمي طويل قد يفضي به في نهاية المطاف إلى البطالة و العوز .

3 - الموقف السلبي للطفل العامل تجاه المدرسة:

معظم أفراد مجتمع الدراسة إن لم نقل كلهم، تركوا المدرسة في سن مبكرة جداً، بسبب انقطاعهم الطوعي أو الطرد، حيث لم يتجاوز المستوى الدراسي في أحسن الحالات الطور الثاني من التعليم الأساسي، مفضلين بذلك العمل منذ الصغر على مواصلة الدراسة و يؤكد راجي أسعد على وجود الارتباط القوي بين العمل و ترك الدراسة في سن مبكرة (Ragui, 2001).

و يبدو أن هؤلاء الأطفال قد استدخلوا صورة "مشوهة" عن المدرسة و عن المستقبل الذي تؤول بهم إليه، و في الواقع أن هذه الصورة "المشوهة" تعكسها حقيقة المدرسة و ما آلت إليه، فالطفل باحتكاكه المستمر بمختلف النماذج الاجتماعية المتوفرة في وسطه يبني تصورا خاصا عن المستقبل و الاستقرار في الحياة يكون أساسيا و أوليا في اختياراته للنموذج الذي يريد تبنيه ، التي تبقى خاضعة لما تمليه المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الأسرية، و تبقى المدرسة في ظل هذه المعطيات بعيدة كل البعد عن استثمارات الطفل العاطفية و النفسية و الفكرية، لأنها بحسب ما يستقيه من ملاحظات يومية لا تستطيع بأي شكل من الأشكال إشباع حاجاته الأولية و الثانوية، لأن الدلائل الواقعية تشير إلى أن البطالة أصبحت تنهش الكثير من الفئات الاجتماعية و تمثل الفئة المتعلمة و المتخرجة من الجامعة أكبر النسب و يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء (2004) إلى أن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي حيث تصل إلى 19.3% بالنسبة لذوي الشهادات العليا في حين تسجل نسبة ضعيفة جدا في أوساط الأميين بحوالي 6.6%.

لقد أصبح الفشل الاجتماعي يربط في كثير من الأحيان بالتعلم و الحصول على الشهادات: " لقد أصبح الفاشلين دراسيا هم الناجحين في الحياة، أما الناجحون دراسيا فهم فاشلون اقتصاديا، لأن النجاح أصبح يقاس بقيمة الدخل المتحصل عليه" (ي ميخائيل، دون تاريخ، ص.208)

فبعد أن كانت المدرسة تعمل على تهيئة الأفراد للمستقبل و تضمن لهم مهنا " أرستقراطية" أصبحت تضيف جحافل من المتعلمين و الحاملين للشهادات العليا إلى سوق البطالة سنويا وحتى و إن حالفهم الحظ في الظفر بوظيفة فإنهم سيكونون في المراتب الاجتماعية المتدنية نظرا لضعف أجور الإطارات و عدم قدرتا على تغطية حتى ضروريات الحياة ، و بالتالي أخذت المدرسة تفقد وظيفتها الأساسية - الموجودة في أذهان الأفراد و تصوراتهم- و بدت أنها أصبحت بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي و إرهاباته، و لم تعد متماشية لا مع الحاضر و لا تستطيع التحضير للمستقبل، و قد ظهرت هذه التصورات جلية من خلال تفضيل أطفال مجتمع البحث للعمل على الدراسة، و من خلال نتائج الدراسة الكيفية بدا أن الأطفال اشاركوا في استعمال مصطلح "يسركل" لوصف الحالة التي آل إليها الكثير من المتعلمين من معارفهم أو إختوتهم، و يبدو أن هذا المصطلح مفعم بالكثير من الدلائل النفسية و الاجتماعية، فهو كلمة فرنسية معربة، تعني الدوران في حلقة، و التي تدل على الضياع و التيه، و بالتالي نقول أن المستقبل الذي تؤول إليه المدرسة يتسم بالغموض و يطبعه الضياع و التيه، بالإضافة إلى هذا المصطلح هناك مصطلحات أخرى و التي تصب في نفس المعنى مثل: " راهو يشومي" و هي كلها مصطلحات تتم عن القلق العميق الذي يشعر به الطفل إزاء المستقبل الذي تحضر له المدرسة ويجعله في بحث مستمر عن مخارج تعويضية أو مسالك تجعله يفلت من هذا المصير .

يرى Coslin (2006) أن المدرسة تسجل في تصور ينبثق من الثقافة المحيطة التي تتأثر بوسائل العيش و القواعد العامة، التي يتم تنشئة الأجيال عليها و التي تهدف في نهاية المطاف إلى الحفاظ على الحياة و ضمان وسائل الكسب و العيش.

و استدخال الطفل لصورة سيئة عن المدرسة و ما تؤول إليه قد يحرك داخله قلعا دائما متعلقا بالوجود و المستقبل ، قلق يسيطر على التفكير فيحرك إزاءه آليات دفاعية تهدف إلى التقليل منه أو السيطرة عليه و ذلك من خلال رسم استراتيجيات تبدو فعالة في المجتمع و تبنى على ضوء النماذج الاجتماعية التي يحكم عليها " بالنجاح".

و قد لمسنا ذلك من خلال مواقف أطفال الدراسة من حاملي الشهادات الجامعية، فعندما يقارن الطفل نفسه بخريج الجامعة يضع نفسه في مرتبة أحسن منه، بل أكثر من ذلك يذهب إلى حد التعاطف معهم من خلال قوله مثلا "مسكين باباه يصرف عليه"، تعاطف قد يكون محاولة لتبرير سلوك ترك المدرسة، بل قد يتجاوزه من خلال مقارنة الأطفال أنفسهم بخريجي الجامعات و اعتبار أنفسهم أحسن حالا منهم، لأنهم اكتسبوا القدرة على تدبير الأمور و توفير موارد رزق توفر لهم الاستقلالية و تقيهم الحاجة.

و التعمق في الحالات مكننا من التوصل أن الأطفال لا يرفضون الدراسة و إنما يتخوفون من النتيجة التي يصلون إليها في النهاية، و قد ترجم ذلك الصراع و التناقض من موقفهم من الدراسة، فالأطفال يرفضون تقمص صورة الحامل للشهادة وعجزه عن توفير مصدر رزقه ، مع إقرارهم الصريح بكون العلم ضروري و مفيد في بناء الفرد و تهيئته و تنويره لكنه يبقى غير كاف إذا ما اصطدم مع الرغبة الملحة في تحقيق الحاجات إلى كسب المال و توفيره الذي أصبح من الحاجات الأولية، و الذي يمهد الطريق إلى إشباع الحاجات العليا كتحقيق الذات الذي يرتكز على الجانب المادي لأنهم يرون أن المجتمع أصبح ماديا، و بما أن الحاجات تعتبر محركا للسلوك حسب ما ذهب إليه ماسلو و غيره، فإنها كذلك تبنى التصورات و تحدد الاختيارات فيحسم الصراع لصالح العمل، لأنه يبدو الأكثر قدرة على اشبع الحاجات.

و الملاحظ أن الأطفال يتخذون قرار ترك المدرسة في سن مبكرة أو ما قبل المراهقة، و هي كما هو معلوم مراحل حرجة جدا في حياة الإنسان، تضع الفرد

في صراع مع ذاته و مع محيطه و هي مراحل انتقالية تحضر لميلاد جديد، يكون فيها الفرد غير قادر على الإدراك الجيد للأمور فيستند الصراع الفردي على الصراع الاجتماعي من أجل التعبير و التنفيس، أو على العكس من ذلك قد يغذي الصراع الخارجي الصراع الداخلي و قد يكون نتيجة لذلك قرار التخلي عن المدرسة ما هو في الواقع إلا محاولة لإيجاد حل لمجمل الصراعات التي تنشط، فيلجأ الطفل إلى الهروب من المدرسة أو رفض الدراسة أو الاستسلام لأحلام

اليقظة أو المخاوف المدرسية و هذا ما أشار إليه (Devillard 1991)

لقد ظهر هذا التجاذب في الموقف من المدرسة و العمل جليا خلال طول البحث، و يزداد هذا التجاذب حدة عند اختبار الطفل لعالم الشغل الذي يتسم بالصعوبة و العدائية، أضف إلى ذلك عدم كفاءة الطفل و عدم خبرته، فهو و بالرغم من دفاعه المستميت عن اختياره الذي كان لصالح العمل، تظهر بعض المؤشرات التي تدل على استمرار الصراع و التجاذب في الموقف بين المدرسة و العمل، ففي الدراسة الكمية أعربت نسبة معتبرة من الأطفال و التي قدرت بـ 90.5% عن رفضها للسماح لأبنائهم العمل في المستقبل بحجة أن العمل في الصغر يحمل الكثير من المخاطر: كالانحراف و الأخطار الصحية و التعرض للاعتداء.

ورغم كون الطفل يدرك خطورة العمل عليه إلا أن هذا الإدراك قد يتضاءل و يتلاشى أمام التعزيزات التي يقدمها له و نقصد بها المادية، فالعمل بالرغم من مساوئه فإنه يتفوق على المدرسة بالاشباع الفورية التي يقدمها، و قد تجعل هذه الاشباع من الطفل يتجاوز الشعور بالخجل أو الدونية الذي أظهرته الدراسة الكمية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى كون معظم الأطفال الذين شملتهم الدراسة الكمية و الكيفية عبروا عن معاناتهم من صعوبات مدرسية أثناء فترة التمدرس، أو بمعنى أدق عدم القدرة على التكيف مع المحيط المدرسي، يرى Charlot (1992) أن حصول الطفل على نتائج دراسية سيئة قد يجعله يشعر باليأس من المدرسة التي قد تعمق لديه الشعور بالدونية و عدم الجدوى ، مما يخلق لديه نوع من عدم التكيف

مع المحيط المدرسي و يجعله يشعر بعدائته لأنه لا يعكس له سوى صورة سيئة عن ذاته، و خاصة و أن المدرسين لا يهتمون في العادة إلا بالتلاميذ الذين يحصلون على نتائج دراسية جيدة هذا يجعل الطفل يشعر بتواجده في وسط غير وسطه، و قد يخلق لديه خوفا من المدرسة و مللا منها أيضا فيصبح الأصحاب و الشارع الملاذ الوحيد و الحماية من الخوف و الملل و من وسط يتسم بالعدائية، و يتعمق لدى الطفل مع مرور الوقت اليقين بعدم جدوى المدرسة و الدراسة، الأمر الذي يدفع به إلى البحث عن مخارج تعويضية و التي كانت بالنسبة لمجتمع دراستنا العمل.

IV- العوامل الأسرية:

و نقصد بالعوامل الأسرية بعض المميزات الأسرية التي ظهرت دالة من خلال الدراسة الكمية و الدراسة الكيفية و التي بدت مآثرة من حيث تشجيع عمل الطفل على حساب الدراسة و نخص بالذكر المستوى التعليمي للوالدين و مختلف المهن التي يمارسونها و مواقفها من المدرسة و عمل الطفل و الأوضاع العلائقية بين مختلف أفراد الأسرة، لأنه و في اعتقادنا أن هذه العوامل قد يكون لها تأثيرا و مساهمة في توليد ظاهرة عمل الأطفال، لأن الطفل يتشبع من المناخ الأسري و يتشرب الكثير من القيم التي تأثر لاحقا في اتجاهاته و سلوكه.

1- موقف الأم من المدرسة:

لا يخفى على الجميع الأهمية البالغة التي يكتسبها دور الأم في بناء شخصية الطفل، و كيف تتأثر اتجاهاته و مواقفه باتجاهاتها و مواقفها، و قد أكدت ذلك العديد من الدراسات و البحوث النفسية ابتداء بفرويد و غيره .

أما فيما يخص الدراسة التي قمنا بها فقد توصلنا من خلال جانبها الكمي إلى تأثير موقف الطفل في الاختيار بين المدرسة و العمل بالمستوى التعليمي للأم، و ظهر أن مستواها التعليمي يمكن أن يكون من المحددات الأساسية و المهمة التي تجعل الطفل

يتخلى عن المدرسة في سن مبكرة من أجل مباشرة العمل أو أن يباشر العمل في سن مبكرة ليتخلى عن المدرسة لاحقا.

لم يتجاوز المستوى التعليمي لأمهات أطفال مجتمع البحث المستوى المتوسط في أحسن الحالات، و دلت المعالجة الإحصائية للنتائج أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للأم كلما زاد احتمال تخلي الطفل بشكل مبك عن الدراسة و مباشر العمل، و حاولنا من خلال الدراسة الكمية التعمق في هذه النتيجة أي معرفة موقف الأم من الدراسة و العمل لمعرفة كيف يمكن لهذا لعامل ن يتدخل لتغيير موقف الطفل.

لقد بدا من خلال المقابلات مع الأطفال و على العموم أن للأمهات موقفا إيجابيا من العمل يفوق موقفهن الإيجابي من الدراسة، و ظهر تباينا في هذا الموقف بين الأمهات الأميات أو ذوات مستوى تعليمي منخفض و بين الأمهات اللواتي وصلن إلى المرحلة المتوسطة من التعليم اللواتي أظهرن موقفا إيجابيا مرتفعا نحو المدرسة أكثر من الأخريات و لكن يبقى هذا الموقف أقل من الموقف الإيجابي نحو العمل و هذا الذي قد يفسر عدم تسرب أطفالهن من المدرسة في الطور الأول من الدراسة، إذ أن لاحظنا ان المستوى التعليمي لأبنائهن كان أعلى من المستوى التعليمي لأبناء الفئة الأولى. يرى Coslin (2006) أن بعض العائلات لا تتمكن من مراقبة و التحكم في تدرس أبنائها، بل تجد وسيلة في تحسين دخلها من خلال النشاط الذي يقومون به بالموازاة مع المدرسة و من خلال بحثهم عن مصادر رزق بكل الوسائل.

و من خلال الدراسة الكمية تبين أن الأمهات الأميات لا يساعدن الطفل على استثمار جهوده في الدراسة من خلال عدم مساعدته في البيت أو على الأقل من خلال حثه على الدراسة و متابعة سير دروسه من خلال الحرص على عدم تغيبه و اهتمامه بالدراسة خارج أوقات المدرسة، إن اهتمامهن بالدراسة لم يكن بالحد الكافي الذي يحفز الطفل على المواصلة، و قد يكون لمستواهن التعليمي الأثر في ذلك ، فانخفاضه قد يكون عاملا في عدم وعيهم و عدم قدرتهن على تقدير الأمور، من

جهة و من جهة أخرى فهن أكثر ميلا إلى تشجيع على العمل، لأن المدرسة ترتبط في أذهانهن بفكرة كونها "وسيلة إيجاد العمل"

(Zehraoui, 1999,P171) و هي الوظيفة الكلاسيكية التي كانت تضطلع بها المدرسة و لا يرين فيها وسيلة تهذيب و تنقيف، و يبدو أن المستوى التعليمي للأمم يساهم في إحداث خلط في ذهنها و في ذهن ابنها بعد ذلك فيما يخص الوسائل و الأهداف، فهي تسعى لأن يكون ابنها عاملا في المستقبل و قادرا على تدبر أموره المادية و يستطيع الاعتماد على نفسه، و هذا ما لا تستطيع أن تضمنه المدرسة بعد التغيرات الكبيرة و العميقة التي شهدتها المجتمع الجزائري، و قد أكد الأطفال أن أمهاتهم يقمن بدفعهم و تشجيعهم على العمل من أجل اكتساب القدرة على الاعتماد على النفس و ليصبحوا "رجالة" فصفة الرجل بالنسبة لهن مرتبطة بمعيار القدرة على تدبر الأمور من خلال اكتساب مهارات لا تستطيع المدرسة تعليمها و هي مهارة "الشطارة و القفازة".

و في الواقع هي معايير تسلت إلى المجتمع الجزائري بعد الهزات العنيفة التي عرفها على مختلف الأصعدة و خاصة على الصعيد الاقتصادي و عملت على تغيير الذهنيات و حلول ثقافة جديدة أخذ النشء في تشربها فغيرت فكره و تغذى بها سلوكه و راح يتخذ منها منهجا في حياته.

تري Denot (1993) أن الجتمعة في بعض المجتمعات أو عند بعض الفئات الاجتماعية تأخذ معنى العيش و العمل و المشاركة مستجيبة بذلك إلى مختلف الظروف و المتغيرات التي تحدث فيها متحكمة في أفكار الأفراد و مواقفهم.

فالتغيرات التي عرفها و ما زال يعرفها المجتمع غيرت من معالمه و غيرت من أفكار الناس و لعل الفئات الأكثر تأثرا بهذا التغير الفئات التي لا تملك المؤهلات الكافية لا ستعاب ما يحدث فتعمل على تطوير آليات دفاعية اجتماعية بإمكانها التصدي لما يحدث و تساعد الفرد على التأقلم و خاصة على مواصلة العيش.

يرى Manier (1999) أنه عندما تحدث بلبلة في الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع تصبح المدرسة و رغم تدخلها في الجتمعة غير قادرة على إيجاد مكانة قوية في الثقافة الجديدة التي يفرضها التغير، و ترتبط حينها بمفهوم عدم الجدوى و

عدم النفع في أذهان الكثير من الناس، لأنها و بكل بساطة لا تمكن الفرد من وسائل العيش و كسب الرزق و تجعل منه عاطلا في نهاية المطاف.

و هذا ما لمسناه في موقف أمهات أطفال مجتمع البحث الذي أصبح موقفا للأطفال أنفسهم، فقد فقدت المدرسة من يريقها عندما فقدت القدرة على تقديم مهنة للطفل في المستقبل، ربما هؤلاء الأمهات لا يرفضن المدرسة رفضا كلياً و إنما يرفضن النهاية التي يؤول إليها الطفل، و قد نتج عن ذلك سحب توظيف كمي من المدرسة و وجهته نحو العمل لأنه أصبح الوسيلة الأنجح و الأضمن للتحضير للمستقبل، فهل نحن أمام عودة قوية لأنظمة التنشئة الاجتماعية التقليدية؟

و يؤكد لحو (2002) في دراسة قام بها حول عوامل عمل الأطفال بالمغرب أن الموقف السلبي للأولياء من المدرسة عاملا أساسيا لتفسير عدم اهتمام الأطفال بالمدرسة، فالأولياء ينتظرون من المدرسة أن توفر العمل لأبنائهم و إن خالفت المدرسة هذا الانتظار صرف الأولياء عنها اهتمامهم، فهم يدركون أن لا جدوى من تعليم أبنائهم و صرف المزيد من الأموال ما داموا في النهاية سيصلون إلى البطالة و لا يستطيعون تحقيق الاستقرار الذي توفره الوظيفة.

إن الموقف السلبي للأمهات تجاه المدرسة و موقفهن الإيجابي تجاه العمل يعملان على إشرط تفكير الطفل و تكوين لديه استعدادا مبكرا لتبني نفس الموقف و هذا ما أثبتته دراسة تحليلية للاقتصاد التايلندي بين سنة

1985-1992 (Tzannatos,1998) أن المستوى التعليمي للأولياء و خاصة الأم يؤثر على تشغيل أبنائهم، و توصلت إلى إقرار وجود علاقة ارتباطية قوية بين العاملين و تم تفسير ذلك بنقل المعارف و التجارب الذي يحدث بين الأجيال، فالطفل في العادة يستمد موقفه السلبي إزاء الدراسة و تفضيله للعمل من خلال نظرة والديه التي تصل إليه من خلال الممارسة التربوية الوالدية اليومية، و من خلال تناول اليومي للدراسة و العمل في خطاب الوالدين، و من خلال ميلهم إلى تعزيز النماذج الأكثر بريقا في المجتمع.

و نظرا للضعف المستوى التعليمي للأمهات فهن يقسن مستوى النجاح الاجتماعي بما يجنيه الإنسان من أرباح مادية، و هي النماذج الاجتماعية الأكثر شيوعا و خاصة بعد تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع استهلاكي تقاس فيه قيمة الأفراد بما يستهلكونه: فامتلاك السيارة و البيت و مختلف وسائل الرفاهة هي المعايير الاجتماعية للنجاح و التي لا تستطيع الدراسة في غالبية الأحوال توفيرها، لقد أصبح التنافس على المكانة الاجتماعية الشغل الشاغل لغالبية الأفراد أو كما ذهب إلى قوله بوتفنوشت(2004) ، و الطفل الذي ينشأ في جو أسري و اجتماعي يشجع الكسب المادي على الكسب المعرفي يكون أكثر ميلا لتبجيل العمل على الدراسة.

و لقد مكنتنا الدراسة الكيفية من الوقوف على بعض هذه الجوانب و التي استطاعت أن تبين تعزيز الأمهات لفكرة العمل منذ الصغر في أذهان أطفالهن فصفة الرجولة بالنسبة لهن قد ارتبطت بمفهوم " القفازة و الشطارة" و المقدررة على تدبر الأمور و الحصول على المال بمختلف الطرق. و هن بذلك يعملن على تنمية قدرات الطفل و لكن ليس في اتجاه الكسب المعرفي و إنما في اتجاه الكسب المادي.

2- موقف الأب من الدراسة:

لقد مكنتنا الدراسة الكمية و الكيفية من الوقوف عند عامل آخر بدا مساهما في خروج الأطفال إلى العمل و هو العامل الأبوي، و ذلك من خلال ظهور مساهمة مهنة الأب في موقف الأب من المدرسة و العمل، و لقد ظهر أن أبناء الموظفين البسطاء إذ أننا لم نسجل و لا حالة من الإطارات أو الإطارات السامية و الآباء الذين يمارسون مهنا حرة يخرج أبناءهم إلى العمل تاركين المدرسة ، و لقد ظهر تباينا بين المهنتين، فإن كان كلا النمطين من الآباء يخرج أبناءهم إلى العمل إلا أن النمط الثاني و هو المهن الحرة يخرج الأبناء بشكل أكثر تبكير و ظهر ذلك من خلال سن بداية الطفل للعمل و سن تركه للمدرسة و مستواه التعليمي.

فأبناء الذين يمارسون مهنا حرة امتازوا بانخفاض كبير في مستوى التعليمي الذي لم يتجاوز الطور الأول أو الثاني من التعليم الأساسي و بدأوا العمل في معظم الحالات

قبل السن 11 سنة ، في حين أظهر أبناء الموظفين البسطاء تأخرا بسيطا عن في الخروج للعمل و الوصول إلى مستوى تعليمي أحسن لكنه يبقى ضعيفا.

في البداية ربطنا ذلك بالمستوى التعليمي للآباء و خاصة أنه كان ذو دلالة إحصائية و قد رأينا كيفية تأثير المستوى التعليمي للآبوين في موقف الطفل من المدرسة و العمل، و من جهة أخرى مكنتنا الدراسة الكيفية من الوقوف على بعض النقاط التي تفسر تأثير مهنة الأب، حيث ظهر أن موقف الطفل السلبي من الدراسة يتزايد إذا كان الأب يمارس مهنة حرة، و يشهد المجتمع الجزائري ارتفاعا للمهن الحرة و التجار لأنها السبيل الوحيد الذي يمكن الأفراد من توسيع مدخلهم و الرفع من مستواهم الاقتصادي و التحسين من استهلاكه

لقد ساهم ظهور الاقتصاد الموازي و انتشاره الكبير و لا يمكننا إعطاء أرقام لأن من يعملون في هذا النوع من الاقتصاد غير مصرح عنهم و لا يمكن معرفة أعدادهم و يعتمد في العادة على التخمين و الملاحظة المجردة التي تشير في الغالب إلى التزايد الكبير لهذا النوع من المهن.

و أظهرت نتائج الدراسة الكيفية أن الآباء الذين يمارسون هذا النوع من النشاط يشجعون أبناءهم على العمل منذ سن مبكرة، بطريقة مباشرة من خلال إظهار موقفهم السلبي الصريح من المدرسة أو بطريقة غير مباشرة من خلال تعليم الطفل العمل باصطحابه على العمل في البداية في العطلة المدرسية، ثم بعد ذلك اصطحابه بشكل كلي عندما ترك المدرسة، فتسند في البداية للطفل أعمال تتماشى مع قدراته الجسمية و العقلية، ثم يتم الاعتماد عليه من أجل القيام بمهام توكل إليه.

و حتى و إن كان الأب لا يهدف إلى إبعاد ابنه عن المدرسة، لكن ذلك يجعل الطفل يوجه اهتمامه و طاقته نحو العمل، كما أنه لا يمكن إهمال العامل النفسي و المتمثل في التقمص و إعادة إنتاج نماذج الأولياء و خاصة إذا توفرت العوامل المساعدة على تسهيل عمل هذه الآلية كالتواجد في وسط اجتماعي و أسري يمجّد العمل و ينقص من قيمة المدرسة.

ترى Denot (1993) أن في المجتمعات التي تتهاجر فيها الكثير من القيم الاجتماعية تحت تأثير التغيير الاجتماعي السريع نشهد عودة للكثير من القيم القديمة، التي تصح قاعدة للجمعة و يتعلم فيها الأبناء مهن الآباء عن طريق التقليد فيقلد الطفل أباه كوسيلة لمحاولة التكيف و الاستعداد لمستقبل غير واضح المعالم.

إن العوامل التي تم الوصول إليها تؤكد الدراسة و تؤكد النتائج التي توصلت إليها الكثير من الدراسات المحلية و العالمية، كما توصلت الدراسة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية تعمل على مساعدة العوامل الأولى، و في وجودها يتضاعف احتمال خروج الطفل بشكل مبكر للعمل و تخليه عن المدرسة.

3- تأثير مهنة الأب على خروج الطفل للعمل :

لقد بدا من خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك علاقة بين خروج الطفل للعمل و نوع مهنة الأب إذ ظهر أن أبناء من يمارسون أعمالاً حرة هم الأكثر ميلاً إلى العمل في سن مبكرة و تليه أبناء الموظفين العاديين و هذا قد نرجعه إلى عوامل نفسية كما قد نرجعه إلى عامل الجماعة، فأما العوامل النفسية فقد ترجع إلى عامل التقمص لأن الأطفال عادة ما يتقمصون أولياءهم و يميلون إلى بناء هويتهم وفقاً لنموذج الراشد الذي يمثل الصورة الأبوية في بداية المطاف و قد تعمل الظروف الاجتماعية المحيطة و ما تفرضه من معطيات جديدة ناتجة عن مختلف التغييرات على تعزيز الصورة الأبوية كنموذج يحبذ الإقتداء به إذا ما أريد تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي ينتج عنه الاستقرار النفسي.

وتعتبر المهن الحرة و المتمثلة في العادة في ممارسة الأنشطة التجارية من المهن التي تفتح المجال أمام الأفراد لتوسيع مدخولهم و تحسين مستواهم الاقتصادي و التعزيز من استهلاكهم.

و قد يعمل الأولياء الذين يمارسون مهناً حرة على تشجيع عمل أبنائهم منذ الصغر من خلال جعلهم يساعدونهم في أداء بعض الأعمال بعد المدرسة أو أثناء العطل المدرسية مما يفتح أمام الطفل أفقاً جديدة قد تكون أكثر جاذبية و تأثيراً من

الدراسة، و قد توصل Couralet (2002) إلى نفس النتيجة التي توصلنا إليها و التي مفادها أن ممارسة الأب لعمل غير حكومي يرفع من إمكانية عمل أبنائهم معللا ذلك بقوله أن ارتفاع نسبة البطالة بين الإطارات و خاصة في المناطق الحضرية يجعل من الأولياء يفضلون عمل أبنائهم فينقلون لهم معرفتهم و يعملون على جتمعهم و يسرعون في دفعهم إلى العمل بشكل مبكر، لأنه كلما ارتفعت نسبة البطالة كلما قلت حظوظ الطفل في الحصول على عمل في المستقبل.

تشير Invernizzi (2001) إلى أنه من الخطأ اعتبار الحاجة العائلية حتى في الأوضاع الأكثر حرجا دافعا أساسيا في عمل الأطفال، و حتى و إن كانت امكانات الراشد ضعيفة جدا فإن العوامل الاقتصادية تتظافر مع عوامل الجماعة، و هي ترى أن المردود المالي للطفل لا يعتبر إجابة مباشرة للفقر و نقص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية، و لكن يجب إرجاعه إلى التوجيهات العائلية، فالطفل يجتمع منذ صغر سنه. و من أجل تعزيز موقفها تعطي مثلا من دراسة قامت بها على الأطفال العاملين بلينا حيث تم اقتراح قرض على أم تباع السكريات بمشاركة ابنتها بعد أوقات الدوام المدرسي، في البداية فكرت الأم في توسيع نشاطها من خلال بيع العصير لكنها فيما بعد تخلت عن الفكرة لأنها ارتأت أنها ستستهلك وقتا و جهدا إضافيين من ابنتها و يكون ذلك على حساب دراستها، فبالرغم من فقر الأم و حاجتها إلى دخل إضافي لم تشأ تكليف ابنتها عبئا إضافيا وتفكيرها في مستقبلها الدراسي و هذا يدل على اختلاف مواقف الناس إزاء الفقر و إزاء المستقبل المهني لأبنائهم.

من بين الملاحظات التي تسفر عنها نتائج البحث هو ارتفاع نسبة الموظفين العاديين و غياب الإطارات من عينة البحث و هذا ما يعزز من افتراضنا فعمل الأطفال يرتبط بعوامل متعددة و بمستوى الوعي الاجتماعي الذي ظهر من خلال غياب الفئات المثقفة من عينة البحث التي تمتلك نظرة مختلفة عن المستقبل و عن الصورة التي تريد تحقيقها من خلال أبنائها.

4- تأثير المستوى التعليمي للأبوين على خروج الطفل للعمل :

لقد دلت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين و عمل الأطفال إذ لم يتجاوز المستوى التعليمي لهم المستوى المتوسط في كل الحالات مع غياب كلي للمستوى الثانوي و الجامعي و هي نتائج مقاربة للنتائج التي تحصلت عليها شرفة (2003) حيث لاحظت ارتفاعا مهما في نسبة الأمية عند أولياء الأطفال العاملين وخاصة بين الأمهات و ربطت بين المستوى التعليمي و مستوى الوعي بين الأولياء، هذا فيما يخص الدراسة على المستوى المحلي أما على المستوى العالمي فهناك العديد من الدراسات التي أنجزت و كان الهدف منها معرفة مدى مساهمة العامل التربوي للوالدين في عمل أبنائهم، و يعتبر المستوى التعليمي للوالدين مؤشرا على المناخ الثقافي الذي ينشأ فيه الطفل ليصبح من أحد المحددات المستقبلية في سلوكه و اتجاهاته و اتخاذه للقرارات، و في الواقع أن المستوى التعليمي للوالدين يؤثر على تدرس الطفل الذي يؤثر على العمل أي أن العلاقة هنا تبدو علاقة متعدية. و غير بعيد عنا و في دولة مجاورة و هي المغرب التي تعاني من الارتفاع المتزايد للأطفال العاملين و قد جاءت العديد من الدراسات التي أجريت على الأطفال العاملين لتؤكد دور الوالدين في الظاهرة من بين الباحثين في هذا المجال نذكر Lahlou(2000) الذي يؤكد على ارتفاع نسبة الأمية بين أولياء الأطفال العاملين في المغرب حيث وصلت إلى 50% من خلال الدراسات التي أجريت على هذه الفئة من الأطفال.

يرى Couralet (2002) أن المستوى التعليمي للوالدين يؤثر بشكل ايجابي على تدرس الأطفال و بشكل سلبي على العمل إذ دلت دراسته أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأبوين كلما انخفضت نسبة الأطفال العاملين و هو يقول في هذا الصدد: " لمستوى تعليم الأبوين على العموم أثر تفسيري على مشاركة الأطفال في العمل" (Couralet, 2002, P 218)، و قد توصل إلى نتيجة مفادها أن عمل الأطفال يدخل مركبة مهمة و هي التعلم و يغطي حسب هذا المصطلح أربعة أبعاد متباينة: التكوين المهني، الخبرة الجمعة و نقل المعرفة الخاصة و التي نرى أنها ترتبط في مجملها

بالمستوى التعليمي للأبوين أو على الأقل فإنها تتأثر به بشكل أو بآخر و يمكن للأباء من خلال خبرتهم في الحياة أن لا يروا أبدا عيبا في عمل أطفالهم بل قد يصلون إلى الإقرار بكون ذلك تحضيرا للمستقبل، مستقبلا يقيموه بحسب ما تسمح به قدراتهم المعرفية الخاصة و تجاربهم في الحياة، و يشير Tzannatos (1992) في دراسة اقتصادية تحليلية لعمل الأطفال في تايلند أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الأولياء كلما ارتفعت رغبتهم في تعليم أبنائهم و كلما زاد رفضهم لعمل أبنائهم، و يذهب Lahlou (2000) مذهباً مؤكداً في الاتجاه المعاكس حين يقول: "إن الموقف السلبي للأولياء تجاه المدرسة يعتبر عاملاً تفسيرياً مهماً لترك الأطفال المدرسة و مباشرة العمل.... لأن المدرسة لا تقدم شيئاً للوالدين و لأنها لا توفر منصب العمل". (Lahlou,2000,P11)

يبدو من خلال النتائج التي حصلنا عليها و من النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات إن على المستوى المحلي أو العالمي بروز العامل التربوي بشكل جلي وطفوه إلى السطح كلما بحثنا في العوامل التي تدفع بالأطفال للعمل سواء تعلق بالمستوى التعليمي للوالدين أو مهتهما الأمر الذي يكون لدينا ميلاً أكبر لقبوله كعامل رئيس بعد أن نختبره مع ت مدرس الطفل العامل.

5 - دور عامل التفكك الأسري في خروج الطفل للعمل:

إن النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة تجعلنا نحمل جزء من مسؤولية خروج الأطفال للعمل لأوضاع داخل الأسرة، فالأوضاع الأسرية المتوترة أو التي تتميز بالصراع أو التي يتم فيها انفصال الوالدين بالطلاق أو الموت تجعل الطفل يعيش في جو من عدم الاستقرار فيفتقر للشعور بالأمان الذي من المفروض أن يوفره الجو العائلي المستقر و يشبع حاجات الطفل العاطفية و يجعله في مأمن من الشعور بالخوف و القلق.

إن التوتر الدائم الذي تعيشه الأسر غالباً ما يجد مخرجاً تفرغياً في الأطفال بحيث تسقط العدوانية الموجهة للزوج نحو الأطفال، أو بالعكس من ذلك قد يعيش الأطفال

في وضعية من الإهمال شبه التام نظرا لانشغال الوالدين بصراعهما و مشاكلهما مما قد يؤدي بالطفل إلى نبذ المحيط العائلي ليبحث عن منافذ تعويضية خارجه قد يكون العمل أحدها، فالعمل يبعد الطفل عن جو المشاحنات العائلية و يوفر له دخلا يعوضه الحرمان العاطفي العائلي و يفتح أمامه المجال لاقتناء الكثير من الأشياء التي تعزز نرجسيته التي تتلقى الضربات بشكل شبه يومي في الوسط العائلي.

و سواء كان السبب هو الهروب من وسط عائلي مشحون و متوتر أو كان البحث عن الإشباع و التعزيز النرجسي فإن النتيجة ستكون واحدة وهي خروج الطفل للعمل الذي يفتح أمامه أفقا جديدة تجعله يلتقي أطفالا من نفس سنه و قد يكون لهم نفس الظروف فيكونون جماعات تدعم أفرادها و تشعرهم بأمن و حماية ما وجدها في عائلاتهم.

إن الأسرة هي الوسط الحيوي الأول الذي يستقبل الطفل و يفتح له نوافذ و أبواب واسعة نحو المجتمع و نحو المستقبل من أجل تحقيق ذاته و من أجل احتلال مكانة ضمن هذه الأسرة أولا ثم ضمن المجتمع الواسع، و تجمع الدراسات النفسية باختلاف مذاهبها و تياراتها إلى حاجة الطفل الكبيرة إلى محيطه الأسري و خاصة في السنوات الأولى من الحياة و تلك التي تسبق المدرسة، لأن تبعية الطفل فيها تكون شبه كاملة، و حتى بعد تجاوزه لهذه المراحل الحرجة تبقى الأسرة ملاذ الطفل عند تعرضه للأزمات لما توفره من شعور بالأمن و الاستقرار، لذا يشترط أن تتوفر الأسرة على نوع من الاستقرار و الهدوء اللذين يجعلان الطفل يركن إليها و لا يبحث عن الإشباع عند سواها.

أما إذا انفقرت الأسرة لعاملي الهدوء و الاستقرار فإن هذا من شأنه أن ينعكس سلبا على الطفل و يجعله يشعر بالقلق و التوتر ويدفعه للبحث عن مصادر أخرى للإشباع لأن الأسرة أصبحت عاجزة عن القيام بدورها، و لعل الخروج إلى العمل و في سن مبكرة جدا يكون الطفل فيها في حاجة ماسة للحماية و الرعاية و العطف، يشكل أحد هذه المصادر.

و يشير المكتب العالمي (1981) و من خلال الدراسات الدورية التي يقوم بها لدراسة ظاهرة عمل الأطفال أن البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة و راء عمل الأطفال يجب أن تلقي الضوء على الوضعية العائلية المتميزة بالتوتر و القلق و غياب الأب و الصراع.

لقد بينت دراسة أجرتها منظمة اليونيسيف (1995) على وضعية النساء و الأطفال في المغرب ان معظم الأطفال العاملين تعاني أسرهم من مشاكل كالتفكك الأسري الناتج عن الطلاق أو الموت أو الصراع الدائم و أشارت إلى كون 50% من الأطفال العاملين لا يعيشون مع أسرهم.

و في دراسة أخرى لمنظمة اليونيسيف على الأطفال الذين يعملون في الشوارع لاحظت أن الأسباب الرئيسة التي تدفع هؤلاء الأطفال للعمل ليست أسبابا اقتصادية فقط و إنما تعود في غالبية الأحيان إلى الأسباب الأسرية، ترى Reve (1999) من خلال دراستها على أطفال الشوارع بـ Chiennai أن نقص رعاية الأولياء لأبنائهم و نقص الحب و الحنان أو العنف المنزلي (الآباء أو زوجات الآباء) تعتبر من الأسباب الرئيسة في خروج الأطفال للعمل و تشترك عائلاتهم في نفس المميزات و هي: الأمية، البطالة، العنف، الادمان، سيادة مناخ اللاأمن، أو التفكك الأسري.

أما Luccchini (1996) الذي قام بدراسة حول الأطفال الذين يعملون بالشوارع في المدن فقد توصل إلى الإشارة إلى أهمية الوضعية العائلية و التي كان الأطفال العاملين يتحدثون عنها، فلقد أشار هؤلاء الأطفال أن عائلاتهم عائلات غير "طبيعية" لأنها لو كانت "طبيعية" لما اضطروا للعمل، و كان الأطفال يقصدون بالوضع العائلي الطبيعي وجود أب عامل لا يهمل نوع العمل، و وجود أم تهتم بأبنائها و ترعاهم و توفر لهم الحماية.

لقد قدم الأطفال العاملين تصورهم عن العائلة التي يرغبون في العيش فيها، و هي تتمثل بالبساطة لكنها تؤدي الأدوار المنوطة بها و التي تتمثل إجمالاً في رعاية الأطفال و حمايتهم، و عند توفر هذه الصورة -حسب نفس الأطفال- يصبح العمل مهما كان نوعه و مهما كانت الظروف التي يؤدي بها سلوكا غير مبرر.

لقد مكنتنا نتائج الدراسة من الوقوف على أهمية عامل التفكك الأسري و مساهمته في خروج الطفل للعمل و قد ظهر هذا العامل مرافقا للخروج المبكر للطفل للعمل، فنسبة معتبرة من الأطفال الذين خرجوا للعمل في سن مبكرة أشاروا لوجود مشاكل داخل الأسرة تتراوح من الصراع بين الوالدين إلى الانفصال و هجر الأب للبيت إلى الطلاق و التخلي الكلي للأب عن مسؤولياته إزاء أسرته.

تشير الدراسات النفسية و الاجتماعية إلى اعتماد النمو السليم للطفل و التفتح على مختلف الفضاءات الخارجية، و بنائه لشخصية متوازنة يعتمد اعتمادا لا يمكن إنكاره أو إخفاءه على مدى ترابط أفراد الأسرة و تفاهمهم و اعتمادهم على التواصل السليم و الصحي في بناء العلاقات فيما بينهم.

وحسب دراسة أجراها فريق الدراسات و البحث في علم النفس المراهق بجامعة باريس 5 (2004) حول العوامل التي تتحكم في تفضيل الأطفال للشارع على المدرسة و الأسرة ، تبين أن الطفل عندما يتواجد في وسط يتميز بالصراع، و تحدث بينه و بين الوسط العائلي و المدرسي القطيعة، فإنه يلجا إلى استثمار مجموعة الرفاق في الشارع و يذوب فيها، فيظهر هؤلاء الأطفال و كأنه ملك للخارج أكثر من الداخل، أي أن استثمار كل طاقاتهم النفسية و العضلية تكون في الخارج، و يبدو من خلال نتائج البحث أن الأطفال العاملين الذين شملتهم الدراسة أنهم يعانون بشكل واضح من صعوبات تواصلية داخل العائلة هما كان الشكل الذي تأخذه هذه الصعوبات: صراع بين الوالدين، إهمال الطفل، عدوانية موجهة نحوه...

فالعلاقات بين الطفل و والديه تعتمد على التبادل و التعزيز المعتمدان على التقبل أو الرفض، فكلما شعر الطفل بالرفض من طرف الأسرة كلما زاد احتمال ظهور سلوك رد فعل لديه يعبر عن رفضه لأسرته أيضا، و يرى Benedek أن الطفل ينمو بشكل أقل من الحسن في جو أسري يتميز بصراع غير محلول بين الوالدين أو حتى صراع فردي غير محلول (Bergeret,1982) و ينتج على ذلك احتباس للتواصل بين

مختلف الأطراف، فإذا كان الأولياء يستطيعون التنفيس عن صراعاتهم الفردية أو فيما بينهم بالاعتماد على عدوانيتهم على بعضهم أو على أطفالهم، فإن الطفل أضعف من أن يستطيع التنفيس وفق لهذا المخرج، و قد يلجأ للبحث عن مخارج تعويضية أخرى قد تحمل معنى العدوانية الموجهة نحو وسط يمارس عدوانيته عليه و حتى نحو الذات، فتظهر على الطفل أعراضا كالتخلي عن الدراسة و الوسط الأسري و البحث عن فضاء أوسع يضمن له الإشباع و الشعور بالأمن، و هذا ما أظهره بعض الأطفال في الدراسة الكمية و الكيفية حين عبروا عن عدم قدرتهم على تحمل الأجواء الأسرية المشحونة بالصراع و الشجار المتواصل بين الآباء و حتى الهروب من أم أو أب قاسي، و إمضائهم كل النهار خارجا و لا يعودون إلى البيت إلا للنوم. إن استواء سلوك الطفل أو انحرافه عن العادي يعكس الجو العلائقي داخل أسرته: " إن أهم القوى التي تحدد فيما إذا كان سلوك الطفل سينحرف أم لا، هي الجو العائلي، ففي البيت و في علاقة الآباء و الأطفال توجد أسباب انحراف و استواء سلوك الطفل" (Gluecks ذكر من طرف مانع، 2002، ص 44) في هذه الحالة يصبح العمل بالنسبة للطفل متنفسا و مجالا يختبر فيه قدراته الذاتية و أكثر من ذلك يحقق له الإشباع و التعزيز بعيدا عن العائلة.

V - العوامل النفسية الفردية:

بالإضافة إلى مختلف العوامل النفسية التي تم التطرق إليها فيم سبق و المتعلقة بعلاقة الطفل مع المحيط الدراسي و المحيط الأسري و التي بدت ذات تأثير مهم في خروج الطفل للعمل، أظهر عامل آخر أهمية في توليد الظاهرة و الذي لا يمكن إغفاله عند الحديث عن عمل الأطفال و هو عامل التقليد.

1- عامل التقليد:

يعتبر التقليد الوظيفة النفسية التي من خلالها و بواسطتها يقوم الطفل بإعادة انتاج النماذج السلوكية التي يحثك بها، و يلعب التقليد دور مهما في بناء تصورات الفرد و توجيه اختياراته. لقد بينت الدراسة الكمية و الكيفية أهمية عامل التقليد في خروج الطفل للعمل و يزداد تأثيره كلما كان الطفل أصغر سنا، لأن التقليد يكون بالغ الأثر في السنوات الأولى من الطفولة، و قد ظهر عمل التقليد و دوره من خلال ما يلي:

لقد ظهر من خلال النتائج أهمية عامل التقليد في خروج الطفل للعمل و تشير الدراسات النفسية إلى أهمية التقليد في مرحلة الطفولة إذ يلجأ الطفل إلى تقليد من هم أكبر منه سنا أو من هم في سنه و أشارت نسبة معتبرة من أطفال مجتمع البحث أنهم خرجوا للعمل تقليدا لأحد معارفهم و ترتفع هذه النسبة كلما كان الطفل أصغر سنا، لأن التقليد و خاصة في مرحلة الطفولة الكبرى أو فترة الكون يعتبر من أهم عوامل الاكتساب و التعلم، و عادة ما يلجأ الأطفال في هذه السن إلى تقليد بعضهم البعض من أجل تعزيز الرغبة الملحة في الاستقلالية، و الرغبة في الكون شخصا مهما كما ذهب إليه إركسون (1972) الذي يشير إلى تزايد الانشغال المنصب حول تكثيف الجهود من أجل تحسين القدرات الذاتية و الوصول إلى النجاح في الأعمال

1.1- تقليد الأتراب:

تشير Royer (2000) إلى اندفاع أطفال هذه المرحلة نحو تقليد بعضهم البعض تحت تأثير الفضولية الزائدة و الرغبة في اكتشاف و تجريب كل ما من شأنه أن يشعره بالأهمية و الاستقلالية و يعمل على إشباع حاجاته و تغطية عجزه.

و قد تعمل الظروف الاجتماعية على تعزيز عامل التقليد و تسهل منه كما هو الحال بالنسبة لمجتمع البحث التي يبدو أن انتماءهم إلى أحياء مرتفعة الكثافة السكانية تسهل من عملية تقليدهم لبعضهم البعض نظرا لما توفره من سهولة احتكاك الأطفال ببعضهم البعض، و يأتي التقليد هنا من أجل إشباع الرغبة في الاستقلالية التي

تحققها الاستقلالية المادية التي عبر عنها الأطفال بالإجابة بنسبة مرتفعة عن رغبتهم في الحصول على المال و الاستقلال.

لقد ظهر من خلال الدراسة أن الأطفال يخرجون للعمل من خلال تقليد أحد جيرانهم أو أحد معارفهم و عادة ما تكون البداية برفقة أحد هؤلاء. و لعل انتماء كل أفراد مجتمع البحث إلى أحياء سكنية تمتاز بالكثافة السكانية- سواء كانت أحياء شعبية أو تقليدية أو فوضوية- و تسهل من احتكاك الأفراد ببعضهم البعض و تسهل أيضا من تأثرهم ببعضهم البعض و تشكل الأرضية الخصبة لنمو الكثير من الظواهر الاجتماعية و تضمن لها الانتشار السريع تحت تأثير عامل التقليد، و خاصة و أن الأفراد في هذه الأحياء يقتربون من بعضهم البعض فيما يخص الجانب الاقتصادي و يتقاسمون نفس الظروف الاجتماعية و منه يتقاسمون نفس التصورات و الاتجاهات، و لاحظنا عند قيامنا بالبحث أن الأطفال ينتظمون في مجموعات صغيرة تنتمي في العادة إلى نفس الحي السكني و يتقاسمون نفس الأفكار و يستجيبون باستجابات تكاد تكون مقولبة، تدل على تأثرهم الشديد ببعضهم البعض.

يبدو أن التقليد -في حالة مجتمع البحث -جاء لإشباع العديد من الحاجات النفسية كالحاجة للانتماء و الحاجة للاستقلال التي بدت أكثر وضوحا و أكثر إلحاحا، و قد لمسنا ذلك من خلال ما يقدمه العمل للطفل من إشباعات و هذا ما أسفرت عنه الدراسة الكمية، إذ بدا أن العمل يقدم تعزيزا نرجسيا من خلال تعزيز صورة الذات، فكل العبارات التي استعملها الأطفال كانت تصب في هذا المجال، فالطفل العامل يشعر انه كبير و أصبح مستقلا و قادرا على تحمل المسؤولية و أكثر من ذلك أصبح قادرا على مساعدة الغير و التكفل بهم ماديا من خلال ما يقدمه لهم من مساعدات.

إذن فالتقليد وكما هو معروف عامل أساسي في اكتساب الكثير من المهارات و القدرات (Jeammet, 1980) و عادة ما يلجأ الأفراد في مراحل الطفولة الأولى إلى تقليد بعضهم البعض، و الهدف من التقليد هو تحسين القدرات الذاتية و الوصول إلى النجاح في الأعمال و هذا ما حاول Erikson (1972) إثباته، و يبدو أن الاندفاع نحو

تحسين القدرات و تعزيز صورة الذات يأتي من خلال تقليد النماذج الاجتماعية التي يقدمها الوسط و أكثر من ذلك يعززها، و باعتبار أن أطفال مجتمع البحث ينتمون إلى أوساط اجتماعية تعزز نموذج العمل و الكسب على حساب نموذج التعلم جاء ميل الطفل أكثر إلى تقليد النموذج المعزز.

2.1- تقليد أفراد الأسرة:

و يتم ذلك من خلال تبني أفكار الوالدين و اتجاهاتهم و قد تم تبيان ذلك، و تقليد الإخوة حيث لاحظنا أن معظم الأفراد العاملين لديهم على الأقل أخ أو إثنين يعملان و تركوا المدرسة في سن مبكرة، و هذا يجعلنا من جهة نكون صورة عن عائلات الأطفال العاملين و هي عائلات معظم أفرادها يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة في الغالب حرة سواء كان ذلك داخل البيت و يتعلق الأمر بالأم و الأخوات اللواتي يقمن ببعض الأنشطة التي تعتبر امتدادا طبيعيا وظيفيا للمرأة (خياطة تطريز، تحضير بعض العجائن للبيع...) أو الإخوة الذين يمارسون أنشطة اقتصادية خارج البيت لصالحهم أو لصالح الخواص. و يعمل التقليد في هذه الأوضاع على تشجيع موقفه السلبي من المدرسة و تصبح حظوظ مواصلته العملية التعليمية ضعيفة في وسط لا يشجع المدرسة و يتجه بكليته نحو تشجيع العمل، فيميل الطفل أكثر إلى إعادة إنتاج النماذج الاقتصادية العائلية.

2- الحاجة إلى تحقيق الذات:

تتمثل الحاجة إلى تقدير الذات في رغبة الطفل في اختبار إمكانياته الفردية و قدراته على خوض التجارب و النجاح فيها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف يضعها لنفسه من خلال المعطيات الفردية و الأسرية و الاجتماعية، و تظهر الرغبة في تحقيق الذات منذ السنوات الأولى للحياة و تزداد مع النمو و تقدم العمر، و قد تصبح هاجسا يسخر له الفرد كل طاقاته.

و الملاحظ من خلال الدراسة الكمية و الكيفية التي قمنا بها ظهور الرغبة الملحة في تحقيق الذات من خلال الإشباع الذي يقدمه العمل للطفل، و من خلال شعوره بالقدرة على التأثير في الآخرين و احتياجهم لمساعدته.

و تحقيق الذات بالنسبة لأفراد مجتمع البحث يتحقق من خلال الاستقلالية و احتلال مراكز القوة التي تحققها النقود، لماذا النقود بالنسبة لأفراد مجتمع البحث؟ يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين ظهرا من خلال النتائج و هما:

- فقر الحياة الانفعالية العاطفية الأسرية: و لقد لاحظنا ذلك من خلال وصف معظم الأطفال لمحيطهم الأسري بالمحيط المشحون بالنزاعات و الصراعات بين الوالدين على وجه الخصوص، و مثل هذه الأسر في العادة لا تفسح المجال أمام الطفل لاختبار قدراته و تحقيق ذاته و قد بينت دراسة قام بها سامي علي و منى أبو طيرة(سامية شرفة، 2003) حول النماذج الأسرية لأطفال يعملون و يدرسون و أطفال يعملون فقط، و كذا طبيعة العلاقات الأسرية، توصلت الدراسة إلى كون حاجة الطفل العامل إلى الحب و الدفء داخل الأسرة حاجة أساسية لكلا المجموعتين، إلا أن الفشل في الحصول عليها أدى إلى ظهور الدفاعات العدوانية اتجاه الأسرة في المجموعة الثانية و تميز أفرادها بالانسحاب من العلاقات الأسرية، و استثمار الطاقة الليبيدية داخل الذات، و العجز عن التفاعل الاجتماعي.

- العامل الثاني يتمثل في فشل أطفال مجتمع البحث في المدرسة التي تمثل المؤسسة الاجتماعية الثانية التي تساعد الطفل على تحقيق ذاته بعد الأسرة من خلال النتائج التي يتحصل عليها و التي تعمل على تعزيز صورة الذات، أطفال مجتمع البحث لم يستطيعوا تحقيق ذواتهم من خلال النشاط المدرسي، فعلاقتهم بالمدرسة و بالمحيط المدرسي كانت سيئة، فالمدرسة تعمق لديهم الشعور بالدونية الذي يتنافى مع الرغبة في تحقيق الذات و حسب (Charlot,1992) فإن حصول الطفل على نتائج دراسية سيئة تجعله ييأس من المدرسة فيتعمق لديه الشعور بالدونية و عدم الجدوى، مما يخلق لديه نوعا من عدم التكيف مع المحيط المدرسي و الشعور بعدائيته لأنه لا يعكس له سوى صورة سيئة عن ذاته.

إن عدم قدرة الطفل على تحقيق ذاته في المحيط الأسري و المحيط المدرسي يدفع به للبحث عن مجالات أخرى لاختبار قدراته و إمكانياته الفردية، و القدرة على التأثير في الآخرين.

يدرك الطفل منذ الصغر أهمية النقود و قدرتها على التحكم في العلاقات بين الأفراد و قدرتها أيضا على إشباع مختلف الحاجات سواء أكانت بيولوجية، نفسية أو اجتماعية. فهو يلاحظ أن الأبوين يمتلكان القوة و القدرة على إشباع حاجاته لأنهم يمتلكون النقود، فيربط الاستقلال و تحقيق الذات بالقدرة على كسب و امتلاك النقود و يقول Kaufman: " تصبح للطفل منذ سن الخامسة علاقة سحرية مع النقود، تتحقق هذه العلاقة من خلال إدراكه لقدرة و الدية على إشباع رغباته و حاجاته بواسطتها." (Tessier, 1995, P.125).

إن حصول الطفل على النقود من خلال النشاط الاقتصادي الذي يقوم به يغير من حياته، يحقق له هوية اجتماعية فيتحول من السلبية إلى النشاط و من التبعية إلى الاستقلال، و قد لاحظنا من خلال احتكاكنا بالأطفال العاملين و من خلال النتائج التي حصلنا عليها، كيف أن الأطفال أصبحوا يشعرون بالفخر (رغم صعوبة العمل و المشاكل التي تواجههم) لأنهم أصبحوا ينافسون الكبار من أفراد الأسرة و من المحيطين بهم في المكانة و السيادة بفضل ما يكسبونه من مال، و حاجة الكبار في كثير من الأحيان إليهم و طلب مساعدتهم.

و تساهم العوامل الاجتماعية من خلال التحول السريع و تغير سلم القيم إلى تعميق هذا الشعور.

فتغير المجتمع و انفتاحه الواسع على الثقافات فتح الباب على مصرعيه أمام مختلف النماذج الثقافية التي تشجع الاستهلاك يقول مانع: " تأثير الاستعراض الإغرائي للمواد الاستهلاكية و توفر الوسائل الترفيهية، و مختلف الإغراءات للحياة الحضرية تجعل الأطفال و المراهقين في المناطق الحضرية في حاجة أكبر للنقود." (مانع، 2002، ص.109).

و بما أن قيمة الفرد أصبحت تقاس بما يستهلكه فإن تحقيق الذات يرتبط بتوفير أكبر قدر من النقود.

و يرى سامي علي (1999) أن العمل و كسب النقود بالنسبة للطفل يصل به إلى مراكز التحكم و السيادة في الأسرة فيغير من هويته و علاقاته داخل الأسرة. و العمل و إن كان يبدو مؤشرا إيجابيا لأنه يحدث تصليحات مهمة على الصعيد النفسي فينتقل الطفل من الشعور بالدونية و عدم الجدوى إلى الشعور بالاستقلال و النفع إلا أنه من شأنه أن يبعد الطفل شيئا فشيئا عن المحيط الأسري من خلال اكتسابه للاستقلالية المادية التي تضمن له سبل العيش بعيدا عن الأسرة، و قد يدفعه ذلك إلى الاعتزاز الزائد بالذات فيقع في الانحراف و هذا ما أشار إليه Lucchini (1996) الذي يرى أن أطفال الشوارع لا يصبحون كذلك بين عشية و ضحاها و إنما بالانسحاب التدريجي من المحيط الأسري و يساهم الاستقلال المادي للطفل في ذلك.

VI - تأثير العمل على الطفل:

لقد مكنتنا الدراسة التي قمنا بها من الوقوف على بعض الأخطار التي يتعرض لها الأطفال الذين يعملون و هي كالآتي:

1- الأخطار الجسدية:

تتلخص الأخطار الجسدية التي تعرضنا إليها في عامل طول ساعات العمل اليوم و التعرض للاعتداء أثناء القيام بالعمل و بالرغم من اشتراك الأطفال في هذين العاملين إلا أنه بدا أنهما يتأثران بطبيعة العمل الممارس. أظهرت النتائج المتحصل عليها أن نسبة كبيرة من أطفال مجموعة البحث يعملون كامل الوقت إذ تتجاوز ساعات العمل اليومية 08 ساعات في غالبية الحالات و هي نتائج مقاربة للنتائج التي تحصلت عليها شرفة (2003) إذ أعرب 53.51% من الأطفال الذين شملتهم الدراسة أنهم يعملون ما بين 8-13 ساعة في اليوم و هي

ساعات تفوق الأوقات القانونية التي تنص عليها التشريعات الخاصة بالعمل للراشدين، رغم ذلك فإننا نجد الأطفال الذين هم دون الراشدين قوة و تحملا يمضون كل هذه الساعات في العمل، و تشير الكثير من الدراسات العالمية و التي أجرت في الكثير من الدول في العالم أن من بين المشاكل التي يعاني منها الأطفال العاملون طول ساعات العمل و التي لا تعرف تحديدا و لا ضوابط لأن العمل في حد ذاته لا يخضع لأي ضوابط و خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأعمال الحرة فكلما كان عمل الطفل طويلا كل ما مكنه ذلك من توفير ربح أكبر، لقد أشارت منظمة اليونيسيف من خلال دراسة أجرتها على وضعية النساء و الأطفال في المغرب (1995) أن ما يقارب 93% من الأطفال العاملين يعملون أكثر من 09.30 ساعات يوميا و أن أكثر من 59% من هذه النسبة تعمل لأكثر من 10 ساعات يوميا.

و يشير المكتب العالمي للعمل (1981) أن معدل ساعات العمل اليومية للأطفال العاملين بالهند يقارب 11.6 ساعة في اليوم و هناك من الأطفال من تتجاوز ساعات عملهم اليومية 14 ساعة، و تشير أيضا نفس الهيئة العالمية أن أكثر من 73 مليون طفل ما بين 10 و 14 سنة يعملون كامل الوقت في الكثير من البلدان، و في دراسة أكثر حداثة للمكتب العالمي للعمل (1996) يشير إلى نسبة 80% من الأطفال تعمل دون الحصول على عطلة أو فترة راحة و حوالي 50% يعملون في ظروف تتعدم فيها النظافة و يتعرضون لسوء المعاملة.

إن العمل لساعات طويلة من النهار يجعل الطفل يشعر بالتعب و يرهقه و يؤثر على نموه، و قد أعربت نسبة كبيرة من الأطفال الذين شملتهم دراستنا عن شعورهم بالتعب نظرا لصعوبة العمل و طول فتراته و يجعلنا نتكلم عن مصطلح استغلال الطفل و خاصة و أن نسبة معتبرة منهم تشتغل لدى الخواص.

إلى جانب العمل لساعات طويلة الذي يسبب الإرهاق للطفل ظهر عامل آخر و هو التعرض للاعتداءات الجسدية و يبدو أن الأطفال العاملين في الشوارع هم أكثر الفئات تعرضا لهذا النوع من الأخطار نظرا لطبيعة هذا النشاط الذي يجعلهم في احتكاك مباشر مع المشبوهين أضف إلى ذلك عامل المنافسة الذي يتطلب من الطفل

الصراع من أجل أن يحتل لنفسه مكانا في السوق، يرى Bonnet (1998) أن الملايين من الأطفال الذين يرتزقون من المهن الصغيرة التي تمارس في الشارع يتعرضون إلى مختلف أشكال العنف بما فيها العنف الجسدي، لأن الشارع يتميز بعدائيته و يتطلب من الطفل تدبير أمره و مواجهة مختلف أشكال هذا العنف و تشير دراسة لمنظمة الأمم المتحدة (1996) أجريت في عاصمة الغواتيمالا أن حوالي 5000-1500 طفل يعملون بالشارع يتعرضون للعنف.

و يشير P. Ariès (1997) أن الإحصاءات التي أجريت في كينشاسا أنه على الأقل يتم تعرض 5 إلى 10 أطفال إلى العنف يوميا من طرف الشرطة، كما يشير أيضا إلى تعرضهم إلى أشكال مخيفة من الضرب و التعذيب عند ارتكابهم لأبسط الأخطاء.

إن البقاء في الشارع لأوقات طويلة في اليوم لا يترك الطفل في مأمن عن مختلف الأخطار التي تميزه فمن التعرض للأخطار إلى مطاردة للشرطة إلى غير ذلك من المشاكل تجعل الطفل في احتكاك دائم مع الخطر و يصبح الشارع مدرسة جديدة للطفل تعلم فيها كيفية البقاء و الحفاظ على نفسه في وسط عالم متصارع.

و ظهر أيضا أن طبيعة الخطر تتماشى مع طبيعة العمل فإن كان العمل في الشارع يعرض الطفل للاعتداء فإن العمل في فرز النفايات يجعل الطفل يتعرض لنوع آخر من الخطر و هو التعرض للإصابات الجسدية و الجروح و التقاط الأمراض الناتجة عن تحلل المواد.

2- الأخطار النفسية و الاجتماعية:

بالرغم من كون عمل الطفل يأتي نتيجة لتفاعل ظروف تربوية و اقتصادية و اجتماعية و يأتي أيضا لإشباع حاجات نفسية خاصة بمرحلة الطفولة إلا أنه رغم ذلك فإنه يعرض الطفل لمشاكل و أخطار لا يدركها إلا حين يواجهها.

لقد مكنتنا نتائج الدراسة من الوقوف على بعض لأخطار النفسية و الاجتماعية التي يتعرض لها الطفل العامل و يبدو أن هذه الأخطار تتعلق بنمط العمل الذي يقوم به الطفل.

لقد لاحظنا أن الأطفال العاملين يشعرون بعدائية الناس تجاههم من خلال معاملتهم معاملة قاسية كالشتم و الضرب أو الاحتقار الذي كان مرتفعا عند الأطفال العاملين في فرز النفايات و عبر هؤلاء الأطفال عن شعورهم بالخجل أمام من يعرفونهم، فالطفل يشعر بتدني القيمة النفسية من خلال الصورة التي يعكسها له الغير عن نفسه و يقول Bonnet(1998) من خلال الدراسة التي قام بها على أطفال المزابل و صورتهم عن ذواتهم أنهم يشعرون بالدونية: " لا نميز في العادة بين الطفل الذي يفرز النفايات و بين الأشياء التي يقوم بجمعها".

و لقد بينت دراسة لسامي علي(شرفة 2003) حول الملامح المميزة لصورة الذات لدى الأطفال العاملين و التي بينت أن صورة الذات للأطفال تميزت بالاضطراب و بالقصور، فظهرت صورة الجسم معبرة عن مظاهر الضعف و الاختلال، و صورة الذات معبرة عن نقص الكفاءة و نقص الثقة بالنفس، و اضطراب صورة الذات أدى إلى اضطراب تواصلها مع العالم الخارجي، فظهرت مشاعر العدوانية أو التمركز حول الذات دون التفاعل التلقائي مع الآخرين، إن الشعور بالعدوانية و بالدونية و غيرها من المشاعر السلبية قد تكون مفسرة لخطر آخر يتعرض الطفل العامل له و هو لانحراف الذي ظهر من خلال السلوكيات العدوانية و الإدمان من خلال الاحتكاك بالفئات المنحرفة الذي عبر عنه أطفال مجموعة بحثنا و الذي قد يعود أيضا لشعور الطفل بالخوف و عدم الأمان في وسط يتسم بالعدوانية و قد ظهر لدى الأطفال شعورا باليأس من خلال السؤال المتعلق بالمستقبل فهم يرون أن عملهم هذا

يبقيهم بلا مستقبل، و هذا ما قد يفسر لجوء بعضهم إلى الإدمان فلقد قد لاحظنا أن نسبة معتبرة من أطفال مجموعة البحث يدخنون و يتناولون مواد مخدرة و أن هذا التعاطي بدأ عند خروجهم للعمل، إن صغر سن الطفل و حصوله على النقود و تواجده في وسط تغيب فيه الرقابة و التوجيه و شعوره بالخوف و اليأس يرفع من احتمال وقوعه فريسة للإدمان و ارتكاب المخالفات القانونية أو احتكاكه بالعناصر المشبوهة و الذي في الغالب يؤدي إلى نفس النتائج، و قد أعرب الأطفال عن هذه المخاوف في الإجابة عن سؤال السماح للأبناء بالعمل إذ علل الرفض بالخوف عليهم من الانحراف الذي على ما يبدو أصبح هاجسا لهؤلاء الأطفال و ملازما لعملهم، فبعد عمل الطفل و تكوينه فكرة عن الوسط الذي يوفره العمل تصبح مواقفه أكثر واقعية و يصبح العمل بالنسبة له من مرادفات الانحراف.

و هذا ما ذهب إليه Bonnet (1998) الذي فسر تكوين العصابات التي يلجأ إليها الأطفال العاملين بالبحث عن الأمان و هروبا من الشعور بالخوف و اليأس الذي يختبره في الشارع.

و ترى Reve (2000) أن احتكاك الطفل المستمر بجو من اللأمن يؤدي به إلى تطوير سلوكيات منحرفة، فأكثر من نصف أطفال الشوارع يتصارعون يوميا من أجل إثبات مكانتهم في الشارع و قد يلجأون إلى الإدمان.

يرى Tay (2000) وهو أحد العاملين في منظمة اليونسكو أن معظم الأطفال العاملين في الشوارع يتعرضون لخطر الإدمان هروبا من عالم واقعي مؤلم إلى عالم خيالي سعيد، و هم يستعملون مواد مخدرة زهيدة الثمن في تناولهم و عادة تكون استنشاق المواد اللاصقة المتميزة بأثرها التدميري على الجهاز العصبي.

يجد الطفل العامل نفسه بمفرده في مواجهة العالم بعيدا عن الأسرة و حمايتها أو لأنها في حد ذاتها لم تستطع توفير الحماية له فينخرط في أي سلوك يوفر له الشعور بالحماية و في هذا الصدد تقول Tessier: " يجد الطفل نفسه بدون مرجع ثابت و بدون حدود و لا نموذج واضح يوجهه حين يشعر بإهمال أو فقدان أو غياب

العلاقات الأسرية، فيضطر إلى تكوين مفهوم خاص به عن الخطر و الأمن مجربا بذلك كل شيء و عادة ما يقع في الانحراف" (Tessier, 1995, p124).

في نهاية المطاف و في نهاية هذا العمل نستطيع أن نقف على بعض الخصائص النفسية و الاجتماعية لظاهرة عمل الأطفال في الجزائر ملخصة في مدينة من أكبر مدنها و هي مدينة قسنطينة، و يبدو أن عمل الطفل بها و الدوافع التي تؤدي به إلى ذلك تنهل من طبيعة هذه المدينة الاجتماعية و الثقافية. و قد تتشابه في ذلك مع باقي المدن أو تختلف و وحده البحث يستطيع أن ينفى أو يؤكد ذلك.

الخاتمة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة الإحاطة بظاهرة عمل الأطفال التي راحت تتنامى في المجتمع الجزائري زاحفة على فئة الطفولة، بما تشكله من مخاطر على المستوى الفردي و الجماعي باجماع الدارسين لهذه الظاهرة و المحاربين لها. و قد يبدو لأول وهلة أنعمل الأطفال ليس بهذه الخطورة فقد نرى فيها تدريباً للطفل و تعليمه تحمل المسؤولية و الاعتماد على النفس، لكن ظاهر الأشياء ليس دائماً كباطنها !

لقد استرعت انتباهنا الأعداد المتزايدة للأطفال الذين يعملون و الذين راحوا يغزون الأسواق و الشوارع و الساحات العامة، تتضاعف أعدادهم بشكل ملحوظ في المناسبات و الأعياد، و الملفت أكثر للانتباه مزاولتهم للأنشطة الاقتصادية أثناء أوقات الدراسة الأمر الذي يعني إما التغيب عن المدرسة أو تركها رغم ما يبدو عليهم من صغر في السن. و هذا ما قد يعطي للظاهرة بعداً آخر يجعلها تأخذ الطابع الخطير الذي يتطلب التدخل السريع بالدراسة و التحليل و المحاربة.

لقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة الإحاطة بظاهرة عمل الأطفال بمعرفة العوامل التي تتحكم فيها و تسيرها من خلال التقرب من هؤلاء الأطفال و معرفة خصائصهم الفردية و الاجتماعية.

و استطعنا أن نقف بعد الدراسة على بعض العوامل التي تعمل على إفراز الظاهرة و التي بدت متشابكة يتصل النفسي فيها بالاجتماعي و الثقافي بالاقتصادي و يجتمع الكل ليدعم بعضه البعض ليعطي في نهاية المطاف صورة واحدة تماثل مختلف الصور عبر العالم لكن تحتفظ بالكثير من الخصوصية التي تنهل من مميزات المجتمع الجزائري و خصائصه الثقافية و التاريخية.

فطفل مجتمع بحثنا لا يعمل لأنه لا يجد ما يأكله، بمعنى أن العمل بالنسبة له ليس حيويًا كما هو حال الكثير من الأطفال عبر العالم - هذا لا يعني نفي الحاجة الملحة إلا أنها لم تظهر بالقوة الكافية التي تجعلها تحتل صدارة العوامل الأخرى - و لكنه يعمل لإشباع حاجات نفسية أكثر منها بيولوجية.

لقد نشأت هذه الحاجات النفسية في ظل تغيرات سريعة عرفها المجتمع فتغيرت القوانين و تغيرت النظم التي تتحكم في العقليات و الذهنيات، فتحركت على إثرها المشاكل الوجودية التي تطفو إلى السطح كلما أحس الفرد بالخطر على حاضره و على مستقبله فيحرك آليات دفاعية تقلل من الإحساس بالخطر من خلال البحث عن مكانة تمتاز بالثبات حتى إن كان نسبيا في مجتمع يتسم بالتغير .

لقد بدا أن العمل -بالنسبة لأطفال البحث- يشبع هذه الحاجات بشكل فوري، قد تعجز المدرسة عن إشباعها و التي أصبحت عاجزة في حد ذاتها من حيث بناها و برامجها و طرق التدريس فيه. و هذا ما قد يفسر ترك الأطفال للدراسة في سن مبكرة جدا، لأن الطفل يعيش في وسط تطرح فيه المشاكل الوجودية بحدة و بشدة، و يلمس معاناة فئات عريضة من الشباب- التي قد يكون الأخ أو القريب أو الجار جزء منها- من البحث عن مصدر للرزق يضمن لهم المكانة الاجتماعية و الاستقرار النفسي و قد تصعب الشهادة الجامعية من الحصول على ذلك و خاصة و أن أعلى نسبة للبطالة تسجل في صفوف الحاملين للشهادات الجامعية الذي تضطر أعدادا معتبرة منهم إلى مزاحمة من لا شهادة لهم في الأعمال حتى و إن وصفت بالوضيعة مقارنة مع مستواهم العلمي.

وتزيد العوامل الثقافية الأسرية من رغبة الطفل الملحة في ممارسة نشاطا اقتصاديا أو بالأحرى السير نحو ضمان المستقبل بعيدا عن المدرسة و بالاعتماد على النفس من خلال ما يوفره الشارع. فانتماء الطفل إلى أسرة يكون فيها الأبوين أميين أو متواضعي التعليم و يمتنون المهن الحرة قد يساعد في ترسيخ فكرة العمل لديه بشكل مبكر، لأن الأمر قد يتعلق بالتشبع بثقافة أخذت في السيادة إن لم نقل أنها أصبحت سائدة متعلقة بربط المكانة الاجتماعية بالمال و قيمة الفرد بما يستهلكه، فامتلاك السيارة و البيت و النقود وحدها مميزات النجاح في المجتمع و لا يهم إن كان صاحبها متعلما أو لم يطرق يوما بابا للمدرسة ! ومثل هذه الثقافة تمثل وبالا على المجتمع و على مستقبله و خاصة و أن أعدادا غير قليلة راحت تنتسب بها و

تجعل منها منهاجا لحياتها فهل سيصل بنا المطاف إلى مجتمع ينقرض فيها المتعلمين أو تقل أعدادهم بشكل يجعل المستقبل على حافة الهاوية؟

كما أن العمل قد يكون هروبا من وسط عائلي يميزه الصراع و التفكك، ويصبح بذلك متنفسا للطفل ومجالا أوسع لتحقيق الذات، فانخراط الوالدين في صراع دائم و انشغالهم عن أبنائهم بمعالجة مشاكلهم الزوجية قد يجعلهم ينصرفون عن الاهتمام بأبنائهم و متابعة تطورهم و نموهم على مختلف الأصعدة، فيجد الطفل نفسه وحيدا في وسط أسري مشحون بالصراع، هذا ما قد يدفع به للبحث عن متنفس جديد بعيدا عن الأسرة، فيلجأ إلى الشارع الذي يقدم له نماذج تقمصية متنوعة تمكنه من اختبار قدراته.

إن العمل و في سن مبكرة ينتزع الطفل من الأسرة قبل انتزاعه من المدرسة حتى و إن بدا العكس، إذ أن الطفل يقضي جل يومه متجولا في الشارع عارضا لبضاعته و لا يعود للبيت إلا من أجل النوم ليغادره في اليوم الموالي مبكرا، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن ما يتعلمه في الشارع و عن الكيفية التي تتم بها تطوير قدراته التي تجعل منه مواطنا و فردا يتماشى مع التغيرات العالمية؟

لقد أظهر البحث بروز بعض السلوكيات العدوانية لدى الأطفال التي تبدو طبيعية بالنظر للوسط الذي يعملون فيه و هي لا تعدو كونها محاولات تكيفية تسمح للطفل بالبقاء في محيط يتسم بالعدائية يضطر الطفل فيه أن يدافع عن نفسه بنفسه أو تشكيل مجموعات صغيرة تحتل مجالا جغرافيا معينة و تبسط هيمنتها عليه و تحارب كل من يحاول الاقتراب بمعنى تكوين العصابة و قد يصل بهم الأمر إلى الاعتداء على الأفراد و حتى إلى التعاطي بمختلف أنواعه ابتداء من التدخين إلى تعاطي الخمر و المواد المخدرة و ما ينجر عنها من سلوكيات منحرفة.

و لعل أهم ما تمكنا الوقوف عليه من خلال هذه الدراسة هو بروز الصراع النفسي الذي يعيش فيه الطفل العامل بين ما هو عليه و ما يريد أن يكون عليه.

فالطفل لا يرفض المدرسة حتى و إن أظهر عكس ذلك من الناحية السلوكية، فهو يرى أنها تساعد على التهذيب و تطوير الفكر، لكنها تبقى عقيمة من الناحية

الاجتماعية و تجعل مستقبه مرهونا للمجهول، و لاحظنا أن هذا النوع من الصراع يبقى ملازما للطفل بعد خروجه للعمل بل على العكس من ذلك يزداد حدة كلما تقدم الطفل في العمر و كلما اتضح إدراكه للأمور بعد الخبرة التي يكتسبها من عمله و الظروف التي يتم فيه و التي تتسم بالصعوبة و الخطورة في كثير من الأحيان، لذا نجده في بحث دائم عن عمل قار يضمن له الاستقرار النفسي و يهدئ من حدة الصراع لديه.

إن الطفل العامل الذي شمله بحثنا خرج للعمل من أجل إشباع حاجات نفسية متعلقة بالوجود زادت في حدتها العوامل الاجتماعية و الثقافية و التغيرات السريعة التي عرفها و يعرفها المجتمع، ليقع فريسة للصراع لأن الواقع غير ما كان يتوقعه أو لم يكن في مستوى الاستجابة لمطالب الطفل و إشباعها ناهيك عن الأخطار المتنوعة التي تحدق به في كل لحظة.

إن الملاحظة المجردة تنبئ أن الأطفال العاملين أصبحوا يشكلون شريحة عريضة من فئة الطفولة عندنا الأمر الذي يتطلب اهتماما خاصا و تفكيراً عميقاً لإيجاد حلول للمشكل إن على المدى القريب أو المدى البعيد، و هذا بتجنيد كل القوى الفاعلة في المجتمع و ليكن هدفها على الأقل محاولة الحد من الظاهرة.

الملاحق الأول

استبيان

في إطار القيام ببحث حول عمل الأطفال نرجو منكم الإجابة بكل حرية عن الأسئلة الموائية و نتعهد لكم بضمان السرية التامة لإجاباتكم التي لن تستخدم إلا لخدمة البحث.

شكرا على تعاونكم.

1- الجنس: ذكر

أنثى

2 - السن:.....

3 - ممتدرس نعم

لا

4- في حالة الإجابة بلا كم كان عمرك عندما تركت المدرسة:

5 - هل تركت المدرسة لأنك :

- طردت منها

- لعدم رغبتك في الدراسة

- من أجل العمل

- أسباب أخرى حددها.....

الملاحق

6- ما هو آخر مستوى دراسي وصلت إليه:

- الطور الأول أساسي - الطور الثاني أساسي
 - الطور الثالث أساسي -المستوى الثانوي

7- ما هو المستوى التعليمي للأب:

- أمي - ابتدائي -متوسط
 -ثانوي - جامعي

8- ما هو المستوى التعليمي للأم :

- أمي - ابتدائي -متوسط
 -ثانوي - جامعي

10- هل الأب:

- عامل - متقاعد - بطال

11- هل الأم:

- عاملة - متقاعدة - بطالة

12- ما نوع العمل الذي يقوم به الأب:.....

13- ما نوع العمل الذي تقوم به الأم:.....

14- هل تعتقد أن مستواكم المعيشي:

- منخفض جدا -منخفض - متوسط - جيد
- جيد جدا

15- ما هو عدد إخوتك:.....

16- هل هناك من يعمل منهم:

- نعم - لا

17- ما نوع العمل الذي يقومون به:

نوع العمل الذي يقوم به	الأخ أو الأخت

18- ما نوع السكن الذي تقيم فيه:

- شقة -بيت قصديري - بيت تقليدي -فيلا

19 - في أي حي تقيم؟.....

20- كم يبلغ عدد الأفراد الذين يقيمون في هذا المسكن؟

21- هل لديك مشاكل عائلية:

نعم لا

22 - في حالة الإجابة بنعم هل يعود السبب إلى

- الفر - الصراع بين الوالدين - الطلاق

- انفصال الوالدين - موت أحد الوالدين موت كليهما

مشاكل أخرى حددها.....

23 - متى بدأت العمل؟

24- ما نوع العمل الذي تقوم به؟

25- ما نوع الأعمال التي قمت بها من قبل؟

26- هل تعمل:

- لصالح الخاص - لصالح أشخاص آخرين لصالح مؤسسات

27- هل خرجت للعمل:

- برغبة شخصية - مدفوعا من طرف العائلة

- رغبة في تقليد أحد معارفك - للحصول على المال و تأمين مستقبلك

28- هل تعمل:

- أقل من 08 ساعات يوميا - أكثر من 08 ساعات يوميا

29- هل تشعر بالتعب:

- نعم - لا

30- هل أنت راض عن العمل الذي تقوم به:

- نعم - لا

31 - في حالة الإجابة بلا هل يعود السبب إلى:

- لأنك ترى أنه متعب - غير مناسب لسنك

- يشكل خطورة عليك - تتمنى الحصول على عمل أفضل

- أسباب أخرى حددها.....

32- هل تتمنى التوقف :

- نعم - لا

33- في حالة الإجابة بنعم هل يعود السبب إلى:

-رغبتك في مواصلة الدراسة - الدخول إلى مركز التكوين المهني

-رغبتك في الحصول على عمل أفضل

- أسباب أخرى.....

34- هل تواجهك مشاكل أثناء قيامك بعملك:

- نعم - لا

35- في حالة الإجابة بنعم هل يعود السبب إلى:

- الاشتباك مع أشخاص مشبهين - مطاردة الشرطة لك

- يحمل العمل خطورة صحية عليك

- أسباب أخرى حددها.....

36- ماذا تفعل بما تحصل عليه من نفود:

- تشتري السجائر - الملابس
- تساعد العائلة - تشتري المخدرات
- أشياء أخرى حددها.....

37- هل يجعلك عملك تتعرض:

- للشتم - للضرب

38 - في حالة تعرضك للشتم أو للضرب هل:

- تدافع عن نفسك بالدخول في اشتباكات
- تفضل الهروب و الانسحاب

39- بما تشعر عندما تلتقي بأحد زملائك ممن واصل الدراسة:

- الضيق - اللامبالاة - الحسرة - الخجل
- لماذا.....

40- بما تشعر عندما تلتقي بأحد معلميك أثناء قيامك بعملك:

- الخجل - اللامبالاة

41- هل جعلك العمل تشعر :

- أنك كبرت و أصبحت مسؤلاً بالاحترام من طرف العائلة
- أصبحت كلمتك مسموعة في العائلة لا مكانة لك في المجتمع
- الاحترام من طرف الآخرين - بعدم الأمان و الخوف من المستقبل

42- هل لديك زملاء في العمل :

- نعم - لا

43- هل تربطك بهم علاقة:

- عمل - صداقة - غيرة وحسد - صراع

44- هل تدخن:

- نعم - لا

45- في حالة الإجابة بنعم متى بدأت التدخين:

- قبل خروجك للعمل - بعد خروجك للعمل

46- هل تدخن:

- لوحدهك - مع زملائك - الاثنين معا

47- هل تتعاطى المخدرات :

- نعم - لا

48- في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك:

- قبل الخروج إلى العمل - بعد الخروج إلى العمل

49- هل تتعاطى الخمر:

- نعم - لا

50- في حالة الإجابة بنعم هل كان ذلك:

- قبل الخروج إلى العمل - بعد الخروج إلى العمل

51- هل تفعل ذلك:

- لوحدهك - مع زملائك - الاثنين معا

52- هل ارتكبت مخالفة قانونية:

- نعم - لا

53- في حالة الإجابة بنعم هل يتعلق الأمر بـ:

- سرقة - اعتداء على الأشخاص - مخالفات أخرى

54- هل ارتكب أحد زملائك مخالفة قانونية:

- نعم - لا

55- في حالة الاجابة بنعم هل يتعلق الأمر بـ:

- سرقة - اعتداء على الأشخاص - مخالفات أخرى.....

56- هل ترى أنه من واجب الأطفال:

- العمل لمساعدة أوليائهم - مواصلة الدراسة

57- هل يعامل الناس الأطفال العاملين:

- بالاحتقار - بالشفقة - بالاحترام

- يعتدون عليهم بالضرب و الشتم

58- هل المستقبل الزاهر في مجتمعنا يضمنه:

- النجاح في عمل منذ الصغر - الحصول على الشهادة

59- هل ترى أنه من واجب الأولياء توفير كل متطلبات أبنائهم:

- نعم - لا

60- في حالة الإجابة بنعم هل يعود ذلك إلى:

- حتى لا يشعرون بالنقص أمام زملائهم حتى لا يضطرون للعمل

- ليتمكنوا من مواصلة الدراسة - حتى لا يقعون في الانحراف

61- هل عمك هذا سيضمن لك:

- حياة مستقرة - ليبدأ بدون مستقبل

62 - هل يعمل الأطفال لأنهم:

- فقراء يرغبون في الاعتماد على أنفسهم - تجبرهم عائلاتهم

- لأنهم لا يريدون الدراسة - لأنهم طردوا من المدرسة

63- هل تسمح لأبنائك بالعمل في المستقبل:

- نعم - لا

64 - في حالة الإجابة بلا :

- لأنك تخشى عليهم من الانحراف

- لأن العمل يشكل خطرا على صحتهم

- حتى لا يتعرضوا للاعتداء

- ليواصلوا دراستهم

- أسباب أخرى حددها

الملحق الثاني

محتوى المقابلات

المجموعة الأولى:

المقابلة الأولى:

-السن:14 سنة.

- سن بداية العمل: 8 سنوات.

-المستوى التعليمي: السنة الثاني أساسي.

-المستوى التعليمي للأم: أمية.

-مهنة الأب : بناء (حر)

المقابلة:

عمري 14 بديت /نخدم كي كان في عمري 8 / ، بطلت القراية في السنة الثانية عاودت الأولى مرتين و الثانية وبطلت/، و راني خدام ضرك/ بابا يشريلي السلعة/، كي بطلت ما عيطت عليا/، و قالت لي لازم تقرا/، مبصح وما بعد قالت لي ما عندك ما تدير بالقراية/، ما كانتش تعاوني في الدرا خاطر ما هيش قارية/، كانت تقول علاه اللي ما قراش ما يعيشش/، ما قراوش و راهم لابس/ بابا ما عجبوش الحال/ كان حابني نزد نقرا شوية/، كنت نطل البرا نلعب مع ولاد السيتي/، كرهت القراية المعلم كان بضربني و يعايرني كي ما نديرش الواجب /،

ما تظل تعيط و كل يوم مقابضة مع الجيران/، و كي يجي بابا تتقايض معاه/ على خاطر ما على بالوش بينا و يظل برا يخدم ماسو/، كان كي تكون عندو الخدمة بزاف يدينا نعاونوه/، نهزو معاها/ و لا نخدمو معاه مانوفرية أنا و خويا الكبير/، صحابي بكل مبطلين القراية و اللي ما بطلش راهو يتكركر/ و بكل يخدمو/، الخدمة مليحة /و القراية مليحة/، مليح واحد كي يكمل قرائتو و ينجح/بصح مشي مليح كي يكمل و يقعد يدور/، بابا صح ما قراش بصح لباس عليه/تعلم صنعة معيشاتو، و أنا ضرك ما زالني صغير بصح ندبر مصروفي/، ما كان يعجبها الحال كي نخدم/، كانت تخيلي الدراهم باش نشري الأدوات و نكسي روح/ هي اللي تنوضني الصباح باه نروح نخدم/ و كي تسحق حاجة تتطلبها مني/تقول ديما الراجل هو اللي يتمرد من الصغر/ الراجل هو اللي يقدر دبر خبزتو/ ، بابا ما قال والو كي بطلت القراية/ قال المهم تقدر تدبر راسك/. تعجبني الخدمة/ نتعب شوية بصح نسلكها/، خلاتني ليبر/ و ندير واش حبيت/، و ما نحتاج حتى واحد/. كي نكبرنتعلم ميتي كيما بابا/ .

-عامل التقليد:

- كنت نطل البرا نلعب مع ولاد السيتي
- صحابي بكل مبطلين القراية و اللي ما بطلش راهو يتكركر.
- صحابي بكل يخدمو .

موقف الأم من المدرسة:

- كي بطلت ما عيطت عليا. (موقف إيجابي)
- قالت لي لازم تقرا. (موقف إيجابي)
- وما بعد قالت لي ما عندك ما تدير بالقراية. (موقف سلبي)
- ما كانتش تعاوني في الدرا خاطر ما هيش قارية (موقف سلبي)
- كانت تقول علاه اللي ما قرأش ما يعيشش. (موقف سلبي)
- ما قرأوش و راهم لابس. (موقف سلبي)

موقف الأب من المدرسة:

- بابا ما عجوش الحال. (موقف إيجابي)
- كان حابني نزيد نقرا شوية. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من المدرسة:

- كرهت القراية (موقف سلبي)
- و القراية مليحة (موقف إيجابي)
- مليح واحد كي يكمل قرايتو و ينجح (موقف إيجابي)
- بصح مشي مليح كي يكمل و يقعد يدور (موقف سلبي)
- بابا صح ما قرأش بصح لابس عليه (موقف سلبي)

موقف الأم من العمل:

- كان يعجبها الحال كي نخدم (موقف إيجابي)
- كانت تخبيلي الدراهم باش نشري الأدوات و نكسي روجي (موقف إيجابي)
- هي اللي تتوضني الصباح باه نروح نخدم (موقف إيجابي)
- و كي تسحق حاجة تتطلبها مني (موقف إيجابي)
- تقول ديما الراجل هو اللي يتمرد من الصغر (موقف إيجابي)
- الراجل هو اللي يقدر دبر خبزتو (موقف إيجابي)

موقف الأب من العمل:

- كان كي تكون عندو الخدمة بزاف يدينا نعاونوه (موقف إيجابي)
- نهزو معاها (موقف إيجابي)
- نخدمو معاه مانوفرية أنا و خويا الكبير (موقف إيجابي)
- قال المهم تقدر تدبر راسك (موقف إيجابي)
- بابا يشريلي السلعة (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- الخدمة مليحة (موقف إيجابي)
- ندبر مصروفي (موقف إيجابي)

الملاحق

- تعجبني الخدمة (موقف إيجابي)
- نتعجب شوية بصح نسلكها (موقف إيجابي)
- خلاتني ليير (موقف إيجابي)
- و ندير واش حبيت (موقف إيجابي)
- ما نحتاج حتى واحد (موقف إيجابي)

الأوضاع داخل الأسرة:

- ما تظل تعيط (صراع)
- كل يوم مقابضة مع الجيران (صراع)
- و كي يجي بابا تتقايض معاه (صراع)
- على خاطر ما على بالوش بينا و يظل برا (تتحي الأب)

المقابلة الثانية:

- السن: 14 سنة

- سن بداية العمل: 08 سنوات.

- المستوى التعليمي للأم: أمية.

- مهنة الأب: حارس بالليل و بائع بالنهار.

المقابلة:

بديت الخدمة كي كان في عمري 08 سنين كيما ولاد الكارتي/، نبدأو نتفتقوا من الصغر و عل قد الحال/، بديت نلم الخبز اليابس من الديار و نبيعوه لراجل يبيعهم لللي يرببوا السعايا/، و كنت نفرح بزاف كي نجيب الدراهم/ نصرف نص/ و نعطي نص لما/ اللي كانت تفرح بيا/ و تقولي سعدي بني كبير/ و عاد يدبر راسو / ما تحب الأولاد اللي يخدمو/ وتقول الاولاد اللي يخدمو من الصغر يوليوو رجالة/.

القراية كنت شوية شوية/، ما كنتش مليح و ما كنتش ضعيف، كنت متوسط/، و بديت نضعاف خاطر ما كنتش نراجع دروسي في البيت/ ما ما كانتش تقولي راجع دروسك/ و واحد ما كان يعاوني/ ، ما أمية / بصح كانت تقولي أقرأ/ باه تخرج فاهم/و بابا يخدم عساس في الليل و يبيع في النهار/ ما يقعدش خلاص في الدار/ ،

و خاوتي كل واحد لاتي بخدمتو/ هما ثاني بطلوا القراية/ و راهم يخدموا ضرك كل واحد حاكم حاجة/.

بيدت نضعاف في القراية كي بديت الخدمة/، على خاطر كنت نزرطي/ و لا نلحق روطار/ باش نروح نلم الخبز/ و كي درت طابلة نتاع الدخان بطلت القراية/ ما ما قالت والو/، بابا عيط شوية و سكت./ بابا ما كانش حابني نبطل/ كان حابني نكمل قرايتي/و قال لي المهم راك تخدم و ما راكش قاعد / تعلم صنعة خير لك/ضرك راني نخدم مانوفري/ (مساعد بناء) باه نتعلم الصنعة /و نعود نخدم وحدي/ ما عندناش مشاكل ف الدار/ و ساعة ساعة يتقابض الشيخ مع العجوز كيما الناس بكل/ القراية مليحة تعلمك و تتورك/ و كنت نتمنى نكمل/، بصح ما ندمتش كي بطلت/ على خاطر راني خدام/ و نصور خبزتي/، القراية مش هنا/، هنا الدراهم و فرات/، أنا صح ما زلت صغير بصح نقدر ندبر راسي و مصروفي/ و نصرف حتى على الدار/، نلبس واش حبييت/ و ناكل واش حبييت/، خير على اللي خرجوا من الجامعة و يصرفوا عليهم والديهم/ ، الخدمة ترجعك راجل/ و خديم الناس سيدهم/، هذي هي الحياة/.

عامل التقليد:

- كيما ولاد الكارتي

الملاحق

- نبدأو نتفتقوا من الصغر
- خاوتي بكل يخدموا.
- خاوتي ثاني بطلو القرابة

موقف الأم من الدراسة:

- بصح كانت تقولي أقرأ (موقف إيجابي)
- باه تخرج فاهم (موقف إيجابي)
- ما كنتش نراجع دروسي في الدار . (موقف سلبي)
- واحد ما كان يقولي راجع دروسك . (موقف سلبي)
- واحد ما كان يعاوني. (موقف سلبي)

موقف الأب من الدراسة:

- بابا عيط شوي و سكت .(موقف إيجابي)
- بابا ما كانتش حابني نبطل.(موقف إيجابي)
- كان حابني نكمل قرابتي.(موقف إيجابي)

موقف الطفل من الدراسة:

- القرآية مليحة تعلمك وتنورك. (موقف إيجابي)
- كنت نتمنى نكمل. (موقف إيجابي)
- ما ندمتش كي بطلت. (موقف سلبي)
- القرآية مش هنا. (موقف سلبي)

موقف الأم العمل:

- تفرح بزاف. (موقف إيجابي)
- سعدي بني كبر. (موقف إيجابي)
- يدبر راسو. (موقف إيجابي)
- ما تحب الأولاد اللي يخدمو. (موقف إيجابي)
- وتقول الاولاد اللي يخدمو من الصغر يوليو رجالة (موقف إيجابي)

موقف الأب من العمل:

- قال لي المهم راك تخدم و ما راكش قاعد (موقف إيجابي)
- تعلم صنعة خير لك. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- ندبر راسي. (موقف إيجابي)
- راني خدام. (موقف إيجابي)
- نصرف على الدار. (موقف إيجابي)
- خير على اللي خرجوا من الجامعة يصرفوا عليهم والديهم. (موقف إيجابي)
- نصرف على روعي. (موقف إيجابي)
- نلبس واش حبيت. (موقف إيجابي)
- ناكل واش حبيت. (موقف إيجابي)
- خير على خرجوا من الجامعة. (موقف إيجابي)
- الخدمة ترجعك راجل. (موقف إيجابي)
- خديم الناس سيدهم (موقف إيجابي)

العلاقات الأسرية:

- ما عندناش مشاكل في الدار. (غياب التفكك الأسري)
- ساعة ساعة يتقايضوا كيما الناس بكل. (غياب التفكك الأسري)

المقابلة الثالثة :

- الاسم: ح
- الجنس: ذكر
- السن: 12 سنة، سن بداية العمل: 07 سنوات.
- غير متمدرس، ترك المدرسة في 08 سنوات، السنة الأولى أساسي.
- المستوى التعليمي للأم: أمية، الأب يملك مقاوله في الأشغال العمومية.

المقابلة:

نبيع الحلوى و الدخان عندي قريب عام، و خدمت حوايج بزاف من قبل ، بطلات القرابية بكري قعدت فيها عامين برك بركيت في السنة الأولى/، كرهتها من النهار الأول/، ما كنتش حاب ندخلها أصلا/ ، كنت نغيب/ و كي تقولي ما روح تقرا/ و لا نلعبها مريض و لا غلبان باش ما نروحش نقرا/، و لا كنت نروح نلعب و نقول كنت نقرا للمدرسة/، خاوتي بكل بطلوا و المخير فيهم ما لحقش للمتوسط/.

عندنا مشاكل بزاف ف الدار/ بابا و ما كانوا ديما يتقابضوا /ما كنتش نحب نشوفهم يتقابضو/، بابا كان يضرب ما و يحاوزها/، و هي كانت تسبو و تعايرو بالنسا/، ضرك بابا خلانا/ ما طلقش ما بصح ما عادش يجي لينا/ بابا ما يحوشش علي قريت و لا ما قريت/، بابا عندو الصوارد بزاف/، ما هوش قاري/ بصح بدا الخدمة على بكري/، و كان قافز/.

خاوتي الكبار يخدموا بكل/ و حتى خواتاتي يخرجوا و يخطبوا/ و ما تدير
الشخشوخة و البربوشة و التريدة/. القرابية واش القرابية/ الخدمة هي كل/، بابا ما
هوش قاري /بصح عندو الصوارد كي التراب/، عول على ذراعو/ ، ما تظل تقولنا
روح تخدموا/ روحوا تدبروا روسكم/ و تديروا المستقبل لعماركم/. هي اللي كانت
تشريلي الحوايج باش نبيعهم/. و كنا نصوروا بزاف الصوارد/ ، و أنا كنت نحب
نفتف/، نعاون الماصوة، نلم الخبز اليابس، نلم القرع نتاع النيلو/. و كنت نزهي
روحي/، و نخلي طريف للعجوز/ باه تفرح بيا./
و ضرك راح نلحو كوشة في دارنا عند دار كبيرة و نخدموا فيها أنا و خاوتي./

عامل التقليد:

- خاوتي الكبار يخدمو
- خواتاتي يخطبوا و يخرجوا.
- ما تدير البربوشة و الشخشوخة و التريدة.
- بابا عول على ذراعو.
- بدا الخدمة بكري.
- خاوتي بكل بطلوا و المخير فيهم ما لحقش للمتوسط. (موقف سلبي)

موقف الأم من الدراسة:

كي تقولي ما روح نقرا (موقف إيجابي).

موقف الأب من الدراسة:

- بابا ما يحوشش علي قريرت و لا ماقريرت (موقف سلبي)

موقف الطفل من الدراسة:

- كرهتها من النهار الأول. (موقف سلبي)

- ما كنتش حاب ندخلها أصلا. (موقف سلبي)

- نغيب...باش ما نروحش نقرا. (موقف سلبي)

- القراية واش القراية. (موقف سلبي)

- بابا ما هوش قاري و عندو الصوارد كي التراب. (موقف سلبي)

موقف الأم من العمل

-تقول لنا روحوا تخدموا. (موقف إيجابي)

-روحوا تدبروا راسكم. (موقف إيجابي)

- تديروا مستقبل لعماركم. (موقف إيجابي)

- تشري لي الحوايج و نعاود نبيعهم. (موقف إيجابي)

- تفرح بيا. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- كنا نصوروا بزاف الدراهم. (موقف إيجابي)
- نزهي روجي. (موقف إيجابي)
- نخلي طريف للعجوز. (موقف إيجابي)

عامل العلاقات الأسرية:

- عندنا مشاكل بزاف في الدار. (تفكك أسري)
- بابا و ما كانوا ديما يتقابضوا. (تفكك أسري)
- ما كنتش نحب نشوفهم يتقابضوا. (تفكك أسري)
- بابا يضرب ما و يحاوزها. (تفكك أسري)
- ما تسبوا و تعايروا بالنسا. (تفكك أسري)
- بابا خلانا. (تفكك أسري)
- ما طلقش. (تفكك أسري)

المقابلة الرابعة:

- الاسم: م
- الجنس: ذكر
- سن بداية العمل: 07 سنوات
- المستوى التعليمي للأم: أمية
- مهنة الأب: تاجر حر.

ببيت الخدمة كي كان في عمري 7 سنين ، كنت نعاون ولد الجيران اللي كان بيع في المارشي/، كان يعطيني تفتوفة/، ما كنتش نحب نقرا/، كنت نهرب من القراية/، و كنت أنا للخر في القراية/ صحابي كانوا يضحكو عليا/ و المعلم يعيطلي الداب/، واحد ما يحوس عليا في الدا/ حتى ما نحبش نقعد ف الدار/ و كان لقيت وين نروح راني هملت/، دارنا فيها بزاف المشاكل/، بابا و ما كانوا ديما يتقابضو/، بابا يضرب ما و يضربنا/ و يقولنا روح تخدمو اخطيوني/، كي ندخل للدار تدير لي الغمة نزر ب نخرج/، نقعد برا و ناكل برا و نرجع غير باه نرقد/، بابا عاود الزواج/ و راح خلانا ما عادش يجينا خلاص/، ما تظل تخمم في المشاكل/ و خاوتي كل واحد لاتي بروحو/، خواتي البنات خياطات/، و خاوتي الذكورة حتى هما بطلوا القراية/ و راحوا يدبروا روسهم/، يفكروا كل يوم خدمة/، حتى أنا بطلت القراية/، ما ما قالت والو/، قالت لي ما عندك ما تدير بالقراية/، المهم لازم

الملاحق

تدبر راسك/ ودير كما داروا خاوتك/و كانت تفرح كي تصور مليح/ و أنا جاتتي نورمال/ خاطر ما نحبش نقرا/، نحب نخدم/ و ندبر مصروفي/، ما نحبش نقعد بلا مصروف و لا يصرفو عليا لخرين/، الدنيا هذي قفازة / ما تقول اقفز تعيش/، و فكرفي مستقبلك من الصغر/، القرابية في بلادنا ما توصلك لوالوا/، و الي قرأوا كملوها يسركلو/، و إذا خدموا ما يلحقوش على الخبز/.

عامل التقليد:

- كنت نعاون ولد الجيران.
- خواتي البنات خياطات
- خاوتي الذكورة كل واحد يدبر راسوا.
- خاوتي الذكورة بطلوا القرابية.

موقف الأم من الدراسة:

- ما ما قالت والو. (موقف سلبي)
- قالت لي ما عندك ما تدير بالقرابية. (موقف سلبي)
- واحد ما يحوس عليا في الدار. (موقف سلبي)

موقف الأب من الدراسة:

- تخلي مبكر عن الأبناء

موقف الطفل من الدراسة:

- ما كنتش نحب نقرا. (موقف سلبي)
- أنا اللخر في القراية. (موقف سلبي)
- صحابي كانوا يضحكو عليا. (موقف سلبي)
- المعلم يعيطني الداب. (موقف سلبي)
- حتى أنا بطلت القراية. (موقف سلبي)
- جاتني نورمال ما نحبش نقرا. (موقف سلبي)
- القراية ما توصلك لوالو. (موقف سلبي)
- اللي قراو كملوها يسركلوا. (موقف سلبي)
- إذا خدموا ما يلحقوش على الخبز. (موقف سلبي)

موقف الأم من العمل:

- المهم لازم تدبرر اسك (موقف إيجابي)
- ما تقول اقفز تعيش (موقف إيجابي)
- و كانت تفرح كي نصور مليح (موقف إيجابي)
- تقول دير كما داروا خاوتك (موقف إيجابي)

موقف الأب من العمل:

و يقولنا روح تخدمو اخطيونني(موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل.

- نحب نخدم (موقف إيجابي)
- ندبر مصروفي. (موقف إيجابي)
- ما نحبش يصرفوا علي الآخرين. (موقف إيجابي)
- الدنيا هذي قفازة. (موقف إيجابي)

عامل العلاقات الأسرية:

- ما نحبش نقعد في الدار (تفكك أسري)
- وكان لقيت وين نروح راني هملت (تفكك أسري)
- دارنا فيها بزاف المشاكل (تفكك أسري)
- بابا و ما كانوا ديما يتقابضوا. (تفكك أسري)
- بابا يضرب ما. (تفكك أسري)
- و يضربنا. (تفكك أسري)
- كي ندخل للدار تديري الغمة. (تفكك أسري)
- بابا عاود الزواج. (تفكك أسري)
- خلانا و راح. (تفكك أسري)

ما تظل تخمم في المشاكل. (تفكك أسري)

المقابلة الخامسة:

الاسم: ن.

الجنس: ذكر.

سن بداية العمل: 7 سنوات.

مهنة الأب : أعمال حرة.

المستوى التعليمي للأب: ابتدائي.

عمري 15 سنة/ بديت الخدمة بكري كي كان في عمري 7 سنين/، كنت نبيع مع خويا الكبير/، راهو يخدم ضرك مع بابا يبيعو و يشريو/، ضرك راهم يبيعو الخضرة في الكاميوننة نتاعنا/، يسلعو من المارشي و يبيعون/، ساعة ساعة نروح مع بابا/، نعاونو/، نبيع معاه/، كي كنت صغير كان يديني معاه للسوق نعلسو/ و باش نتعلم/، بابا يقول مليح اللي يتعلم صنعة تفيدو/، القراية كنت ما كان ما كان/، كانت تعجبني في الأول/ مبصح و ما بعد وليت ما نحبش نقرا و ما نحبش كي يعط عليا المعلم كي ما نحفضش و لا ما نديرش الواجب/، في الدار ما تقولي أقرأ/ تعلم على الأقل تفك الخط/ ما تديرش كيما أنا/، ما مشي قارية بزاف/ و نسات الشئ اللي قرأتو/، كانت حابتي نقرا/ بابا ثان كان حابني نقرا/ و خواتي يديروا

الشخشوخة/، نطيش كرطابلي/ و نروح نقعد مع خويا في الطابلة نتاع الدخان/ و
كي تعلمت نبيع و نشري / قال لي بابا احكم الطابلة / و راح خويا مع بابا/، رانا
نلموا في الصوارد باش نكلموا البنية/ و نديروا كراجات نكريوهم و لا نخلوهم
حنا/.

القراية مليحة/ بصح مشي عندنا/، جاري ما هو شقاري/ و عندو الكماين و الكارات
و باني فيلا/، و جاري مسكين قرا و كمل طبيب و راهو يسركل ضرك و باباه
يصرف/ عليه ما نحبش يصرالي كيما صرالو/.خير للواحد يخدم من الصغر/ دوم
دوم يلّم صويردات يدير بهم مشروع يفيدو و يريح راسو/.

عامل التقليد:

- كنت نبيع مع خويا.
- خواتي يديرو الشخشوخة.
- عندو الكماين و الكارات و باني فيلا.

موقف الأم من الدراسة:

- كانت حابتي نقرا.(موقف إيجابي)
- في الدار ما تقولي أقرأ(موقف إيجابي)
- تعلم على الأقل تفك الخط(موقف إيجابي)

الملاحق

- ما تديرش كيما أنا (موقف إيجابي)

موقف الأب من الدراسة:

-بابا ثان كان حابني نقرا (موقف إيجابي)

موقف الطفل من الدراسة:

-القراية كنت ما كان ما كان. (موقف سلبي)

- ما نحبش نقرا. (موقف سلبي)

- القراية مليحة. (موقف إيجابي)

- مبصح مشي عندنا. (موقف سلبي)

- جاري ما هوش قاري. (موقف سلبي)

- جاري مسكين قرا طبيب راهو يسر كل. (موقف سلبي)

- ما نحبش يصرالي كما صر الو. (موقف سلبي)

موقف الأب من العمل:

-يخدم مع بابا. (موقف إيجابي)

-ساعة ساعة نروح مع بابا. (موقف إيجابي)

-نعاونو. (موقف إيجابي)

الملاحق

-نبيع معاه.

-يديني للسوق نعلسو. (موقف إيجابي)

-باش نتعلم. (موقف إيجابي)

-مليح اللي يتعلم صنعة من الصغر. (موقف إيجابي)

- قال لي بابا احكم الطايلة (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- نلمو في الصوارد باه نكملو البنية. (موقف إيجابي)

- نديرو كراجات. (موقف إيجابي)

- خير للواحد يخدم من الصغر. (موقف إيجابي)

- يلم صورديات يدير بهم مشروع. (موقف إيجابي)

: المجموعة الثانية:

المقابلة السادسة

-الاسم: ر

-الجنس: ذكر.

-سن بداية العمل:13 سنة

- مهنة الأب:موظف.

- المستوى التعليمي للأب:متوسط.

عمري 15 سنة/ بطلت القراية كي وصلت للسنة السابعة و عاودت/، كان في عمري 13 سنة/، الظروف هي اللي خلاتني نبطل القراية/ ، ما تقدرش تقرا/، الجامع بعيد على الدار نسكن في بلحرش منين المطار و نقراو على رجلينا في الزواغي كل يوم هكاك/، و ما كانش الطرانسبور/، أنا اللي حببت نبطل/، ما حببتش ما في الأول/ كانت حاببتي نكمل كيما خويا/بابا هو اللي ما حبش، ضربني، و قال لي لازم تقرا، و كي بطلت دار حالة /، ما عيظت عليا و ما بعد سكتت/، على خاطر كانت خايفة عليا./ كنت نصرف على روعي/، نكسي روعي/، ما كي كنت نعطلها الصوارد في الأول ما كانتش تحكم عليا/ خويا الكبير قرا/، كمل قرابتو/ و راهو يدور/ أنا نعطييه لمصروف/، ما قاريا شوية و قاعدة في الدار/ و بابا يخدم في البلدية يسوق الكاميو و يدير الكومارس/، خاوتي بكل يخدموا/ غير اللي قرا ما يخدمش/، ما عندناش مشاكل

الملاحق

في الدار /و رانا نعاونو في بابا باه يكمل البنية/ يفرح بابا كي نعاونو/، خدمتي مليحة/
على هذيك بابا عاد مايهدرلي والو/ و تصور مليح كل نهار و كيفاه/ و كان يخطينا
السيزي نكونو أنتيك/.

الدنيا صعابت ما بقاتش كي بكري/، بكري صح كانت القرايا مليحة/ بصح ضرك
مابقاتش قراية/ المادة هي كلش/، و المادة ما تجيش بالقراية/ تجي بالقفازة و الشطارة،
و الراجل لازم يكون قافز/ و يدبر خبزتو منين تكون/ و ما يسناش الناس تصرف
عليه/.

راني نخم نتعلم صنعة نيدر سودور و لا مكانيسيان و نحل في دارنا و نهني روعي.

عامل التقليد:

خاوتي بكل يخدمو.

موقف الأم من الدراسة:

- ما عيطت. (موقف إيجابي)

-ما حببتش ما في الأول. (موقف إيجابي)

-كانت حابنتي نكمل كيما خويا (موقف إيجابي)

-و ما بعد سكتت على بالها نقدر ندبر راسي. (موقف سلبي)

موقف الأب من الدراسة:

- بابا دار حالة. (موقف إيجابي)
- بابا ضربني. (موقف إيجابي)
- قال لي لازم تقرا. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من الدراسة:

- الظروف هي اللي خلاتني نبطل. (موقف إيجابي)
- ما تقدرش تقرا. (موقف إيجابي)
- أنا اللي حببت نبطل. (موقف سلبي)
- خوي كمل القراية و راهو يدور. (موقف سلبي)
- أنا اللي نعطيته المصروف. (موقف سلبي)
- القراية مليحة. (موقف إيجابي)
- المادة ما تجيش بالقراية. (موقف سلبي)
- بكري صح كانت القرايا مليحة. (موقف سلبي)
- بصح ضرك ما بقاتش قراية. (موقف سلبي)

موقف الأم من العمل:

- ما كانت خائفة عليا. (موقف سلبي)
- ما كانتش تحكم عليا الصوارد. (موقف سلبي)

موقف الأب من العمل:

- راني نعاون في بابا باه يكمل البنية. (موقف إيجابي)
- على هذيك بابا عاد ما يهدرلي والو. (موقف إيجابي)
- يفرح بابا كي نعاونو. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- نصرف على روجي.(تعزيز من صورة الذات)
- نكسي روجي. (تعزيز من صورة الذات)
- أنا اللي نعطيلاوا المصروف. (تعزيز من صورة الذات)
- خدمتي مليحة.(موقف إيجابي)
- نصور مليح. (موقف إيجابي)
- الراجل لازم يكون قافز و شاطر. (تعزيز من صورة الذات)
- يدبر خبزتو منين تكون. (تعزيز من صورة الذات)

- ما يسناش الناس تصرف عليه. (تعزيز من صورة الذات)

المقابلة السابعة:

-الاسم:ز

-الجنس:ذكر.

-سن بداية العمل:13 سنة

-مهنة الأب:متقاعد

- المستوى التعليمي للأم:متوسط

عمري 16 سنة/ بديت نخدم كي كان عندي 13 سنة/ كنت نهرب من الدار باش ما تقولش ما أقرأ/ و نروح نعاون ولاد الجيران اللي كانوا يبيعوا/، ما كانت تضربني/ كانت تظل تعيط على القراية /حبتني نقرا، باش نكون كي ولاد خالتي/، بصح أنا ما كنتش نحب نقرا/، و كان خلاتي /و كان راني بطلت بكري خلاص/ كي بطلت ضربتني و رجعتني/، و كان يعجبوني ولاد الجيران كي يخدموا و يجيبو الصوارد و يصرفو على رواحهم/، و كنت ساعة ساعة ندي معايا حاجة للدار تعيط ما شوية/ و تسكت/، و لات تسكت كي ندي الحوايج للدار/ و لا نعطيها المصروف/، الدنيا هذي واعرة /و اللي ما يدبر راسوا خالصة عليه/ و القراية ماتسلكهاشش وحدها/ اللي قراو راهم يسركلو/، أنا بخدمتي هذي نصور خير على الطبيب/، و ما نكبر حتى نكون

ضمنت مستقبلي/، نلم الصوارد و ندير مشروع نحل حانوت و أي حاجة أخرى تدخل

الصوارد/

عامل التقليد:

- نعاون اولاد الجيران اللي يبيعو.
- يعجبوني ولاد الجيران اللي... يجيبو الصوارد.

موقف الأم من الدراسة:

- كنت نهرب من الدار باش ما تقولش ما أقرأ. (موقف إيجابي)
- حبتني نقرأ. (موقف إيجابي)
- لو كان خلاتني. (موقف إيجابي)
- كانت تظل تعيط على القراية. (موقف إيجابي)
- كي بطلت ضربتني و رجعتني. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من الدراسة:

- ما كنتش نحب نقرأ. (موقف سلبي)
- لو كان راني بطلت بكر خلاص. (موقف سلبي)
- تصور خر على الطبيب. (موقف سلبي)

الملاحق

- اللي قراو راهم يسركلو. (موقف سلبي)
- و القراية ماتسلكهاش وحدها. (موقف سلبي)

موقف الأم من العمل:

- كنت ساعة ندي معايا حويجة للدار تعيط عليا ما. (موقف سلبي)
- تسكت. (موقف إيجابي)
- نعطيها المصروف. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- اللي ما يدبر راسو خالصة عليه. (موقف إيجابي)
- نضمن مستقبلي. (موقف إيجابي)
- نلم الصوارد. (موقف إيجابي)

المقابلة الثامنة:

- الاسم: ب
- سن بداية العمل: 14 سنة.
- الجنس: ذكر.
- مهنة الأب: موظف

- المستوى التعليمي للأم: ابتدائي

عمري 15 سنة /خرجوني من القراية عاودت بزاف/، بديت الخدمة في 14 سنة/، كنت
نقرا مليح في الصغر/ و ما بعد جحت في القراية /خاطر تبعت صحابي/، بابا كان
يضريني بزاف على القراية/ و كان يقولي ما يخصك والو علاه ما تقراش/، هو يخدم
موظف في شركة/، و ما قاعدة في الدار/ بابا كان حابني نكمل قرائتي و نولي جنيور
و لا طبيب/، بصح أنا كرهت القراية/، خويا الكبير كمل قرائتوا/ و راهو قاعد/ و عند
خواتي قاعدين في الدار/ ما كملوش قرائتهم/ دارو التكوين و راهم قاعدين/ ما ثان
تعيط على القراية/ يعجبوها الولاد اللي يقرأو/ كانت حابتي نخرج طبيب/، أنا ما
حبتيش يصرالي كيما خاوتي/ اللي قرأو بكل راهم قاعدين/، راني نخدم ضرك و راني
خير عليهم/ نعاون الدار/ والو ما يخصني / و راني نخم نحل طاكسي فون لخويا
يقعد فيه/ و ندير مشروع ليا/، بابا ما حبش يفهم الدنيا ضرك صعبية مشي كيما بكري/
كنت نخدم بالدرقة/ و كي حاوزوني سكت على الخدمة/المهم الراجل اللي يقدر يدبر
راسو و يفكر خبزتو/ مشي اللي يقرأ باه يقعد يدور/، ضرك ما عادش يهدر معايا/
خاطر عرفوني كابابلي و قادر /وما عندي ما ندير بالقراية/، نخدم كلش ما نعفش/

عامل التقليد:

تبعت صحابي.

موقف الأم من المدرسة:

- ما ثان تعيط على القراية. (موقف إيجابي)
- يعجبوها الولاد اللي يقرأو. (موقف إيجابي)
- كانت حابنتي نخرج طبيب. (موقف إيجابي)

موقف الأب من الدراسة:

- بابا كان يضربني بزاف على القراية. (موقف إيجابي)
- علاه ما تقراش. (موقف إيجابي)
- كان حابني نكمل قرائتي. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من الدراسة:

- خرجوني من القراية. (موقف سلبي)
- كنت نقرأ مليح. (موقف إيجابي)
- من بعد جحت. (موقف إيجابي)
- كرهت القراية. (موقف سلبي)
- خويا الكبير راهو قاعد. (موقف سلبي)
- خواتني راهم قاعدين. (موقف سلبي)
- ما حبيتش يصرالي كيما هما. (موقف سلبي)

الملاحق

- يقرأ باه يتعد يدور. (موقف سلبي)
- اللي قراو بكل راهم قاعدين. (موقف سلبي)
- وما عندي ما ندير بالقراية. (موقف سلبي)

موقف الأب من العمل:

- بابا ما حبش يفهم (موقف سلبي)
- كنت نخدم بالدركة. (موقف سلبي)
- كي حاوزوني سكت. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- راني نخدم و راني خير عليهم. (تعزيز من صورة الذات)
- نعاون الدار. (تعزيز من صورة الذات)
- والو ما يخصني. (تعزيز من صورة الذات)
- نحل طاكسي فون لخويا. (تعزيز من صورة الذات)
- الراجل اللي يقدر يدبر راسو. (تعزيز من صورة الذات)
- عرفوني كابابلي. (تعزيز من صورة الذات)
- نخدم كلش ما نعفش. (تعزيز من صورة الذات)

الملاحق

الحالة التاسعة:

- الاسم: ر.
- سن بداية العمل: 14 سنة.
- الجنس: ذكر.
- مهنة الأب: موظف
- المستوى التعليمي للأب: متوسط

المقابلة:

عندي 16 سنة/، بطلت القراية كي كان في عمري 14/،الخلطة هي سبابي/، أنا من جماعة اللي يطيش الكرطابل و ما يحوشش عليه/، بابا واعر شوية/، نخافوه،يظل يعيط على القراية /و يقول لي ماكل شارب مكسي و حاجة ما تخصك علاه ما تقرأش/. كي بطلت بديت نتفتف، راني نفيقي مع جارنا كل ساعة كيفاه/، خواتاتي كملوا القراية /و راهم قاعدين شوماج/،كانو يعاونوني في القراية/ و ما ثاني على خاطر قارية شوية حبست في الثامنة/، دخلني بابا للتكوين عقبتم ايامات في السونتر كاش مانتعلم ميتي/ و بعد بطلت، نهار طول و هو يحرث عليك و يعيط عليك/، نخدملو باطل و يزيد يعيط عليا./الدنيا صعابت و ما يعيش غير اللي خدم و لقا/ مشي اللي قرا/، و الناس تبع الدراهم/، تكزيستي غير المادة/، و الدراهم يديرهم اللي يخدم في الصغر/، مليح اللي

الملاحق

يكمل قرأيتو باش كي يخرج من البلاد يلقا روجو/، بضح هنا ما يعولش على القراية
برك/، واش من فائدة كي يقرا واحد مسكين يقرا و ما بعد يقعد/، ضرك كي عدت
ندخل في الصوارد بابا عاد مايهدرش معايا/ و ما تفرح كي نعطيها المصروف/. اللي
يخدم من الصغر و يقفاز و يشطار خير/، حياتنا لازمها خدمة/ مش قراية برك /كون
صيد لا ياكلوك الصيودا/.

عامل التقليد:

-الخلطة هي سبابي.

راني نفيقي مع جارنا.

موقف الأب من الدراسة:

- بابا يظل يعيط على القراية. (موقف إيجابي)

- يقولي.... علاه ما تقراش. (موقف إيجابي)

- دخلني بابا للتكوين. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من الدراسة:

- أنا من جماعة اللي يطيشوا الكرطابل. (موقف سلبي)

- كملوا و راهم قاعدين شوماج. (موقف سلبي)

- نهار كامل و هو يعيط و يحرث عليك. (موقف سلبي)

الملاحق

- مليح اللي كمل قرايتو. (موقف إيجابي)
- بصح هنا ما يعولش على القراية برك. (موقف سلبي)
- واش من فائدة...يقرا و يقعد. (موقف سلبي)
- مش قراية برك. (موقف سلبي)
- مشي اللي قرا. (موقف سلبي)

موقف الأب من العمل:

- ضرك كي عدت ندخل في الصوارد عاد بابا ما يهدرش معايا. (موقف إيجابي)

موقف الأم من العمل:

- ما تفرح كي نعطيها المصروف. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- ما يعيش غير اللي خدم. (موقف إيجابي)
- الناس تبع المادة. (موقف إيجابي)
- تكزيستي غير المادة. (موقف إيجابي)
- الدراهم يديرهم اللي يخدم في الصغر. (موقف إيجابي)
- اللي يخدم و يقفز من الصغر خير. (موقف إيجابي)
- الحياة لازمها خدمة كون صيد لا ياكلوك الصيودا. (موقف إيجابي)

المقابلة العاشرة:

- الاسم: ب
- سن بداية العمل: 15 سنة.
- الجنس: ذكر.
- مهنة الأب: موظف
- المستوى التعليمي للأب: متوسط

عمري 15 / ، حاوزوني من القراية عام الأول عاودت السادسة مرتين، و الخامسة مرة/، ما عجبهاش الحال كانت حبتتي نقرا/، بابها حبسها في التاسعة و زوجها/، على هذيك حبتنا نكملوا القراية/، خاطر القراية مليحة و سلاح في الدنيا/. كي كنت صغير كانت تظل تقري فيا/ و كان مستوايا مليح/، ومن بعد كرهت، كنت نحب نلعب/، كانت تضربني/ و نهرب لها و نروح مع صحابي هما كبار عليا و مبطلين/و كانوا كي يروحو يخدمو ساعة ساعة يديوني معاهم، يجيبو السلعة من العلماة و يعاودو يبيعوها في لبلاد/، كانت تعجبنى الخدمة فيها لومبيوس/، و المصروف/، كنت كي ندي الدراهم لما تضربني و تعيط عليا/، أنا ما كانش يهمني جيبني ماكانش يفرغ/، بابا ما كان يقول والو هو خدام و ماعندوش الوقت /يقول اللي قرا قرا /و اللي ما قرأش يدبر راسو/، أنا الكبير في الدار خاوتي صغار و ما زالو يقرأوا/ و راني نعاونهم و ما نخليهمش

يصخصو/، صح بابا موفرلنا كلش بصح كاين حوايج ما يقدرش عليهم/، و حنا ضرك
نحتاجو حوايج بزاف على بالك/ضرك ما سكتت و ما عادتت تعيط كرهت/، و خاصة
راني نعاونهم ساعة ساعة و نقضيلهم و زيد مهنيهم من مصروف في./
شوفي القراية مليحة ما قلنا والو/، بيان سور اللي قرا خير من اللي ما قرأش/، يعرف
يهدر يعرف يمشي/ بصح ما يقدرش يعيش هذا هو الوقت/، أنا ماذا بيا وكان كملت
القراية و نروح للجامعة و نخرج حاجة/، بصح واش من فائدة كي نكملها نسركل/ كيما
راهم يسركلو اللي خرجوا من الجامعة/، و شكون اللي راهو عايش ضرك اللي عندهم
الصوارد/ و الصوارد تجيبهم الخدمة مش القراية/، ماهمش قاريين و يخدموا في اللي
قاريين و يحرثوا عليهم./
أنا ضرك مثلا ندخل خير من الكادر/، و من خدمة للخدمة حتى نطيح في الخدمة اللي
توالمني و تعيشني مهني./ و الدار يعيطو يعيطو و ما بعد يسكتو كي يشوفوني لابس
عليا وجيبي سخون./

عامل التقليد:

- كنت نهرب و نروح مع صحبي.
- كانوا كي يروحو يخدمو يديوني معاهم.

موقف الأم من الدراسة:

- ما عجبهاش الحال. (موقف إيجابي)
- حبتنا نكملوا القراية. (موقف إيجابي)
- كانت تظل تقري فيا. (موقف إيجابي)
- كانت تضربني. (موقف إيجابي)

موقف الأب من الدراسة:

- يقول اللي قرا قرا. (موقف سلبي)

موقف الطفل من الدراسة:

- خاطر القراية مليحة و سلاح في الدنيا. (موقف إيجابي)
- كان مستوايا مليح. (موقف إيجابي)
- ومن بعد كرهت. (موقف سلبي)
- شوفي القراية مليحة ما قلنا والو. (موقف إيجابي)
- بيان سور اللي قرا خير من اللي ما قرأش. (موقف إيجابي)
- يعرف يهدر يعرف يمشي. (موقف إيجابي)
- بصح ما يقدرش يعيش هذا هو الوقت. (موقف سلبي)
- أنا ماذا بيا وكان كملت القراية و نروح للجامعة و نخرج حاجة. (موقف إيجابي)

الملاحق

- بصح واش من فائدة كي نكملها نسركل. (موقف سلبي)
- كيما راهم يسركلو اللي خرجوا من الجامعة. (موقف سلبي)
- ماهمش قاريين و يخدموا في اللي قاريين و يحرثوا عليهم. (موقف سلبي)
- أنا ضرك مثلا ندخل خير من الكادر. (موقف سلبي)
- الصوارد تجيبهم الخدمة مش القراية. (موقف سلبي)

موقف الأم من العمل:

- كنت كي ندي الدراهم لما تضربني و تعيط عليا. (موقف سلبي)
- ضرك ما سكتت و ما عادتتش تعيط كرهت. (موقف إيجابي)

موقف الأب من العمل:

- اللي ما قراش يدبر راسو. (موقف إيجابي)

موقف الطفل من العمل:

- كانت تعجبي الخدمة فيها لومبيوس. (موقف إيجابي)
- أنا ما كانش يهمني جيبي ماكانش يفرغ. (موقف إيجابي)
- و راني نعاونهم و ما نخليهمش يصخصو. (موقف إيجابي)

الملاحق

- و خاصة راني نعاونهم ساعة ساعة و نفضيلهم و زيد مهنيهم من
مصروفي.(موقف ايجابي)

- و شكون اللي راهو عايش ضرك اللي عندهم الصوارد.(موقف ايجابي)

- أنا ضرك مثلا ندخل خير من الكادر.

- و من خدمة للخدمة حتى نطيح في الخدمة اللي توالمني و تعيشني مهني.)
موقف ايجابي)

- يشوفوني لابس عليا وجيبي سخون. (موقف ايجابي)

Résumé.

Le phénomène du travail des enfants connaît une évolution importante et rapide en Algérie et commence à attirer l'attention des chercheurs. Les enfants arrivent sur le marché du travail à un âge de plus en plus bas, et notre étude est une tentative de cerner ce phénomène.

Pour cela, nous sommes partis des questionnements tournants autour des causes qui poussent les enfants à travailler et l'impact du travail sur la vie l'enfant, et nous avons formulé les hypothèses suivantes :

- le travail des enfants est dû à des causes économiques, familiales, scolaires et psychologiques.

Notre travail se présente en deux grandes parties :

- une approche théorique constituée de 4 chapitres : le premier sur l'enfant et son développement, le deuxième concerne le travail des enfants à travers le monde, le troisième concerne la législation qui protège les enfants contre l'exploitation économique et le quatrième concerne le travail des enfants en Algérie.

- une approche pratique constituée de 2 parties :

- L'étude quantitative contient : la pré-enquête, l'échantillon de 222 enfants âgés de 6 à 16 ans, le questionnaire de 64 questions ouvertes et fermées et le traitement statistique des réponses par des tris à plat et le test du Chi².

- l'étude qualitative avait pour but d'approfondir certains résultats obtenus par l'étude quantitative, nous avons utilisé l'entretien comme outil de recueil de données et une analyse thématique et catégorielle.

Les résultats montrent l'importance de certains facteurs dans l'apparition du travail des enfants d'ordre : scolaires, familiales et économiques.

الملخص:

تعرف ظاهرة عمل الأطفال تطورا معتبرا و سريعا في الجزائر، و أخذت تسترعي اهتمام الباحثين، إذ نلاحظ أن الأطفال أصبحوا يباشرون العمل في سن مبكرة جدا. و يأتي بحثنا محاولة لرصد الظاهرة و معرفة أسبابها و من أجل ذلك انطلقنا من التساؤل الذي تمحور حول العوامل التي تدفع بالأطفال إلى العمل، و منه جاءت الفرضية التالية:

-تساهم العوامل الاقتصادية و العوامل الأسرية و العوامل التربوية المدرسية و العوامل النفسية في خروج الطفل في سن مبكرة للعمل.
يحتوي عملنا على شقين:

-شق نظري جاء في أربعة فصول: الفصل الأول تناول تعريف الطفولة و مراحلها و احتياجاتها، الفصل الثاني كان إطلالة على عمل الأطفال عبر العالم، الفصل الثالث تعرض لمختلف التشريعات التي تحمي الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، أما الفصل الرابع فكان محاولة لرصد الظاهرة في الجزائر.

- شق عملي جاء في قسمين: القسم الأول تمثل في الدراسة الكمية ملخصة في الدراسة الاستطلاعية و عينة البحث المتكونة من 222 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 16 سنة، و الاستثمارة التي احتوت 64 سؤالا بين مفتوح و مغلق. و تم استعمال حساب التكرارات و اختبار كا2 من أجل التحليل الإحصائي للنتائج.

القسم الثاني تمثل في الدراسة الكيفية التي جاءت من أجل التعمق في بعض النتائج التي جاءت بها الدراسة الكمية و اعتمدنا فيه على المقابلات و تحليلها.

لقد دلت النتائج في الختام على تظافر العديد من العوامل في إفراز ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر تنصدها العوامل التربوية المدرسية فالعوامل الأسرية و أخيرا العوامل الاقتصادية.

Summary

Child labour phenomenon knows a rapid and important evolution around the world. This situation attracted researchers' interest and obtained minimum fare of a lot of world- wide associations.

Algeria did not carry research in that domain; that's why we are interested in investigating this social fact in view of the knowledge of it's causes.

For that, we started by the questioning around the causes that push children to work, and we formulated the following hypotheses:

- Child labour is due to economic, family, educational, psychological and socio-family reasons.

Our work is dividing into two parts: a theoretical part and a practical one.

The theoretical part is constituted of three chapters. The first chapter deals with the definition of the notion of infancy and its status in the Algerian society. The second one covers the legislation that protect children from economy exploitation, and the third one concerns the different causes of children' work.

The practical part exposes the different steps in the field work:

- The pilot study
- Sampling which allowed the constitution of sample of 222 child between 6 and 16.
- The data was gathered through a questionnaire of 64 questions (open and closed questions).
- The statistical study of the answers is constituted by "le tri a plat" and the "Ch2 test."
- The qualitative study.

The principal results show the importance of factors in the appearance of the child labour phenomenon: family, educational, psychological causes particularly.

تقرير عن مدى تقدم سير البحث

- تم الانتهاء من البحث في جميع أجزائه، و هو مشكل من الأجزاء التالية:
- قسم نظري يحتوي على 04 فصول.
 - قسم عملي يحتوي على دراسة كمية و أخرى كيفية.
- و بالتالي تشكل نسبة التقدم به 100 %

المشرفة: الأستاذة الدكتورة رواق عبلة.

سوالمية فريدة